جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا

تطبيق معيار العرض والافصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية وأثره على جودة بيانات التقارير المالية–الدور الوسيط للحوكمة المصرفية

(دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية بالسودان)

The Application of the Standard of Public Presentation and Disclosure for Islamic Financial Institutions and its Impact on the Quality of Financial Reporting Data -The Mediating Role of Banking Governance

(Afield Study on a sample of Commercial Banks in Sudan)

رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراة الفلسفة في المحاسبة والتمويل

إعـداد الدارس:
عمر علي السماني عثمان

إشراف الدكتور:
محمد الناير محمد النور
استاذ المحاسبة المشارك – كلية الدراسات التجارية
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

١٤٤٣هـ/ ٢٠٢١م

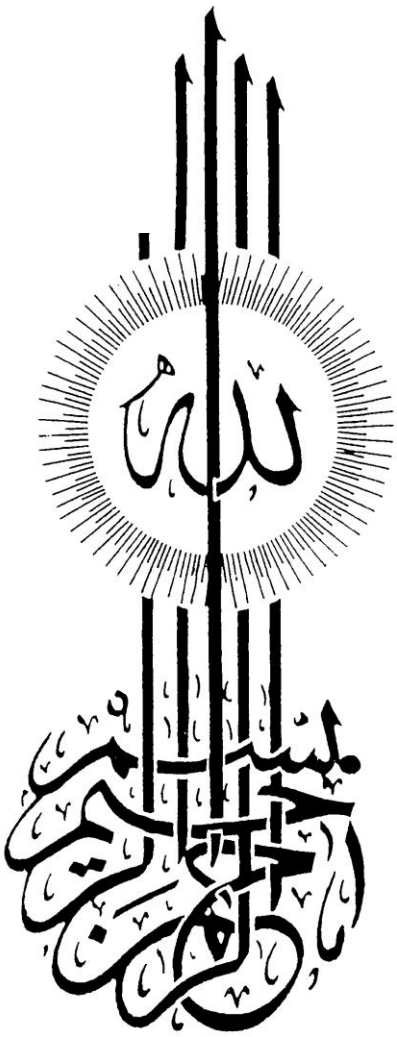
بسم الله الرحمن الرحيم

الاستهلال

قال الله تعالى:

{وَوَصَّيْنَا الإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلاثُونَ شَهْرًا حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِين}

صدق الله العظيم

سورة الأحقاف الآية: (١٥).

الإهـــــداء

الى أمي العزيزة التي ضحت بالغالي والنفيس من اجل تعليمي

****

الى والدي العزيز الذي دعمني بالعزيمة والإصرار

****

إلى زوجتي الحبيبة حفظها الله

****

الى ابنتي الغالية حفظها الله (ليمار)

****

إلى أخوتي وأخواتي وأهلي

****

الى أساتذتي بكلية الدراسات التجارية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

****

الى كل من ساهم بفكر وجهد في هذه الدراسة

****

لكم جميعاً أهدي هذا الجهد

الشكر والتقدير

الحمدلله كما ينبغي لجلال وجهة وعظيم سلطانه والحمدلله باسط النعم والحمدلله على نعمه التي لا تحصى ولا تعد والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد بن عبد الله الأمين وعلى أله وصحبه اجمعين. ثم الشكر موصول الى قلعة العلم ونبراس المعرفة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا قال رسول الله ﷺ : "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" ثم أتقدم بالشكر والتقديم والعرفان وكامل الاحترام للأستاذ الجليل الدكتور / **محمد النابر محمد النور** المشرف على هذه الدراسة حيث كان لإشرافه الأثر الأكبر في اثراء الدراسة بأفكاره النيرة ومعلوماته القيمة وتوجيهاته وارشاداته الهادفة لتحسين الدراسة أسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقه ويبارك له في ذريته كما أتقدم بالشكر والتقدير للبروفيسور/ **بابكر ابراهيم الصديق الرجل المحب للعطاء** على حسن توجيه وارشاده لهذه الدراسة وخروجها بهذه الحلة الجميلة نسأل الله سبحانه وتعالى ان يحفظه ويبارك فيه . كما أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ الجليل **عميد كلية الدراسات التجارية بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا الدكتور / محمد المصطفى** على حسن توجيه وارشاده لهذه الدراسة وخروجها بهذه الحلة الجميلة. واخص بالشكر استاذي ومعلمي الفاضل/**المساعد محمد علي المساعد** على دعمه المستمر لي علميا وماديا واخلاقيا حفظه الله وبارك فيه. كما أتقدم بالشكر للدكتور/ **مصطفى نجم البشاري** على حسن ارشاده وتوجيهه لي حفظه الله ومد في أيامه. كما أتقدم بالشكر للدكتور/ **زهير احمد على** لحسن ارشاده بارك الله فيه وحفظه. كما أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ الجليل البروفيسور / **الهادي ادم محمد** بجامعة النيلين على حسن ارشاده وتوجيه لهذه الدراسة اسال الله انا يحفظه ويبارك فيه، كما أتقدم بالشكر والتقدير للشيخ البروفيسور / **المكاشفي الشيخ الزبير** لتحفيزه الدائم لي منذ نعومة أظافري حفظه الله وبارك فيه ومد في أيامه كما أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ الرائع ملك التواضع البروفيسور / **إبراهيم فضل المولى البشير الشكري.** كما أتقدم بالشكر للأستاذة الدكتورة / **هدى محمد سليمان** والاستاذة / **سحر عبد الحافظ** كما أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ / **مرتضى على موسى** كما أتقدم بالشكر والتقدير لكل العاملين بكلية الدراسات التجارية كما اتقدم بالشكر لمكتبة أكاديمية السودان للعلوم المالية والمصرفية كما أتقدم بالشكر لكل من ساهم في هذا البحث وأخص بالشكر الأخ / **متوكل** والأخت / **إيناس** والأخ / **إدريس. والاخ/ خالد البلولة والاخ /عبد السلام**

المستخلص

هدفت الدراسة الى اختبار العلاقة بين معيار العرض والافصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية وجودة بيانات التقارير المالية والتعرف على تأثير معيار العرض الإفصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية على مبادئ الحوكمة المصرفية. تمثلت مشكلة الدراسة في ان بيانات التقارير المالية تمثل حجر الأساس في اتخاذ جميع القرارات من قبل كافة مستخدمي بيانات التقارير المالية. كما تم صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات الاتي: هل يؤثر معيار العرض والافصاح العام على حفظ وحماية حقوق المساهمين ؟، هل يؤثر معيار العرض والافصاح العام على الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح ؟، هل يؤثر معيار العرض والافصاح العام على الشفافية؟ ، هل يؤثر معيار العرض والافصاح العام على موثوقية بيانات التقارير المالية؟ ، هل يؤثر معيار العرض والافصاح العام على ملائمة بيانات التقارير المالية ؟ ، اختبرت الدراسة الفرضيات التالية : هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار العرض والافصاح العام و حفظ وحماية حقوق المساهمين ، هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار العرض والافصاح العام و الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح ، هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار العرض والافصاح العام و المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة ، هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار العرض والافصاح العام و الشفافية ، هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار العرض والافصاح العام و موثوقية بيانات التقارير المالية ، هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار العرض والافصاح العام و ملائمة بيانات التقارير المالية ، انتهجت الدراسة المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي و المنهج الوصفي التحليلي و المنهج التاريخي، توصلت الدارسة إلى عدة نتائج منها تطبيق كافة بنود معيار العرض والإفصاح العام يؤدي إلى تحقيق جودة بيانات التقارير المالية و اوصت الدراسة بتوصيات منها ضرورة تطبيق كافة متطلبات بنود معيار العرض والافصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية ، وفي حالة عدم الالتزام لابد من فرض عقوبات رادعة على المصارف من قبل بنك السودان المركزي .

Abstract

The study aimed to test the relationship between the standard of presentation and general disclosure of Islamic financial institutions and the quality of financial reporting data and to identify the impact of the standard of presentation and public disclosure of Islamic financial institutions on the principles of banking governance. The problem of the study was that the financial reports data represent the cornerstone of making all decisions by all users of financial reporting data, and the importance of this data increases when these data are linked to a sector that has the most impact on the individual, society and the state is the banking sector, so this data must be prepared in accordance with the requirements of the items The standard of public presentation and disclosure. The study questions were as follows: Does the standard of public presentation and disclosure affect the preservation and protection of shareholders' rights? Does the standard of public presentation and disclosure affect the recognition of the rights of stakeholders? Does the standard of public presentation and disclosure affect the reliability of financial reporting data? Does the standard of public presentation and disclosure affect the appropriateness of financial reporting statements? The study tested the following hypotheses: The standard of public presentation and disclosure affects the preservation and protection of shareholders' rights. The standard of public presentation and disclosure affects the recognition of the rights of stakeholders. The standard of public presentation and disclosure affects the Transparency, the standard of public presentation and disclosure affects the reliability of financial reporting data, the standard of public presentation and disclosure affects the appropriateness of financial reporting data, the study followed the deductive approach, the inductive approach, the descriptive analytical approach, and the historical approach. The year leads to achieving the quality of financial reporting data. The study recommended recommendations, including the necessity of applying all the requirements of the provisions of the public presentation and disclosure standard for Islamic financial institutions. In the event of non-compliance, deterrent penalties must be imposed on banks by the Central Bank of Sudan.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
مستخلص الدراسة	د
Abstract	هـ
فهرس الموضوعات	و
فهرس الجداول	ز
فهرس الأشكال	ي
فهرس الملاحق	ك
المقدمة	
أولاً: الإطار المنهجي.	١
ثانياً: الدراسات السابقة.	١٢
الفصل الأول **معيار العرض والافصاح العام**	
المبحث الأول: مفهوم واهمية واهداف الإفصاح المحاسبي.	٥٤
المبحث الثاني: أنواع ومتطلبات الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه.	٦٣
المبحث الثالث: معيار العرض والافصاح العام وفقا لمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية.	٦٨
الفصل الثاني **جودة معلومات التقارير والقوائم المالية**	

المبحث الأول: مفهوم واهمية واهداف التقارير المالية	١١٣
المبحث الثاني: أنواع التقارير المالية	١٢٢
المبحث الثالث: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	١٣٨
الفصل الثالث **الحوكمة المصرفية**	
المبحث الأول: مفهوم واهمية واهداف الحوكمة المصرفية	١٤٧
المبحث الثاني: مبادئ الحوكمة المصرفية	١٦٤
المبحث الثالث: آليات الحوكمة المصرفية	١٧٨
الفصل الرابع **الدراسة الميدانية**	
المبحث الأول: نبذة تعريفية عن المصارف التجارية بالسودان.	١٩٢
المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية	٢٢٢
الخاتمة	
أولاً: النتائج.	٢٥٢
ثانياً: التوصيات.	٢٥٣
قائمة المصادر والمراجع	٢٥٤
الملاحق	٢٦٧

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(١/٢/١)	طرق الإفصاح ومتطلباته والأهمية النسبية لكل طريقة من طرق الإفصاح	٦٧
(١/٢/٢)	أهم متطلبات الإفصاح لكل من مجلس المبادئ المحاسبية وجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية.	٦٨
(١/٢/٣)	متطلبات الإفصاح للجنة البورصات الأمريكيةٍ sbc	٦٩
(١/٢/٤)	قائمة المركز المالي الموحدة	١٠٣
(١/٢/٥)	قائمة الدخل للسنوات المالية المنتهية	١٠٤
(١/٢/٦)	قائمة التدفقات النقدية	١٠٧
(١/٢/٧)	قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية	١٠٩
(١/٢/٨)	قائمة مصادر واستخدام أموال صندوق الزكاة والصدقات	١١٠
(١/٢/٩)	قائمة مصادر واستخدام أموال صندوق القرض	١١٣
(٣/١/١٠)	ابرز المؤسسات المالية الأمريكية التي تعثرت أو اندمجت خلال العام ٢٠٠٨م	١٥٦
(٤/٢/١١)	مقاييس درجة الموافقة	٢٢٦
(٤/٢/١٢)	تنظيف البيانات ونسبة الاستجابة	٢٢٧
(٤/٣/١٣)	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	٢٢٨
(٤/٣/١٤)	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	٢٢٩

(٤/٣/١٥)	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	٢٣٠
(٤/٣/١٦)	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	٢٣١
(٤/٣/١٧)	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	٢٣٢
(٤/٣/١٨)	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي	٢٣٣
(٤/٣/١٩)	التحليل العاملي الاستكشافي للمتغير المستقل	٢٣٥
(٤/٣/٢٠)	التحليل العاملي الاستكشافي للمتغير التابع	٢٣٨
(٤/٣/٢١)	التحليل العاملي الاستكشافي للمتغير الوسيط	٢٣٩
(٤/٣/٢٢)	مؤشرات جودة المطابقة للمتغير المستقل	٢٤١
(٤/٣/٢٣)	مؤشرات جودة المطابقة للمتغير التابع	٢٤٣
(٤/٣/٢٤)	مؤشرات جودة المطابقة للمتغير الوسيط (الحوكمة المصرفية)	٢٤٤
(٤/٣/٢٥)	معامل الاعتمادية ألفا كرونباخ لعبارات الاستبيان	٢٤٥
(٤/٣/٢٦)	المتوسطات والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة	٢٤٦
(٤/٣/٢٧)	تحليل الارتباطات بين متغيرات الدراسة	٢٤٧
(٤/٣/٢٨)	مؤشرات جودة النموذج جودة معيار العرض والافصاح العام والحوكمة المصرفية	٢٤٩
(٤/٣/٢٩)	مؤشرات جودة النموذج جودة معيار العرض والافصاح العام وجودة معلومات التقارير والقوائم المالية	٢٥٠

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(١)	نموذج الدراسة	١٠
(٣/٣/١)	آليات الحوكمة الداخلية	١٨٠
(٣/٣/٢)	آليات الحوكمة الخارجية	١٨٧
(٤/١/٣)	الهيكل التنظيمي لبنك فيصل الاسلامي السوداني	٢٠٩
(٤/١/٤)	الهيكل التنظيمي لبنك أم درمان الوطني	٢١٤
(٤/٣/١٣)	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	٢٢٨
(٤/٣/١٤)	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	٢٢٩
(٤/٣/١٥)	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	٢٣٠
(٤/٣/١٦)	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	٢٣١
(٤/٣/١٧)	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	٢٣٢
(٤/٣/١٨)	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي	٢٣٣

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
(١)	الاستبانة	٢٦٨
(٢)	محكمو الاستبانة	٢٧٥

المقدمة

وتشمل الآتي:

أولاً: الإطار المنهجي.

ثانياً: الدراسات السابقة.

اولا: الإطار المنهجي:

تمهيد:

تعتبر الصناعة المصرفية عصب الحياة الاقتصادية المعاصرة لما لها من دور وتأثير فعال في تنمية وإدارة دفة العملية الاقتصادية على المستويين العالمي والمحلي، وفي مختلف الميادين التنموية والاستثمارية، ونظراً للمكانة التي تتمتع بها هذه الصناعة، وخصوصاً على الصعيد المحلي، أصبح المجتمع المالي يطالب بنشر بيانات أكثر تفصيلاً عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة، لذلك جاء الاهتمام من جانب الإدارة في المصارف، والمجتمع المالي بإعادة النظر في ما يتم نشره في القوائم المالية، كما أنه تم مطالبة مراجع الحسابات الخارجي للقوائم المالية تضمين تقريره كافة الوثائق والبيانات اللازمة للإفصاح عنها، وللأهمية المتزايدة للإفصاح حرصت المجامع المهنية في العالم على تضمين جميع المعايير الصادرة عنها قواعد خاصة تحدد حدود وشروط الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية المنشورة، وذلك بقصد توفير نوع من القبول الدولي لذلك فإن هذه الدراسة تتناول مدى التزام المصارف التجارية بتطبيق معيار العرض والإفصاح العام بالقوائم المالية وأثره على جودة معلومات القوائم المالية الدور الوسيط للحوكمة المصرفية ،حيث إن هذه القوائم المالية يستفيد منها أطراف كثيرة مثل المستثمرين والعملاء الحاليين والمرتقبين والجهات الحكومية وغيره ممن الأطراف و الإيضاحات والبيانات المكتوبة يعتبر بمثابة أحد الأدلة الهامة في عملية المراجعة، لذلك تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على مدى الالتزام الفعلي بقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والاسلامية عند إعداد ونشر القوائم المالية الختامية الخاصة بالمصارف التجارية وقد ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية .

مشكلة الدراسة:

باستقراء الدراسات السابقة المقارنة التي لها علاقة بموضوع الدراسة ومن هذه الدراسات دراسة (د. محمد فداء الدين عبد المعطي بهجت ،١٩٨٦م) هدفت الدراسة الي قياس مستوي الإفصاح في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العاملة في المملكة العربية السعودية ، دراسة (د.عبدالرحمن إبراهيم الحميد، ١٩٩٦ م) تمثلت مشكلة الدراسة في إجراء مسح ميداني لاختبار مدي التزام البنوك التجارية العاملة بالمملكة العربية السعودية بمعيار العرض والإفصاح العام المنظم لأسلوب عرض قوائمها المالية والبيانات الواجب الإفصاح عنها ، دراسة (محمد محمد علي هاشم، ١٩٩٦ م) تمثلت مشكلة الدراسة في تقييم مدى إلتزام وحدات الجهاز المصرفي السعودي بمتطلبات الإفصاح عن سياساتها المحاسبة التي تطبقها في القوائم والتقارير المالية التي تعدها ، دراسة (د. طلال إبراهيم سجيني، ١٩٩٧ م) تمثلت مشكلة الدراسة في إجراء مقارنة بين درجة وجودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات الصناعية السعودية، وبين درجة وجودة الإفصاح المحاسبي التي تتطلبها تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في مهنة المحاسبة، دراسة (عثمان عبده حسن ، ٢٠٠٢ م) تمثلت مشكلة الدراسة في أن القوائم المالية للشركات موضوع الدراسة لا تفي بمتطلبات الإفصاح الواردة في المعايير المحاسبية ، دراسة (د.فؤاد بن أحمد المبارك، ٢٠٠٤ م) تمثلت مشلكة الدراسة في مدى إلتزام الشركات المساهمة السعودية بتطبيق معيار العرض والإفصاح العام الصادر عام ١٤٠٦ ، دراسة (د.مؤيد راضي خنفر، ٢٠٠٤ م) تمثلت مشكلة الدراسة في الاجابة على التساؤلين التاليين: هل تتوافق تعليمات البنك المركزي الأردني الخاصة بالإفصاح مع متطلبات الإفصاح وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم(٣٠)؟، وهل هنالك تأثير لهذه التعليمات على تطوير الإفصاح في القوائم والتقارير المالية المنشورة لتكون أكثر انسجاما مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم(٣٠)؟.، دراسة (صالح محمد السيد، ٢٠٠٤ م) هدفت الدراسة إلي التعرف على مدى تطبيق الشركات الصناعية الأردنية المساهمة في السوق الأول لتعليمات الإفصاح وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (١) ، دراسة (محمد يس عثمان زياد ، ٢٠٠٥ م) تمثلت مشكلة الدراسة في الاجابة على التساؤلات الاتية : هل هنالك مخاطر في الائتمان ؟ وهل المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المنشورة مصدرا أساسيا لاتخاذ قرارات الائتمان المصرفي ، دراسة (زينب محمد الحسن عبد الرحيم، ٢٠٠٦ م) تمثلت مشكلة الدراسة في عدم الإفصاح عن المشاكل التي تواجه المفتش الضريبي والمكلفون لا يفصحون الإفصاح الصادق عن دخولهم بسبب اقتناعهم أنهم مهما صدقوا في شكل إقرار أو حسابات مراجعة أو معلومات فإن الجهات الضريبية لا تميل إلى تصديقهم وتلجأ إلى التقدير. دراسة (محمد عبد الله محمد السعودي، ٢٠٠٧ م) تناولت الدراسة أثر الإفصاح المحاسبي على قرارات المستثمرين في الأسهم

في سوق الأوراق المالية بالمملكة العربية السعودية ، دراسة (إخلاص سعد محمد سعد، ٢٠٠٨ م) تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية التقرير عن المعلومات البيئية ضمن تقارير المراجع الخارجي التي يتم الإفصاح عنها بصورة غير مباشرة رغم اهتمام مستخدمي التقارير ، دراسة (أبو بكر عبد الباقي محمد الطيب، ٢٠٠٨ م) .تناولت الدراسة أثر إتباع منهج التوسع في الإفصاح المحاسبي على عملية ترشيد التحاسب الضريبي بالسودان ، دراسة (عثمان زايد عاشور، ٢٠٠٨ م.) هدفت الدراسة إلى التعرف على مزايا الإلتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية عند إعداد وعرض القوائم المالية وانعكاس ذلك على جودة المعلومات المحاسبية ، دراسة (عادل علي الشاوي، ٢٠٠٨ م .) تمثلت مشكلة الدراسة في المنازعات المستمرة بين مصلحة الضرائب والممولين عند تحديد الوعاء الضريبي للشركات، حيث أن تحديد الربح المحاسبي يرتبط بالإلتزام بالمعايير المحاسبية، خاصة تلك التي تتعلق بالإفصاح في القوائم المالية بطريقة تقويم المخزون السلعي ومن ثم الإفصاح عنه ، دراسة (غسان أحمد الأمين أحمد، ٢٠٠٨ م .) تمثلت مشكلة الدراسة في قصور الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المنشورة في انجاح التحول إلى إقتصاد السوق في السودان، دراسة (محمد الفاتح عمر العوض، ٢٠٠٨ م .) تناولت الدراسة موضوع اتساق القوائم المالية المنشورة مع متطلبات معيار العرض والإفصاح العام السعودي، دراسة (ماجدة عبد المجيد أحمد باكر ٢٠٠٩ م) تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على مستوى وأساليب الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المستقبلية للشركات المساهمة في سوق الخرطوم للأوراق المالية ، دراسة (أحمد عطا المنان احمد ٢٠٠٩ م .) تمثلت مشكلة الدراسة في عدة تساؤلات ماهو الحد الأدنى من المعلومات الذي يجب توفره لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية،وهل المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية ترشد قرارات هولاء المستخدمين ، دراسة (وليد عبد الحميد بشر غالب، ٢٠٠٩ م) تناولت الدراسة مدى إلتزام البنوك التجارية اليمنية بمعايير الإفصاح والمراجعة الدولية والمحلية، دراسة (الوليد عثمان فرج، ٢٠٠٩ م .) هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية المنشورة في الحد من غسيل الأموال والممارسات غير القانونية ، دراسة (جيهان السيد عبد الرحمن الشعراوي، ٢٠٠٩ م .) تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الجوهري التالي: ما مدى إمكانية تحديد المخاطر العديدة والمختلفة التي تواجه المصارف الإسلامية والكيفية الملاءمة للقياس والإفصاح عنها ، دراسة (حسن بلال البشير الضواها، ٢٠٠٩ م .) هدفت الدراسة إلى التعرف بالإفصاح المحاسبي وتحديد متطلبات العرض والإفصاح بالقوائم المالية، وكذا التعرف علي متطلبات الإفصاح المحاسبي من وجهة نظر المراجع الخارجي ، دراسة (عمر السر الحسن محمد، ٢٠٠٩ م.) تناولت الدراسة أثر تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي في بعض الشركات المساهمة السودانية ، دراسة (صالح حامد محمد على ادم،

٢٠٠٩ م .) هدفت الدراسة على التعرف بمدي تأثير تعدد نماذج القياس المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية وعلى إتخاذ وترشيد قرارات الإستثمار ، دراسة (سماح الشيخ عبد الله العوض، ٢٠١٠ م) تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على أثر الإفصاح على أسعار الأسهم وحجم تداولها وذلك بالتطبيق على الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية ، دراسة (حسين عبد الجليل آل غزوي، ٢٠١٠ م .) هدفت الدراسة إلى بيان أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية ، دراسة (معتز برهان جميل العكر، ٢٠١٠ م.) هدفت الدراسة إلى بيان مدى الإلتزام بالمعايير المحاسبية في الحد من تداعيات الأزمة المالية الأخيرة على المصارف في الأردن ، دراسة (محمد حسن أحمد أحمد، ٢٠١٣ م .) هدفت الدراسة الي الوقوف على مدى إعتماد الشركات في قطاع التأمين على المعايير المحاسبية لمعالجة مشاكل القياس والإفصاح التى يعاني منها هذا القطاع ، دراسة (يحي مقدم أحمد مارن، ٢٠١٣ م.) تمثلت مشكلة الدراسة في مدي إلتزام المصارف الاسلامية بالسودان بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية المنشورة ، دراسة (نجم الدين ابراهيم حسن ، ٢٠١٤ م .) تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات: إلى أي مدى يساهم الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية في إبراز مشاكل السيولة والإفلاس الفني بالمصارف السودانية ؟، ماهي إيجابيات استخدام معلومات التدفقات النقدية المفصح عنها في التنبؤ بالتعثر المالي في المصارف ، دراسة (الامام احمد يوسف ، ٢٠١٥ م.) تناولت الدراسة معيار العرض والافصاح العام للمصارف الاسلامية ودوره في زيادة كفاءة وفاعلية الافصاح المحاسبي للقوائم المالية للمصارف ، دراسة (عبير عبدالله محمد قريب ، ٢٠١٥ م.) هدفت الدراسة الي التعرف على أثر التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية على جودة الإفصاح المحاسبي ، دراسة (مختار ادريس ابوبكر ادم ، ٢٠١٦ م .) تمثلت مشكلة الدراسة في عدم دقة وصحة التفسيرات المحاسبية المستخرجة من المعايير المحاسبية التقليدية، ولا تعكس معايير المحاسبة الدولية التقليدية جودة المعلومات المحاسبية بصورة كاملة ، دراسة (فاطمة علي مصطفى عمر ، ٢٠١٧ م.) تمثلت مشكلة الدراسة في التأثير السلبي لغياب جودة تقارير المراجعة الخارجية على متطلبات الافصاح المحاسبي وتطبيق حوكمة الشركات ، دراسة (نصر الدين حامد احمد النور ٢٠١٧ م .) تناولت الدراسة معايير التقارير المالية الدولية ودورها في جودة المعلومات المحاسبية ، دراسة (احمد محمد عباس ابراهيم ، ٢٠١٨ م.) تناولت الدراسة المراجعة الخارجية ودورها في جودة التقارير المالية والتنبؤ بالفشل المالي في

ظل ظروف المخاطرة وعدم التاكد، دراسة (محمد حسين حسن عبدالرحمن ، ٢٠١٨ م.) تمثلت مشكلة الدراسة: فى عدم اهتمام بعض الشركات السودانية القطاع العام والخاص بالعناصر الفنية للمراجعة الداخلية التى ينتج عنها اثار سلبية تؤثر على جودة التقارير المالية المنشورة ، دراسة (ياسين عبدالرحيم ادم موسى ، ٢٠١٨ م.) تناولت الدراسة دور القياس والافصاح عن التكاليف البيئية في جودة المعلومات المحاسبية بالتطبيق على بعض الشركات الصناعية بالسودان ، دراسة (محمد بابكر حسن بابكر ، ٢٠١٩ م.) تناولت الدراسة معايير التقارير المالية الدولية ودورها في تحقيق الإفصاح والشفافية ، دراسة (الشريف الحسين عوض الامين ، ٢٠١٩م.) هدفت الدراسة إلى التعريف بالآليات المحاسبية للحوكمة.

بناءا على ما سبق تنحصر مشكلة الدراسة في الاتي:

أولا: لا تهتم المصارف التجارية بتطبيق كافة بنود معيار العرض والافصاح العام الصادر من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وذلك بسبب عدم توفر المعرفة العلمية والخبرة العملية الكافية للموظفين العاملين بالإدارة المالية للمصرف.

ثانيا: هناك أخطاء في تطبيق معيار العرض والافصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية عند اعداد قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة.

ثالثا: هناك أخطاء في تطبيق معيار العرض والافصاح العام للمؤسسات المالية الاسلامية عند اعداد قائمة مصادر أموال الزكاة والصدقات.

رابعا: هنالك أخطاء في تطبيق معيار العرض والافصاح العام للمؤسسات المالية الاسلامية عند اعداد قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض.

خامسا: عدم وجود العدد الكافي من الموظفين المؤهلين بالزمالات الشرعية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

سادسا: عدم وجود الكوادر المؤهلة التي تجمع بين المعرفة الشرعية والمعرفة المحاسبية اللازمة لتطبيق كافة متطلبات وبنود معيار العرض والافصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية.

تساؤلات الدراسة:

تتمثل في الاتي:

١. هل يؤثر معيار العرض والافصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية على مبادئ الحوكمة المصرفية؟
٢. هل يوثر معيار العرض والافصاح العام على حفظ وحماية حقوق المساهمين؟
٣. هل يؤثر معيار العرض والافصاح العام على المعاملة المتساوية والمتكافئة لجميع المساهمين؟
٤. هل يؤثر معيار العرض والافصاح العام على الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح؟
٥. هل يؤثر معيار العرض والافصاح العام على المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة؟
٦. هل يؤثر معيار العرض والافصاح العام على الشفافية؟
٧. هل تؤثر مبادئ الحوكمة المصرفية على جودة بيانات التقارير المالية؟
٨. هل تؤثر مبادئ الحوكمة المصرفية على ملائمة بيانات التقارير المالية؟
٩. هل تؤثر مبادئ الحوكمة المصرفية على موثوقية بيانات التقارير المالية؟
١٠. هل يؤثر معيار العرض والافصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية على جودة بيانات التقارير المالية؟
١١. هل يؤثر معيار العرض والافصاح العام على ملائمة بيانات التقارير المالية؟
١٢. هل يؤثر معيار العرض والافصاح العام على موثوقية بيانات التقارير المالية؟

اهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الاهداف الاتية:

١. التعرف على تأثير معيار العرض والافصاح العام على مبادئ الحوكمة المصرفية.
٢. دراسة متطلبات معيار العرض والافصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية وأثر ذلك على مصداقية بيانات التقارير المالية للمصارف التجارية السودانية.

٣. التعرف على مفاهيم واليات ومبادي الحوكمة وتسليط الضوء على كيفية الاستفادة من تطبيقها في المصارف التجارية السودانية.
٤. التعرف على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ودورها في تحقيق جودة بيانات التقارير المالية.
٥. دراسة أثر مبادئ الحوكمة المصرفية على جودة معلومات القوائم والتقارير المالية.
٦. اختبار العلاقة بين معيار العرض والافصاح العام وجودة معلومات القوائم والتقارير المالية.

اهمية البحث:

الاهمية العلمية " النظرية " وتتمثل في الاتي:

١. تساهم الدراسة في تنبيه الأكاديميين والجهات المهنية الى اجراء المزيد من البحوث والدراسات في الدور الوسيط للحوكمة المصرفية في العلاقة بين معيار العرض والافصاح العام وجودة معلومات القوائم والتقارير المالية.
٢. تساعد الدراسة في المساهمة في سد الفجوة الحاصلة في الدراسات السابقة.
٣. تعتبر هذه الدراسة اضافة للتراكم المعرفي.

الاهمية العملية " التطبيقية " وتتمثل في الاتي:

١. تعتبر معلومات القوائم والتقارير المالية حجر الاساس في اتخاذ جميع القرارات من قبل كافة مستخدمي معلومات القوائم المالية لذلك لابد من اعدادها وفقا لمتطلبات معيار العرض والافصاح العام.
٢. تساهم الحوكمة المصرفية في الإدارة الفعالة للإدارة التنفيذية وذلك من قبل مجلس الادارة مما يساهم ذلك في زيادة الافصاح والشفافية في معلومات القوائم والتقارير المالية.
٣. جودة معلومات القوائم والتقارير المالية تساعد في ترشيد قرارات كافة مستخدمي القوائم المالية على مستوى الافراد والمؤسسات والدولة والبنوك المركزية والمؤسسات المالية.

فرضيات الدراسة:

اولا: الفرضية الرئيسية الاولى: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين التزام المصارف التجارية بتطبيق معيار العرض والإفصاح العام وتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية، وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الاتية:

١. هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين التزام المصارف التجارية بتطبيق معيار العرض والإفصاح العام وحفظ وحماية حقوق المساهمين.

٢. هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين التزام المصارف التجارية بتطبيق معيار العرض والإفصاح العام والمعاملة المتساوية والمتكافئة لجميع المساهمين.

٣. هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين التزام المصارف التجارية بتطبيق معيار العرض، والإفصاح العام، والافصاح، والشفافية.

٤. هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين التزام المصارف التجارية بتطبيق معيار العرض والإفصاح العام والاعتراف بحقوق اصحاب المصلحة.

٥. هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين التزام المصارف التجارية بتطبيق معيار العرض والإفصاح العام والمتابعة الفعالة لإدارة التنفيذية من قبل مجلس الادارة.

ثانيا: الفرضية الرئيسية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وجودة معلومات التقارير والقوائم المالية

وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الاتية:

١. هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وملائمة معلومات التقارير والقوائم المالية.

٢. هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وموثوقية معلومات القوائم والتقارير المالية.

ثالثا: الفرضية الرئيسية الثالثة: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين التزام المصارف التجارية بتطبيق معيار العرض والافصاح العام وجودة معلومات التقارير والقوائم المالية، وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الاتية:

١. هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين التزام المصارف التجارية بتطبيق معيار العرض والافصاح العام وملائمة معلومات التقارير والقوائم المالية.
٢. هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين التزام المصارف التجارية بتطبيق معيار العرض والافصاح العام وموثوقية معلومات التقارير والقوائم المالية.

منهجية الدراسة:

يستخدم الباحث المناهج العلمية الاتية:

١. المنهج الاستنباطي لصياغة الفرضيات
٢. المنهج الاستقرائي لاختبار الفرضيات
٣. المنهج الوصفي التحليلي لإجراء الدراسة الميدانية.
٤. المنهج التاريخي: لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود البحث في الاتي:

١/ حدود مكانية:

عينة من المصارف التجارية بالسودان.

٢/ حدود زمانية:

عام ٢٠٢١م.

٣/ حدود موضوعية:

معيار العرض والافصاح العام، الحوكمة المصرفية، جودة معلومات التقارير والقوائم المالية.

٤/ حدود بشرية:

المحاسبون والمراجعون والمديرون الماليون والمراقبون الماليون.

مصادر جمع البيانات:

يتم جمع البيانات الاولية من خلال الاستبانة والمقابلات الشخصية.

البيانات الثانوية:

يتم جمعها من خلال الكتب والمراجع والدوريات العلمية والرسائل الجامعية ومواقع الانترنت.

شكل رقم [١] نموذج الدراسة

المصدر: إعداد الباحث، ٢٠٢١م

هيكلية الدراسة:

تتضمن الدراسة مقدمة واربعة فصول وخاتمة :المقدمة وتشمل على الاطار المنهجي والدراسات السابقة ، والفصل الاول يتناول معيار العرض والافصاح العام وذلك من خلال ثلاثة مباحث كالاتي :المبحث الاول :مفهوم واهمية واهداف الافصاح المحاسبي .المبحث الثاني :انواع الافصاح المحاسبي المبحث الثالث :معيار العرض والافصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية ، الفصل الثاني ويتناول جودة معلومات التقارير والقوائم المالية وذلك من خلال ثلاثة مباحث كالاتي :المبحث الاول : مفهوم واهمية واهداف التقارير المالية .المبحث الثاني : انواع التقارير والقوائم المالية .المبحث الثالث : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .الفصل الثالث ويتناول الحوكمة المصرفية وذلك من خلال ثلاثة مباحث كالاتي :المبحث الاول :مفهوم واهمية واهداف الحوكمة المصرفية .المبحث الثاني :قواعد ومبادئ الحوكمة المصرفية .المبحث الثالث : اليات الحوكمة المصرفية .الفصل الرابع: ويتناول الدراسة الميدانية وذلك من خلال ثلاثة مباحث كالاتي :المبحث الاول :نبذة تعريفية عن المصارف التجارية بالسودان المبحث الثاني : اجراءات الدراسة الميدانية المبحث الثالث :تحليل البيانات واختبار الفرضيات الخاتمة :وتشمل النتائج والتوصيات.

ثانيا: الدراسات السابقة:

١/ دراسة: محمد فداء الدين عبد المعطي بهجت، ١٩٨٦ م [١]

هدفت الدراسة الي قياس مستوي الإفصاح في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العاملة في المملكة العربية السعودية، وذلك للتعرف على أوجه القصور في مستوي الإفصاح، واجرء مقارنة بين مستوي الإفصاح في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، والتعرف علي دور المراجع الخارجي في توفير مستوي ملاءم من الإفصاح في القوائم والتقارير السنوية المنشورة، مع بيان أثر بعض العوامل علي مستوي الإفصاح. طرحت مشكلة الدراسة التساؤلات التالية: ما هو مستوى أو درجة الإفصاح في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية؟، ما هو مستوى التباين في درجة الإفصاح بين الشركات المختلفة؟، هل يزيد مستوى الإفصاح في الولايات المتحدة الأمريكية كثيرا عنه في المملكة العربية السعودية؟، هل وجود مبادئ محاسبية ملزمة يؤدي الي زيادة أم نقص في مستوي الإفصاح؟، ما هي العوامل المختلفة التي تؤثر علي مستوى الإفصاح المحاسبي؟ استمدت الدراسة أهميتها من خلال أهمية الإفصاح عن المعلومات اللازمة في القوائم والتقارير المالية المنشورة وأثر ذلك في توعية مستخدمي تلك المعلومات ومساعدتهم في ترشيد قراراتهم الاقتصادية. استخدمت الدراسة مؤشر (سينجفي ودساي ١٩٧١ م) لقياس مستوى الإفصاح في القوائم والتقارير المالية السنوية، وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الإفصاح في الولايات المتحدة الأمريكية أكبر من مستوى الإفصاح في السعودية، وأنه لا توجد فروق معنوية بين مستوى الإفصاح للشركات غير المسجلة في البورصات الأمريكية والشركات المساهمة السعودية، وأن الشركات الكبيرة تتمتع بمستوى إفصاح أكبر من الشركات الصغيرة، وأن هناك تأثير لشخصية المراجع علي مستوى الإفصاح للشركات التي يتم مراجعتها. أوصت الدراسة بضرورة تبني مبادئ محاسبية تحكم إعداد وعرض القوائم المالية بما يتلاءم وظروف المملكة العربية السعودية، وحتى يمكن للمراجع الخارجي على ضوءها الحكم علي مدي. كفاية

([١]) محمد فداء الدين عبدالمعطي بهجت، الافصاح في القوائم المالية وموقف المراجع الخارجي منه ، (السعودية : جامعة الملك عبدالعزيز ، مركز النشر العلمي ، ١٩٨٦ م .).

الإفصاح في القوائم المالية والتقارير السنوية المنشورة، مع ضرورة وضع متطلبات إلزامية تحدد المعلومات الواجب الإفصاح عنها، وتوعية مستخدمي القوائم المالية بأهمية المعلومات المحاسبية في ترشيد قراراتهم المرتبطة بالشركات المساهمة السعودية.

٢/ دراسة: عبد الرحمن إبراهيم الحميد، ١٩٩٦ م [١].

تمثلت مشكلة الدراسة في إجراء مسح ميداني لاختبار مدي إلتزام البنوك التجارية العاملة بالمملكة العربية السعودية بمعيار العرض والإفصاح العام المنظم لإسلوب عرض قوائمها المالية والبيانات الواجب الإفصاح عنها. هدفت الدراسة الي تفنيط متطلبات معيار العرض والإفصاح العام الصادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي والخاص بالبنوك التجارية من خلال دراسة القوائم المالية للبنوك التجارية السعودية لمعرفة مدى إلتزام محتوياتها بمتطلبات المعيار، وتحديد نقاط التباين في تطبيق متطلبات المعيار ومحاولة معرفة أسبابها. استمدت الدراسة أهميتها من خلال أهمية قطاع البنوك في الإقتصاد الوطني السعودي، وكذا ضخامة الأموال المستثمرة فيه من قبل قطاع كبير من المجتمع، بالإضافة الي مساعدة مؤسسة النقد العربي السعودي المصدرة لهذا المعيار في معرفة وتحديد درجة إلتزام البنوك التجارية بهذا المعيار، وبيان أوجه القصور والتباين، الأمر الذي يساعدها في إعادة دراسة متطلبات المعيار. إشتمل أسلوب الدراسة منهجين أساسيين، الأول نظري تم فيه إستعراض جل الأدبيات المتعلقة بالعرض[١] والإفصاح العام بما فيها نظريات الإفصاح، أما الإسلوب الثاني تم فيه مسح لجميع القوائم المالية للبنوك التجارية المساهمة للعام المالي ١٩٩٥ م لتحديد ما إذا كان هناك تجاوزات في مستويات التطبيق ومحاولة إيجاد أنماط لتلك التجاوزات . بينت نتائج الدراسة أن جميع البنوك العاملة بالمملكة العربية السعودية قد إلتزمت بجل متطلبات العرض العامة حسبما حددها المعيار، إلا أن بعض البنوك لم تلتزم بجميع متطلبات الإفصاح المحددة في المعيار، وقد أرجعت أسباب عدم إلتزام البنوك بهذه المتطلبات الي كون

([1])عبدالرحمن الحميد ، دراسة ميدانية لتحديد مدى التزام البنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية بمتطلبات معيار العرض والافصاح العام الصادر من مؤسسة النقد العربي السعودي عند اعداد القوائم المالية ، (الاسكندرية : جامعة الاسكندرية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، المجلد ٣٣ ، العدد الثاني ، ١٩٩٦م).

بعضها ذو ملكية مختلطة تأثرت بأنظمة الشريك الأجنبي. كما بينت نتائج الدراسة عدم إهتمام معدي القوائم المالية ببعض المتطلبات لكونها شكلية لا تؤثر علي المضمون، كما أن بعضهم لم يتلق التدريب الكافي علي تطبيق المعيار. بناءاً علي النتائج أوصت الدراسة بضرورة إعادة دراسة متطلبات معيار العرض والإفصاح العام في ضوء نتائج الممارسات الراهنة وعلي الأخص بعض المتطلبات التفصيلية التي يصعب أحياناً إلتزام البنوك بمقتضياتها، وضرورة تعزيز الكوادر البشرية في إدارة التفتيش البنكي في مؤسسة النقد العربي السعودي ليتسنى لهم متابعة تطبيق المعيار أولا بأول، وكذا محاولة تعديله بما يتلاءم مع المحيط البنكي بالمملكة العربية السعودية.

٣/ دراسة : محمد محمد علي هاشم، ١٩٩٦ م [١].

تمثلت مشكلة الدراسة في تقييم مدى إلتزام وحدات الجهاز المصرفي السعودي بمتطلبات الإفصاح عن سياساتها المحاسبية التي تطبقها في القوائم والتقارير المالية التي تعدها. تجسدت أهمية الدراسة في أن السياسات المحاسبية التي تعد على أساسها القوائم المالية ومن ثم الإفصاح عنها، يعتبر أمراً ذو فائدة كبيرة لمستخدمي القوائم المالية حيث تمكنهم من فهم مضمون ما تحت'ويه هذه القوائم من بيانات ومعلومات عن نشاط الوحدة المحاسبية وبالتالي تقييم أداءها وقدرتها علي تحقيق أهدافهم بصفتهم مستثمرين أو مقرضين أو غيرهم من المستفيدين. هدفت الدراسة إلى بيان أسس وقواعد الإفصاح عن السياسات المحاسبية وتحديد المتطلبات العامة للإفصاح عن تلك السياسات بوحدات الجهاز المصرفي السعودي والوقوف علي مستويات التطبيق لهذه المتطلبات وتحديد العلاقة بين نسب الإفصاح عن السياسات المحاسبية ومدى أهمية تلك السياسات. استخدمت الدراسة المنهج المختلط الذي يجمع بين المنهج الإستنباطي والإستقرائي ، بالإضافة الي دراسة القوائم المالية لبعض وحدات الجهاز المصرفي السعودي للوقوف على السياسات المحاسبية التي تعد علي أساسها تلك القوائم. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك متطلبات عامة للإفصاح عن السياسات

---

(١) محمد محمد علي هاشم ، مدى التزام وحدات الجهاز المصرفي السعودي بالافصاح عن سياساتها المحاسبية ، (مصر : جامعة المنوفية ، مجلة افاق جديدة ، العدد ٣،٤ ، ١٩٩٦ م).

المحاسبية بوحدات الجهاز المصرفي السعودي، وأن هناك تفاوت بين البنوك في درجة الإفصاح عن سياساتها المحاسبية، وأن درجة الإفصاح عن السياسات المحاسبية تتوقف علي مدى إعتقاد معدي التقارير المالية بأهمية تلك السياسات. أوصت الدراسة بضرورة توحيد الإفصاح عن السياسات المحاسبية بوحدات الجهاز المصرفي السعودي لما لذلك من تأثير إيجابي علي المعلومات المنشورة، وضرورة توعية مستخدمي القوائم المالية بأهمية الإفصاح عن السياسات المحاسبية في ترشيد قراراتهم المتنوعة.

٤/ دراسة : طلال إبراهيم سجيني، ١٩٩٧ م .[١]

تمثلت مشكلة الدراسة في إجراء مقارنة بين درجة وجودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات الصناعية السعودية، وبين درجة وجودة الإفصاح المحاسبي التي تطلبها تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في مهنة المحاسبة. هدفت الدراسة إلى قياس درجة وجودة الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية من خلال دراسة ميدانية للقوائم والتقارير المالية التي تنشرها بعض الشركات في القطاع الصناعي السعودي. تمثلت أهمية الدراسة في أن الإفصاح الجيد يدعم ثقة المستثمرين بخدمات المحاسبة وما تقدمه من معلومات محاسبية مفيدة تساعدهم علي إتخاذ القرارات الإستثمارية الرشيدة. استخدمت الدراسة المنهج التاريخي لاستعراض الدراسات السابقة التي تناولت الإفصاح المحاسبي وتحليلها وتقييمها وربطها بموضوع الدراسة ، والإستنباطي لتحديد محور المشكلة ووضع التصور المنطقي للحلول اللازمة، والتحليلي الوصفي ومراجعة الكتب والدوريات لتحقيق هدف الدراسة . أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى أو درجة الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية السعودية محل الدراسة متدني بصورة عامة، وأن هذه الشركات لا تعطي القدر المطلوب من الأهمية للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالإدارة والمعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والتطورات المستقبلية للشركة. أوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالإدارة، وتلك المتعلقة بالتطورات المستقبلية للشركة لما لهذه المعلومات

---

(١) طلال ابراهيم عرابي سجيني ، قياس درجة ومدى الافصاح المحاسبي في الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية ، (قطر : جامعة قطر ، المجلة العلمية لكلية الادارة والاقتصاد ، العدد الثامن ، ١٩٩٧ م).

من أهمية في بث الثقة في الإستثمار بالشركة وبالتالي تحفيز الملاك وحملة الأسهم علي إبقاء إستثماراتهم في الشركة، كما أوصت الدراسة بضرورة تحسين الإفصاح عن المعلومات العامة بحيث تحتوي علي بنود ضرورية يحتاجها كل مستثمر في إتخاذ قراراته المتعلقة بالشركة .

٥/ دراسة : عثمان عبده حسن ، ٢٠٠٢ م [١]

تمثلت مشكلة الدراسة في أن القوائم المالية للشركات موضوع الدراسة لا تفي بمتطلبات الإفصاح الواردة في المعايير المحاسبية وتصعب مقارنة القوائم المالية المحاسبية للشركات المختلفة إذا لم تلتزم بالمعايير المحاسبية في الأعداد والعرض وظهرت أهمية الدراسة في توضيح الإفصاح ودوره في إيضاح وشرح ،ما تحتويه القوائم المالية من بيانات ومعلومات تجعلها واضحة لان البيانات التي توفرها من القوائم المالية قد تكون غير كافية مما يتطلب إرفاق إيضاحات. هدفت الدراسة إلى تعريف الإفصاح العام وأهميته لمستخدمي القوائم المالية في توضيح دوره في النشاطات المحاسبية. استخدمت الدراسة الأسلوب التاريخي والاستنباطي وأسلوب دراسة الحالة وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أهمية المعايير المحاسبية ودور التقارير المالية التي تجعلها صالحة للإفصاح العام. أوصت الدراسة بتطبيق الإفصاح في التقارير المالية مما يساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات.

٦/ دراسة أحمد محمد الجيوسي، ٢٠٠٣ م ([٢]).

تناولت الدراسة الإفصاح في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية، حيث تم فحص واختبار التقارير (٢٠٠١ م وتم تكوين مؤشراً للإفصاح يتكون من (٧٧ /١٢/ السنوية الصادرة عن البنوك الأردنية بتاريخ ٣١ بنداً من المعلومات التي من الممكن أن تتوافر في هذه التقارير إنسجاماً مع المعايير الدولية المتعلقة بالإفصاح وخصوصا المعيار الدولي رقم (٣٠ ورقم (٣٩) وتعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية الصادرة عن مجلس مفوضي

([1]) عثمان عبده حسن ، الافصاح العام واهميته لمستخدمي القوائم المالية ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٢ م) .

(٢) احمد محمد الجيوسي ، مستوى ونطاق الافصاح المالي في التقارير السنوية للبنوك الاردنية ، (الاردن : الجامعة الاردنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٣ م).

هيئة الأوراق المالية الأردنية وقانون البنوك وقانون البنك المركزي الأردني. هدفت الدراسة الي قياس مستوى الإفصاح في البنوك الأردنية من خلال أربعة خصائص من خصائص البنوك التي يعتقد أن لها علاقة بمستوى الإفصاح وهي، حجم البنك، الربحية، الرافعة المالية، ومخصص التسهيلات الإئتمانية إلى إجمالي التسهيلات. طرحت مشكلة الدراسة السؤال التالي: هل تلتزم البنوك الأردنية بإستخدام معايير المحاسبية الدولية الخاصة بالإفصاح والمعايير المحاسبية الصادرة عن مجلس مفوضي هئية الأوراق المالية وقانون البنوك وقانون البنك المركزي الأردني عند إعداد التقارير المالية المنشورة؟. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل القوائم المالية لإثبات الفرضيات، بالإضافة الي الحصول علي المعلومات الثانوية من الدراسات السابقة والمراجع العلمية والدوريات المتعلقة بموضوع الدراسة . أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الإفصاح في البنوك الأردنية يتراوح بين ٥٢ % الي ٨٥ % وهي نسبة ممتازة من الإفصاح المالي في تلك البنوك. أوصت الدراسة بضرورة إلتزام البنوك الأردنية بالمعايير الدولية والمعايير المحاسبية الصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية وقانون البنوك وقانون البنك المركزي الأردني وذلك لضمان زيادة مستوى الإفصاح في البنوك الأردنية.

٧/ دراسة : فؤاد بن أحمد المبارك، ٢٠٠٤ م[١] .

تمثلت مشكلة الدراسة في مدى إلتزام الشركات ال[١]مساهمة السعودية بتطبيق معيار العرض والإفصاح العام الصادر عام ١٤٠٦ هـ، حيث يعتبر الإفصاح الذي نص عليه المعيار بجميع بنوده وفقراته هو المقياس الذي يتم علي أساسه تقرير مدى إلتزام الشركات المساهمة بتطبيق هذا المعيار. هدفت الدراسة الي تسليط الضوء علي متطلبات معيار العرض والإفصاح العام السعودي، ودراسة القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية لبيان مدى التزامها بمتطلبات المعيار وتحديد نقاط الاختلاف في تطبيق متطلبات المعيار بعد ما أصبح ملزما لهذه الشركات. تمثلت أهمية الدراسة في أن تطبيق

(١) فؤاد بن احمد المبارك ، قياس مدى التزام الشركات المساهمة السعودية بمتطلبات معيار العرض والافصاح العام ، (مصر : جامعة جنوب الوادي ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، المجلد الثامن عشر ، العدد الاول يونيو ، ٢٠٠٤ م).

معيار العرض والإفصاح العام في حاجة الي التقويم والمراجعة للوقوف على ايجابيات التطبيق وترسيخها، والكشف عن القصور أو السلبيات التي قد تتبين من الدراسة إن وجدت ومن ثم وضع المقترحات والحلول المناسبة لها. استخدمت الدراسة المنهج النظري من خلال استقراء الدراسات والأدبيات المحاسبية التي لها علاقة بموضوع الدراسة بغرض تحليلها وتوفير البيانات والمعلومات التي تتطلبها الدراسة ، والمنهج التطبيقي من خلال إعداد إستبانة متضمنة كافة مكونات معيار العرض والإفصاح العام واستقرائها من خلال القوائم المالية للشركات المساهمة السعودية. بينت نتائج الدراسة أن الشركات المساهمة السعودية موضوع الدراسة لم تلتزم بكافة البنود الواردة بالمعيار، بل إلتزمت بنسب متفاوته، وأن هناك تحسنا ملحوظا في استجابة الشركات المختلفة لمتطلبات المعيار إلا أنه لم يصل الي المستوى المطلوب، لذلك أوصت الدراسة بضرورة متابعة الجهات الحكومية والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين والغرف التجارية أداء الشركات من خلال تفعيل الدور الرقابي الذي تقوم به هيئة المحاسبين القانونيين.

٨/ دراسة : مؤيد راضي خنفر، ٢٠٠٤ م.[١]

تمثلت مشكلة الدراسة في الاجابة على التساؤلين التاليين: هل تتوافق تعليمات البنك المركزي الأردني الخاصة بالإفصاح مع متطلبات الإفصاح وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم(٣٠)؟، وهل هنالك تأثير لهذه التعليمات على تطوير الإفصاح في القوائم والتقارير المالية المنشورة لتكون أكثر انسجاما مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم(٣٠)؟. هدفت الدراسة إلى بيان مدى توافق تعليمات البنك المركزي الأردني بخصوص الإفصاح مع متطلبات المعيار الدولي رقم(٣٠) وانعكاس ذلك على تطوير الإفصاح عن المعلومات في القوائم والتقارير المالية للبنوك الأردنية. استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية الوصفية في إثبات فرضيات الدراسة ، وأوضحت نتائج الدراسة بأن هناك توافق إلى حد كبير بين تعليمات

---

(١) مؤيد راضي خنفر ، اثر تعليمات البنك المركزي على التزام البنوك الاردنية بمتطلبات الافصاح الواردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) ، (عمان : جمعية المحاسبين القانونيين ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي المهني السادس الفترة من ٢٢-٩/٢٣ ، ٢٠٠٤ م) .

البنك المركزي ومتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم(٣٠)، وأن المصارف الإسلامية بالأردن هي الأقل إلتزاما بمتطلبات المعيار، ويرجع ذلك إلى طبيعة العمل المصرفي الإسلامي في هذه البنوك، وأوصت الدراسة بضرورة استمرار جهود البنك المركزي في تطوير تعليمات الإفصاح لتكون أكثر تطابقاً وانسجاماً مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، وتوقيع عقوبات صارمة على المصارف التي لم تلتزم بتلك التعليمات التي يصدرها البنك المركزي بشأن الإفصاح.

٩/ دراسة : صالح محمد السيد، ٢٠٠٤ م[١]،

هدفت الدراسة إلي التعرف على مدى تطبيق الشركات الصناعية الأردنية المساهمة في السوق الأول لتعليمات الإفصاح وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (١) والمعدل عام ١٩٩٧ م، قسمت الدراسة الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية وهيئة الأوراق المالية إلي ثلاثة تقسيمات من أجل المقارنة وهي نسبة الإلتزام العالي والمتوسط والمنخفض، إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي باستخدام إستمارة الإستبانة. توصلت الدراسة إلي نتائج منها أن نسبة الإلتزام العالي بمتطلبات الإفصاح وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ووفقا لمتطلبات هيئة الأوراق المالية كانت متساوية إلي حد ما، أن نسبة الإلتزام المتوسط بمتطلبات الإفصاح وفقا لهيئة الأوراق المالية كانت أكبر من نسبة الالتزام المتوسط وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، ان الإلتزام المنخفض وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية كان أكبر من نسبة الالتزام المنخفض وفقا لمتطلبات هيئة الأوراق المالية، لم يظهر التحليل الإحصائي أثر للافصاح على حجم الشركة وسنة التأسيس والعائد على الاستثمار، وحقوق المساهمين ومجموع الإلتزامات ومجموع الأصول، أوصت الدراسة بضرورة التشديد على إلتزام الشركات بالإفصاح وفقا لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية ،وهيئة الأوراق المالية، تشجيع قيام الشركات بالإفصاح الإختياري إضافة إلي متطلبات الإفصاح الإجباري والملزمة والذي بدوره يساعد على تفهم أكبر للعديد من البيانات والمعلومات المالية وغير المالية.

---

(١) صالح محمد السيد ، الافصاح بين النظرية والتطبيق ، دراسة تحليلية علي الشركات الصناعية الاردنية ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، ٢٠٠٤ م) .

١٠/ دراسة : محمد يس عثمان زياد ، ٢٠٠٥ م) [١]

تمثلت مشكلة الدراسة في الاجابة على التساؤلات الاتية : هل هنالك مخاطر في الائتمان ؟ وهل المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المنشورة مصدرا أساسيا لاتخاذ قرارات الائتمان المصرفي ؟ .هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مخرجات النظام المحاسبي (القوائم المالية المنشورة) من حيث درجة الإفصاح عنها كما هدفت الدراسة إلى وضع الخطط والآليات الكفيلة التي تواجه عملية الائتمان المصرفي وسبل معالجتها وبيان الآثار التي تعود على عملاء البنوك وسمعة استثماراتهم نتيجة تعرضهم لمخاطر الائتمان المصرفي. نبعت أهمية الدراسة من أن جميع المصارف بمختلف أنواعها التجارية المتخصصة والمركزية تواجه العديد من المخاطر كمخاطر الائتمان ، مخاطر السيولة ، مخاطر التشغيل ، مخاطر السوق، والمخاطر القانونية التي يجب الإفصاح عنها .اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي والاستقرائي والمنهج التحليلي الوصفي واستخدام بعض المعادلات الرياضية والإحصائية ومراجعة الكتب والمصادر ذات العلاقة بالدراسة .اختبرت الدراسة ثلاثة فرضيات، الفرضية الأولى: هناك علاقة بين مخاطر الائتمان المصرفي بالمصارف السودانية والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المنشورة،الفرضية الثانية: توجد علاقة بين الحد من مخاطر الائتمان المصرفي والتحليل المالي للقوائم المالية المنشورة،الفرضية الثالثة: توجد علاقة بين أثر الإفصاح في القوائم المالية المنشورة وتحقيق الائتمان المصرفي بتوفير مؤشرات تحقيق السيولة. من أهم نتائج الدراسة ، التركيز على الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية يساعد على قياس درجة المخاطر بالمنشأة وأن التحليل المالي للقوائم المالية يوفر مؤشرا مفيدا في اتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي، يتم استخدام طرق وأدوات مناسبة في تغطية مجابهة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك السودانية،وان معايير المحاسبة الدولية لها دور فعال للالتزام بالإفصاح عن المعلومات في البنوك السودانية،معايير المحاسبة الدولية لها دور فعال للالتزام بالإفصاح عن المعلومات

([١]) محمد يس عثمان زياد ، اثر الافصاح في القوائم المالية المنشورة على مخاطر الائتمان المصرفي ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٥ م) .

المالية الجوهرية بالقوائم المالية. ومن أهم توصيات الدراسة ،التركيز على الإفصاح المحاسبي المتعدد بالرغم من ارتفاع تكاليفه ،ضرورة وجود وحدة خاصة بالبنك للعملاء و على الإدارة الالتزام بسياسة بنك السودان التمويلية والتقيد بإجراءات الرقابة على المصارف،وتنشيط المصارف العاملة في السودان وتطوير الأدوات والطرق الملائمة لتفادي مخاطر الائتمان المصرفي.

١١/ دراسة : زينب محمد الحسن عبد الرحيم، ٢٠٠٦ م[١]

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم الإفصاح عن المشاكل التي تواجه المفتش الضريبي والمكلفون لا يفصحون الإفصاح الصادق عن دخولهم بسبب اقتناعهم أنهم مهما صدقوا في شكل إقرار أو حسابات مراجعة أو معلومات فإن الجهات الضريبية لا تميل إلى تصديقهم وتلجأ إلى التقدير .أهمية الدراسة تكمن في حل ما وفقا للدراسة العملية والعلمية مما يساعد الدولة في توفير مبالغ للخزينة العامة كانت مهدرة يعيد الثقة بين المكلف والمفتش الضريبية ويقيد المكلف في الحفاظ على راس ماله ولا يضر به في حالة التقدير الإيجازي في ظل ظروف عدم التأكد هدفت الدراسة إلى معرفة واقع تطبيق معيار الإفصاح لتحديد الوعاء الضريبي ، وتسليط الضوء على بعض المشاكل والصعوبات التي تواجه عدم اتباع (معيار الإفصاح) أتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث ووضع الفروض والمنهج الاستقرائي لاختبار مدى صحة الفروض والمنهج التاريخي تتبع الدراسات السابقة والمنهج الوصفي لاستخدام أسلوب دراسة الحالة لمعرفة أثر معيار الإفصاح وتحديد الوعاء الضريبي لديوان الضرائب ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، أن نسبة كبيرة من أصحاب العمل لا يوجد لديهم اهتمام بإعداد حسابات مراجعة صحيحة وعادلة وذلك بقصد التهرب الضريبي وبالتالي ضياع جزء كبير من الدخل القومي من أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة ،تشجيع أصحاب العمل والشركات بإمساك الدفاتر والسجلات بصورة قانونية وصحيحة بالإضافة إلى تدريب وتأهيل المحاسبين وتوعية المكلفين بأهمية الضريبة وتحسين

---

(١)زينب محمد الحسن عبدالرحيم ، معيار الافصاح الدولي واثره في تحديد الوعاء الضريبي لضريبة ارباح الاعمال ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنو لوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٦ م) .

الخدمات المقدمة من الدولة وتوخي العدالة وبث روح الثقة بين المكلفين وديوان الضرائب ٍاتباع قواعد المهنة من قبل المراجعين وأهمية إصدار قانون تنظيم مهنة المراجعين ورفع كفاءة مفتش الضرائب في مجال فحص الحسابات .

١٢/ دراسة: محمد عبد الله محمد السعودي، ٢٠٠٧ م .[١]

تناولت الدراسة أثر الإفصاح المحاسبي على قرارات المستثمرين في الأسهم في سوق الأوراق المالية بالمملكة العربية السعودية. تطرقت مشكلة الدراسة إلى مدى استفادة المستثمر في السوق المالي من المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية لبناء قرار البيع والشراء وتحديد الأسعار في ظل تعدد المصطلحات المستخدمة عند تداول الأسهم من قيمة أسمية، قيمة إصدار، قيمة دفترية، قيمة سوقية، وقيمة حقيقية، بالإضافة إلى بيان مدى تأثير الإفصاح المحاسبي لشركات المساهمة السعودية على قرارات المستثمرين. هدفت الدراسة الى التعرف علي مدى استخدام المستثمرين المعلومات المفصح عنها لتحديد أسعار الأسهم، و إلى أي مدى يؤثر مستوى الإفصاح على تحديد أسعار خاطئة للأسهم. أوضحت أهمية الدراسة أن الإفصاح المحاسبي يعتبر من أساسيات العملية المحاسبية لضمان جودة المعلومات وملاءمتها لقرارات المستثمرين. استخدمت الدراسة المنهج التأريخي لتتبع الدراسات السابقة ، والإستنباطي للتعرف على أبعاد المشكلة، والإستقرائي لإختبار الفرضيات. من النتائج التي توصلت اليها الدراسة ، أن الإفصاح المحاسبي المقيد بالمعايير المحاسبية المعتمدة يساعد الجهات المنظمة للتداول في إدراج أسهم الشركات الملتزمة بالإفصاح للتداول العام، وأن الإفصاح المحاسبي المقيد بالمعايير المحاسبية المعتمدة من أهم الوسائل التي تساعد المستثمرين على معرفة الأسعار الحقيقية للأسهم في سوق المال. اوصت الدراسة بضرورة التوسع في الإفصاح المحاسبي ليشمل الإفصاح عن الموارد البشرية والمسئولية الإجتماعية في القوائم المالية، والإهتمام بإقامة الندوات التي تشجع على الإلتزام بالمعايير

---

(١)محمد عبدالله محمد السعودي ، اثر الافصاح المحاسبي على قرارات المستثمرين في سوق الاسهم ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٧ م) .

المحاسبية، بالإضافة إلى دعم البنية التحتية للسوق المالي السعودي من خلال إعداد كافة اللوائح التي تنظم عمل السوق.

١٣/ دراسة : إخلاص سعد محمد سعد، ٢٠٠٨ م [١]

تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية التقرير عن المعلومات البيئية ضمن تقارير المراجع الخارجي التي يتم الإفصاح عنها بصورة غير مباشرة رغم اهتمام مستخدمي التقارير المالية مما جعل الدارسة عن أسباب عدم شمول تقرير المراجع الخارجي رايا عن المعلومات البيئية الخاصة بالمنشأة محل المراجعة. تكمن أهمية الدراسة في التطور المستمر في المجالات الاجتماعية والاقتصادية مما يؤثر على علم المحاسبة والمراجعة بهذه التطورات والاهتمام بالإفصاح عن المعلومات البيئية ومراجعة تلك المعلومات وعدم توفر البحوث في هذا المجال في السودان هدفت الدراسة الى معرفة التنبؤ بمستقبل أداء الشركات وتوقعات الأرباح،اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي والتاريخي والاستقرائي والوصفي وتحقيقا لأهداف هذا البحث تم اختيار ثلاث فرضيات،الفرضية الأولى: الإفصاح عن المعلومات البيئية في التقارير المالية يؤثر على قرارات المستخدمين،الفرضية الثانية: الإفصاح عن المعلومات البيئية في التقارير المالية يؤثر على المراجع الخارجي،الفرضية الثالثة: وجود معيار لقياس الأحداث البيئية يساعد المراجع الخارجي في إبداء الراي حول المعلومات البيئية . وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها تقرير إبداء الراي حول المعلومات البيئية وان تقرير المراجع الخارجي الذي يحتوي رايا عن صحة التزامات المنشاة نحو عدم وجود معيار لقياس الأحداث البيئية يؤدي لعدم التزام المراجع الخارجي بإبداء الراي فيه. من أهم توصيات الدراسة الالتزام بالإفصاح عن المعلومات البيئية في التقارير المالية وذلك بإصدار تشريعات قانونية ، ضرورة التعاون بين مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة وديوان المراجعة القومي، وزارة البيئية ومعايير المراجعة البيئية .

---

(١) اخلاص سعد محمد سعد ، الافصاح عن المعلومات البيئية واثره في السودان ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٨ م) .

١٤/ دراسة : أبو بكر عبد الباقي محمد الطيب، ٢٠٠٨ م .[١]

تناولت الدراسة أثر إتباع منهج التوسع في الإفصاح المحاسبي على عملية ترشيد التحاسب الضريبي بالسودان، وتمثلت مشكلة الدراسة في عدد من التساؤلات منها، ما أثر إتباع منهج التوسع في الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية في ترشيد التحاسب الضريبي؟، هل الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الملاءمة يسهم في ترشيد التحاسب الضريبي؟. هدفت الدراسة الي معرفة أثر إتباع منهج التوسع في الإفصاح المحاسبي في ترشيد التحاسب للضريبة على أرباح شركات الأموال في السودان. تجسدت أهمية الدراسة في أن إتباع منهج التوسع في الإفصاح المحاسبي يقلل من فرص التهرب الضريبي ويسهم في زيادة تمويل الخزينة العامة للدولة. إعتمدت الدراسة على المنهج التأريخي، والإستنباطي، والإستقرائي والوصفي التحليلي لجمع المعلومات وإثبات الفرضيات. من النتائج التي أظهرتها الدراسة ، أن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الملاءمة يساعد في ترشيد عملية التحاسب الضريبي، وأن هناك فجوة بين ديوان الضرائب والمكلفين بدفع الضريبة لعدم ثقة الديوان في المعلومات الواردة بالقوائم المالية، وأن ديوان الضرائب يقوم بتعديل المعلومات بالقوائم المالية بحجة أنها لا تعكس الدخل الحقيقي للمكلفين. أوصت الدراسة بضرورة قيام ديوان الضرئب بنشر الوعي الضريبي لدافعي الضريبة للتقليل من فرص التهرب الضريبي، والعمل على تأهيل الكوادر العاملة في جهاز الجباية وتعريفهم بأهمية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ودوره في تقليل فرص التهرب الضريبي.

١٥/ دراسة : عثمان زايد عاشور، ٢٠٠٨ م.[٢]

هدفت الدراسة إلى التعرف على مزايا الإلتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية عند إعداد وعرض القوائم المالية وانعكاس ذلك على جودة المعلومات المحاسبية، وتمثلت مشكلة

---

(١) أبوبكر عبد الباقي محمد الطيب ، اطار علمي لتحديد اثر التوسع في الافصاح المحاسبي على ترشيد عملية التحاسب الضريبي بالسودان ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، ٢٠٠٨ م) .

(٢) عثمان زايد عاشور ، مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الافصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (١)،(فلسطين : الجامعة الاسلامية بغزه ، رسالة ماجستير غير منشورة ٢٠٠٨م).

الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: إلى أي مدى تلتزم الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم(١)؟. تجلت أهمية الدراسة في أن الإلتزام بمعايير المحاسبة الدولية يرفع من جودة المعلومات المحاسبية ويزيد من كفاءتها وتماثلها وقابليتها للمقارنة. استخدمت الدراسة المنهج الإستنباطي والإستقرائي والأساليب الإحصائية في اختبار الفرضيات، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية تلتزم بإعداد القوائم المالية السنوية وفقا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم(١)، كما أظهرت النتائج عدم إلتزام الشركات الفلسطينية بالإفصاح عن السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم(١)، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الإلتزام بمقتضيات المعيار المحاسبي الدولي الأول، وأن على الجهات المسؤولة عن مراقبة الشركات أن تتخذ الإجراءات اللازمة في مواجهة الشركات غير الملتزمة

١٦/ دراسة : عادل علي الشاوي، ٢٠٠٨ م[١] .

تمثلت مشكلة الدراسة في المنازعات المستمرة بين مصلحة الضرائب والممولين عند تحديد الوعاء الضريبي للشركات، حيث أن تحديد الربح المحاسبي يرتبط بالإلتزام بالمعايير المحاسبية، خاصة تلك التي تتعلق بالإفصاح في القوائم المالية بطريقة تقويم المخزون السلعي ومن ثم الإفصاح عنه. هدفت الدراسة إلى معرفة المعايير المحاسبية التي تحكم معالجة بعض البنود الهامة والإفصاح عنها في القوائم المالية وذلك للوصول إلى درجة من الإفصاح الملاءم يعمل على تقليل المنازعات التي تنشأ بين مصلحة الضرائب ودافعي الضريبة. تمثلت أهمية الدراسة في أن وجود معايير ملزمة يتم بموجبها إعداد وعرض القوائم المالية يقلل من فرص التهرب الضريبي ويقضي على الخلافات بين جهاز الجباية ودافعي الضريبة ويضفي قدرا من الثقة على البيانات والمعلومات المحاسبية المنشورة. اعتمدت الدراسة على المنهج التأريخي لإستعراض الدراسات السابقة وتحليلها وتقييمها، والإستنباطي لتحديد أبعاد

([١]) عادل علي الشاوي ، معيار الافصاح واثره على قياس وعاء ضريبة الشركات في الجماهيرية الليبية ، (ام درمان : جامعة امدرمان الاسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٨ م) .

المشكلة ووضع فرضيات الدراسة ، والإستقرائي والوصفي التحليلي ومراجعة الكتب والدوريات العلمية لإثبات فرضيات الدراسة . توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن الإلتزام بتطبيق الإفصاح المحاسبي كمعيار يقلل من المنازعات بين مصلحة الضرائب الليبية ودافعي الضريبة ويقلل من فرص التهرب الضريبي ويدعم الثقة في المعلومات المحاسبية المنشورة للشركات الليبية. أوصت الدراسة بضرورة إلزام الشركات بإعداد قوائمها المالية وفق معيار الإفصاح الدولي لأنه يؤدي إلى مصداقية وجودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها، والعمل على نشر الوعي الضريبي بين الممولين بهدف تقليل فرص التهرب الضريبي

١٧/ دراسة : غسان أحمد الأمين أحمد، ٢٠٠٨ م[١] .

تمثلت مشكلة الدراسة في قصور الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المنشورة في انجاح التحول إلى إقتصاد السوق في السودان، وتعزيز تنشيط سوق الأوراق المالية، وفشل القوائم المالية الحالية في الوفاء بإحتياجات مستخدميها. هدفت الدراسة إلى استخلاص مؤشرات ودلالات قصور الإفصاح المحاسبي وإقتراح الأساليب والطرق والوسائل التي تؤدي إلى زيادة فعالية الإفصاح المحاسبي. برزت أهمية الدراسة من خلال تحسين وتطوير الإفصاح المحاسبي والشفافية في البيانات والمعلومات الواجب توافرها في القوائم والتقاريرالمالية المنشورة وملحقاتها وتقرير المراجع الخارجي. استخدمت الدراسة المنهج التأريخي والإستنباطي والإستقرائي والوصفي التحليلي لجمع معلومات الدراسة وتحليلها وإثبات الفرضيات. بينت نتائج الدراسة أن تقرير المراجع الحالي يشوبه قصور في الإفصاح عن راي المراجع في بعض المجالات التي تعتبر مهمة لمستخدمي القوائم المالية، وأن هناك أوجه قصور عديدة في الإفصاح في القوائم المالية الحالية وملحقاتها. أوصت الدراسة بضرورة الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي عن كفاءة نظام الرقابة الداخلية بالمنشأة، والإفصاح عن أهداف وخطط المنشأة المستقبلية، مع ضرورة تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية.

([١]) غسان احمد الامين احمد ، دور مراقب الحسابات في زيادة فعالية الافصاح المحاسبي ومنفعة التقارير والقوائم المالية المنشورة وملحقاتها ، (ام درمان : جامعة امدرمان الاسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ،٢٠٠٨ م) .

١٨/ دراسة : محمد الفاتح عمر العوض، ٢٠٠٨ م[١] .

تناولت الدراسة موضوع اتساق القوائم المالية المنشورة مع متطلبات معيار العرض والإفصاح العام السعودي. طرحت مشكلة الدراسة التساؤلات التالية: من هم المستفيدون من الإفصاح في الوقت الحاضر؟، ماهو دور الإفصاح في جعل المعلومات المحاسبية أكثر فائدة لمتخذي القرارات ؟، ما هي كمية ونوعية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية المنشورة؟. تجسدت أهمية الدراسة في أن المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية للشركات السعودية تساعد الأطراف التي تستخدمها في إتخاذ القرارات الصحيحة والسليمة التي تحقق منفعتهم الإقتصادية. هدفت الدراسة إلى إبراز المشكلات التي قد تنشأ عندما يكون الإفصاح غير ملاءم، لا سيما أن الإفصاح غير الملاءم يجعل القوائم المالية مضللة وغير ذات فائدة، بالإضافة إلى بيان دور الإفصاح المحاسبي في رفع كفاءة المعلومات المحاسبية وتعزيز الثقة بين الوحدة المحاسبية والمساهمين مما يقلل من تكلفة الحصول علي راس المال بالنسبة للوحدة الإقتصادية. استخدمت الدراسة المنهج التأريخي والإستنباطي والإستقرائي لإثبات الفرضيات. من النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن القوائم المالية للشركات السعودية تلتزم بالمعلومات الواجب توفيرها وفقا لمعيار العرض والإفصاح العام بالمملكة العربية السعودية، وأن ضعف الرقابة في تطبيق المعيار يعد من أسباب عدم تحقيق أهداف مستخدمي القوائم المالية. أوصت الدراسة بضرورة أن تتسم معلومات القوائم المالية بخصائص جودة المعلومات المحاسبية، وضرورة الإهتمام بقائمة التدفقات النقدية حيث أنها تساعد في الحكم علي قدرة الشركة في تحقيق تدفقات نقدية موجبة، والقيام بالدراسات حول مدى جودة الإفصاح المحاسبي الإلزامي والإختياري للشركات السعودية.

([١]) محمد الفاتح عمر عوض ، مدي اتساق القوائم المالية المنشورة مع متطلبات معايير الافصاح بالتطبيق على معيار العرض والافصاح العام في المملكة العربية السعودية ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٨ م) .

١٩/ دراسة : ماجدة عبد المجيد أحمد باكر ٢٠٠٩ م[١]

تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على مستوى وأساليب الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المستقبلية للشركات المساهمة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. نبعت أهمية الدراسة من التعرف على موضوع الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المستقبلية لإدارة الوحدة الاقتصادية ودراسته في إطار بيئة الاستثمار. هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة ومستوى وأساليب الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المستقبلية التي تمارسها شركات المساهمة ، والتعرف على متغيرات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المستقبلية للشركات المساهمة التي تتضمن نوعية وأسلوب ومستوى الإفصاح عن قرارات الاستثمار في الأوراق المالية. اختبرت الدراسة فرضيتين ،الفرضية الأولى،أن المعلومات المحاسبية المستقبلية التي تحمل أنباء جديدة أكثر احتمالا في التأثير في قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، الفرضية الثانية: أن مستويات وتوقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المستقبلية يؤثر على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي،من أهم نتائج الدراسة أن المعلومات المحاسبية المستقبلية التي تفصح عنها شركات المساهمة تؤثر على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية ، التقارير والقوائم المالية التي تحمل المعلومات المحاسبية المستقبلية لها دور مهم في قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية ، والإفصاح عن المعلومات المحاسبية الإيجابية يؤدي إلى زيادة أرباح حملة الاسم والتدفقات النقدية في المستقبل. ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة ضرورة قيام شركات المساهمة السودانية وخاصة تلك المقيدة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بالإفصاح عن معلوماتها المستقبلية ، وان على مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بالسودان أن يقوم بإعداد معيار عن المعلومات المحاسبية المستقبلية بحيث يتضمن هذا المعيار طبيعة المعلومات ونوعية الإفصاح عنها ومستوى هذا الإفصاح وتوقيته، بالإضافة إلى أسس إعداد المعلومات المحاسبية المستقبلية.

([١]) ماجدة عبدالمجيد احمد باكر ، اثر الافصاح عن المعلومات المحاسبية المستقبلية على قرارات الاستثمار في الاوراق المالية ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٩ م).

٢٠/ دراسة : أحمد عطا المنان احمد ٢٠٠٩

تمثلت مشكلة الدراسة في عدة تساؤلات ماهو الحد الأدنى من المعلومات الذي يجب توفره لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية،وهل المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية ترشد قرارات هولاء المستخدمين.هدفت الدراسة إلى تعريف ومفهوم الإفصاح المحاسبي ودراسة ومعرفة المعلومات التي يجب الإفصاح عنها لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية. تكمن أهمية الدراسة في أن الإفصاح في القوائم المالية يعتبر هو النتيجة الاخيره للجهد المبذول من اجل تقديم معلومة مفيدة للجميع. اختبرت الدراسة ثلاثة فرضيات:الفرضية الأولى،عدم التوسع في الإفصاح المحاسبي لاحتياجات مستخدمي تلك القوائم المالية،الفرضية الثانية، أن الإفصاح للقوائم المالية يؤدى إلى ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية،الفرضية الثالث،صعوبة تلبية احتياجات جميع مستخدمي القوائم المالية. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة ،أن الهدف الرئيسي من الإفصاح المحاسبي هو تقديم معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية للمساعدة في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية وان المستثمرين يركزون بدرجة كبيره على القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية . ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة ،ضرورة قيام بالالتزام بمتطلبات الإيضاح وبتطبيق معايير المحاسبة الدولية وضرورة قيام الجهات المهنية والمراجع الخارجي بدور اكبر في عملية الرقابة وتطبيق متطلبات الإيضاح،وضرورة معالجة اوجة القصور بالقوائم حتى تستمر في أداء دورها بصورة جيدة، وكذلك ضرورة توفير الحد الأدنى من المعلومات لكل فئة من فئات مستخدمي القوائم المالية حتى تساهم في اتخاذ قراراتهم الرشيدة.

٢١/ دراسة: الوليد عثمان فرج، ٢٠٠٩ م[١] .

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية المنشورة في الحد من غسيل الأموال والممارسات غير القانونية. اكتسبت الدراسة أهميتها من منطلق أن القوائم المالية المنشورة التي تتسم بدرجة من الإفصاح المحاسبي يمكن أن تحد من

([١]) الوليد عثمان فرج ، دور الافصاح المحاسبي في القوائم المالية المنشورة في الحد من ظاهرة غسيل الاموال والممارسات غير القانونية في الدول النامية ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، ٢٠٠٩ م) .

عمليات غسيل الأموال والممارسات غير القانونية. طرحت مشكلة الدراسة عدة تساؤلات منها، هل الإفصاح في التقارير المالية السودانية كافي بحيث يجعل من السهل التعرف على الأموال المغسولة؟، هل توجد معايير واضحة للدول والمنظمات المالية والمصرفية لإكتشاف غسيل الأموال؟. اعتمدت الدراسة على المنهج المختلط الذي يجمع بين المنهج الإستنباطي والإستقرائي ، والمنهج الوصفي التحليلي لإثبات الفرضيات. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن التركيز على الإفصاح المحاسبي في التقارير المنشورة للمصارف السودانية يساعد في إكتشاف غسيل الأموال، أن الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للبنوك السودانية غير كافي لإكتشاف غسيل الأموال. أوصت الدراسة بضرورة الإلتزام بالإفصاح المحاسبي الكامل عند إعداد ونشر التقارير المالية للمصارف والمؤسسات المالية، وضرورة الإلتزام بمعايير المحاسبة الدولية والمعايير الإسلامية فيما يتعلق بالعرض والإفصاح المحاسبي.

٢٢/ دراسة: جيهان السيد عبد الرحمن الشعراوي، ٢٠٠٩ م .[١]

تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الجوهري التالي: ما مدى إمكانية تحديد المخاطر العديدة والمختلفة التي تواجه المصارف الإسلامية والكيفية الملاءمة للقياس والإفصاح عنها. هدفت الدراسة إلى تحليل المعايير المرتبطة بالقياس والإفصاح المحاسبي عن المخاطر بهدف تقييم الدور الذي تؤديه هذه المعايير في القياس والإفصاح عن تلك المخاطر. استمدت الدراسة أهميتها من خلال الحاجة إلى إطار محاسبي موحد لقياس المخاطر في المصارف الإسلامية والإفصاح عنها لتحقيق السلامة المصرفية في النظام المصرفي الإسلامي. استخدمت الدراسة المنهج الإستنباطي، والمنهج التطبيقي الذي يقوم على دراسة ميدانية بإستخدام قوائم الإستقصاء والزيارات الميدانية بهدف التعرف على المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية وأهمية القياس والإفصاح عنها. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين إدراك العاملين بإدارة المخاطر والإئتمان بالمصارف الإسلامية لأهمية الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر، وبين الإفصاح المناسب عنها، وأنه توجد

([١]) جيهان السيد عبدالرحمن الشعراوي ، القياس والافصاح المحاسبي عن المخاطر في المصارف الاسلامية في ضوء المعايير المحاسبة للمؤسسات المالية والاسلامية ،(مصر : جامعة عين شمس ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٩ م)

علاقة ذات دلالة معنوية بين المؤشرات الملاءمة لقياس المخاطر والنابعة من طبيعة المصارف الإسلامية، وبين قياس تلك المخاطر والتقليل منها. أوصت الدراسة بتطبيق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية وخاصة معيار العرض والإفصاح العام، وزيادة مستوي الإفصاح عن المخاطر لدى المصارف بما يؤدي إلى الإفصاح المناسب والوصول الي الشفافية بما يساعد الأطراف ذوي العلاقة بالمصارف الإسلامية في إتخاذ قراراتهم بشكل جيد.

٢٣/ دراسة : حسن بلال البشير الضواها، ٢٠٠٩ م .[١]

تمثلت مشكلة الدراسة في الاجابة على التساؤلات التالية: هل تلتزم الشركات بتطبيق الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية؟، هل هناك إفصاح كافي عن المعلومات بالقوائم المالية؟، ما أثر عدم تطبيق متطلبات الإفصاح على عملية المراجعة ؟. هدفت الدراسة إلى التعرف بالإفصاح المحاسبي وتحديد متطلبات العرض والإفصاح بالقوائم المالية، وكذا التعرف علي متطلبات الإفصاح المحاسبي من وجهة نظر المراجع الخارجي. برزت أهمية الدراسة من خلال أهمية الإفصاح المحاسبي في جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي جودة المراجعة وأثر ذلك علي تحسين المخرجات المحاسبية. استخدمت الدراسة المنهج التأريخي، والإستنباطي، والإستقرائي لإختبار الفرضيات. أظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية يزيد من كفاءة عملية المراجعة ، وأن الإفصاح المحاسبي يعزز الثقة في تقرير المراجع الخارجي، وأن إلتزام الشركات بالإفصاح يحقق جودة المراجعة . أوصت الدراسة بضرورة إلزام الشركات بتطبيق متطلبات الإفصاح بالقوائم المالية، وتوفير الدقة والشفافية في المعلومات المحاسبية حتي تسهل مهمة المراجع الخارجي.

---

(١) حسن بلال البشير الضواها ، تقويم متطلبات الافصاح عن القوائم المالية من وجهة نظر مراجعي الحسابات ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٩ م).

٢٤/ دراسة : عمر السر الحسن محمد، 2009 م [١]

تناولت الدراسة أثر تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي في بعض الشركات المساهمة السودانية. تمثلت مشكلة الدراسة في أنه بالرغم من تطبيق حوكمة الشركات في البنك السوداني الفرنسي، والبنك السعودي السوداني، إلا أن هذا التطبيق لم ينعكس بصورة جلية على القوائم المالية التي تصدرها هذه البنوك. استمدت الدراسة أهميتها من أن تطبيق حوكمة الشركات في الشركات المساهمة بصورة سليمة يساعد علي كفاية الإفصاح المحاسبي ويفي بإحتياجات مستخدمي القوائم المالية لهذه الشركات. هدفت الدراسة إلى التعريف بمفهموم حوكمة الشركات مع بيان مبادئها وآلياتها وأهميتها للشركات والمؤسسات، وكذا التعريف بالأفصاح المحاسبي ومتطلباته وبيان أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي. استخدمت الدراسة المنهج التأريخي لإستعراض الدراسات السابقة، والإستنباطي لتحديد طبيعة المشكلة، والإستقرائي لإثبات الفرضيات، بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي لإجراء الدراسة الميدانية. توصلت نتائج الدراسة إلى أن تطبيق حوكمة الشركات يؤدي إلى زيادة جودة الإفصاح المحاسبي، ويساعد على الإلتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي، ويؤدي إلى صدق وعدالة القوائم المالية. خرجت الدراسة بتوصيات منها، ضرورة تطبيق حوكمة الشركات لضمان زيادة كفاءة وفاعلية الإفصاح المحاسبي، وأن تتولي جهة رسمية إصدار معايير لحوكمة الشركات ملزمة في التطبيق بصورة صحيحة.

٢٥/ دراسة : صالح حامد محمد على ادم، ٢٠٠٩ م [٢]

هدفت الدراسة على التعرف بمدي تأثير تعدد نماذج القياس المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية وعلى إتخاذ وترشيد قرارات الإستثمار. تكمن أهمية الدراسة في تناولها أثر إنعكاسات وتعدد نماذج القياس المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية و قرارات

([١]) عمر السر الحسن محمد ، اثر تطبيق حوكمة الشركات على الافصاح المحاسبي ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٩ م) .

([٢]) صالح حامد محمد علي ادم ، اثر نماذج القياس المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، ٢٠٠٩م) .

الإستثمار في الأوراق المالية. تمثلت مشكلة الدراسة في إستخدام نماذج متعددة للقياس المحاسبي يؤثرعلى جودة المعلومات المحاسبية، توحيد نماذج القياس المحاسبي يؤدى إلي مصداقية المعلومات المحاسبية اللأزمة لترشيد قرار الإستثمار في الأوراق المالية. إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي باستخدام إستمارة الإستبانة. توصلت الدراسة إلي نتائج منها، تعدد نماذج القياس المحاسبي يؤدى إلي مرونة الأداء في إختيار وتنظيم السياسات المحاسبية، تتأثر جودة المعلومات المحاسبية بالتعدد في نماذج القياس المحاسبي. أوصت الدراسة ضرورة إعتماد الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية إعداد قوائمها وتقاريرها المالية على نماذج محاسبية موحدة.

٢٦/ دراسة : سماح الشيخ عبد الله العوض، ٢٠١٠ م[١]

تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على أثر الإفصاح على أسعار الأسهم وحجم تداولها وذلك بالتطبيق على الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية ، نبعت أهمية الدراسة : من مبدأ الإفصاح لظهور شركات المساهمة وظهور تشريعات قانونية تلزم الشركات المساهمة بنشر قوائم مالية لها في توقيت محدد وأيضا تقديم دليلا علميا للربط بين إصدار التقارير المالية السنوية وأثر ذلك على عوائد الأسهم وحجم تداولها هدفت هذه الدراسة إلى الربط بين الإفصاح عن التقارير وأيضا قياس أثر الإفصاح على حجم التداول . اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي لتحديد طبيعة المشكلة والتعرف على أبعادها وانعكاساتها، و المنهج الاستنباطي لاستنباط الفروض القابلة للاختبار ، والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة الفروض وتحليلها واختبارها لاستخلاص النتائج المنهج الوصفي التاريخي لتتبع الدراسات السابقة. اختبرت الدراسة ثلاث فرضيات ، الفرضية الأولى: هنالك علاقة طردية بين الإفصاح وأسعار الأسهم بالسوق المالي، الفرضية الثانية أن توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يمكن من اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة ، الفرضية الثالثة، هنالك علاقة ذات دلالة معنوية بين حجم التداول وحجم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية. ومن النتائج التي

([١]) سماح الشيخ عبدالله العوض ، اثر الافصاح على اسعار الاسهم وحجم تداولها ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠١٠ م) .

توصلت إليها الدراسة اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة لتحديد أهم المتغيرات المؤثرة على الأسعار السوقية للأسهم الواردة في التقارير المالية المنشورة ،الانتقادات التي توجه لهذه التقارير تحد من إمكانية الاعتماد عليها كمصدر رئيسي للمعلومات المتاحة عن هذه الأسهم أما الخلاف فينحصر في نوعية المعلومات ومدى استجابة الأسعار. ومن أهم توصيات الدراسة العمل على حث الشركات على مزيد من الإفصاح والشفافية في التقارير المنشورة للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بتقديم إيضاحات عن أسس توزيع الأرباح ، اقتراح تخفيف المدة النظامية المالية المحددة بالشركات وذلك بنشر تقارير مالية خلال خمس عشر يوما من تاريخ نهاية الفترة إلى أسبوع على الأكثر.

٢٧/ دراسة :عز الدين علي محمد الفقير، ٢٠١٠ م [١]

تمثلت مشكلة الدراسة في توسيط حساب المركز الرئيسي مما يعني أن الفرع الأول يضيف للمركز الرئيسي والفرع الثاني يخصم من المركز الرئيسي مما يظهر مشكلة وجود رصيد في فرع وعدم وجود رصيد في فرع ثاني وهذا الأمر يشير إلى وجود رصيد في فرع مما يؤدي إلى عدم إظهار المركز المالي لأحد الفرعين بالشكل الصحيح . نبعت أهمية الدراسة من أن قياس كفاءة النظام المالي والإداري ، يقدم بيانات ومعلومات عن البنك لأغراض سوق العمل يوفر معلومات تساعد العملاء في تقديم الإفصاح لمراكزهم المالية ، تساعد الإدارة المالية في التعرف على درجة الإفصاح في المصارف السودانية يساعد في معرفة أثر هذا الإفصاح والتقويم المحاسبي على المصارف السودانية يساعد في معرفة كفاءة النظام المالي ويقدم بيانات ومعلومات،وأيضا هدفت إلى توفير معلومات تساعد في تحقيق الضبط المؤسسي ومد الإدارة المالية ببيانات عن نظام المطابقات في أحد الأنظمة المحاسبية بالبنك يؤدي إلى زيادة الشفافية لتقويم درجة الإفصاح ويؤدي إلى زيادة ثقة مستخدمي البيانات المالية . اختبرت الدراسة ثلاث فرضيات،الفرضية الأولى : يؤدي الإفصاح المحاسبي إلى زيادة ثقة مستخدمي بيانات القوائم المالية في المصارف ، الفرضية الثانية النظم المحاسبية المتكاملة

([١]) عزالدين علي محمد الفقير ، تقويم درجة الافصاح في النظم المحاسبية للمصارف السودانية ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠١٠ م) .

تساعد في زيادة درجة الإفصاح ،الفرضية الثالثة تقويم الإفصاح المحاسبي يسهل النظام المحاسبي في البنوك .استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي والاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي،يطبق البنك الزراعي معايير الإفصاح المحلية والدولية أيضا بوجود وإفصاح تام للقوائم المالية للبنك الزراعي ويساهم في حماية الموجودات .من أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة العمل على زيادة الإفصاح المحاسبي في المصارف وتطبيق معايير الإفصاح المحاسبي في المصارف بالشفافية والتوضيح في القوائم المالية ،وضرورة تطبيق كافة المعايير الدولية والمحلية واجراءات التقويم الدولي والمصارف بغرض تحديد أوجه القصور ومعالجتها.

٢٨/ دراسة : حسين عبد الجليل آل غزوي، ٢٠١٠ م ([1]).

هدفت الدراسة إلى بيان أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، وتم صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: ما أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية للشركات المساهمة بالسعودية؟. تجلت أهمية الدراسة في أنها تقوم بدراسة العلاقة بين حوكمة الشركات والمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية، ذلك لأن الإلتزام بمبادئ وأسس الحوكمة يسهم في رفع مستوى الإفصاح في تلك القوائم. استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية الوصفية والإستدلالية عن طريق نموذج الإنحدار المتعدد لإثبات فرضيات الدراسة ، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك تفاوت في مستوى الإفصاح في القوائم المالية للشركات المساهمة العامة السعودية، مما يدل على عدم الإلتزام بمبادئ وأسس حوكمة الشركات، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور لجنة المراجعة من خلال تطبيق مهامها وواجباتها الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مستوى الإفصاح في التقارير المالية المنشورة.

([1]) حسين عبد الجليل ال غزوي ، حوكمة الشركات واثرها على مستوى الافصاح عن المعلومات المحاسبية ، (الدنمارك : الاكاديمية العربية في الدنمارك ، كلية الادارة والاقتصاد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠١٠م) .

٢٩/ دراسة : معتز برهان جميل العكر، ٢٠١٠ م[١].

هدفت الدراسة إلى بيان مدى الإلتزام بالمعايير المحاسبية في الحد من تداعيات الأزمة المالية الأخيرة على المصارف في الأردن، وتمحورت مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: ما أثر الإلتزام بالمعايير الدولية الخاصة بالإفصاح في المصارف على مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المنشورة وانعكاس ذلك في الحد من تداعيات الأزمة المالية في المصارف الأردنية؟. استمدت الدراسة أهميتها من الدور الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي في الإستقرار المالي. استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية في تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها، وبينت نتائج الدراسة أن المصارف الأردنية تلتزم بالإفصاح وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، وأن هذا الإلتزام يسهم في الإستقرار المالي ويساعد في الحد من تداعيات الأزمة المالية في هذا القطاع، وأوصت الدراسة بضرورة إلزام المصارف بالأردن بالتطبيق الكامل لمعايير الإفصاح الدولية الخاصة بالمصارف، والعمل على وضع خطط واستراتيجيات طويلة الأمد لمواجهة الأزمات المالية التي قد تحدث في المستقبل .

٣٠/ دراسة : محمد حسن أحمد أحمد، ٢٠١٣ م .[٢]

هدفت الدراسة الي الوقوف على مدى إعتماد الشركات في قطاع التأمين على المعايير المحاسبية لمعالجة مشاكل القياس والإفصاح التى يعاني منها هذا القطاع وذلك بهدف تحديد الوسائل التى تؤدى الي زيادة اعتماده على هذه المعايير، تقييم متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية المنشورة. تكمن أهمية هذه الدراسة في مدى إلتزام هذه الصناعة بتطبيق معايير المحاسبة وخاصة الدولية منها، ضرورة الاهتمام بتطوير النظام المحاسبي المطبق بشركات التأمين وتطوير مايتولد عنه من قياس وافصاح يساعد في توفير المعلومات اللازمه لتلبية احتياجات مستخدمو القوائم المالية. تتمثل مشكلة الدراسة عدم قدرة المعايير

---

(١) معتز برهان جميل عكر ، اثر مستوى الافصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الازمة المالية في القطاع المصرفي الاردني ، (الاردن : جامعة الشرق الاوسط ، كلية الاعمال ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠١٠ م) .

(٢) محمد حسن احمد احمد ، دور المعايير المحاسبية في علاج مشكلات القياس والافصاح في شركات التامين ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، ٢٠١٣ م .) .

والقوانين المطبقة حاليا في قطاع التأمين على توفير البيانات اللازمه في شركات التأمين بما يتفق مع الأساليب الحديثة للقياس والافصاح المحاسبي بما يتفق مع التصدى لتطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية. إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي باستخدام إستمارة الإستبانة. توصلت الدراسة إلي نتائج منها، لا تصلح معايير المحاسبة المصرية الصادرة بالقرار الوزارى رقم (٥٠٣) لسنة ١٩٩٧ م بشكلها الراهن إلا بعد صدور قرار وزير الاستثمار رقم(٢٤٣) لسنة ٢٠٠٦ م في إطار الزام شركات التأمين بتطبيق معايير المحاسبة المصرية اعتباراً من السنة المالية التي تبدأ عام ٢٠٠٧ م لتطوير القياس والافصاح المحاسبي في شركات التأمين بما يتلاءم مع احتياجات المهتمين به. أوصت الدراسة بضرورة التزام شركات التأمين بتطوير النظام المحاسبي المطبق بها، ضرورة تطويع المعايير المحلية لكي تتماشى مع العالمية للقياس والإفصاح عن المعلومات اللازمه لتلبية احتياجات مستخدمو القوائم المالية.

٣١/ دراسة : يحي مقدم أحمد مارن، ٢٠١٣ م [١]

تمثلت مشكلة الدراسة في مدي إلتزام المصارف الاسلامية بالسودان بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية المنشورة والإيضاحات المرفقة بها وفقا لمعيار العرض والإفصاح العام، وعلى القرارات الإقتصاديه لمستخدمي القوائم المالية. هدفت الدراسة إلي دراسة القوائم الماليه المنشوره للمصارف الإسلامية بالسودان لمعرفة مدي الالتزام بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي، وبيان أثر ذلك التطبيق على جودة المعلومات المحاسبية بتلك القوائم، وعلى القرارات الإقتصادية لمستخدمي القوائم المالية. تكمن أهمية الدراسة في أن المصارف تلعب دورار فعالا في الإقتصاد الوطني لاي دولة، وتحقق سلامة الوضع المالي في المصارف من خلال الإفصاح المحاسبي. إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي باستخدام إستمارة الإستبانة. توصلت الدراسة إلي نتائج منها، أن التزام المصارف الإسلامية بالسودان

([١]) يحي مقدم احمد مارن ، متطلبات الافصاح المحاسبي ومدى تطبيقها في القوائم المالية المنشورة للمصارف الاسلامية ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، ٢٠١٣ م) .

بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي وفقاً لهذا المعيار يحقق جودة المعلومات المحاسبية المدرجه بالقوائم المالية المنشورة، أن الإلتزام بالإفصاح وفقاً لهذا المعيار يساعد مستخدمي القوائم المالية في ترشيد قراراتهم ، أوصت الدراسة بضرورة التزام المصارف الإسلامية بالسودان بتطبيق جميع متطلبات معيار العرض والإفصاح العام، بضرورة تبني بنك السودان (المركزي) سياسات فاعله لمتابعة تطبيق متطالبات الإفصاح أولا بأول، والتزام المصارف بذلك.

٣٢/ دراسة : نجم الدين ابراهيم حسن : ٢٠١٤ م [١]

تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات :ماهي أهم خصائص العمل المصرفي والتي تختلف عن المنشآت غير المالية وتؤثر على شكل ومحتوى قوائم التدفقات النقدية في المصارف ؟، هل توثر معلومات التدفقات النقدية في قرارات الحصول على التمويل بالمصارف السودانية ؟، إلى أي مدى يساهم الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية في إبراز مشاكل السيولة والإفلاس الفني بالمصارف السودانية ؟، ماهي إيجابيات استخدام معلومات التدفقات النقدية المفصح عنها في التنبؤ بالتعثر المالي في المصارف؟، هل تساهم معلومات التدفقات النقدية المفصح عنها في التنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية السودانية ؟. هدف البحث إلى دراسة وتحليل خصائص العمل المصرفي واختلافه عن المنشآت غير المالية وأثر ذلك على إعداد وتفسير قوائم التدفقات النقدية في المصارف، تحديد طبيعة وآثار مرحلة التعثر المالي للمصارف، وأهمية التنبؤ بها لمنع حدوث الفشل المالي، دراسة وتحليل عملية اتخاذ قرارات التمويل، وبيان أهمية استخدام معلومات قوائم التدفقات النقدية في ترشيدها، تحديد دور معلومات التدفقات النقدية في الكشف عن الصعوبات والأزمات المالية التي تواجه البنوك التجارية العاملة ضمن القطاع المصرفي السوداني .إعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج التاريخي والمنهج الوصفي لاختبار الفرضيات، تهتم المصارف التجارية السودانية بتحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية

([١]) نجم الدين ابراهيم حسن ، الافصاح المحاسبي في القوائم المالية ومعلومات قائمة التدفقات النقدية واثرهما في الحد من التعثر المصرفي ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ٢٠١٤ م) .

المفصح عنها من قبل عملائها، هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية وتحليل المخاطر المصرفية، هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية وفاعلية قرار منح التمويل المصرفي، تسهم المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية في الحد من التعثر المالي لعملاء المصارف .خلص البحث إلى العديد من النتائج من أهمها :إن الاهتمام ببيانات التدفقات النقدية في ترشيد قرارات التمويل والحد من التعثر المصرفي تحقق مزايا كثيرة منها: أنها تعبر عن طبيعة الأداء النقدي للشركات والذي يعكس حقيقة الصعوبات والعقبات النقدية التي تواجه الشركة وتؤدي إلى الفشل والإفلاس إلى جانب دورها الفعال في التنبؤ .قلة الاهتمام بمعلومات قائمة التدفقات النقدية المفصح عنها ترجع إلى بروز مجموعة من المشكلات المحاسبية التطبيقية، الناتجة عن إساءة استعمال تقارير ومعلومات التدفقات النقدية والتعمد الإداري في توجيهها، الذي أدى بدوره إلى فقدان هذه المعلومات لكثير من مصداقيتها وفاعليتها لدى مستخدمي هذه المعلومات .3 .أهمية وضرورة عدم الاعتماد على قوائم التدفقات النقدية بمفردها في عمليات التحليل المالي واتخاذ القرارات حيث أنها لا تستطيع بمفردها توفير المعلومات اليت تفيد في اتخاذ هذه القرارات، كما أنها لا يمكن استخدامها والاعتماد عليها بمعزل عن القوائم المالية الأخرى، وكذلك الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .ختم البحث بعدة توصيات من أهمها :العمل على تفعيل دور المعلوماتية في السوق المصرفي في ظل تكوين قاعدة بيانات مالية وتسويقية وتمويلية وإنتاجية واقتصادية وإدارية وغيرها، بحيث تكون مصنفه تصنيفا دقيقاً للشركات والبنوك معاً، وذلك من خلال إدارة متخصصة في كل بنك .قيام المصارف العاملة ضمن القطاع المصرفي السوداني بتقديم تفصيل للبنود التي تدخل ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية عند استخدام الطريقة غير المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية، كتطبيق لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٧ .3 .(أهمية إلزام البنوك العاملة ضمن القطاع المصرفي السوداني بمعايير إفصاح شفافة وواضحة ومعلنة عن التدفقات النقدية، على أن تتضمن تفاصيل الأنشطة الرئيسية لهذه التدفقات.

٣٣/ دراسة : الامام احمد يوسف : ٢٠١٥ م [١]

تناولت الدراسة معيار العرض والافصاح العام للمصارف الاسلامية ودوره في زيادة كفاءة وفاعلية الافصاح المحاسبي للقوائم المالية للمصارف. تمثلت مشكلة الدراسة في المدي الذي يساهم به معيار العرض والإفصاح العام فى كفاءة الإفصاح المحاسبي للقوائم الماليه في المصارف الاسلاميه؟وما الاثر الذي يتركه معيار العرض والافصاح للمصارف علي مصداقية وعدالة القوائم الماليه للمصارف الاسلاميه؟.هدفت الدراسة إلى اختبار ذلك الدور وتوضيح اثر معيارالعرض والافصاح العام علي شمولية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية للمصارف الإسلامية وبيان دور تطبيق معيار العرض والإفصاح العام فى القوائم المالية من خلال رفع كفاءة المعلومات المنشورة للمصارف الإسلامية . نبعت اهمية الدراسة من ان هناك حاجة ماسة وضرورية إلى تقييم اثر تطبيق معيار العرض والافصاح العام علي كفاءة وفعالية الإفصاح المحاسبي عند اعداد وعرض القوائم المالية للمصارف الإسلامية .كما تم إتباع المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة والمنهج الاستنباطي لتحديد المشكلة وصياغة الفرضيات والمنهج الاستقرائى لاختبار فرضيات البحث والمنهج الوصفي باستخدام اسلوب العينة العشوائية لمعرفة دور هذا المعيار .تمثلت الفرضيات في ان معيار العرض والإفصاح العام للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية يؤثر على كفاءة الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية للمصارف هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق معيار العرض والإفصاح العام ومصداقية وعدالة القوائم المالية .توصلت الدراسة إلى أن معيار العرض والإفصاح العام للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية يؤدي الي شفافية الافصاح المحاسبي للقوائم المالية للمصارف ودقة وشمولية الافصاح المحاسبي يؤدي الي سلامة القوائم المالية للمصارف وتطبيق المعيار يجعل القوائم المالية للمصارف تساعد المستخدمين على مختلف فئاتهم في ترشيد قراراتهم الاقتصادية. كما أوصت بضرورة الالتزام بالمعيار وشفافية الافصاح المحاسبي للقوائم المالية للمصارف ومراعاة دقة وشمولية الافصاح المحاسبي لكافة القوائم المالية المنشورة للمصارف وعلي المصارف الاسلامية تطبيق المعيار لانه يساعد المستخدمين على مختلف فئاتهم في ترشيد قراراتهم الاقتصادية.

([١]) الامام احمد يوسف ، دور معيار العرض والافصاح العام في رفع كفاءة وفاعلية الافصاح المحاسبي بالمصارف الاسلامية ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، ٢٠١٥ م) .

٣٤/ دراسة : عبير عبدالله محمد قريب : ٢٠١٥ م[١]

هدفت الدراسة الي التعرف على أثر التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية على جودة الإفصاح المحاسبي، تمحورت مشكلة الدراسة في عدد من التساؤلات، ماهو أثر توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية على جودة الإفصاح المحاسبي؟ وهل هنالك توافق بين الإطار المفاهيمي للمعايير الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية؟ وهل هنالك اختلافات في البنود التي تتضمنها القوائم المالية للمؤسسات التي تستخدم معيار العرض والإفصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية والتي تستخدم معيارIFRS7 ؟، تنبع أهمية الدراسة من حاجة المؤسسات المالية الإسلامية لبعض المعايير التي تساهم في مقدرتها علي المنافسة العالمية من خلال توافق المعايير، افترضت الدراسة عدة فرضيات منها، هنالك توافق على مستوى الإطار المفاهيمي بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية، توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية يؤثر في قابلية المقارنة بين المعلومات المحاسبية، أتبعت هذه الدراسة المنهج التاريخي، المنهج الاستنباطي، المنهج الاستقرائي، المنهج الوصفي التحليلى، تم جمع بيانات الدراسة التطبيقية من خلال التقارير المالية لعينة الدراسة المتمثلة في "مجموعة شركة سوداتل للإتصالات، بنك التضامن الإسلامي، بنك فيصل الإسلامي وبنك تنمية الصادرات"،وذلك لإجراء المقارنة بين معايير العرض والإفصاح الإسلامي(١ (المستخدم في المصارف ومعيار التقارير المالية الدولية، الأدوات المالية :الإفصاحاتIFRS7 ، كما تم جمع بيانات الدراسة الميدانية عن طريق استمارة استبيان تم توزيعها على عينة الدراسة المتمثلة في "المراجعين، المحاسبين، المحللين الماليين، والأكاديميين والباحثين، حيث تم اختيار عينة قصديه عشوائية مناسبة من مجتمع الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها، يوجد توافق على مستوى الإطار المفاهيمي بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية، ينتج عن توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية معلومات تساعد في إمكانية المقارنة بين المعلومات المالية لفترات

([١]) عبير عبدالله محمد قريب ، اثر التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية في جودة الافصاح المحاسبي ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، ٢٠١٥ م)

متتالية لنفس المؤسسة والمؤسسات الأخرى المناظرة لها، ينتج عن توافق المعايير معلومات تلبي احتياجات المستثمر الإجنبي، ويوفر التوافق معلومات للتنبؤ بالنتائج المتوقعة للأحداث المختلفة، رأت الدراسة ضرورة العمل على إيجاد آلية لتحقيق التوافق بين معايير الإفصاح المستخدمة في التقارير المالية للمؤسسات والشركات المالية العاملة بالسودان، ومراقبة المؤسسات المالية ومتابعة إعداد التقارير المنشورة حتى يتم عرض المعلومات بمزيد من الثقة والشفافية والنزاهة.

٣٥/ دراسة : مختار ادريس ابوبكر ادم : ٢٠١٦ م[١]

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم دقة وصحة التفسيرات المحاسبية المستخرجة من المعايير المحاسبية التقليدية، ولا تعكس معايير المحاسبة الدولية التقليدية جودة المعلومات المحاسبية بصورة كاملة ، اهتمت الدراسة بتصحيح الممارسة العملية لاعداد التقارير المالية وجعلها منطقية لتفسير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، بيان السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد التقارير المالية بهدف الحد من التلاعب في ادارة الارباح ، هدفت الدراسة إلى اختبار اثر تطبيق معايير اعداد التقارير المالية الدولية في انتاج معلومات ذات كفاءة عالية .اختبرت الدراسة الفرضيات التالية :الفرضية الاولي: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين معايير اعداد التقارير المالية الدولية وملائمة المعلومات المحاسبية .الفرضية الثانية : معايير اعداد التقارير المالية الدولية تؤثر في مصداقية المعلومات المحاسبية .الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين معايير اعداد التقارير المالية الدولية وممارسات ادارة الارباح .الفرضية الرابعة: معايير اعداد التقارير المالية الدولية تؤثر في تحديد الاليات اللازمة في ممارسة ادارة الارباح الفرضية الخامسة : معايير اعداد التقارير المالية الدولية تؤثر في ممارسات ادارة الارباح في قائمة الدخل .الفرضية السادسة : معايير اعداد التقارير المالية الدولية تؤثر في ممارسات ادارة الارباح في قائمة المركز المالي .استخدمت الدراسة المنهج الوصفي .توصلت الدراسة إلى نتائج منها .1 : تهتم الادارة بالتقارير عن ارقام الربح المحاسبي اكثر من الاهتمام بتقديم معلومات عادلة عن المنشأة .2تستخدم الادارة اساليب ادارة الارباح

---

(١) مختار ادريس ابوبكر ادم ، معايير اعداد التقارير المالية الدولية وجودة المعلومات المحاسبية ودورها في الحد من ممارسات ادارة الارباح ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، ٢٠١٦ م) .

للتاثير علي الارقام المحاسبية 3. تتدخل الإدارة في اختيار وتطبيق مبادئ وسياسات محاسبية .أوصت الدراسة بالاتي .1 : تقييم الممارسات الانتهازية للمنشاة واتخاذ الاجراءات اللازمة ضدها .2 ضرورة اعادة النظر في معايير المحاسبة السودانية لجعلها أكثر قدرة على مواجهة ظاهرة ادارة الارباح .3 ضرورة تأهيل وتدريب المحاسبين لمواكبة معايير اعداد التقارير المالية الدولية.

٣٦/ دراسة : عفاف نور الدين عثمان رابح : ٢٠١٦ م [١]

تمثلت مشكلة الدراسة في الاجابة على الآتى : المشكلة الرئيسية الأولى، هل تؤثر طرق القياس المحاسبى للأداء الإجتماعى على النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإجتماعية بشركة السكر السودانية المحدودة ؟ وتتفرع منها التساؤلات التالية : هل تؤثر طرق القياس المحاسبى للأداء الإجتماعى على النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإجتماعية تجاه (العاملين، المجتمع ، المستهلكين ، البيئة) ؟ .المشكلة الرئيسية الثانية ، هل تؤثر طرق الإفصاح المحاسبى للأداء الإجتماعى على النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية و الإجتماعية بشركة السكر السودانية المحدودة؟ وتتفرع منها التساؤلات التالية : هل تؤثر طرق الإفصاح المحاسبى للأداء الإجتماعى على النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإجتماعية تجاه (العاملين، المجتمع ، المستهلكين ، البيئة) ؟ . إهتمت الدراسة بترسيخ دور المحاسبة كاداة لقياس وإفصاح المعلومات الإقتصادية الإجتماعية القابلة للإستخدام فى مواقف محددة داخل وخارج المنشأة . هدفت الدراسة إلى اختبار تطبيق طرق القياس والإفصاح المحاسبى لمجالات العاملين، المستهلكين والنظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإجتماعية ، التعرف على طرق القياس والإفصاح المحاسبى لمجالات المجتمع ، البيئة والنظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإجتماعية .إختبرت الدراسة الفرضيات التالية :الفرضية الرئيسية الأولى (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين طرق القياس المحاسبي للأداء الإجتماعى والنظام المتكامل للمعلومات المحاسبيةوالإجتماعية بشركة السكر السودانية

([١]) عفاف نور الدين عثمان رابح ، القياس والافصاح المحاسبي ودورهما في النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والاجتماعية ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، ٢٠١٦ م) .

المحدودة(، وتتفرع منها الفرضيات التالية : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين طرق القياس المحاسبى للأداء الإجتماعى والنظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإجتماعية تجاه (العاملين، المجتمع ، المستهلكين ، البيئة). الفرضية الرئيسية الثانية (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين طرق الإفصاح المحاسبي للأداء الإجتماعى والنظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإجتماعية (، وتتفرع منها الفرضيات التالية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين طرق الإفصاح المحاسبى للأداء الإجتماعى و النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإجتماعية تجاه (العاملين ، المجتمع ، المستهلكين ، البيئة). إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلى . توصلت الدراسة إلى نتائج منها، تظهر شركة السكر السودانية، إهتماماً تجاه المحاسبة عن الأداء الإجتماعى تجاه المجتمع المحلى ، من خلال إسهاماتها المتنوعة فى تنميته كونه يمثل شريحة واسعة من أبناء المجتمع وأنها معنية بشكل كبير بتحقيق مصالح عامة، كما و تنحصر معظم جهود الشركة فى دعم الأعمال الخيرية غير التنموية دون التطرق إلى التغيير فى المستوى المعيشى لتحقيق الرفاه الإجتماعى، الإقتصادى والصحى لأبناء المجتمع بشكل مستدام . أوصت الدراسة بضرورة قيام شركة السكر السودانية المحدودة بإعداد برامج لإدارة المخاطر البيئية بما يتلاءم وطبيعة الأنشطة فيها، بغية تخفيف آثارها السالبة المترتبة على قيام تلك الأنشطة ، وأن يكون للحكومة ممارسات وتشريعات إيجابية تجاه الشركات التى تتحمل مسؤوليتها الإجتماعية والقدرة على المساءلة عن الأداء الإجتماعى للشركات المخالفة لهذه التشريعات .

٣٧/ دراسة : فاطمة علي مصطفى عمر : ٢٠١٧ م[١]

تمثلت مشكلة الدراسة في التأثير السلبي لغياب جودة تقارير المراجعة الخارجية على متطلبات الافصاح المحاسبي وتطبيق حوكمة الشركات. أهتمت الدراسة بالبحث عن سبل تحقيق الثقة ودعم الجودة في تقارير المراجعة الخارجية. هدفت الدراسة الى إختبار تأثير جودة تقارير المراجعة الخارجية على كل من الافصاح المحاسبي وحوكمة الشركات، إقتراح

([١]) فاطمة علي مصطفى عمر ، دور جودة تقارير المراجعة الخارجية في الافصاح المحاسبي وحوكمة الشركات ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، ٢٠١٧ م) .

الأساليب والطرق والوسائل التي يمكن ان تؤدي الى زيادة فعالية الافصاح المحاسبي وتطبيق حوكمة الشركات. إعتمدت الدراسة على عدد من المناهج منها، المنهج الاستنباطي، المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي. تمثلت أدوات جمع البيانات في الإستبانة والتي كان عددها ١٥٤ إستبانة والتي تم اخذها عشوائيا، ولقد تم تحليل البيانات عن طريق البرنامج الإحصائي. اختبرت الدراسة الفرضيات التالية :الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة تقارير المراجعة وملاءمة معلومات الافصاح المحاسبي .الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة تقارير المراجعة ومصداقية معلومات الافصاح المحاسبي .الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة تقارير المراجعة وتطبيق حوكمة الشركات .الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة تقارير المراجعة والإلتزام بمبادئ حوكمة الشركات. توصلت الدراسة الى نتائج منها .1 :يوجد إهتمام كبير من قبل شركات المساهمة المسجلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بجودة تقارير المراجعة الخارجية، الافصاح المحاسبي وحوكمة الشركات .2 .الافصاح المحاسبي بالقوائم المالية لازال قاصراً عن تحقيق جودة الافصاح المحاسبي بسبب :أ. عدم كفاية المعلومات الوصفية والتقديرية لتحقيق جودة الافصاح المحاسبي .ب. ضعف مصداقية وملاءمة وموثوقية معلومات القوائم المالية .ج. عدم مراعاة حاجة المستخدم المتجددة للمعلومة .3 .تؤثر جودة تقرير المراجعة إيجابا على الآتي :و أ. الاخفاق في الافصاح المحاسبي .ب. ضعف الوظيفة المحاسبية من قياس وتوصيل .ج. عدم قدرة الافصاح على تلبية حاجة المستخدمين .د. عدم حياد وإستقلال المراجع الخارجي .4 .الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات يعتمد على تقرير مراجعة أكثر جودة .5 .جودة الافصاح المحاسبي تعتمد على جودة تقرير المراجعة وكفاية واكتمال مكونات تقرير المراجعة .أوصت الدراسة بالآتي .1 :ضرورة تحقيق متطلبات الافصاح المحاسبي الجيد بالتأكد من سلامة القياس المحاسبي، الثبات في إتباع السياسات المحاسبية وتقويم المعلومات الوصفية والتقديرية، اتباع معايير المحاسبة الدولية وتفسيراتها، التحديد المستمر لإحتياجات مستخدمي القوائم المالية المتجددة للوفاء بها .2 .تفعيل الالتزام بمعايير جودة عملية المراجعة .3 .نشر الوعي والثقافة الخاصة بأهمية تطبيق حوكمة الشركات،

والعمل على تهيئة ممارسوا المحاسبة بشكل يضمن تطبيق سليم للحوكمة .4 .الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، مع الأهتمام بالمستجدات المتعلقة بتطبيق الحوكمة .5 .إصدار دليل لحوكمة الشركات الزاميا لجميع الشركات . بالأضافة الى التوصية باجراء مزيد من الدراسات لتأخذ بعين الاعتبار جوانب أخرى.

٣٨/ دراسة : نصر الدين حامد احمد النور : ٢٠١٧ م[١]

تناولت الدراسة معايير التقارير المالية الدولية ودورها في جودة المعلومات المحاسبية ، و تمثلت مشكلة الدراسة تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف جودة المعلومات المحاسبية فيما يتعلق بتصنيف وقياس الأدوات المالية وفقاً لموجهات معايير التقارير المالية الدولية والإفصاح الكافي عنها. هدفت هذه الدراسة إلي معرفة إمكانية تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لتحسين جودة المعلومات المحاسبية و التعرف على التغيرات التي طرأت على المعايير لتصبح معايير التقارير المالية الدولية. وقد إختبر الباحث الفرضيات التاليه .1 :معيار تصنيف الأدوات المالية يؤثر في جودة المعلومات المحاسبية في شركات المساهمة العامة .2 . معيار قياس القيمة العادلة للأدوات المالية يؤثر في جودة المعلومات المحاسبية في شركات المساهمة العامة .3 .معيار الإفصاح عن الأدوات المالية يؤثر في جودة المعلومات المحاسبية في شركات المساهمة العامة .4 .الإفصاح الكافي عن الأدوات المالية يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية .وقد إتبعت هذه الدراسة عدد من المناهج الملائمة لهذا النوع من الدراسات مثل :المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة ، المنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث ووضع الفرضيات كما إتبعت أيضاً المنهج الوصفي باستخدام استمارة إستبانة وتحليلها بالطرق الإحصائية والرياضية بالإضافة إلي الإطلاع علي المراجع والمصادر العلمية ذات العلاقة المباشرة بالبحث . ولقد توصلت هذه الدراسة إلي عدد من النتائج أهمها .1 : إن لمعايير التقارير المالية الدولية دوراً مهماً وحيوياً في تحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية .2 .تعتبر معايير التقارير المالية الدولية والقواعد المحاسبية الواردة فيها

([١]) نصر الدين حامد احمد النور ، معايير التقارير المالية الدولية ودورها في جودة المعلومات المحاسبية في السودان ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، ٢٠١٧ م).

ذات أهمية وتختلف عن معايير المحاسبة الأخرى مع أنها تحسين لمعايير المحاسبة الدولية . و كانت أهم توصيات الدراسة ما يلي .1 : تطبيق معايير التقارير المالية الدولية بشكل كلي حتى تكون المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة ومفيدة لمستخدميها .2 .ضرورة توفير شرح لمعايير التقارير المالية الدولية يكون أكثر تفصيلاً بغرض تطبيقها بنفس الكيفية عن طريق جميع المؤسسات وبالتالي توفير معلومات محاسبية قابلة للمقارنة

٣٩/ دراسة : احمد محمد عباس ابراهيم : ٢٠١٨ م [١]

تناولت الدراسة المراجعة الخارجية ودورها في جودة التقارير المالية والتنبؤ بالفشل المالي في ظل ظروف المخاطرة وعدم التاكد، وتمثلت مشكلة الدراسة في انعدام الشفافية التامة للمراجعة الخارجية يؤثر على التقارير المالية ، هنالك أثر للمراجعة الخارجية على جودة التقارير المالية ، هنالك اثر للمراجعة الخارجية للتنبؤ بالفشل المالي، عدم استقلال المراجعة الخارجية يؤثر على جودة التقارير المالية ، أثر المراجعة الخارجية للتنبؤ بالمخاطرة ، ماهي العوامل التي تؤثر على المراجعة الخارجية في ظروف المخاطر. هدفت الدراسة الى إظهار الدور الذي تلعبه المراجعة الخارجية في تقويم جودة التقارير المالية، تحديد دور المراجعة الخارجية في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد، إسهام المراجعة الخارجية في كشف الفشل المالي، معرفة ما إذا كان دور المراجعة الخارجية يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية ، تحديد المراجعة الخارجية وجودة التقارير المالية فيما يتعلق بتقليل المخاطرة وعدم التأكد ، معرفة العلاقة ما بين المراجعة الخارجية وجودة وسلامة التقارير المالية عند المخاطر وعدم التأكد. لتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار الفرضيات الاتية: الفرضية الأولى: المراجعة الخارجية تؤثر في جودة التقارير المالية . الفرضية الثانية : المراجعة الخارجية تؤثر في الفشل المالي .الفرضيةالثالثة :جودة التقارير المالية تؤثر على المخاطرة وعدم التأكد .الفرضية الرابعة : المراجعة الخارجية تؤثر في عملية المخاطرة وعدم التأكد . الفرضية الخامسة : جودة المراجعة الخارجية تؤثر على التقاريرالمالية . الفرضية السادسة : جودة التقارير المالية تؤثر

([١]) احمد محمد عباس ابراهيم ، المراجعة الخارجية ودورها في جودة التقارير المالية والتنبؤ بالفشل المالي في ظل ظروف المخاطرة وعدم التاكد ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، ٢٠١٨ م) .

على الحد من الفشل المالي . تم استخدام المناهج الاتية : المنهج الوصفي التحليلي لاختيار وتوضيح اثر تطبيق المراجعة الخارجية ودورها في تقويم جودة التقارير المالية للحد من المخاطرة والفشل المالي على عينة من الشركات ، والمنهج العملي لملاحظة واختبار التطبيق العملي والاساسي الذي يتبع في اختبار مجموعة الممارسات والقواعد التي تعمل على جودة التقارير المالية . توصل الباحث إلى العديد من النتائج التي تؤكد صحة الفرضيات اهمها،المراجعة الخارجية الجيدة تزيد من جودة التقارير المالية، بيانات المراجعة الخارجية تساعد على التنبؤ بالفشل المالي ، كما توصلت الدراسة الى استخدام المراجعة الخارجية لمعايير أخلاقيات المهنة يؤدي الى تخفيض المخاطر وعدم التأكد. وأوصت الدراسة بضرورة إستخدام نمازج التحليل المالي من أجل تفادي الفشل المالي للشركات

٤٠/ دراسة : محمد حسين حسن عبدالرحمن : ٢٠١٨ م[١]

تمثلت مشكلة الدراسة: فى عدم اهتمام بعض الشركات السودانية القطاع العام والخاص بالعناصر الفنية للمراجعة الداخلية التى ينتج عنها اثار سلبية تؤثر على جودة التقارير المالية المنشورة التى يعتمد عليها فى اتخاذ القرارات والمستخدمين، هدفت الدراسة الى رفع مستوى رفع مستوى وجودة التقارير المالية المنشورة فى الشركات السودانية بالقطاع العام والخاص، وتحديد الجوانب الفنية والخصائص المقدره بشكل عام للمراجعة الداخلية .اظهرت أهمية الدراسة من الناحية الناحية العلمية: هنالك ندرة فى الدراسات التى ركزت على العناصر الفنية للمراجعة الداخلية واثرها على جودة التقارير المالية المنشورة فى الدول النامية عموما والسودان خصوصا، والاسهام فى سد فجوة الدرسات السابقة فى موضوع العناصر الفنية للمراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية المنشورة، ومن الناحية العملية: الاستفادة من نتائج الدراسة فى رفع جودة التقارير المالية المنشورة فى الشركات السودانية القطاع العام والخاص، والتوصيات وتطبيقها فيما يخص جودة التقارير المالية المنشورة .استخدمت الدراسة المنهج: الوصفى التحليلى لتفسير نتائج الدراسة أختبار الفرضيات . تختبر الدراسة الفرضيات

([١]) محمد حسين حسن عبدالرحمن ، العناصر الفنية للمراجعة الداخلية واثرها على جودة التقارير المالية المنشورة ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، ٢٠١٨ م) .

التالية:الفرضية الاولى: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الالتزام بتطبيق القوانيين والتشريعات السارية وجودة التقارير المالية المنشورة، والفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تقييم الخطط والسياسات الموضوعة وجودة التقارير المالية المنشورة ، والفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التحقق من صحة وسلامة العمليات المحاسبية وجودة التقارير المالية المنشورة ، والفرضية الرابعة :توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التحليل المالى والمحاسبى وجودة التقارير المالية المنشورة، والفرضية الخامسة: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التقرير الواقعى لنتائج المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية المنشورة .توصلت الدراسة لنتائج منها، عدم الالتزام بتطبيق القوانين والتشريعات التنظيمية السارية فى الشركات السودانية القطاع العام والخاص،عدم التحقق من صحة وسلامة العمليات المحاسبية فى الشركات السودانية القطاع العام والخاص، ضعف خاصية الملاءمة فى جودة التقارير المالية المنشورة .أوصت الدراسة منها، الاهتمام بالمراجعين والمحاسبين فى الشركات السودانية القطاع العام والخاص بتأهيلهم وتدريبهم المستمر، ضرورة تفعيل الشركات السودانية القطاع العام والخاص سجل الموجودات وتحديثة بنتظام، ضرورة متابعة المراجعة الداخلية فى الشركات السودانية القطاع العام والخاص بند المخزون دوريا المواد المدخلة والمخرجة والخردة، العمل على مراقبة حماية انظمة الحواسيب من الفيروسات الخبيثة عبر الشبكات المختلفة للشركات السودانية القطاع العام والخاص.

٤١/ دراسة : ياسين عبدالرحيم ادم موسى : ٢٠١٨ م ([1])

تناولت الدراسة دور القياس والافصاح عن التكاليف البيئية في جودة المعلومات المحاسبية بالتطبيق على بعض الشركات الصناعية بالسودان. هدفت الدراسة الى اختبار العلاقة بين قياس التكاليف البيئية والافصاح عنها وجودة المعلومات المحاسبية، قياس أثر الافصاح عن التكاليف البيئية على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية، التعرف على أثر قياس التكاليف البيئية على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية. تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس: ما دور القياس والافصاح عن التكاليف البيئية في جودة المعلومات

([1]) ياسين عبدالرحيم ادم موسى ، دور القياس والافصاح عن التكاليف البيئية في جودة المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية السودانية ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، ٢٠١٨ م) .

المحاسبية؟ وتفرعت منه عدة تساؤلات منها: هل يؤثر قياس التكاليف البيئية على ملائمة المعلومات المحاسبية ؟ هل يؤثر الافصاح عن التكاليف البيئية على موثوقية المعلومات المحاسبية؟ تستمد الدراسة أهميتها من أهمية القياس والافصاح عن التكاليف البيئية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، سد الفجوة في الدراسات السابقة التي تناولت القياس والافصاح عن التكاليف البيئية ودورها في جودة المعلومات المحاسبية، ندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في البيئة السودانية. إختبرت الدراسة عدة فرضيات منها، قياس التكاليف البيئية يؤثر على ملاءمة المعلومات المحاسبية، الافصاح عن التكاليف البيئية يؤثر على موثوقية المعلومات المحاسبية. استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي ، الاستقرائي والوصفي التحليلي. تم اختبار بيانات الدراسة من واقع بيانات الدراسة الميدانية والتي تم جمعها عبر (١٨٤) استبانة بنسبة استجابة (٩٠ (%من جملة الاستبانات الموزعة والبالغة (٢٠٤) استبانة ، وتم اختبار الفرضيات باستخدام اختبار Tللعينة الواحدة-T (One Sample Test)، اختبار مربع كاى تربيع (Chi-Square Test) ، الارتباط والانحدار عبر برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية .(SPSS) خلصت الدراسة الى وجود علاقة بين قياس التكاليف البيئية وجودة المعلومات المحاسبية، وجود علاقة بين الافصاح عن التكاليف البيئية وجودة المعلومات المحاسبية، وجود ارتباط بين قياس التكاليف البيئية بالشركات وصحة وعدالة القوائم المالية، أيضاً وضحت النتائج ان الافصاح عن التكاليف البيئية يجعل المعلومات المحاسبية قابلة للفهم والمقارنة، كما أظهرت نتائج الدراسة أن قياس التكاليف البيئية يسهم في زيادة الافصاح والشفافية في المعلومات المحاسبية. أوصت الدراسة باهتمام الشركات بقياس التكاليف البيئية وعرضها في التقارير والقوائم المالية، مراعاة الشركات للاعتبارات البيئية عند ممارستها لانشطتها الاقتصادية، تطوير نظام محاسبي واضح وسهل التطبيق للافصاح عن التكاليف البيئية في القوائم المالية من قبل المنظمات المهنية ، ضرورة تطوير المعايير المحاسبية التي تلزم الشركات بالقياس والافصاح عن التكاليف البيئية في تقاريرها وقوائمها المالية من قبل المنظمات المهنية.

٤٢/ دراسة : محمد بابكر حسن بابكر : ٢٠١٩ م [١]

تناولت الدراسة معايير التقارير المالية الدولية ودورها في تحقيق الإفصاح والشفافية . تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف الافصاح والشفافية في المعلومات المحاسبية فيما يتعلق بتصنيف وقياس الأدوات المالية وفقاً لموجهات معايير التقارير المالية الدولية مما يترتب عليه اتخاذ قرارات غير رشيدة من قبل الشركات السودانية المساهمة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية . هدفت الدراسة إلي معرفة أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في تحقيق الافصاح والشفافية ، التعرف علي التغيرات التي طرأت علي معايير المحاسبة الدولية لتصبح معايير التقارير المالية الدولية . وقد اختبرت الدراسة الفرضيات التالية : معيار التقارير المالية الدولي الأدوات المالية)الافصاحات) يساهم في تحقيق الافصاح ، معيار التقارير المالية الدولي الأدوات المالية (التصنيف والقياس) يساعد في تحقيق الافصاح ، معيار التقارير المالية الدولي (قياس القيمة العادلة) يؤثر في تحقيق الافصاح ,معيار التقارير المالية الدولي الأدوات المالية (الافصاحات) يساهم في تحقيق الشفافية ، معيار التقارير المالية الدولي الأدوات المالية (التصنيف والقياس) يساعد في تحقيق الشفافية ، معيار التقارير المالية الدولي (قياس القيمة العادلة (يؤثر في تحقيق الشفافية . اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلي عدة نتائج منها ، ساعدت معايير التقارير المالية الدولية في تحقيق الإفصاح و الشفافية ، أثرت معايير التقارير المالية الدولية وقواعد الإفصاح الواردة فيها تأثيراً إيجابياً علي الإفصاح و الشفافية .أوصت الدراسة بعدة توصيات منها ، مواكبة الشركات بالتغيرات التي تصدر في معايير التقارير المالية الدولية ، السعي إلي زيادة الوعي المعرفي للعاملين بالشركات السودانية فيما يتعلق بقواعد الإفصاح الواردة في معايير التقارير المالية الدولية .اقترحت الدراسة المزيد من الدراسات حول معايير التقارير المالية الدولية.

([١]) محمد بابكر حسن بابكر ، معايير التقارير المالية الدولية ودورها في تحقيق الافصاح والشفافية ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، ٢٠١٩ م) .

٤٣/ دراسة : الشريف الحسين عوض الامين : ٢٠١٩ م [١]

تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على معرفة نسبة المخاطر التي تحدث في المصارف وتدهور الأداء المالي بها. هدفت الدراسة إلى التعريف بالآليات المحاسبية للحوكمة المصرفية (لجنة المراجعة، المراجعة الداخلية، والمراجعة الخارجية) في زيادة الأداء المالي والحد من المخاطر المالية في المصارف السودانية، بالإضافة إلى قياس آثر عناصر الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر في المصارف السودانية. تكمن أهمية الدراسة في تقديم إرشادات جيدة لتفعيل دور الآليات المحاسبية للحوكمة في تحسين الأداء المالي في المصارف السودانية، ومساعد الإدارة من اتخاذ القرارات الرشيدة فيما يختص بالمخاطر المالية في تلك المصارف .لمعرفة الدور الذي تلعبه الآليات المحاسبية للحوكمة المصرفية في زيادة الثقة الأداء المالي الذي يقوم به العاملون داخل المصارف وتقليل المخاطر التي تتعرض لها هذه المصارف، ولحل تلك المشكلة قام الباحث باختبار الفرضيات الآتية: تؤثر المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالمصارف السودانية، وتؤثر لجنة المراجعة في إدارة المخاطر في المصارف السودانية، وتؤثر المراجعة الخارجية في إدارة المخاطر في المصارف السودانية، وتؤثر المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي بالمصارف السودانية، وتؤثر لجنة المراجعة في تحسين الأداء المالي بالمصارف السودانية، وتؤثر المراجعة الخارجية في تحسين الأداء المالي بالمصارف السودانية .اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتبين دور الآليات المحاسبية للحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر وتطوير الأداء المالي .توصلت الدارسة إلى أن ساعدت آليات الحوكمة المصرفية الإدارة في إعداد تقارير مالية ذات مصداقية وشفافية كاملة تتمتع بثقة المستفيدين، أسهمت آلية المراجعة الخارجية تقليل المخاطر المالية من خلال تفعيل المساءلة والرقابة المالية داخل المصرف، المراجعين الداخليين العاملين بالمصارف يساهمون بشكل كبير في إدارة المخاطر داخل المصرف . أوصت الدراسة الاهتمام بتعين كوادر مؤهلة علمياً وعملياً في كل من قسم إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية من قبل إدارة المصرف، وإن يتم التثقيف بطبيعة أعمال المراجع الخارجي وواجباته ودوره في عملية مراقبة الأداء داخل المصرف، وكذلك توعية المراجعين الداخليين العاملين بالمصارف بالمعايير التي تصدر كل فترة .

([١]) الشريف الحسين عوض الامين ، الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية ودورها في ادارة المخاطر وتحسين الاداء المالي ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، ٢٠١٩ م) .

الفصل الأول

معيار العرض والافصاح العام

المبحث الأول: مفهوم وأهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي.

المبحث الثاني: أنواع ومتطلبات الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه.

المبحث الثالث: معيار العرض والافصاح العام وفقا لمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية.

المبحث الأول : مفهوم واهمية واهداف الإفصاح المحاسبي :

مفهوم الإفصاح المحاسبي:

يوجد كثير من التعريفات عن ماهية الإفصاح وأهميته فمنها [١]من يتناول الإفصاح في التقارير المالية من حيث إنه عرضٌ للمعلومات المهمة للمستثمرين من الدائنين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرته على سداد التزاماته وإن كمية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها لا تتوقف على مدى خبرة القاري ولكن على المعايير المرغوبة للإفصاح (الإفصاح الكامل والإفصاح الكافي والإفصاح المقبول).

كما أن هنالك من يربط بين درجة الإفصاح وتخفيض حالة عدم التأكد لدى المستفيدين من خلال نشر كل معلومات اقتصادية لها علاقة بالمشروع سواء كانت معلومات كمية أو معلومات أخرى تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته وتخفض من حالة عدم التأكد لديه عن الأحداث الاقتصادية المستقبلة.[٢]

هذا ويمكن النظر إلى الإفصاح وعلاقته بنظرية الاتصالات في المحاسبة من حيث إنه إجراء يتم من خلاله اتصال الوحدة الاقتصادية بالعالم الخارجي[٣] وإن المحصلة النهائية لإجراءات الإفصاح في المحاسبة تظهر في شكل قائمة المركز المالي، قائمة التغير في المركز المالي وقائمة الدخل.[٤]

وفي هذا الصدد اقترحت جمعية المحاسبين الأمريكيين خمسة خطوط عريضة للاسترشاد بها عند توصيل المعلومات المحاسبية للمستفيدين منها من بينها الإفصاح عن عمليات المشروع وأوجه نشاطه عند إعداد التقارير المالية بطريقة تفيد متخذي القرارات وتساعدهم على تقييم نشاطه.[٥]

---

(1) Hendriksen, Accounting Theory, p. 504.
(2) Choi, "Financial Disclosure...", p. 160.
(3) Chandra, A Study of the Consensus", p. 733.
(4) Bedford, "Extensions in Accounting Disclousure", p. 45.
(5) Amierican Accounting Association, (AAA), "A Statement of Basic...", pp. 14-15.

ومن حيث علاقة الإفصاح بالمراجعة أشارت لجنة إجراءات المراجعة الي أن الإفصاح هو عرضّ للقوائم المالية بكل وضوح طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة ويتعلق بشكل وتنظيم وتصنيف المعلومات الواردة بها.[١]

هذا وقد حدد دستور مهنة المراجعة الصادر من معهد المحاسبين الأمريكيين مسئولية كل عضو من أعضاء المهنة إذا فشل في الإفصاح عن المعلومات الواجب نشرها للمستفيدين أو عدم كفايتها لهم.[٢]

كما أشار معهد المحاسبين الأمريكيين أيضاً. وبشكل قاطع – إلى ضرورة التزام المراجعين بالقواعد والمبادئ المحاسبية المقبولة وتوصيات وآراء لجنة معايير المحاسبة المالية FASB ولجنة المبادئ المحاسبية APB وعدم إبداء رأي يتعارض مع هذه القواعد والتوصيات إلا إذا كانت هنالك ضرورة تستدعي لذلك.[٣]

نخلص من ذلك إلى أن الإفصاح كمفهوم نسبي يحقق كثيراً من المزايا للمستثمرين والدائنين وإدارة المشروع وغيرهم من المستفيدين، يقتضي إعلام متخذي القرارات الاقتصادية بالمعلومات المهمة[٤] ويهدف إلى ترشيد عملية اتخاذ القرارات والاستفادة من استخدام الموارد بكفاءة وكفاية مما ينعكس بالتالي على زيادة درجة الرفاهية للاقتصاد القومي عامة.

إلا أن هناك من يخالف هذا الرأي، ويقف ضد الإفصاح عن المعلومات المهمة بالتقارير المالية خوفاً من حصول المشروعات المنافسة على هذه المعلومات أو اكتشاف المحللين الماليين لبعض المزايا لصالح المستثمرين أو مطالبة اتحادات العمال ببعض المزايا لصالح العاملين وقد أمكن الرد على ذلك على أساس أن المعلومات التي تخشى المشروعات الإفصاح عنها خوفاً من المنافسة قد يمكن الحصول عليها من مصادر أخرى خارج المشروع بالإضافة إلى أنه قد يحدث أن تؤدي زيادة درجة الإفصاح في التقارير المالية إلى تحسين

---

(1) Committee on Auditing Procedure of AICPA, "Statement on Auditing...", p. 83.

(2) AICPA Code of Professional Ethics", c.f. McCullers and Schroeder, Accounting Theory p. 450.

(3) Ibid, p. 539.

(٤) تركي، محمود إبراهيم، «علاقة الربط بين نظرية الاتصالات»، ص ص ٥١-٥٩.

درجة الإفصاح في التقارير المالية إلى تحسين درجة التفاوض والمساومة مع اتحادات العمال والموظفين.[١]

الخلفية اللغوية لمصطلح الإفصاح:

أ. **الإفصاح لغةً:** هو الكشف والبيان فيقال أفصح عن الشئ: أي كشفه وبينه.[٢]

ب. **الإفصاح:** يعني الظهور والوضوح فيقال أفصح الصبح إذا بدأ ضؤوه يظهر.[٣]

ت. الفصاحة البيان وخلو الكلام من التعقيد.[٤]

ث. **فصيح:** كلام فصيح، أي بليغ ولسان فصيح أي طلق.[٥]

ج. **أفصح في منطقه:** أفهم ما يقول أو يتكلم ويفصح عن كذا لخصه وبينه.[٦]

الخلفية الاصطلاحية لمصطلح الإفصاح:

يعرف الإفصاح بشكل عام على انه: بث المعارف من مصدر إنتاجها إلى الجهة التي تستخدمها وتستفيد منها فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها[٧]، وبأنه العملية المنهجية الخاصة بتوفير المعلومات وجعل قرارات السياسة معلومة من خلال النشر في التوقيت المناسب.[٨]

---

[1] Hendriksen, Accounting Theary, p. 514.

[٢] جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم ابن منظور الانصاري الافريقي المصري، لسان العرب، (بيروت: دار الكتب العلمية، المجلد (٢)، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م)، ص ٦٤٣.

[٣] حسني عبد الجليلي، دور المراجع في زيادة فعالية الإفصاح والشفافية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الاعمال، جامعة حلوان، العدد الأول، ٢٠٠م، ص٩.

[٤] المنجد، (بيروت: دار المشرق، ١٩٦٠م)، ص ٥٨٤.

[٥] الشيخ الامام محمد بن عبدالقادر المرازي، مختار الصحاح، (بيروت: دار الكتب العربي، ١٩٨٢م)، ص ٧٤٤.

[٦] الزمخشري، أساس البلاغة، (بيروت: دار بيروت، ١٩٦٥م)، ص ٤٧٤.

[٧] هبة عبدالعاطي محمد رزق، تحديد مستوى الإفصاح عن معلومات القطاعية في التقارير في المنظمات العامة الصرية – دراسة تحليلية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث العلمية، كلية التجارة وإدارة الاعمال – جامعة حلوان، العدد الأول، ج٢، ٢٠١١م، ص ١٦٤.

[٨] د. طاهر عبدالعال حماد، نموذج مقترح لقياس مستوى الشفافية في ضوء خصائص المنشآت في البيئة المصرية – دراسة دراسة ميدانية، القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الأول، يونيو ٢٠٠٦م)، ص ١٠٣.

وبأنه عرض للمعلومات المهمة للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرته على سداد التزاماته ويصف الإفصاح إلى: إفصاح مناسب ويمثل الحد الأدنى من الإفصاح الواجب توافره في التقارير المالية وإفصاح عادل يرتبط بالنواحي الاقتصادية والأخلاقية والأدبية، وإفصاح كافي هو الحد الأدنى من المعلومات التي يزود بها جميع الفئات لجعل قراراتهم رشيدة، وإفصاح تام يرتبط بنشر جميع المعلومات الملائمة لمستخدمي التقارير المالية بصورة عادلة[١]، وكما عرف بأنه تقديم المعلومات والبيانات للمستخدمين بشكل معنوي صحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات كذلك فهو يشمل المستخدمين الداخلين والمستخدمين الخارجين في ان واحد.[٢]

يلعب معيار الإفصاح دوراً هاماً ومركزياً سواء في نظرية المحاسبة أو في الممارسات المحاسبية وقد تركزت أهمية هذا المفهوم بعدما لقيه من اهتمام كبير من عدة جهات **منها:** [٣] [٣]

أ. الجمعيات المهنية المحاسبية.

ب. إدارات البورصة العالمية.

ت. المستخدمون للتقارير والقوائم المالية.

إن مناقشة طبيعة الإفصاح لا بد وان تتم في إطار أغراض المحاسبة المالية والتي تتمحور في نهاية الأمر حول غرض رئيسي هو توفير المعلومات الملائمة للفئات التي تستخدم البيانات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية التي تتعلق بالمنشأة مصدر هذه البيانات كما تهيئ لهؤلاء المستخدمين بعض المؤشرات المالية التي تمكنهم من التنبؤ ببعض

---

[١] علي عبدالله الزعبي، وحسن محمود الشطناوي، تأثير تغيرات معايير إعداد التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المالية دراسة ميدانية، مجلة العلوم الإدارية والإقتصادية، المجلة العلمية لجامعة القصيم، المجلد (٥) العدد الثاني، ٢٠١٢م، ص ٢٣٤.

[٢] يحيى محمد أبو طالب، المعايير المحاسبية ونظرية المحاسبة في الفكر والتطبيق المحاسبي، (القاهرة: دن،٢٠١٢م)، ص ١٥٧.

[٣] محمد مطر وآخرون، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات الإطار الفكري وتطبيقاته العلمية، (عمان: دار حنين للنشر والتوزيع، ١٩٩٦م)، ص ٣٧٥.

المتغيرات الرئيسية لتلك المنشاة.[١] وبسبب الأهمية المتزايدة لمعيار الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، حرصت المجامع المهنية في شتى البلدان على إصدار معايير أو بيانات خاصة بالإفصاح، كما أن اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة (IASC) حرصت هي الأخرى على إصدار معيار خاص في هذا الشأن هو المعيار رقم (٥) الذي يحمل عنوان (المعلومات التي يتوجب الإفصاح عنها في البيانات المالية) وقد صدر عام ١٩٧٤م وتم تنقيحه ثانية عام ١٩٩٣م إلا أن هذا المعيار (١)، (٥)، (١٣)، ثم انتهت بإصدار المعيار رقم (٣٩) كما حرصت أيضا على تضمين كل معيار صدر عنها قواعد خاصة تحدد كلاً من حدود وشروط الإفصاح عن المعلومات بشان الموضوع او الموضوعات التي يعالجها ذلك المعيار، وذلك حرصاً منها على توفير نوع من القبول الدولي للقوائم المالية المنشورة.

وعرف بأنه تصميم وإعداد القوائم المالية الموجهة إلى عامة المستخدمين بشكل يعكس بدقة الأحداث الاقتصادية التي أثرت على الشركة خلال الفترة مما يتوجب أن تتضمن هذه القوائم المالية معلومات كافية تجعل هذه القوائم مفيدة.[٢]

كما عرف بأنه: أن تعطي التقارير المحاسبين معلومات كافية لا تؤدي إلى تضليل قارئ القوائم ولكن تقدم له المعلومات في الأمور المالية بطريقة معقولة ويجب التركيز على الإفصاح عن البنود غير العادية على أن بكون ذلك في صلب القوائم المالية أو في رأي المراجع أو في الملاحظات المرفقة بالقوائم.[٣]

ولأنه درجة تخفيض حالة عدم التأكد لدى المستثمر من خلال نشر كل المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالمنظمة سواء أكانت كمية او غير ذلك والتي تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته وتخفيض حالة عدم التأكد لديه عن الأحداث الاقتصادية في المستقبل.[٤]

---

[١] (1) خليل محمد أحمد، أثر الافصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية في الأردن على قرارات المستثمر في بورصة عمان، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة عمان العربية – عمادة الدراسات العليا، ٢٠٠٢م،ص ٢٥.

[٢] أ. د. سعود جايد العامري، المحاسبة الدولية منهج علمي للمشاكل المحاسبية وحلولها، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م)، ص٤٧٨.

[٣] جودي محمد رمزي، اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، يومي ٦-٧ مايو ٢٠١٢م، ص١٤.

[٤] علام كشك، دراسة تحليلية وعملية لأهمية دور البيانات المحاسبية في زيادة كفاءة سوق الأوراق المالية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة – جامعة عين شمس، ملحق العدد الثاني، ١٩٩٠م، ص ٨١١.

وبأنه إظهار القوائم المالية جميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجية عن المشروع بحيث تعينها على اتخاذ القرارات الرشيدة.[١]

ولقد عرف الإفصاح بأنه معطيات عرض المعلومات في القوائم وذلك بشان جميع الأمور المادية (الجوهرية)[٢]. وعرف بأنه احد المبادئ الهامة التي يرتكز عليها العمل المحاسبي المعاصر، وذلك لارتباطه بإحدى الوظائف الرئيسية للمحاسبة وهي وظيفة الاتصال فعن طريق الإفصاح يتم تعميم وإعداد التقارير المالية التي تهدف إلى إشباع حاجات مستخدميها من المعلومات المحاسبية التي تصور بدقة الأحداث الاقتصادية التي أثرت بالمنشاة خلال فترة النشاط كما تعرض المعلومات التي تعلن عن خطط وتوقعات الإدارة المستقبلية.[٣]

يرى أحد الباحثين الإفصاح المحاسبي هو ضرورة اشتمال القوائم والتقارير المالية على كافة المعلومات الضرورية واللازمة لإظهار حقيقة المركز المالي للوحدة الاقتصادية في نهاية الفترة المالية، على أن يتم إعدادها باعتبارها ذات غرض عام وفي ضوء الاعتراف بالأحداث والظروف والعمليات الاقتصادية التي تمت داخل الوحدة الاقتصادية.[٤]

كذلك يرى أحد الباحثين بانتهاك العديد من وجهات النظر حول مفهوم الإفصاح المحاسبي، ويرجع ذلك الى اختلاف مصالح الأطراف المهتمة، بالتالي يمكن تعريفه بأنه " إتباع منهج أو مذهب الوضوح الكامل أو الشفافية في إظهار جميع البيانات والمعلومات والحقائق الجوهرية عند إعداد وعرض القوائم والتقارير المالية، مما يساعد مستخدمي هذه القوائم والتقارير في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة التي تكفل الأداء الأمثل لأسواق رأس المال.[٥]

---

[١] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص ٣٨.

[٢] محمد مطر وآخرون، مرجع سابق، ص ٣٧١.

[٣] مؤيد علي الفضل، العلاقة بين الافصاح المحاسبي وكل من حجم الشركة وأسعار أسهمها في السوق المالية ونوع نشاطها، مجلة الإداري، مسقط: معهد الإدارة العامة، العدد (٤٨)، ٢٠٠١م، ص ٥٧.

[٤] د. محمد محمود عبد ربه محمد، إطار مقترح لزيادة فعالية الإفصاح المحاسبي بهدف تخفيض مخاطر الاستثمار في سوق الأوراق المالية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الثاني – الجزء الثاني، ٢٠٠٨م، ص٥٨٢

[٥] هبة عبد العاطي محمد رزق، مرجع سابق، ص١٦٤.

عرف الإفصاح المحاسبي على أنها إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات عن المشروع بحيث تعين الأطراف التي لها علاقة بالمشروع على اتخاذ القرارات الرشيدة.[١]

أن مصطلح الإفصاح يستخدم في المحاسبة ليعبر عن إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية للأطراف التي لها مصالح مالية أو مستقبلية بتلك الوحدات الاقتصادية وهذا يعني أن تعرض المعلومات بالقوائم والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل.[٢]

أهميـة الإفصاح المحاسبـي:

تتمثل أهمية الإفصاح المحاسبي من خلال الآتي:[٣]

١. يحظى الإفصاح المحاسبي بأهمية كبيرة سواء من جانب أسواق رأس المال في معظم دول العالم أو من جانب العديد من البيانات العلمية والمهنية والمحاسبية وعلى الرغم من قدم الاهتمام به مازال قائماً بل وأخذ في الزيادة وذلك للعديد من الأسباب منها اتساع نطاقه باستمرار نتيجة التطورات المتلاحقة في البيئة الاقتصادية والتي تولد العديد من المشكلات المحاسبية والتي تحتاج معايير محاسبة تساعد الوحدات المحاسبية في قياس العناصر المرتبطة بها والإفصاح عنها فضلاً عن ارتباط الإفصاح بالقوائم والتقارير المالية وما تضمنه من بيانات ومعلومات وأسس قياس تم إتباعها للوصول إلى معظم عناصر هذه التقارير.

٢. تظهر أهمية الإفصاح للأطراف الخارجية التي غالباً لا تمتلك السلطة لإلزام الوحدة الاقتصادية بتقديم ما تحتاجه من البيانات الضرورية لاتخاذ نماذج قراراتهم ومن هذا فان الإفصاح المناسب يجعل التعامل في السوق المالي أكثر عدالة إذ أن الإفصاح يوفر فرص متكافئة للمستثمرين في

---

[١] محمد مبروك أبوزيد، المحاسبة الدولية، (الرياض: دار المريخ للنشر، ٢٠١١م)، ص ٤٧٠.

[٢] الهادي آدم محمد إبراهيم، نظرية المحاسبة، (الخرطوم: دين، ٢٠٠٣م)، ص ١٥٨.

[٣] عصام خلف الله أحمد سيد، أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية في صناديق التأمين الخاصة – دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث العلمية، كلية التجارة وادارة الأعمال – جامعة حلوان، العدد الأول/ج٢، ٢٠١١م، ص٢٠٠.

الحصول على المعلومات وهذا بدوره يوفر مناخاً استثمارياً ملائماً ويزيد من فرص نمو السوق وازدهاره. [١]

٣. أن الإفصاح يعني عرض المعلومات الهامة للمستخدمين كالمستثمرين والدائنين وغيرهم بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة الوحدة على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرتها على سداد التزاماتها والإفصاح له منفعة نسبية لدى المستثمرين مثل العاملين والعملاء والحكومة ولا شك إن هناك اتفاق على مستوى الفكر المحاسبي وكذلك الاقتصادي حول وضرورة وأهمية الإفصاح وعن الطريقة المستخدمة والتي يجب أن تتلاءم مع كمية المعلومات وأهميتها حيث تقتضي متطلبات الإفصاح العامة على ضرورة اشتمال التقارير المالية لمجموعة من القوائم المالية التي يتم إعدادها في ضوء مبادئ محاسبية متعارف عليها.[٢]

٤. تأتي أهمية الإفصاح على مستوى نشاط الأعمال، كونه يساعد على توفير معلومات تفصيلية كما يوفر نموذج الإفصاح إطار علمياً لتقديم المزيد من المعلومات مما يجعل الإفصاح أكثر شفافية، ويؤدي الى تحسين الفهم لأعمال وأنشطة المنشأة لأهداف الإدارة والفرص والمخاطر المرتبطة بالاستثمار.[٣]

٥. إن الإفصاح من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والذي يلعب دوراً هاماً في تزويد جميع مستخدمي التقارير المالية سواء داخل المنشأة أو خارجها بالمعلومات المفيدة.[٤]

---

[١] هيثم ممدوح عبادي، مفهوم القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية وانسجامها مع قانون الضريبة في الأردن، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة – جامعة القاهرة، العدد الواحد والسبعون، ٢٠٠٨م، ص ٣٣٥.

[٢] أيمن لبيب، المحاسبة عن عقود الصرف الآجلة لاغراض التغطية ضد مخاطر التقلبات في سعر الصرف الأجنبي، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة – جامعة عين شمس، العدد الثاني، ٢٠٠٨م، ص ١٩٦.

[٣] فايزة محمود محمد، إطار مقترح لتحسين جودة التقارير الخارجية عن أعمال المنشأة في ظل استخدام نظام الأداء المتوازن، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة، جامعة الاسكندرية – كلية التجارة، ٢٠٠٥م، ص ٣٩١.

[٤] د. محمد ذا النون عصفور، ود. هيثم العبادي، تقييم مدى الإلتزام بمعايير الإفصاح الدولية وانعكاساته على أسعار الأسهم في السوق – دراسة لعينة من الشركات الأردنية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة – جامعة القاهرة، العدد السبعون ج١، ٢٠٠٨م، ص ٦٨٥. (٤د. عادل رزق، الإفصاح في المؤسسات العربية، ندوة الشفافية والإفصاح في التقارير المالية للمؤسسات الحكومية والخاصقورشة عمل أساليب القياس طبقا للمعايير المحاسبية الدولية والتمويل، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الفترة من ١٢ – ٨ يوليو ٢٠٠٧م، ص٥٢.

٦. تظهر أهمية الإفصاح المحاسبي في منشآت الأعمال، وذلك لتوفير المعلومات اللازمة لمستخدمها والتعرف على أداء المنشأة ومركزها المالي حتى يتسنى لهم (مستخدمي تلك المعلومات) في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية. [١]

٧. الإفصاح المحاسبي من الموضوعات المهمة التي فرضت نفسها في مجال الفكر والتطبيق المحاسبي، وهو النتيجة النهائية للنشاط المحاسبي وهو الوسيلة الإعلامية للمحاسبة لعكس أداء المنشأة ووضعها المالي. [٢]

٨. يتطلب التوصيل المحاسبي للمستفيدين من المعلومات المحاسبية الإفصاح الجيد لهذه المعلومات بحيث يتم عرضها بالشكل الذي يفي بحاجات ورغبات مستخدمي تلك المعلومات من أصحاب المصالح بالمنشأة خاصة وإن هذه الحاجات متعددة وغير متجانسة وقد تكون متعارضة. [٣]

٩. هناك اتفاق على مستوى الفكر المحاسبي وكذلك الاقتصادي حول ضرورة وأهمية الإفصاح وعلى الطريقة المستخدمة لذلك والتي يجب أن تتلاءم مع كمية المعلومات وأهميتها، حيث تقتضي متطلبات الإفصاح العامة إلى ضرورة اشتمال التقارير المالية لمجموعة من القوائم المالية والتي يتم إعدادها في ضوء مبادئ محاسبية متعارف عليها والإيضاحات المطلوبة.[٤]

١٠. أن عرض المعلومات والإفصاح عنها بالغ الأهمية لمستخدمي المعلومات المالية من أجل تزويدهم بمعلومات ضرورية لاتخاذ قراراتهم، ولكن هنالك أسباب قد تعوق عملية الإفصاح أدت إلى تضارب الأفكار حول مسألة الإفراط في عملية الإفصاح، فقد ينشأ نوع من تهديد لمصالح بعض المنشآت نتيجة الزيادة المفرطة في الإفصاح لمصالح كثير من المستفيدين من القوائم المالية، وفي هذا انتهاك لسرية بعض المعلومات واختراق المنافسين لمعلومات سرية عن الشركة، الأمر الذي قد يضر بمصلحتها.[٥]

---

[١] د. عادل رزق، الإفصاح في المؤسسات العربية، ندوة الشافية والافصاح في التقارير المالية للمؤسسات الحكومية والخاصة ورشة عمل أساليب القياس طبقا للمعايير المحاسبية الدولية والتمويل، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الفترة من ٨-١٢ يوليو ٢٠٠٧م، ص ٥٢.

[٢] د. نجوى محمد بحر الدين، الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية في التقارير المالية المنشورة لشركات الإتصالات بالسودان – دراسة تحليلية تطبيقية على مجموعة سوداتل للاتصالات المحدودة، المجلة العلمية لكلية التجارة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية، كلية التجارة – جامعة النيلين، المجلد الأول، العدد الأول،٢٠١٢م، ص ٢١١.

[٣] محمود عبد الفتاح إبراهيم رزق، المحاسبة عن الرفاهية الاجتماعية في المنشآت الاقتصادية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة – جامعة المنصورة، المجلد (٢٥) العدد الأول، ٢٠٠١م، ص٢٨.

[٤] أ. د. إسماعيل محمود إسماعيل، دور الإفصاح في توفير التوافق المحاسبي الدولي – رفع درجة الإنسجام في الممارسة المحاسبية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة – جامعة عين شمس، العدد الثاني، ٢٠٠٨م، ص ١٨٣.

[٥] محمد مجيد سليم، ومحمد رفيق عثامنه، الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي على قرارات الإقراض المصرفي، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد العاشر، العدد الثاني، ٢٠٠٧م، ص١٩٤.

المبحث الثاني: أنواع ومتطلبات الإفصاح المحاسبي والعوامل التي تؤثر عليه:

أنواع الإفصاح المحاسبي:

أوردوا ثلاثة انواع للإفصاح وهى:

١. الإفصاح الكامل:

يعني أن الإفصاح عن البيانات المالية والتي يجب إظهارها بالكامل في القوائم المالية بحيث تكون هذه البيانات والمعلومات ضرورية وتخدم مستخدمي القوائم المالية.[١]

٢. الإفصاح العادل:

يرتبط بالنواحي الأخلاقية والأدبية بحيث يتم تزويد جميع مستخدمي القوائم المالية بنفس كمية المعلومات وفي وقت واحد دون تحيز وتميز.[٢]

٣. الإفصاح الكافي:

هو تزويد جميع الفئات بالمعلومات التي تعتبر مفيدة لاتخاذ القرارات الرشيدة حيث أن قيام الشركة بنشر معلومات تفصيلية وكثيرة دون أن يكون لها معنى ودلالة الي ضياع المعلومات المهمة والمفيدة، وكذلك يضلل مستخدمي البيانات المالية عن اتخاذ القرارات.[٣]

العوامل التي تؤثر على الإفصاح:

يوجد عدد من العوامل التي تؤثر في درجة الإفصاح بالتقارير المالية وقد أمكن تقسيمها إلى: عوامل بيئية تتعلق بالمجتمع الذي تعد فيه التقارير، وأخرى تتعلق بالمعلومات المالية التي يتعين الإفصاح عنها، وأخيراً عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية ذاتها ويتضح ذلك فيما يلي:

١. عوامل بيئية:

تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية[٤] وعوامل أخرى ناتجة من حاجة المستفيدين إلى المزيد من المعلومات الإضافية عن التغيرات

---

(1) Eldon S. Handreksons Accounting Theory (Home Woad. Illinois: Richard D. IrwinInca 1982). P. 505.

(2) Buzby. S. L. "The Nature of Adequate Disctoure" the journal of accountancy 15 (5). 1974. P. 47.

(3) Buzby. S. L.. op. cit. p38

(4) Hendriksen, "Disclosure Insights...", pp. 21-32.

البيئية[١]، وأثرها في المشروع. بغرض المقارنة بين الوحدات الاقتصادية مع بعضها البعض وتحديد المسئولية الاجتماعية لكل منها.

ويبدو ذلك من المقارنة بين التقارير المالية التي تعد في كل من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية[٢] حيث يحدد قانون الشركات في انجلترا التقارير التي يجب إعدادها وطرق عرض المعلومات المالية في القوائم المالية والعلاقة بين هذه المعلومات والمعلومات الأخرى الواردة بتقرير الإدارة وأشار قانون الشركات الانجليزي أيضا إلى ضرورة توزيع هذه التقارير على المساهمين لمناقشتها قبل إقرارها.

بينما لا يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية قانون للشركات يحدد المعلومات التي يجب أن ترد بالتقارير المالية، وإنما تعد في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة، وهي تحوي غالباً تقرير مجلس الإدارة وقائمة الدخل وقائمة المركز المالي، وقائمة مصادر الأموال بالإضافة إلى بعض المعلومات الإحصائية الأخرى، وقد ترجع أسباب هذا الاختلاف بين التقارير المالية والمعلومات الواردة بها في كل انجلترا وأمريكا إلى السلطة التي تشرف على هذه الشركات وتراقبها، ومدى حاجة المستفيدين أو من يمثلهم من المعلومات المالية حيث يهتم المستثمر في أمريكا أساساً برقم صافي الدخل بينما يهتم المستثمر في انجلترا بقيمة المبالغ الموزعة ومدى قدرة المشروع على سداد التزاماته في المستقبل.[٣]

٢. عوامل تتعلق بالمعلومات:

تتأثر درجة الإفصاح في التقارير المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومدى توافر عدد من الصفات للحكم على كفاءتها وأهمها أن تكون المعلومات ملائمة للقرارات التي سيقوم باتخاذها أغلب المستفيدين منها وان تكون هناك ثقة في هذه المعلومات عند الاستفادة بها بالإضافة إلى قابليتها للتحقق والمقارنة وفي هذا الصدد أشارت لجنة معايير

---

(1) AAA., "Report of Committee...", pp.88-110.
(2) Hendriksen "Disclosure Insights", pp. 21-32
(3) Ibid, pp. 21-32.

المحاسبة المالية إلى أن المعلومات الواردة بالتقارير المالية ليست إلا أداة مثل أية أداة تتوقف منفعتها على مدى الاستفادة منها.

٣. عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية:

وهذه المجموعة من العوامل ترتبط بالوحدة الاقتصادية مثل حجم المشروع وعدد المساهمين وصافي الربح... إلى غير ذلك من العوامل. وقد تؤثر في درجة الإفصاح في ظل فروض معينة ويبد ذلك فيما يلي:

(أ) **حجم المشروع (مجموع الأصول):** يحتاج إعداد المعلومات المحاسبية واستخراجها بشكل دقيق وبتوقيت مناسب وملائم للمستفيدين منها إلى تكاليف مباشرة ناتجة من إعداد القوائم والتقارير المالية،[١] وتكاليف غير مباشرة ناتجة عن كشف جميع المعلومات عن المشروع للشركات المنافسة الأخرى وناتجة عن عدم وضوح المعلومات للمستثمرين.

وقد تبين وجود علاقة موجبة بين حجم أصول المشروع[٢] ودرجة الإفصاح في التقارير المالية في عدد من الدراسات الميدانية وقد يرجع ذلك إلى أن تكلفة المعلومات تكون غير ملموسة في المشروعات الكبيرة الحجم إذا ما قورنت بالمشروعات الصغيرة الحجم.

(ب) **عدد المساهمين:** وتبين وجود علاقة بين أيضا بين عدد المساهمين[٣] ودرجة الإفصاح على أساس أن زيادة عدد المساهمين تؤدي إلى المزيد من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها من جانب المساهمين أو من ينوب عنهم من المحللين الماليين أو سماسرة الإدارة المالية.

---

(1) Benston, "The Value of the SEC's...", p. 515.
(2) Singhvi and Desai, "An Empirical Analysis", p. 131.
(3) Singhvi and Desai "An Empirical Analysis...", p. 129.

(ت) **تسجيل الشركة بسوق الأوراق المالية:** وقد يكون لهذا العامل اثر[1] مباشر في زيادة درجة الإفصاح حيث تقوم الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية والتي يتم التعامل في الأسهم أو السندات التي تصدرها بملء عدد من النماذج والإيضاحات عن أهداف الشركة ونشاطها، ونتائج أعمالها وبهذا تكون تحت ضغط لزيادة درجة الإفصاح في التقارير المالية وتحسينها.

(ث) **المراجع الخارجي:** ويؤثر المراجع الخارجي الذي يقوم بفحص حسابات الشركة على درجة[2] الإفصاح من خلال ما يلتزم به من مبادئ ومفاهيم محاسبية مقبولة أو قواعد مهنية يفرضها دستور المهنة التي ينتمي إليها.

هذا وتوجد عوامل أخرى قد تؤثر في درجة الإفصاح أهمها صافي الربح ورغبة إدارة المشروع في الإفصاح عن المعلومات وأجهزة الإشراف والرقابة على أعمال الشركات المساهمة.

متطلبات الإفصاح العامة: بالرغم من اختلاف المحاسبين على المعنى المحدد للإفصاح إلا أنهم متفقون على ضرورته وأهميته للمستفيدين منه، وأيضا على طريقة الإفصاح التي تتناسب مع كمية المعلومات وأهميتها هذا ويقتضي متطلبات الإفصاح العامة ضرورة إعداد مجموعة القوائم المالية في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة بالإضافة الى المذكرات والإيضاحات المرفقة بها وتقرير مرات الحسابات وتقرير مجلس الإدارة والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (١/٢/١) طرق الإفصاح ومتطلباته والأهمية النسبية لكل طريقة من طرق الإفصاح:

طرق الإفصاح	متطلبات الإفصاح	الأهمية النسبية
١. القوائم المالية	وتشمل على قوائم أساسية وهي: – قائمة الدخل أو حسابات ختامية – قائمة المركز المالي	تعتبر القوائم المالية الأساسية العمود الفقري للإفصاح ويراعى في إعدادها المبادئ المحاسبية المقبولة وأيضا ما يتعلق بالتبويب، والتوحيد والأرقام

(1) Firth, "The Impact of Size...", p. 273.
(2) Singhvi, "Corporate Disclosure...", pp. 129-138.

	– وكذلك قوائم إضافية وهي: – قائمة التغيير في المركز المالي –قائمة الأرباح الموزعة – قائمة التدفق النقدي	المقارنة عن سنتين ماليتين.
٢. مذكرات	وتكون أسفل القوائم المالية وتشمل على – طرق تقويم المخزون. – طريقة الاستهلاك المطبقة. – التزامات محتملة. – أحداث وقعت بعد إعداد الميزانية – أثر التحويلات للعملات الأجنبية – التغيير في السياسات المحاسبية – تفصيل لحقوق الملكية – معالجة مصروفات الإصلاح والصيانة.	وهذه المذكرات تعتبر جزاءً مكملاً للقوائم المالية، وتشتمل على بيانات مالية غير واردة بها
٣. تقرير مراجع الحسابات الخارجي	أهم ما يتضمنه: – مدى تطبيق المبادئ المحاسبية. – مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية – أحداث مهمة وقعت بعد إعداد القوائم المالية نتيجة الفحص ألمستندي والفني للعمليات المالية.	– يزيد من ثقة المستفيدين في المعلومات الواردة بالقوائم المالية. – على ضوء التقرير تتحدد مسئولية المراجع تجاه الغير.
٤. الإيضاحات	توضح ما يلي: – أية ضمانات على احد الأصول – سعر السوق وسعر الشراء للأوراق المالية. – سعر السوق وسعر البضاعة الباقية	تحتوي على معلومات غير واردة بالقوائم المالية والمذكرات المكملة لها.
٥. جداول إحصائية	أهم هذه الجداول: – تحليل الأصول الاستهلاك – تحليل المصروفات إلى ثابت ومتغير. – ببيانات المبيعات، تكلفة المبيعات.	توضيح للقارئ نتيجة نشاط المشروع بصورة مختصرة.
٦. تقرير الإدارة	– معلومات عن أهداف المشروع – النشاط الحالي والمستقبل له. – أحداث غير مالية تؤثر في المشروع في المستقبل. – الطاقة الإنتاجية. – مشكلات خاصة بالإنتاج أو التوزيع	يتضمن كل معلومات غير مالية قد تؤثر في المشروع مستقبلاً وتفيد في التنبؤ.

يتضح من الجدول السابق أن طرق الإفصاح ومتطلباته العامة من معلومات مالية او غير مالية تعتبر كنموذج للإفصاح يمكن الاسترشاد به للحكم على مدى كفاءة المعلومات الواردة بالتقارير المالية. كما أن استخدام أية طريقة مناسبة من الطرق السابقة يتوقف على درجة الإفصاح المرغوب فيها وأهميتها.

هذا وقد وضعت بعض الجهات العلمية والمهنية متطلبات خاصة للإفصاح تتعلق بالاستثمارات وطريقة معالجتها محاسبياً، وكذا مصروفات البحوث والتطوير وأثر التغيرات المحاسبية على صافي الدخل وغيرها من المتطلبات الخاصة والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (١/٢/٢) أهم متطلبات الإفصاح لكل من مجلس المبادئ المحاسبية ومجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية.

متطلبات معينة للإفصاح		
١- مجلس المبادئ	**يتعين الإفصاح عن:**	
المحاسبية في الولايات	(أ) مكافأة نهاية الخدمة للعاملين	رأي رقم(٨)
المتحدة الأمريكية	(ب) ضريبة الدخل والمدفوع بها	رأي رقم (١١)
	(ج) استهلاك الأصول وطرق الاستهلاك	
	والاستهلاك للتجمع	رأي رقم (١٢)
	(د) عائد السهم	رأي رقم (١٥)
	- معلومات عن الاندماج والطريقة التي تم بها	رأي رقم (١٦)
	- معلومات عن الاستثمارات وطريقة معالجتها محاسبياً	رأي رقم (١٨)
	- وصف لأهم السياسات المحاسبية	رأي رقم (٢٢)
٢- مجلس معايير	**وأهم ما جاء منها**	
المحاسبة المالية في	- الإفصاح عن مصروفات البحوث والتطوير	رأي رقم (٢)
الولايات المتحدة	- أثر التغيرات المحاسبة عل صافي الدخل	رأي رقم (٣)
الأمريكية	- متوسط دخل السهم	
	أثر الديون المعدومة الكبيرة القيمة	رأي رقم (٤)

كما وضعت لجنة البورصات بالولايات المتحدة الأمريكية SBC متطلبات خاصة للإفصاح حماية المستثمرين ومساعدة لهم عند اتخاذ قرارات معينة تتعلق بشراء الأسهم او بيعها في سوق الأوراق المالية.

وقد تم لهذا الغرض تصميم عدد من النماذج التي يجب ان تقدمها الشركات المساهمة في مدة معينة متضمنة المعلومات التي قد تفيد المستثمرين، ويبدو ذلك من الجدول التالي:

جدول رقم (١/٢/٣) أهم متطلبات الإفصاح للجنة البورصات الأمريكيةٍ SBC:

أهم متطلبات الإفصاح	
10-K Report	**يتعين الإفصاح عن المعلومات التالية:**

	– الوحدة الاقتصادية بوجه عام من حيث الإنتاج والتسويق وطرق
	التوزيع، وعدد العمال، وإجمالي المبيعات، وصافي الربح.
	ملخص لعمليات المالية التي تمت عقارية بملخص للسنوات الخمس
	السابقة.
	– ممتلكات الوحدة الاقتصادية من الأصول بوصف كل منها.
	– الاستثمارات في شركات تابعة.
	– القوائم المالية بعد مراجعتها.
	– كما يتعين تقديم عدد من الجداول أهمها:
	– جدول بالأصول الملموسة غير الملموسة.
	– جدول بالإستهلاكات.
	– جدول بالسندات والمستهلك منها.
	–جدول بالاحتياطات والمخصصات.
Regulations S-X	**يتعين الإفصاح عن:**
	– تغيرات في السياسة المحاسبية.
	– عقود الإيجار الطويلة الأجل وكيفية معالجتها محاسبياً
	– الالتزامات المحتلة.
	– سياسات الشراء.
	–سياسات التقاعد ونهاية الخدمة للعاملين.

نخلص مما سبق إلى أن الإفصاح كمفهوم نسبي يتغير مفهومه ومتطلباته من مجتمع لأخر طبقاً لعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، كما أن درجة الإفصاح تتوقف على الهدف من التقارير المالية وعلى كمية المعلومات التي تتضمنها هذه التقارير ونوعها.

ويترتب على ذلك أن درجة الإفصاح تتأثر بعوامل تتعلق بالمجتمع الذي تعد فيه التقارير المالية، وأخرى تتعلق بالمعلومات التي يتعين الإفصاح عنها وصفاتها النوعية بالإضافة إلى عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية ومدى رغبة الإدارة عن المعلومات المهمة.

المبحث الثالث: معيار العرض والافصاح العام وفقا لمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية:

نطاق المعيار:

ينطبق هذا المعيار على القوائم التي تنشرها المصارف لخدمة أغراض المستخدمين الرئيسين لهذه القوائم، وتخضع لأحكام هذا المعيار جميع المصارف بجميع أنواعها بغض النظر عن أشكالها القانونية أو مواطنها أو أحجامها، وإذا كانت متطلبات القوانين والأنظمة التي تعمل هذه المصارف في إطارها مخالفة لبعض ما جاء في هذا المعيار فيجب الإفصاح عما تتطلبه المعايير الصادرة عن الهيئة وأثره على كل عنصر من عناصر القوائم المالية. (الفقرة رقم ١).

أحكام عامة

المجموعة الكاملة للقوائم المالية

يجب أن تشمل المجموعة الكاملة للقوائم المالية التي تنشرها المصارف ما يلي:

أ. قائمة المركز المالي.

ب. قائمة الدخل.

ت.قائمة التدفقات النقدية.

ث.قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية أو قائمة الأرباح المبقاة.

ج. قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة.

ح. قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات (اذا تولى المصرف مسئولية جمع الزكاة كلياً أو جزئياً).

خ. قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض.

د. الإيضاحات حول القوائم المالية.[١]

[١] مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ، هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، ص (٩٣).

ذ. أية قوائم أو تقارير أو بيانات أخرى تساعد على تحقيق احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات الواردة في بيان الأهداف (الفقرة رقم ٢).[١]

القوائم المالية المقارنة:

يجب على المصرف إعداد القوائم المالية للفترة المالية الحالية مقارنة بالقوائم المالية للفترة المالية المماثلة السابقة، كما يجب أن تكفل طرق العرض ومحتويات الإفصاح في القوائم المالية المقارنة لمستخدمي القوائم المالية، القدرة على التمييز بين التغييرات الحقيقية والتغيرات المحاسبية في المركز المالي للمصرف ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية والاستثمارات المقيدة ومصادر واستخدامات أموال صندوق القرض، خلال الفترات التي تحتويها القوائم المالية المقارنة (الفقرة رقم٣).

تقريب المبالغ المعروضة:

يجب تقريب المبالغ المعروضة في القوائم المالية والإيضاحات حول القوائم المالية الى أقرب وحدة نقدية (الفقرة رقم ٤).

شكل القوائم المالية وتبويبها والمصطلحات المستخدمة:

يجب أن بكفل شكل القوائم المالية وتبويبها عرضاً واضحاً لمحتوياتها كما يجب استخدام مصطلحات التعبير عن محتويات القوائم المالية تكفل لمستخدمي القوائم المالية القدرة على فهم واستيعاب المعلومات التي تحتوي عليها ولا يجوز تبويب الموجودات والمطلوبات بين مجموعات متداولة ومجموعات غير متداولة في قائمة المركز المالي (الفقرة رقم ٥). [٢]

ترقيم صفحات القوائم المالية والإيضاحات:

يجب ترقيم صفحات القوائم المالية والإيضاحات حول القوائم المالية ترقيماً مسلسلاً وإعطاء الإيضاحات عناوين واضحة مميزة وأن يشار الى كل منها بجانب العنصر أو العناصر المرتبطة بكل منها في القوائم المالية (الفقرة رقم ٦).

---

[١] المرجع السابق، ص(٩٣)

[٢] المرجع السابق، ص(٩٤)

الإيضاحات حول القوائم المالية:

تعتبر الإيضاحات جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية ويجب أن تظهر في نهاية كل صفحة تحتوي على قائمة من القوائم المالية عبارة تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم.....إلى رقم.....جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وأن تعرض الإيضاحات مباشرة بعد آخر قائمة من القوائم المالية. (الفقرة رقم ٧).

الإفصاح العام في القوائم المالية:

الإفصاح الكافي في القوائم المالية عن المعلومات الهامة:

يجب أن تفصح القوائم المالية عن جميع المعلومات الهامة اللازمة لكي تكون القوائم المالية كافية وموثوقاً بها وملائمة لمستخدميها. (الفقرة رقم ٨).

الإفصاح عن المعلومات الأساسية للمصرف:

يجب الإفصاح في القوائم المالية للمصرف عن المعلومات الأساسية التالية إلى المدى المناسب لظروف المصرف[١]:

أ. اسم المصرف.

ب.جنسية المصرف.

ت.تاريخ التأسيس والشكل القانوني.

ث.موقع المركز الرئيس وعدد الفروع في كل بلد من البلاد التي يمارس المصرف النشاط فيها. [٢]

ج. طبيعة الأنشطة المصرح بها التي يمارسها المصرف والخدمات المصرفية الرئيسة التي يقدمها.

ح. أسماء الشركات التابعة التي توحد قوائمها المالية في القوائم المالية للمصرف وجنسية كل منها ونسبة ملكية المصرف في رأس مال كل منها وطبيعة أنشطتها.

---

[١] المرجع السابق ص(٩٤).

[٢] المرجع السابق ص(٩٥).

خ. أسماء الشركات التابعة التي توحد قوائمها المالية في القوائم المالية للمصرف وجنسية كل منها ونسبة ملكية المصرف في رأس مال كل منها وطبيعة أنشطتها والأسباب التي دعت الى عدم توحيد قوائمها المالية.

د. اسم الشركة القابضة والشركات أو المنشآت الشقيقة للمصرف، و تعتبر الشركة شقيقة لأخرى إذا كانتا مملوكتين لمنشأة واحدة بنسبة لا تقل لكل منها عن ٥١%.

ذ. دور المنشأة التشريعي أو الهيئة الشرعية للرقابة على نشاط المصرف وطبيعة السلطة المخولة للمستشار أو الهيئة الشرعية للرقابة على نشاط المصرف وفقاً للقانون والنظام الأساسي والممارسة الفعلية.

ر. الجهة التي تقوم بالإشراف والرقابة على نشاط المصرف والجهة التي تقوم بِالإشراف والرقابة على الشركة القابضة.

ز. مسئولية المصرف عن الزكاة.

س. المعاملة الضريبية للمصرف في بلد الوطن والبلاد الأخرى التي يمارس فيها نشاطه وما إذا كان المصرف يتمتع بالإعفاء الضريبي في الوطن والبلاد الأخرى التي يمارس فيها نشاطه عن طريق فروع له وفترة الإعفاء الضريبي إذا كان الإعفاء مؤقتاً والمدة المتبقية من فترة الإعفاء الضريبي. (الفقرة رقم ٩).

الإفصاح عن عملة القياس المحاسبي:

أ. يجب الإفصاح في القوائم المالية عن العملة التي يستخدمها المصرف للقياس المحاسبي إذا لم يكن ذلك واضحاً من محتويات القوائم المالية. [١]

ب. يجب الإفصاح عن طريقة تحويل أرصدة العملات الأجنبية وكذلك العمليات التي تتم بعملات أجنبية إلى العملة المستخدمة للقياس المحاسبي في القوائم المالية. (الفقرة رقم ١٠).

[١] المرجع السابق ص(٩٥).

الإفصاح عن السياسات المحاسبة الهامة:

أ. المقصود بالسياسات المحاسبية:

يقصد بالسياسات المحاسبية المبادئ والقواعد والطرق التي اعتمدتها إدارة المصرف لإعداد ونشر القوائم المالية. (الفقرة رقم١١).

ب. السياسات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها:

يجب أن تحتوي القوائم المالية على وصف واضح موجز للسياسات المحاسبية الهامة التي يتبعها المصرف لإعداد القوائم المالية ونشرها، وكحد أدنى، يجب الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة الآتية:

١. السياسات المحاسبية التي تمثل اختباراً من بدائل مقبولة (على جه المثال طريقة استهلاك أحد الموجودات المقابلة للاستهلاك).
٢. السياسات المحاسبية التي أخذت بها إدارة المصرف ولا تتسق مع مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف إن وجدت.
٣. السياسات المحاسبية التي اعتمدتها إدارة المصرف لإثبات الإيرادات أو المكاسب أو الخسائر ذات الأهمية النسبية.
٤. السياسات المحاسبية التي اعتمدتها إدارة المصرف المتعلقة بإثبات وتحديد مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها والسياسات المحاسبية لاعتبار الديون معدومة.
٥. السياسات والقواعد والطرق التي اعتمدتها إدارة المصرف للتنضيض الحكمي في حال تطبيقه. [١]
٦. استخدام التكلفة التاريخية كأساس لتحديد حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها والمقيدة وما في حكمها حتى يصبح التنضيض الحكمي مطبقاً.
٧. السياسة المحاسبية التي اعتمدتها إدارة المصرف لتوحيد القوائم المالية للشركات التابعة إن وجدت. (الفقرة رقم ١٢). [٢]

---

[١] المرجع السابق ص(٩٦).

[٢] المرجع السابق ص(٩٦).

طريقة الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة:

يجب الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة في إيضاح واحد بدلاً من توزيعها مع الإيضاحات الأخرى حول القوائم المالية ويجب تقديم إيضاح السياسات المحاسبية الهامة بحيث يظهر في الأول والثاني من إيضاحات القوائم المالية (الفقرة رقم ١٣).

الإفصاح عن القيود الإشرافية الاستثنائية:

يجب أن تفصح القوائم المالية عن آية قيود إشرافية استثنائية فرضتها إحدى الجهات المشرفة على نشاط المصرف ويعتبر القيد الإشرافي قيد استثنائياً إذا ترتب عليه منع تقييد حرية إدارة المصرف في اتخاذ القرارات اللازمة لتصريف شئون المصرف أو إذا ترتب عليه منع المصرف من ممارسة أحد الأنشطة المصرح بها للمصرف في نظامه الأساسي مع الأخذ في الحسبان المتطلبات النظامية المتعلقة بالإفصاح عن آية قيود اشرافية استثنائية تفرضها الجهات الرقابية المعينة (الفقرة رقم ١٤).

الإفصاح عن الكسب أو الصرف المخالف للشريعة:

يجب أن تفصح القوائم المالية عن مبالغ وطيعة المكاسب التي تحققت للمصرف من مصادر أو بطرق تحرمها الشريعة وكذلك مبالغ ما صرف لأغراض لا تبيحها[١] الشريعة وطريقة تصرف المصرف في الأموال الناتجة عن الكسب المخالف للشريعة أو الموجودات المترتبة على الصرف المخالف للشريعة (الفقرة رقم ١٥).[٢]

الإفصاح عن تركيز مخاطر موجودات المصرف:

يجب أن تفصح القوائم المالية عن حجم الموجودات المستثمرة أو المودعة في إحدى التركيزات التالية:

١. أحد القطاعات الاقتصادية (على وجه المثال القطاع الزراعي، قطاع الخدمات، القطاع الصناعي، قطاع العقارات).

---

[١] المرجع السابق ص(٩٧).

[٢] المرجع السابق ص(٩٧).

٢. أحد العملاء بما في ذلك أحد المصارف أو المؤسسات المالية الأخرى دون ذكر أسماء الأفراد.

٣. إحدى المناطق الجغرافية الداخلية التي تتسم بصفات اقتصادية فريدة

٤. خارج البلاد. (الفقرة رقم ١٦).[١]

الإفصاح عن تركيز مصادر حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها والحسابات الأخرى:

يجب أن تفصح القوائم المالية عن حجم حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها والحسابات الأخرى حسب أنواعها منن خارج البلاد. (الفقرة رقم ١٧).

الإفصاح عن توزيع حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها والحسابات الأخرى لدى المصرف وفقاً لمدى استحقاقها:

يجب أن تفصح القوائم المالية عن توزيع حسابات الاستثمار المطلقة والحسابات الأخرى حسب أنواعها لدى المصرف وفقاً لمدد استحقاقها من تاريخ قائمة المركز المالي، كما يجب على المصرف أن يميز في هذا الإفصاح بين الحسابات تحت الطلب والحسابات الأخرى وأن يستخدم لأغراض هذا الإفصاح مدد[٢] استحقاق تبين متطلبات السيولة خلال الفترة المالية المقبلة والفترات المالية التالية. كما يجب على المصرف أن يستخدم مدد الاستحقاق باتساق وإذا تم تغبيرها فيجب الإفصاح عن ذلك. (الفقرة رقم ١٨).

الإفصاح عن توزيع موجودات المصرف وفقاً لمدد استحقاقها أو المدد المتوقعة لتسييلها الفعلي:

يجب أن تفصح القوائم المالية عن توزيع موجودات المصرف وفقاً لمدد استحقاقها أو المدد المتوقعة لتسييلها الفعلي من تاريخ قائمة المركز المالي، كما يجب على المصرف أن يميز في هذا الإفصاح بين النقد والموجودات الأخرى وان يستخدم لأغراض هذا الإفصاح استحقاق أو مدد تسييل تبين مصادر السيولة المتوقعة من الموجودات القائمة في تاريخ قائمة المركز المالي خلال الفترة المالية المقبلة والفترات المالية التالية كما يجب على المصرف استخدام مدد الاستحقاق أو مدد التسييل باتساق وإذا تم تغييرها فيجب على المصرف الإفصاح عن ذلك. (الفقرة رقم ١٩).

---

[١] المرجع السابق ص(٩٧).

[٢] المرجع السابق ص(٩٨).

الإفصاح عن الأرصدة التعويضية لدى الغير:

يجب أن تفصح القوائم المالية عن المبالغ التي يلتزم المصرف بإيداعها لدى الغير كأرصدة تعويضية وفقاً لترتيب له طابع الاستمرار. (الفقرة رقم ٢٠).

الإفصاح عن مخاطر الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية:

يجب أن تفصح القوائم المالية عن صافي موجودات أو مطلوبات المصرف في تاريخ قائمة المركز المالي بالعملات الأجنبية حسب نوع العملة الأجنبية. (الفقرة رقم ٢١).[١]

الإفصاح عن الالتزامات المحتملة غير المثبتة في قائمة المركز المالي:

يجب أن تفصح القوائم المالية عن طبيعة ومبالغ الالتزامات المحتملة القائمة في تاريخ قائمة المركز المالي غير المثبتة في قائمة المركز المالي بما في ذلك التزامات المصرف الناتجة عن إصدار خطابات الضمان، والكفالات، والإعتمادات المستندية والتعهدات وما يماثلها. (الفقرة رقم ٢٢).

الإفصاح عن الارتباطات المالية المبرمة الملزمة غير المنفذة في تاريخ قائمة المركز المالي:

يجب أن تفصح القوائم المالية عن طبيعة ومبالغ الارتباطات المالية المبرمة الملزمة غير المنفذة في تاريخ قائمة المركز المالي التي لا يكون للمصرف حرية التصرف في إلغائها بدون جزاء أو تكلفة عالية. (الفقرة رقم ٢٣).

الإفصاح عن الأحداث الهامة اللاحقة لتاريخ قائمة المركز المالي:

يجن أن تفصح القوائم المالية عن الأحداث اللاحقة لتاريخ قائمة المركز المالي التي قد يكون لها تأثير هام على المركز المالي للمصرف أو نتائج أعماله بما في ذلك الأحداث التي يترتب عليها تغيير هام في طبيعة أو حجم نشاط المصرف أو في حرية إدارة المصرف في اتخاذ القرارات لتوجيه نشاطه مع الأخذ في الحسبان للمتطلبات النظامية التي تفرضها الجهات الرقابية المعنية. (الفقرة رقم ٢٤).

---

[١] المرجع السابق، ص (٩٨).

الإفصاح عن موجودات المصرف المخصصة لأغراض محددة أو المستخدمة ضماناً لالتزامات المصرف:

يجب أن تفصح القوائم المالية عن طبيعة وقيم الموجودات المخصصة لأغراض محددة أو المستخدمة ضماناً لالتزامات المصرف. (الفقرة رقم ٢٥).

الإفصاح عن التغييرات المحاسبية:

يجب أن تفصح القوائم المالية عن طبيعة وتأثير التغيرات المحاسبية التالية:

أ. التغيير في سياسة محاسبية:

يجب أن يشمل الإفصاح عن التغيير في سياسة محاسبية ما يلي:

١. وصف التغيير ومبرراته.[١]

٢. أثر التغيير على صافي الدخل للفترة المالية الحالية والفترات المالية السابقة المعروضة لأغراض المقارنة وكذلك على الأرباح المبقاة في بداية أو فترة مالية سابقة معروضة لأغراض المقارنة.[٢]

ب. التغيير في تقدير محاسبي غير معتاد (غير روتيني): [٣]

يجب أن يشمل الإفصاح عن التغيير في تقدير محاسبي غير معتاد ما يلي:

١. وصف التغيير وأسبابه.

٢. أثر التغيير على صافي الدخل أو صافي الخسارة أو على أرباح وخسائر الاستثمارات المقيدة للفترة المالية الحالية.

---

[١] المرجع السابق، ص(٩٩).

[٢] إذا كان التغيير يتعلق بالاستثمارات المفيدة وجب الإفصاح عن تأثير على الأرباح او الخسائر الاستثمار للفترة المالية الحالية والفترات المالية السابقة المعروضة لأغراض المقارنة وكذلك على رصيد الاستثمارات المفيدة في بداية أي فترة مالية سابقة معروضة لأغراض المقارنة.

[٣] يقصد بالتقديرات المحاسبية غير المعتادة تلك التقديرات التي تجريها إدارة المصرف من اجل توزيع تكلفة احمد الموجودات او توزيع نوع معين من أنواع الإيرادات على عدة فترات مالية في المستقبل او لإثبات قيمة المتوقعة لأحد الالتزامات الواجب اثباتها. ولا يدخل في مثل تلك التقديرات غير المعتاد التقديرات المعتادة التي تعدها الإدارة في نهاية كل فترة مالية من اجل تحديد نتائج اعمال تلك الفترة (على وجه المثال تقدير مخصص الديون المشكوك في تحصيلها).

ت. تصحيح الأخطاء في القوائم المالية للفترات المالية السابقة:

يجب أن يشمل الإفصاح عن تصحيح الأخطاء في القوائم المالية للفترات المالية السابقة ما يلي ١- طبيعة الخطأ والفترات المالية السابقة التي تأثرت به.

٢- أثر تصحيح الخطأ على صافي الدخل أو صافي الخسارة أو على أرباح أو خسائر الاستثمارات المقيدة للفترة المالية الحالية. (الفقرة رقم ٢٦).

الإفصاح عن الطريقة التي يستخدمها المصرف لتوزيع الربح أو الخسارة بين أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها والمصرف بصفته مضارباً أو مديراً للاستثمارات سواء بالمشاركة بماله أو بدون المشاركة.

يجب أن تفصح القوائم المالية عن الطريقة التي يستخدمها المصرف لتحديد العائد لأصحاب كل نوع من أنواع حسابات الاستثمار وما في حكمها من ربح أو خسارة[١] للفترة المالية كما يجب أن تفصح القوائم المالية عن العائد لكل نوع من أنواع حسابات الاستثمار وما في حكمها وعن معدل هذا العائد. (الفقرة رقم ٢٧).[٢]

الإفصاح عن العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة:

المقصود بالأطراف ذوي العلاقة:

يقصد بالأطراف ذوي العلاقة التي يفصح عن التعامل معها ما يلي:

أ. أعضاء مجلس إدارة المصرف والمراقب الخارجي والمستشار الشرعي او أعضاء الهيئة الشرعية، والمدير العام ونوابه ومن في حكمهم.

ب. أقارب الأطراف الوارد ذكرهم في (٧) إلي الدرجة الثانية شريطة وجود منفعة مالية بينهم وبين هؤلاء الأطراف.

ت.الشخص الطبيعي أو الاعتباري المالك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لنسبة يحددها المصرف من حقوق ملكيته التي يحق لها التصويت وأن يستخدم هذه النسبة باتساق وإذا

---

[١] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ص (١٠٠).

[٢] مرجع سابق ص (١٠٠).

تم تغيير النسبة يجب على المصرف الإفصاح عن التغيير وكذلك أقارب الشخص الطبيعي إلى الدرجة الثانية شريطة وجود منفعة بينهم وبين هؤلاء الأطراف.

ث. لمنشأة التي يمتلك فيها أحد الأشخاص في (أ) أو في (ب) أو في (ج) أعلاه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة النسبة المشار إليها في (ج) من حقوق الملكية التي يحق لها التصويت أن يكون عضواً من مجلس إدارتها.

ج. الشركات أو المنشآت التابعة أو الشقيقة للمصرف وتعتبر الشركة شقيقة لأخرى إذا كانتا مملوكتين لمنشأة واحدة ونسبة لا تقل لكل منها عن ٥١%.

ح. الشركات أو المنشآت الأخرى التي يمتلك المصرف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نسبة من حقوق ملكيتها التي يحق لها التصرف تمكن المصرف من التأثير على أنشطتها (الفقرة رقم ٢٨).

محتويات الإفصاح عن العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة:

يجب الإفصاح عن العمليات مع الأطراف ذات العلاقة[١] على أن يشمل الإفصاح ما يلي:

أ. طبيعة العلاقة بين المصرف وبين الطرف ذوي العلاقة.

ب. نوع العملية أو العمليات التي تمت بين المصرف وبين الطرف ذي العلاقة ومجموع القيمة التي سجلت بها تلك العمليات خلال الفترة المالية.

ت. الأرصدة المستحقة للطرف ذي العلاقة أو المستحقة عليه في تاريخ قائمة المركز المالي (الفقرة رقم ٢٩).

العرض و الإفصاح في كل قائمة:

قائمة المركز المالي:

يجب الإفصاح عن تاريخ قائمة المركز المالي (الفقرة رقم ٣٠):

---

[١] في حالة المديرين التنفيذين اذا وجد حد نظامي للتعامل معهم يجب الافصاح عن العمليات معهم اذا زاد التعامل عن الحد النظامي

يجب أن تحتوي قائمة المركز المالي على جميع موجودات المصرف وجميع مطلوباته وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها وجميع حقوق أصحاب الملكية في المصرف. (الفقرة رقم ٣١).

لا يجوز إطفاء القيمة التي يظهر بها احد بنود الموجودات بتخفيضها بقيمة أحد بنود المطلوبات[١] أو بنود المطلوبات بتخفيضها بقيمة أحد بنود الموجودات إلا إذا كان هناك متطلب شرعي أو قانوني لإجراء القاصة بين بند الموجودات وبند المطلوبات وكان من المتوقع إجراء المقاصة لتصفية بند الموجودات وبند المطلوبات (الفقرة رقم ٣٢).[٢]

لا يجوز دمج البنود الهامة للموجودات أو المطلوبات أو حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها أو حقوق أصحاب الملكية بدون الإفصاح عنها (الفقرة رقم ٣٣).

يجب الإفصاح عن مبالغ المخصصات المحاسبية المكونة لتغطية الخسائر المتوقع تحقيقها (الفقرة رقم ٣٤).

يجب تجميع بنود الموجودات او المطلوبات في مجموعات وفقاً لطبيعتها وترتيب عرضها في قائمة المركز المالي وفقاً لدرجة السيولة النسبية لكل مجموعة ويجب إبراز مجموع مستقل لكل من الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها وحقوق أصحاب الملكية (الفقرة رقم ٣٥).

لا يجوز تبويب مجموعات الموجودات والمطلوبات بين مجموعات متداولة (الفقرة رقم ٣٦).

- يجب الإفصاح في حساب قائمة المركز المالي أو في الإيضاحات حول القوائم المالية عن الموجودات التالية مع بيان الموجودات التي استثمر المصرف فيها أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة مضافاً لها ما اشترك فيه معهم والموجودات التي انفرد المصرف بالاستثمار فيها كل على حدة.[٣]

---

[١] لا يعتبر في حكم المطويات المخصصات المحاسبية

[٢] مرجع سابق، ص (١٠١).

[٣] مرجع سابق، ص (١٠٢).

أ. النقد وما في حكمه.

ب. ذمم البيوع المؤجلة.

ت. ذمم المربحات.

ث. ذمم السلم [1]

ج. الاستثمارات في الإستصناع.

ح. إستثمارات في أوراق مالية.

خ. المضاربات.

د. المشاركات.

ذ. المساهمات في رؤوس أموال المنشآت.

ر. البضاعة (تشمل البضائع التي طلبها الآمر بالشراء قبل إبرام عقد بيع المرابحة)

ز. استثمارات في العقارات.

س. الموجودات المقتناة بغرض التأجير

ش. الاستثمارات الأخرى مع الإفصاح عن أنواعها الهامة.

ص. الموجودات الثابتة مع الإفصاح عن أنواعها الهامة ومجمعات استهلاكها.

ض. الموجودات الأخرى مع الإفصاح عن أنواعها الهامة (الفقرة رقم ٣٧).

يجب الإفصاح عن صافي القيمة المتوقع تحقيقها لأحد الموجودات إذا كانت هذه القيمة أقل من القيمة الظاهر بها الموجود في قائمة المركز المالي وعلى الرغم من ذلك من الواجب إثبات الخسائر المتوقعة كلما كان الإمكان قياسها بدرجة معقولة من التأكد (الفقرة رقم ٣٨)

يجب الإفصاح عن التكاليف التاريخية للموجودات أو القيم التاريخية للمطلوبات التي تظهر في قائمة المركز المالي بقيمتها النقدية المتوقع تحقيقها (إذا كان التنضيض الحكمي مطبقاً) (الفقرة رقم ٣٩).

---

[1] مرجع سابق، ص (١٠٣).

يجب الإفصاح عن تفاصيل حركة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كالأتي:

أ. المبلغ المحمل على قائمة الدخل خلال الفترة المالية باعتباره مخصصاً للديون المشكوك في تحصيلها. [1]

ب. الديون المعدومة خلال الفترة المالية.

ت.الديون المعدومة سابقاً والتي تم تحصيلها خلال الفترة المالية.

ث.رصيد مخصوص الديون المشكوك في تحصيلها في بداية ونهاية الفترة المالية (الفقرة رقم ٤٠).

يجب الإفصاح في صلب قائمة المركز المالي أو الإيضاحات حول القوائم المالية عن المطلوبات التالية:

أ. الحسابات الجارية وحسابات الادخار والحسابات الأخرى مع التمييز بينها.

ب.الحسابات الجارية للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى.

ت.ذمم السلم (الدائنة).

ث.ذمم الإستصناع (الدائنة).

ج. الأرباح المقرر توزيعها على أصحاب حقوق الملكية.

ح. الزكاة والضرائب المستحقة على المصرف.

خ. الذمم الأخرى (الدائنة) (الفقرة رقم٤١).

يجب الإفصاح في القوائم المالية عن حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها وإظهارها في بند مستقل بعد المطلوبات وقبل حقوق أصحاب الملكية (الفقرة رقم ٤٢).

يجب الإفصاح في القوائم المالية الموحدة من حقوق الأقلية وإظهارها في بند مستقل في قائمة المركز المالي بين مجموع حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها وحقوق أصحاب الملكية (الفقرة رقم ٤٣).

---

[1] مرجع سابق، ص (١٠٣)

يجب الإفصاح في حساب قائمة المركز المالي و/أو قائمة الأرباح المبقاة او قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية و/أو الإيضاحات حول القوائم المالية حسبما يكون مناسباً عن عناصر حقوق الملكية التالية:

أ. رأس المال المصرح به والمكتتب به والمدفوع.[1]

ب. عدد حصص (أسهم) حقوق الملكية المصدرة والقائمة والقيمة الاسمية للحصة وعلاوة الإصدار.

ت. الاحتياطي النظامي والاحتياطات الاختيارية في بداية ونهاية الفترة المالية والتغيرات في الاحتياطات خلال الفترة.

ث. الأرباح المبقاة في بداية ونهاية الفترة المالية. ومقدار الأرباح أو الخسائر التقديرية المبقاة الناتج عن التنضيض الحكمي للموجودات والمطلوبات في حالة تطبيقه، والتغيرات خلال الفترة بما في ذلك توزيع الأرباح على أصحاب حقوق الملكية والتحويلات بين الاحتياطيات والأرباح المبقاة.

ج. التغيرات في الحقوق الأخرى لأصحاب حقوق الملكية خلال الفترة المالية.

ح. أية قيود مفروضة على توزيع الأرباح المبقاة على أصحاب حقوق الملكية (الفقرة رقم ٤٤).

يجب الإفصاح عن الحقوق والالتزامات والشروط المرتبطة بأنواع حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها والحسابات الأخرى بأنواعها المختلفة الظاهرة في قائمة المركز المالي. (الفقرة رقم ٤٥) .

قائمة الدخل:

- يجب الإفصاح عن الفترة المالية التي تشملها قائمة الدخل (الفقرة رقم ٤٦)
- يجب الإفصاح عن إيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر الاستثمار حسب أنواعها (الفقرة رقم ٤٧).

---

[1] مرجع سابق، ص (١٠٤).

- يجب الإفصاح عن طبيعة الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر الأخرى ذات الأهمية النسبية (الفقرة رقم ٤٨). [١]
- يجب الإفصاح عن مقدار المكاسب أو الخسائر التقديرية الناتج عن التنضيض الحكمي للموجودات والمطلوبات إذا كان ذلك مطبقاً وبيان المبادئ العامة التي راعاها المصرف في تطبيق التنضيض الحكمي. (الفقرة رقم ٤٩).

يجب الإفصاح في قائمة الدخل أو في الإيضاحات حول القوائم المالية عن المعلومات التالية إلى المدى الملائم لظروف المصرف مع بيان إيرادات ومصرفات ومكاسب وخسائر الاستثمارات التي استثمر المصرف فيها أموال أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة مضافاً لها ما اشترك فيه معهم وبيان إيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر الاستثمارات التي انفرد المصرف بالاستثمار فيها كل على حدة.

أ. إيرادات ومكاسب الاستثمارات.

ب. مصروفات وخسائر الاستثمارات.

ت. الدخل أو الخسارة في الاستثمارات.[٢]

ث. عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة في دخل أو خسارة الاستثمار قبل استقطاع نصيب المصرف بصفة عامة.

ج. نصيب المصرف في الدخل أو الخسارة من الاستثمارات.

ح. نصيب المصرف من دخل الاستثمارات المطلقة بصفته مضارباً.

خ. نصيب المصرف من ربح الاستثمارات المقيدة بصفته مضارباً.

د. نصيب المصرف عن إدارة الاستثمارات المقيدة بصفته وكيلاً.

ذ. الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر من الأنشطة الأخرى ،

ر. المصروفات الإدارية والعمومية.

ز. لدخل أو الخسارة قبل الزكاة والضرائب.

---

[١] مرجع السابق، ص (١٠٥).

[٢] المرجع السابق، (١٠٥).

س. الزكاة والضريبة (مع الإفصاح عن مبلغ كل منها).

ش. صافي الدخل أو صافي الخسارة (الفقرة رقم ٥٠).

يجب الإفصاح عن وعاء الزكاة للمصرف إذا التزم المصرف بإخراجها نيابة عن جميع أصحاب حقوق الملكية. (الفقرة رقم ٥١).

يجب الإفصاح عن نصيب الأقلية (المساهمين مع المصرف في منشآت توحد قوائمها مع قوائمه المالية) في صافي الدخل أو صافي الخسارة في قائمة الدخل الموحد في بند مستقل يظهر قبل صافي الدخل أو صافي الخسارة. (الفقرة رقم ٥٢).

قائمة التدفقات النقدية

يجب الإفصاح عن الفترة المالية التي تشملها قائمة التدفقات النقدية (الفقرة رقم ٥٣).

يجب أن تميز قائمة التدفقات النقدية بين التدفقات الناتجة من العمليات والتدفقات النقدية الناتجة من الاستثمار والتدفقات النقدية الناتجة من التمويل كما يجب ان تفصح قائمة التدفقات النقدية أو الإيضاحات حولها عن عناصر التدفقات النقدية من العمليات وعناصر التدفقات النقدية من الاستثمارات وعناصر التدفقات من التمويل (الفقرة رقم٥٤).

يجب الإفصاح عن صافي الزيادة أو النقص في النقد خلال الفترة المالية ومبلغ النقد في بداية ونهاية الفترة المالية (الفقرة رقم ٥٥). [١]

يجب الإفصاح عن العمليات التبادلية أو التحويلات غير التبادلية التي لا تطلب دفع أو قبض النقد مثل أسهم المنحة أو اقتناء الموجودات مقابل إصدار حصص في حقوق الملكية أو تحمل التزام مقابل التزام آخر (الفقرة رقم ٥٦).

يجب الإفصاح عن السياسة المحاسبية التي اتبعها المصرف في تحديد مكونات النقد وما في حكمه. (الفقرة رقم ٥٧).[٢]

---

[١] المرجع السابق، ص (١٠٦).

[٢] المرجع السابق، ص (١٠٧).

قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية أو قائمة الأرباح المبقاة:

يجب الإفصاح عن الفترة المالية التي تشملها قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية أو قائمة الأرباح المبقاة (الفقرة رقم ٥٨).

يجب الإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية عن:

أ. رأس المال المدفوع والاحتياطي النظامي والاحتياطات الاختيارية الأخرى كل على حدة والأرباح المبقاة في بداية الفترة المالية مع الإفصاح عما نتج منها عن التنضيض الحكمي للموجودات والمطلوبات إذا كان مطبقاً.

ب. استثمارات حقوق أصحاب الملكية خلال الفترة المالية.

ت. صافي الدخل أو صافي الخسارة خلال الفترة المالية.

ث. لتوزيعات على أصحاب حقوق الملكية خلال الفترة المالية.

ج. الزيادة أو النقص في الاحتياطي النظامي والاحتياطات الاختيارية الأخرى خلال الفترة المالية.

ح. رأس المال المدفوع والاحتياطي النظامي والاحتياطات الاختيارية الأخرى كل على حدة والأرباح المبقاة في نهاية الفترة المالية مع الإفصاح عما نتج منها عن التنضيض الحكمي للموجودات والمطلوبات إذا كان ذلك مطبقاً (الفقرة رقم ٥٩).

يجب الإفصاح في قائمة الأرباح المبقاة عن:

أ. الأرباح المبقاة في بداية الفترة المالية مع الإفصاح عما نتج منها من التنضيض الحكمي للموجودات والمطلوبات إذا كان ذلك مطبقاً.

ب. صافي الدخل أو صافي الخسارة للفترة المالية.

ت. التحويلات إلى الاحتياطي القانوني (النظامي) والاحتياطات الاختيارية الأخرى خلال الفترة المالية. [١]

ث. التوزيعات على أصحاب حقوق الملكية وغيرهم خلال الفترة المالية.

---

[١] المرجع السابق، ص (١٠٧).

ج. الأرباح المبقاة في نهاية الفترة المالية مع الإفصاح عن التنضيض الحكمي للموجودات والمطلوبات إذا كان ذلك مطبقاً. (الفقرة رقم ٦٠). [١]

قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة

يجب الإفصاح عن الفترة المالية التي تشملها قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة (الفقرة رقم ٦١).

يجب الفصل في قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة بين الاستثمارات المقيدة وفقاً لمصادر تمويلها (على وجه المثال: حسابات استثمار مقيدة وحدات محافظ استثمارية) وكذلك الفصل بين أنواع المحافظ الاستثمارية (الفقرة رقم ٦٢).

يجب الإفصاح في قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة عن المعلومات التالية:

أ. رصيد الاستثمارات المقيدة في بداية الفترة المالية مع الإفصاح عما نتج منه عنه التنضيض الحكمي للاستثمارات المقيدة إذا كان ذلك مطبقاً.

ب. عدد الوحدات الاستثمارية في كل من المحافظ الاستثمارية وقيمة الوحدة في بداية الفترة المالية.

ت. الإضافات أو إصدارات الوحدات الاستثمارية خلال الفترة.

ث. السحوبات أو الوحدات الاستثمارية المستردة (المعاد شراؤها) خلال الفترة من قبل المحفظة.

ج. نصيب المصرف بصفته مضارباً في أرباح الاستثمار أو أجره المقطوع بصفته وكيلاً للاستثمار.

ح. المصروفات غير المباشرة المحملة من المصرف إذا وجدت على الاستثمارات المقيدة

خ. أرباح أو خسائر الاستثمارات المقيدة خلال الفترة مع الإفصاح عما نتج منها عن التنضيض الحكمي للاستثمارات المقيدة إذا كان ذلك مطبقاً.

---

[١] المرجع السابق، ص (١٠٧).

د. رصيد الاستثمارات المقيدة في نهاية الفترة المالية مع الإفصاح عما نتج منها عن التضيض الحكمي للاستثمارات المقيدة عما نتج منها عن التضيض الحكمي للاستثمارات المقيدة إذا كان ذلك مطبقاً.

ذ. عدد الوحدات الاستثمارية في كل محفظة من المحافظ الاستثمارية في نهاية الفترة وقيمة الوحدة (الفقرة رقم ٦٣). [١]

يجب الإفصاح في الإيضاحات حول قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة عن المعلومات التالية:

أ. طبيعة العلاقة بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمارات المقيدة بصفته مضارباً أو وكيلاً.

ب. الحقوق والالتزامات المرتبطة بأنواع الحسابات أو الوحدات الاستثمارية المختلفة (الفقرة رقم ٦٤).

قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات:

يجب الإفصاح عن الفترة المالية التي تشملها قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات (الفقرة رقم ٦٥).

يجب الإفصاح عما إذا كان المصرف يقوم بإخراج الزكاة نيابة عن أصحاب حقوق الملكية وعما إذا كان المصرف يقوم بجمع وتوزيع الزكاة نيابة عن أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة والحسابات الأخرى (الفقرة رقم ٦٦).

يجب الإفصاح عن المصادر الأخرى لأموال صندوق الزكاة والصدقات (الفقرة رقم ٦٧) [٢]

يجب الإفصاح عن أموال الزكاة والصدقات التي قام المصرف بتوزيعها و الإفصاح عن مصارفها وكذلك أموال الزكاة والصدقات التي لم يقم المصرف بتوزيعها في نهاية الفترة المالية (الفقرة رقم ٦٨).

---

[١] المرجع السابق، ص (١٠٨).

[٢] المرجع السابق، ص (١٠٩).

قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض:

- يجب الإفصاح عن الفترة المالية التي تشملها قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض (الفقرة رقم ٦٩).
- يجب الإفصاح عن رصيد القروض والأموال المتاحة للإقراض في بداية الفترة المالية حسب أنواعها (الفقرة رقم ٧٠).
- يجب الإفصاح عن مبالغ ومصادر أموال صندوق القرض خلال الفترة المالية حسب مصادرها (الفقرة رقم ٧١).
- يجب الإفصاح عن مبالغ استخدامات أموال صندوق القرض خلال الفترة المالية حسب طبيعتها (الفقرة رقم ٧٢).
- يجب الإفصاح عن رصيد القروض والأموال المتاحة للإقراض في نهاية الفترة المالية (الفقرة رقم ٧٣).

معالجة التغيرات في السياسات المحاسبية:

لا يدخل ضمن التغيرات في السياسات المحاسبية ما يلي:

أ. إقرار سياسة محاسبية جديدة تقتضيها عمليات أو إحداث أو ظروف تختلف في جوهرها اختلافاً واضحاً عن مثيلاتها التي حدثت في الماضي. [١]

ب. إقرار سياسة محاسبية جديدة لعمليات أو أحداث أو ظروف تقع للمرة الأولى أو كانت في الماضي غير ذات أهمية نسبية.

ت. اختلاف تبويب البنود في القوائم المالية للفترة المالية الحالية عن تبويب نفس البنود في القوائم المالية للفترة المالية السابقة وعلى الرغم من ذلك يجب إعادة تبويب القوائم المالية المعروضة للفترات المالية السابقة بحيث يتطابق تبويبها مع تبويب القوائم المالية للفترة المالية الحالية بقصد المقارنة (الفقرة رقم ٧٤).

إذا قررت أدارة المصرف تغيير سياسة محاسبية يجب تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة بقصد المقارنة بأثر رجعي على أخر سنة مالية، وذلك بتعديل القوائم المالية

---

[١] المرجع السابق، ص (١٠٩).

المعروضة إلا في الحالات التي يتعذر فيها الحصول على البيانات المالية الضرورية للتعديل (الفقرة رقم ٧٥).

إذا تعذر الحصول عل البيانات المالية الضرورية لتعديل القوائم المالية المعروضة للفترة أو أكثر من الفترات المالية السابقة يجب تعديل رصيد الأرباح المبقاة[١] في بداية الفترة المالية الحالية أو أية فترة مالية سابقة،ن وفقاً لما يكون ملائماً بمبلغ الأثر المتجمع لتغيير السياسة المحاسبية على الفترات المالية السابقة وفي هذه الحالة يجب الإفصاح عن الأثر المتجمع لتغيير السياسة المحاسبية على الفترات المالية السابقة المعروضة التي لم يتم تعديلها. (الفقرة رقم ٧٦).

يجب تعديل رصيد الأرباح المبقاة[٢] في بداية أول فترة مالية معروضة بمبلغ الأثر المتجمع لتغيير السياسة المحاسبية على الفترات المالية السابقة غير المعروضة كما يجب الإفصاح عن الأثر المتجمع لتغيير السياسة المحاسبية عل الفترات المالية السابقة غير المعروضة (الفقرة رقم ٧٧). [٣]

يجب الإفصاح عما إذا كانت القوائم المالية المعروضة للفترات المالية السابقة قد تم تعديلها نتيجة للتغيير في السياسة المحاسبية[٤] (الفقرة رقم ٧٨).

يجب الإفصاح عن تأثير التغيير في السياسة المحاسبية على نصيب أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة في الدخل أو الخسارة من الاستثمارات وعلى صافي الدخل أو صافي الخسارة للفترة المالية الحالية ولكل فترة مالية سابقة تم تعديلها نتيجة للتغيير في السياسة المحاسبية (الفقرة رقم ٧٩).

---

[١] اذا كان التعديل يتعلق بقائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة يجب تعديل رصيد الاستثمارات المقيدة في بداية الفترة المالية

[٢] اذا كان التعديل يتعلق بقائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة يجب تعديل رصيد الاستثمارات المقيدة في بداية أول فترة مالية معروضة.

[٣] المرجع السابق، ص (١١٠)

[٤] اذا كان التغيير يتعلق بالإستثمارات المقيدة يجب الافصاح عن تأثيره على أرباح أو خسائر الاستثمارات المقيدة للفترة المالية الحالية ولكل فترة مالية سابقة تم تعديله

يجب الإفصاح عن تأثير كل تغيير في سياسة محاسبية على حدة ولا يجوز إجراء المقاصة بين تأثير التغييرات في السياسات المحاسبية المختلفة والاكتفاء بالإفصاح عن صافي تأثير التغييرات في السياسات المحاسبية (الفقرة رقم ٨٠).[١]

يجب الإفصاح عن التغيير في سياسة محاسبية حتى لو لم يكن التغيير تأثير ذو أهمية نسبية في الفترة المالية الحالية أو الفترات المالية السابقة إذا كان من المتوقع ان يكون التغيير تأثير ذو أهمية نسبية على الفترات المالية المقبلة (الفقرة رقم ٨١).

معالجة التغييرات في التقديرات المحاسبية غير المعتادة (غير الروتينية)

يجب عكس تأثير التغيير في تقدير محاسبي غير معتاد على:

أ. الفترة المالية التي يحدث فيها التغيير، وذلك إذا كان تأثير التغيير مقصوراً على نتائج أعمال تلك الفترة وحدها.

ب. الفترة المالية التي يحدث فيها التغيير والفترات المالية المقبلة وذلك إذا كان للتغيير تأثير على نتائج كل من الفترة الحالية والفترات المالية المقبلة.

يجب الإفصاح عن تأثير التغيير في التقديرات المحاسبية غير المعتادة كل تغيير على حدة على نصيب أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة في الدخل أو الخسارة من الاستثمارات وصافي الدخل أو الخسارة من الاستثمارات وصافي الدخل أو صافي الخسارة للفترة المالية الحالية.[٢] (الفقرة رقم ٨٢).

معالجة تصحيح الأخطاء في القوائم المالية للفترات المالية السابقة:

يجب تصحيح الخطأ في القوائم المالية للفترات المالية المعروضة بأثر رجعي، وذلك لتعديل القوائم المالية المعروضة للفترات المالية السابقة التي تأثرت بالخطأ مع الإفصاح عما

---

[١] المرجع السابق، ص (١١٠).

[٢] اذا كان التغيير في التقدير غير المعتاد يتعلق بالاستثمارات المقيدة وجب الافصاح عن تأثير التغيير في التقدير، كل تغيير على حدة، على الأرباح والخسائر من الاستثمارات المقيدة، ويجب تعديل رصيد الاستثمارات المقيدة في بداية أول فترة مالية سابقة معروضة.

إذا كان يترتب على هذا الخطأ تأثير على حقوق المصرف قبل الغير أو حقوق الغير قبل المصرف (الفقرة رقم ٨٣).

يجب تعديل رصيد الأرباح المبقاة[١] في بداية أول فترة مالية سابقة معروضة بالأثر المتجمع لتصحيح الخطأ على الفترات المالية غير المعروضة التي تأثرت بالخطأ كما يجب الإفصاح عن الأثر المتجمع لتصحيح الخطأ على تلك الفترات (الفقرة رقم ٨٤).

تاريخ سريان المعيار:

يجب تطبيق هذا المعيار على القوائم المالية للفترات المالية التي تبدأ اعتباراً من ١ محرم ١٤١٧هـ أو ١٩٩٦/١/١م (الفقرة رقم ٨٥).[٢]

اعتماد المعيار

اعتمد المجلس معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وذلك في محضر اجتماعه الخامس المنعقد في جمادى الأولى ١٤١٤هـ الموافق أكتوبر ١٩٩٣ م.

ملحق (١)

نبذة تاريخية عن إعداد معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية

قامت اللجنة بتكليف عدد من المستشارين بإعداد دراسات ميدانية عن أهداف المحاسبة المالية ومعاييرها ودور الهيئات الحكومية والمهنية والخاصة في بلاد تعمل فيها مصارف ومؤسسات إسلامية وقد أظهرت هذه الدراسات وجود اختلاف في طرق العرض والإفصاح العام في القوائم المالية لهذه المصارف.

وتم إعداد هذا المعيار من دراسات أولية النقاش متعددة شملت أراء مجموعة من المتخصصين في الشريعة الإسلامية وفي المحاسبة ومن محاسبين ممارسين وعاملين بالبنوك المركزية وعاملين في المصارف الإسلامية.

---

[١] اذا كان الخطأ يتعلق بالاستثمارات المقيدة يجب تعديل رصيد الاستثمارات المقيدة في بداية أول فترة مالية سابقة معروضة

[٢] المرجع السابق، ص (١١١).

وقامت اللجنة بتكليف مستشارين في المحاسبة بإعداد دراسة أولية للنقاش عن متطلبات العرض والإفصاح العام في القوائم المالية وقد تم تطويرها من قبل فريق أخر مكون من مستشار محاسبي ومستشار في الشريعة أعدا دراسة أولية للنقاش عن معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف ثم تم تكليف مستشار في المحاسبة بوضع تصور للمسودة الأولى إلى تكليف فريق للدراسة والإعداد يتكون من مستشارين في الشريعة ومستشارين في المحاسبة لوضع التصور النهائي للمسودة الأولى للمعيار، وتم مساندتهم بعقد اجتماعات حضرها مستشارو اللجنة في الشريعة ومستشاروها في المحاسبة ومستشاروها وأعضاء اللجنة التي تضم ذوي الاختصاص في الشريعة أو المحاسبة أو العاملون في البنوك المركزية في المصارف الإسلامية وتجدر الإشارة إلى أن المراحل المختلفة لإعداد الدراسات الأولية للنقاش والمسودة[١] الأولى قد أخذت في الاعتبار اللوائح والنظم الأساسية للمصارف وكذلك قوائمها المالية المنشورة.

وتم مناقشة المسودة الأولى للمعيار الصادرة في ربيع الأول ١٤١٣هـ الموافق سبتمبر ١٩٩٢م في الاجتماع الثالث للمجلس المنعقد في ١٣ جمادي الأولى ١٤١٣هـ الموافق ٨ نوفمبر ١٩٩٢م بحضور مستشاري اللجنة كما تم توزيعها على الأطراف ذات العلاقة لمناقشتها في الندوة التي عقدت بدولة البحرين في ١٨-١٩جمادي الآخر ١٤١٣هـ الموافق ١٢-١٣ ديسمبر ١٩٩٢م وحصر الندوة التي عقدت ١٢٤ شخصاً من بلدان مختلفة يمثلون مصارف ومؤسسات مالية إسلامية وبنوكاً مركزية ومكاتب ومحاسبين قانونيين دولية ومحلية وجمعيات محاسبين قانونيين وهيئات دولية مسئولة عن إعداد معايير محاسبية وفقهاء شرعيين وأكاديميين ومستخدمي القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وبالإضافة للملاحظات التي قدمت شفوياً أثناء مناقشة المسودة الأولى لمشروع البيان في الندوة تسلمت الهيئة ملاحظات مكتوبة.[٢]

---

[١] المرجع السابق، ص (١١٣).

[٢] المرجع السابق، ص (١١٣).

وقد درست اللجنة ومستشاروها المقترحات التي وصلت إليها وأدخلت التعديلات التي رأتها ثم أصدرت المسودة الثانية للمعيار في ذي القعدة ١٤١٣هـ الموافق أبريل ١٩٩٣م وتم توزيعها على ذوي الاختصاص وعقدت اللجنة ندوتين في دولة البحرين لمناقشة المسودة الثانية للمعيار حضرها مندوبون من المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، عقدت الأولى في ذي الحجة ١٤١٣هـ وعقدت الثانية في ربيع الثاني ١٤١٤هـ الموافق سبتمبر ١٩٩٣م وتلقت اللجنة عدة ملاحظات على المسودة الثانية للمعيار من ذوي الاختصاص وتم دراسة الملاحظات من قبل[١] اللجنة ومستشاريها ثم أصدرت المسودة الثالثة في ربيع الثاني ١٤١٣هـ الموافق سبتمبر ١٩٩٣م.

وفيما يلي مناقشة الملاحظات التي وردت للهيئة عن المسودات الثلاث للمعيار ولم يؤخذ بها:

أ. تبويب الموجودات والمطلوبات حسب المتداولة وغير المتداولة للمصارف الإسلامية

لم يؤخذ بهذا الاقتراح لأن هذا التبويب غير ملائم للمصارف وقد قضى المعيار بتجميع الموجودات والمطلوبات حسب طبيعتها وترتيب عرضها في قائمة المركز المالي وفقاً لدرجة السيولة لكل مجموعة.

ب.عدم الإفصاح عن الكسب أو الصرف المخالف للشريعة

لم يؤخذ بهذا الاقتراح لأن بيان الأهداف قد نص على ضرورة ان تقدم التقارير المالية لمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية معلومات عن التزام المصرف بأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها في عملياته ومعاملاته. [٢]

---

[١] المرجع السابق، ص (١١٤).

[٢]هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، المرجع السابق، ص (١١٤).

ملحق (ب)

دواعي الحاجة الى المعيار

قامت اللجنة بتكليف عدد من المستشارين بتنفيذ عدة دراسات ميدانية للتعرف على أهداف المحاسبة المالية ومعاييرها ودور الهيئات الحكومية والهيئات الخاصة في إعدادها في بلاد تعمل فيها مصارف ومؤسسات مالية إسلامية.

وقد شملت هذه الدراسات الميدانية مقارنة طرق العرض ودرجات الإفصاح في القوائم المالية للعديد من المصارف وأظهرت هذه الدراسات اختلاف طرق العرض ودرجات الإفصاح في القوائم المالية لمصارف كما أكدت هذه الدراسات الحاجة الى الإفصاح في القوائم المالية عن العديد من الأمور الهامة التي لها تأثير على قدرة المستفيد من القوائم المالية على استخدامها كأساس لاتخاذ قرارات تتعلق باستثمار واستخدام المال فيما يعود بالنفع عليه وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

يرجع اختيار المسلم لأحد المصارف للتعامل معه بصفته مساهماً أو مستثمراً أو عميلاً بدلاً من غيره من المصارف الأخرى إلى ثقته في كفاية أداء المصرف وقدرته على تحقيق أهدافه الاقتصادية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ولا تأتي هذه الثقة إلا من وسائل متعددة أهمها تقديم معلومات كافية تساعد من يستخدمها على تقويم أداء المصرف وقدرته على تحقيق أهدافه الاقتصادية وينصب تقويم المسلم أساساً لكفاية أداء أحد المصارف على مقارنة أداء المصارف المماثلة ولا شك أن القدرة على مقارنة أداء المصارف المختلفة تعتمد الى حد كبير على كفاية الإفصاح في قوائمها المالية المنشورة وسهولة طرق عرض المعلومات المنشورة وسهولة المعلومات فيها ووضوح المعلومات التي تفصح عنها القوائم المالية.

مما تقدم تتضح دواعي الحاجة إلى إصدار معيار يحدد الأمور التي يجب أن تفصح عنها القوائم المالية للمصارف وطرق العرض المقبولة في تلك القوائم.[١]

---

[١] هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، المرجع السابق، ص (١١٤).

ملحق (ج)

أسس الأحكام التي توصل إليها المعيار

تنسيق الأحكام التي توصل إليها هذا المعيار أساساً من أهداف التقارير المالية ومفاهيم المحاسبة المالية للمصارف الموجهة إلى فئات مستخدميها التي نص عليها بيان المحاسبة المالية رقم (١) بشأن أهداف المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وبيان المحاسبة المالية رقم (٢) بشأن مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية (بيان الأهداف وبيان المفاهيم).

ينص بيان الأهداف على ضرورة أن تقدم التقارير المالية معلومات عن التزام المصرف بأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها في عملياته ومعاملاته وكذلك معلومات تساعد على فصل الكسب والصرف المخالف للشريعة ت في حالة حدوثه – والتحقق من صرف الكسب المخالف للشريعة في وجوه الخير ومن ثم يتطلب هذا المعيار أن تفصح القوائم المالية عن طبيعة الأنشطة المصرح بها التي يمارسها المصرف والخدمات المصرفية الرئيسة التي يقدمها، ودور المستشار الشرعي أو الهيئة الشرعية في الرقابة على نشاط المصرف، وطبيعة السلطة المخولة للمستشار الشرعي أو الهيئة الشرعية للرقابة على نشاط المصرف كما يتطلب هذا المعيار الإفصاح عن أية مكاسب تحققت من مصادر أو بطرق تحرمها الشريعة الإسلامية وكذلك الصرف لأغراض لا تبيحها الشريعة، وكيف تصرف المصرف في الأموال الناتجة عن الكسب المخالف للشريعة.

وينص بيان الأهداف على ضرورة أن تقدم التقارير المالية معلومات تساعد على تحديد الزكاة في أموال المصرف وأوجه صرفها، ومن ثم يتطلب المعيار أن تفصح القوائم المالية عن مسئولية المصرف في إخراج وتوزيع الزكاة نيابة عن أصحاب حقوق الملكية أو أصحاب حسابات الاستثمار، كما يتطلب المعيار أن تشمل[١] المجموعة الكاملة للقوائم المالية المنشورة قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات مع الإفصاح عن وعاء الزكاة المستحقة للفترة المالية، والزكاة المستحقة التي لم يتم توزيعها.

---

[١] هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، المرجع السابق، ص (١١٦).

وينص بيان الأهداف على ضرورة أن تقدم التقارير المالية معلومات تساعد على تقويم كفاية رأس مال المصرف على استيعاب الخسائر وتحمل المخاطر وتقويم درجة المخاطر الكامنة في استثمارات المصرف وتقدير درجة السيولة المتاحة في موجودات المصرف ومتطلباته السيولة الكاملة في التزاماته المختلفة. ومن ثم يتطلب هذا المعيار أن تفصح القوائم المالية عن حقوق أصحاب الملكية وتمييزها عن حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها، والتغيرات في حقوق أصحاب الملكية وتركيز مخاطر موجودات المصرف وتوزيعها وفقاً لمدد استحقاقها، أو المدد المتوقعة لتسيلها الفعلي وتركيز مصادر حسابات الاستثمار المطلقة والحسابات الأخرى وتوزيعها وفقا لمدد استحقاقها، ومخاطر العملات الأجنبية والالتزامات الطارئة غير المثبتة في قائمة المركز المالي والارتباطات المالية المبرمة غير المنفذة، والموجودات المخصصة لأغراض محددة بما في ذلك الأرصدة التعويضية لدى الغير، والأحداث اللاحقة، والقيود الإشرافية الاستثنائية المفروضة على نشاط المصرف والمخصصات المحاسبية المكونة لتغطية الخسائر المتوقعة، كما يتطلب هذا المعيار تجميع بنود الموجودات والمطلوبات في مجموعات وفقاً لطبيعتها وترتيبها في قائمة المركز المالي وفقاً لدرجة السيولة النسبية لكل مجموعة، وأخيراً يتطلب هذا المعيار أن تشمل المجموعة الكاملة للقوائم المالية قائمة التدفقات النقدية.[١]

وينص بيان الأهداف على ضرورة أن تقدم التقارير المالية معلومات تساعد على تقدير التدفقات النقدية التي يمكن أن تتحقق لمن يتعامل مع المصرف، وتوقيت[٢] هذه التدفقات ودرجة المخاطر المحيطة بتحقيقها وكفاية هذه التدفقات النقدية لاستخدامات أموال المصرف بما في ذلك توزيع العوائد الاستثمارية على أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وأصحاب حقوق الملكية ومن ثم يتطلب هذا المعيار، بالإضافة إلى ما ورد في الفقرات السابقة، أن تقوم

---

[١] هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، المرجع السابق، ص (١١٦).

[٢] المرجع السابق، ص (١١٧).

المصارف بنشر قوائم مالية مقارنة، وأن تفصح هذه القوائم عن التدفقات النقدية مع التمييز بين التدفقات النقدية من أنشطة العمليات ومن الأنشطة الاستثمارية، ومن الأنشطة التمويلية، كما يتطلب هذا المعيار أن تميز قائمة الدخل بين إيرادات ومصروفات الاستثمار التي استثمر المصرف فيها أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة مضافاً لها ما اشترك فيه معهم وبين الإيرادات والمصروفات التي انفرد المصرف بالاستثمار فيها وبين الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر الأخرى، وأخيراً يتطلب هذا المعيار عدداً من الإفصاحات عن القيم التقديرية المتوقع تحقيقها للموجودات والمطلوبات إذا كان التنضيض الحكمي للموجودات والمطلوبات مطبقاً، وكذلك توزيع موجودات المصرف وفقاً لمدد استحقاقها أو المدد المتوقعة لتسيلها.

وينص بيان الأهداف على ضرورة أن تقدم التقارير المالية معلومات تساعد على تقويم كفاية المصرف في استثمار أو توظيف الأموال المتاحة ومعدلات عوائد الاستثمار الناتجة عنها ومعدلات توزيع العوائد الاستثمارية على أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وأصحاب حقوق الملكية ومن ثم يتطلب هذا المعيار بالإضافة إلى ما ورد في الفقرتين السابقتين، الإفصاح عن إيرادات ومصروفات الاستثمارات والإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر الأخرى ذات الأهمية النسبية، وكذلك أرباح أو خسائر الاستثمارات المقيدة والطريقة التي يستخدمها المصرف لتوزيع الربح أو الخسارة بين أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وأصحاب حقوق الملكية، والعائد لكل نوع من أنواع الحسابات ومعدل العائد لكل نوع من أنواع[١] الحسابات كما يتطلب المعيار الإفصاح عن توظيفات الأموال المتاحة وفقاً لطبيعة الموجودات التي استثمر فيها المصرف الأموال المتاحة.

أشار بيان الأهداف وبيان المفاهيم إلى دور المصرف ومسؤولياته تجاه المجتمع كما نص بيان الأهداف على ضرورة أن توفر التقارير المالية معلومات عن أداء المصرف

[١] هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، المرجع السابق، ص (١١٧).

لمسؤولياته تجاه المجتمع ومن ثم يتطلب المعيار أن تفصح القوائم المالية من استخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات واستخدامات أموال صندوق القرض كما يتطلب المعيار أن تفصح القوائم المالية عن توزيع موجودات المصرف بين الاستثمارات الداخلية والاستثمارات الخارجية وفقاً للقطاعات الاقتصادية التي يتم الاستثمار فيها وطبيعة الاستثمار وكذلك تركيز مصادر حسابات الاستثمار المطلقة والحسابات الأخرى لدى المصرف وتخدم هذه الإفصاحات عدة أغراض منها إعطاء مؤشرات – ولو كانت غير مباشرة – عن أداء المصرف لمسؤولياته تجاه المجتمع ولا شك انه قد سكون هناك مؤشرات أخرى لأداء المصرف لمسؤولياته تجاه المجتمع نرى أنه من غير الملائم معالجتها في معيار العرض والإفصاح العام حتى نطوي معالجتها على معيار قياس محاسبي تخرج عن نطاق هذا المعيار.

من أجل تسهيل مهمة مستخدمي القوائم المالية في مقارنة أداء المصرف عبر الزمن وكذلك مقارنة أدائه بأداء المصارف المماثلة جاء المعيار بعدة أحكام تهدف أساساً إلى تمكين مستخدمي القوائم المالية من التمييز بين التغيرات الحقيقية والتغيرات المحاسبية في المركز المالي للمصرف ونتائج أعماله من ناحية وتمكينه من التمييز بين الاختلافات الجوهرية والاختلافات غير الجوهرية في أداء المصرف مقارنة بالمصارف الأخرى من ناحية أخرى ومن ثم يتطلب هذا المعيار أن تفصح القوائم المالية عن عدة معلومات أساسية عن المصرف وعمله[١] القياس المحاسبي والسياسات المحاسبية الهامة والتغيرات المحاسبية وتأثيرها كما جاء المعيار بأحكام لتوحيد المعالجات المحاسبية للتغيرات المحاسبية. [٢]

[١]هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، المرجع السابق، ص (١١٧).

[٢]هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، المرجع السابق، ص (١١٨).

ملحق (د)
التعريفات

المرابحة:

بيع السلعة بمثل ثمنها الأول الذي اشتراها به البائع (المصرف) مع زيادة ربح معلوم متفق عليه وقد يكون البيع مرابحة عادية وتسمى (المرابحة الفقهية) ويمتهن فيها المصرف التجارة فيشترى السلع دون الحاجة إلى الاعتماد على وعد مسبق بشرائها من عميل ثم يعرضها بعد ذلك للبيع مرابحة بثمن وربح يتفق عليه أو أن يكون البيع مرابحة مقترنة بوعد من العميل أي أن المصرف لا يشتري إلا بعد تحديد العميل لرغباته ووجود وعد مسبق بالشراء وتسمى هذه (المرابحة المصرفية).

السلم:

شراء أجل في الذمة بثمن حاضر بشروط خاصة أو بيع اجل بعاجل.

الاستصناع:

الإستصنعاع عقد بيع المستصنع (المشتري) والصانع (البائع) بحيث يقوم الثاني – بناء على طلب من الأول – صناعة سلعة موصوفة (المصنوع) أو الحصول عليها عند أجل التسليم على أن تكون مادة الصنع و/أو تكلفة العمل من الصانع، وذلك في مقابل الثمن الذي يتفقان عليه وعلى كيفية سداده حالا عند التعاقد أو مقسطاً أو مؤجلاً.

المشاركة:

هي تقديم المصرف والعميل المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم، بحيث يصبح كل واحد منهما ممتلكاً[1] حصة في رأس المال بصفة دائمة أو متناقصة ومستحقاً لنصيبه من الأرباح وتقسم الخسارة على قدر حصة كل شريك في رأس المال ولا يصح اشتراط خلاف ذلك.

---

[1] هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، المرجع السابق، ص (١١٩).

المضاربة (القرض أو المقارضة):

هي شركة في الربح بين المال والعمل، وتنعقد بين أصحاب حسابات الاستثمار (أرباب المال) والمصرف (المضارب) الذي يعلن القبول العام لتلك الأموال للقيام باستثمارها، واقتسام الربح حسب الاتفاق وتحميل الخسارة لرب المال الا في حالات تعدي المصرف (المضارب) أو تقصيره أو مخالفته للشروط فإنه يتحمل ما نشأ بسببها، وتنعقد أيضاً بين المصرف بصفته صاحب رأسٍ المال بالأصالة عن نفسه أو بالنيابة عن أصحاب حسابات الاستثمار وبين الحرفيين وغيرهم من أصحاب الأعمال من زراعيين وتجار وصناعيين وهذه المضاربة غير المضاربات التقليدية (SPECULATION) التي يراد بها المغامرة والمجازفة في عمليات البيع والشراء.[١]

الغلة: المقابل المستفاد من تمليك العين، وقد تطلق أيضاً على ما يتم الحصول عليه من زراعة الأرض.

المنفعة: هي ما يقصد من العين المستأجرة من استخدامات كالسكني في الدور، والركوب في السيارات، ونحو ذلك وتنقسم الأموال إلي أعيان، ومنافع وقد يجتمع في التصرف تمليك العين والمنفعة (البيع)، أو المنفعة وحدها (الإجارة) أو العين وحدها (الوصية بالعين لشخص مع الوصية بالمنفعة لآخر مدة معينة تعود العين بعدها للأول).[٢]

ملحق (هـ)

مثال للقوائم المالية والإفصاح العام فيها

ملحوظة:

الهدف من هذا المثال هو إيضاح تطبيق بعض أحكام المعيار وليس منه تحديد الطريقة أو الطرق الوحيدة للعرض والإفصاح التي تنسق مع أحكام هذا المعيار، ولا شموله لجميع متطلبات المعيار. [٣]

---

[١] هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، المرجع السابق، ص (١١٩).

[٢] المرجع السابق، ص (١٢٠).

[٣] هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، المرجع السابق، ص (١٢١).

جدول رقم (١/٢/٤)
قائمة المركز المالي الموحد
كما هي عليه *** (السنة) *** (السنة السابقة) [١]

		*** (السنة)	***(السنة السابقة)
	إيضاح	وحدة النقد	وحدة النقد
الموجودات			
- **النقد وما في حكمه**	(٨)	٩٥.٠٤١.٨٩٠	٥١.٢٨١.٩٠٦
- **ذمم البيوع المؤجلة**	(٩)	٣.٨٠٤.٨٨٩	٨٧٥.٥٥٦
- **استثمارات**			
- أوراق مالية	(١٠)	١٤.٨٥٠.٠٠٠	١٥.٠٠٠.٠٠٠
- مضاربات	(١١)	١٠.٠٠٠.٠٠٠	١.٥٠٠.٠٠٠
- مشاركات	(١٢)	–	٥.٠٠٠.٠٠٠
- مساهمات	(١٣)	١٠٢.٥٠٠.٠٠٠	١٠٢.٥٠٠.٠٠٠
- بضاعة	(١٤)	–	٢.٠٠٠.٠٠٠
- عقارات	(١٥)	٥٨.٥٠٠.٠٠٠	٧١.٧٥٠.٠٠٠
- موجودات مقتناة بغرض التأجير	(١٦)	٨٩.٠٠٠.٠٠٠	٩٤.٥٠٠.٠٠٠
- إستصناع	(١٧)	–	١.٠٠٠.٠٠٠
- –		–	–
- –		–	–
- –		–	–
- استثمارات أخرى		–	–
		—	—
- **مجموع الاستثمارات**	(١٨)	٣٧٤.٨٥٠.٠٠٠	٢٩٣.٢٥٠.٠٠٠
- **موجودات أخرى**	(١٩)	٣٢٢.٠٠٠	١٥.٥١٠.٠٠٠
- **صافي الموجودات الثابتة**	(٢٠)	٢٤.٨٧٠.٥٠٠	٢٦.٠٧٠.٠٠٠
- مجموع الموجودات		٣٩٨.٨٨٩.٢٧٩	٣٨٦.٩٨٧.٤٦٢

(فقرة ٣٧.٣٠ من المعيار) (يتبع) تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (-) إلى رقم (-) جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية .

[١] هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، المرجع السابق، ص (١٢٢).

(فقرة ٧ من المعيار) [١]

جدول رقم (١/٢/٥)

قائمة الدخل للسنوات المالية المنتهية

في *** (السنة) و*** (السنة السابقة)

		*** (السنة)		***(السنة السابقة)	
	ايضاح	وحدة النقد	وحدة النقد	وحدة النقد	وحدة النقد
الدخل:					
– البيوع المؤجلة	(٢٩/أ)		٩٧.٥٠٠		٣٦.٢٨٩
–الاستثمارات	(٢٩/ب)		٥.١٢٠.٠٠٠		٤.١٦٨.٠٠٠
بطرح:					
– عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة					
قبل استقطاع نصيب المصرف بصفته مضارباً		٥٥١.٤٨٠		٤٥٥.٦٧٣	
– نصيب المصرف بصفته مضارباً		١١٠.٢٩٦		٩١.١٣٥	
– عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة					
قبل الزكاة			٤٤١.١٨٤		٢٦٤.٥٢٨
–نصيب المصرف من دخل الاستثمارات					
(بصفته مضارباً ورب المال)			٤٧٧٦.٢١٦		٣.٨٢٩.٨٥١

[١] هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، المرجع السابق، ص (١٢٢).

– دخل المصرف من استثماراته الذاتية	(٢٩/ب)		١٢.٠٠٠.٠٠٠		١٠.٠٠٠.٠٠٠
– نصيب المصرف من دخل الاستثمارات					
المقيدة بصفته مضارباً			١٥٨.٠٠٠		١٤٠.٠٠٠
– نصيب المصرف من إدارة الاستثمار					
المقيدة بصفته وكيلاً			٥٢٨.٠٠٠		٤٠٠.٠٠٠
إيرادات الخدمات المصرفية			٢.٠٠٠		١.٠٠٠
إيرادات أخرى	(٣٠)		٣.٠٠٠		٢.٠٠٠
– إجمالي إيرادات المصرف			١٧.٤٦٧.٣١٦		١٤.٣٨٢.٨٥١
مصروفات إدارية وعمومية	(٣١)		٢.٨٩.٠٠٠		٢.٤٦٨.٠٠٠
– الاستهلاكات			٢.٠٨٩.٥٠٠		٢.٠٣٠.٠٠٠
– الدخل (الخسارة) قبل الزكاة والضريبة			١١.٤٨٧.٨١٦		٩.٨٨٤.٨٥١
– الزكاة المستحقة			٢.٨٨٧.٤٧٩		١.٦٣٢.٨٧١
الدخل قبل نصيب الأقلية			٨.٦٠٠.٣٣٧		٨.٢٥١.٩٨٠
نصيب الأقلية			٥.٠٠٠		٣.٠٠٠
صافي الدخل			٨.٥٩٥.٣٣٧		٨.٢٤٨.٩٨٠

(فقرة ٤٦ الى ٥٢ من المعيار) : تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٣١) جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية

(فقرة ٧ من المعيار) : **(اسم المصرف أو المؤسسة)**

تابع / قائمة المركز المالي الموحد

كما هي عليه في *** (السنة) *** (السنة السابقة)

		*** (السنة)	*** (السنة السابقة)
	إيضاح	وحدة النقد	وحدة النقد
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الأقلية وحقوق الملكية		_____	_____
- المطلوبات			
- الحسابات الجارية وحسابات الادخار	(٢١)	١٨.٥٥٠.٠٠٠	١٥.٤٠٠.٠٠٠
الحسابات الجارية للمصارف			
والمؤسسات المالية		١.٢٠٠.٠٠٠	١.٢٠٠.٠٠٠
- ذمم دائنة	(٢٢)	٩٦٣.١١٢	١٣٣.٦١١
- الأرباح المقترح توزيعها على أصحاب			
حقوق الملكية		٥.٠٠٠.٠٠٠	٥.٠٠٠.٠٠٠
- مطلوبات أخرى	(٢٣)	٥.٠٦٩.٧٥٠	٢.١٩٢.٣٢١
- **مجموع المطلوبات**		٣٠.٧٥٥.٨٦٢	٢٣.٩٢٥.٩٣٢
- حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (فقرة ٤٢ من المعيار)	(٢٤) (٣٤)	٧.٨٣٨.٥٠٠	٦.٥٧٣.٠٠٠
- **حقوق الأقلية**		٣.٤٥٠.٦٠٠	٣.٢٤٠.٥٥٠
(فقرة ٤٣ من المعيار)			
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الأقلية		٤٢.٠٤٤.٩٦٣	٣٣.٧٣٨.٤٨٢
- **حقوق الملكية**			
- رأس المال المدفوع	(٢٥)	٣٥٠.٠٠٠.٠٠٠	٣٥٠.٠٠٠.٠٠٠
- الاحتياطات	(٢٦)	٣.٣٦٨.٨٦٤	١.٦٤٩.٧٩٦
- الأرباح المبقاة		٣.٤٧٥.٤٥٣	١.٥٩٩.١٨٤
مجموع حقوق الملكية		٣٥٦.٨٤٤.٣١٧	٣٥٣.٢٤٨.٩٨٠
(فقرة ٤٤ من المعيار)			
- مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الأقلية وحقوق الملكية		٣٩٨.٨٨٩.٣٧٩	٣٨٦.٩٨٧.٤٦٢

(فقرة من ٤١الى ٤٤ من المعيار) : تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (-) إلى رقم (-) جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية.

فقرة (٧) من المعيار

جدول رقم (١/٢/٦)

قائمة التدفقات النقدية

للسنوات المالية المنتهية في *** (السنة) و *** (السنة السابقة)

	*** (السنة)	*** (السنة السابقة)
	وحدة النقد	وحدة النقد
التدفقات النقدية من العمليات		
– صافي الدخل	٨.٥٩٥.٣٣٧	–
– تسوية صافي الدخل مع صافي زيادة النقد الناتج من العمليات		
– استهلاك الأصول	٢.٠٨٩.٥٠٠	–
– مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	١٠.٠٠٠	–
– مخصص الزكاة	٢.٨٨٧.٤٧٩	–
– مخصص الضريبة	–	–
– الزكاة المدفوعة – الضريبة المدفوعة	٢٠٠.٠٠٠ –	– –
– عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة	٤٤١.١٨٤	–
– مكاسب بيع موجودات ثابتة	–	–
– إستهلاكات الأصول المؤجرة	٨.٧٥٠.٠٠٠	–
– مخصص هبوط أوراق مالية	١٥٠.٠٠٠	–
– ديون معدومة	٦.٠٠٠	–
شراء أصول ثابتة	٨٩٠.٠٠٠	
صافي التدفقات النقدية من العمليات	٢١.٨٣٧.٥٠٠	
التدفقات الندية من الاستثمار		
– بيع موجودات ثابتة مقتناة بغرض التأجير	–	–
– شراء موجودات ثابتة مقتناة بغرض التأجير	–	–
– بيع عقارات	١٥.٠٠٠.٠٠٠	–
– شراء أوراق مالية	–	–
– الزيادة في المضاربات	٨.٥٠٠.٠٠٠	–
– بيع بضائع	٢.٠٠٠.٠٠٠	–
– بيع إستصناع	١.٠٠٠.٠٠٠	–
صافي الزيادة في ذمم البيوع المؤجلة	٢.٩٣٣.٢٣٣	٥٥٥٥٥
صافي التدفقات النقدية من المستخدم في الاستثمار	٦.٥٦٦.٦٦٧	

يتبع تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (-) إلى رقم (-) جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية .

(اسم المصرف أو المؤسسة)

تابع قائمة التدفقات النقدية

للسنوات المالية المنتهية في * (السنة) و*** (السنة السابقة)**

	*** (السنة)	*** (السنة السابقة)
	وحدة النقد	وحدة النقد
- التدفقات النقدية من التمويل:		
- صافي الزيادة في حساب الاستثمار المطلقة	٨٢٥.٣١٦	-
- صافي الزيادة الحسابات الجارية	٣.١٥٠.٠٠٠	-
- الأرباح الموزعة	٤.٨٠٠.٠٠٠	-
- الزيادة في الأرصدة الدائنة والمصارف	٨٠٢.٥٠١	-
- (النقص) في المصروفات المستحقة	١٠.٠٥٠	-
- النقص في الموجودات الأخرى	١٥.١٨٨.٠٠٠	
- صافي التدفقات النقدية من التمويل	١٥.٣٦٥.٨١٧	
الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه	٤٣.٧٥٩.٩٨٤	-
النقد وما في حكمه في بداية السنة (٣٧)	٤٣.٧٥٩.٩٨٤	
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	٩٥.٠٤١.٨٩٠	

(الفقرة من ٥٢الى ٥٧ من المعيار)

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (-) الى رقم (-) جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية

جدول رقم (١/٢/٧)

قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية

للسنوات المالية المنتهية في * (السنة) و*** (السنة السابقة)**

	رأس المال	الاحتياطات		الأرباح	
	المدفوع	(إيضاح٢٥)			
	(إيضاح ٢٤)	القانوني	العام	المبقاة	المجموع
البيان	وحدة النقد	وحدة النقد	وحدة النقد	وحدة النقد	وحدة النقد
- الرصيد في *** (السنة)	٣٥٠.٠٠٠.٠٠٠	-	-	-	-
- إصدار ( ) سهماً					
- صافي الدخل				٨.٢٤٨.٩٨٠	٨.٢٤٨.٩٨٠
الأرباح الموزعة				٥.٠٠٠.٠٠٠	٥.٠٠٠.٠٠٠
المحول للاحتياطات	-	٨٢٤.٨٩٨	٨٢٤.٨٩٨	١.٦٤٩.٧٩٦	-
- الرصيد في ** (السنة)	٣٥٠.٠٠٠.٠٠٠	٨٢٤.٨٩٨	٨٢٤.٨٩٨	١.٥٩٩.١٨٤	٣٥٣.٢٤٨.٩٨٠
- صافي الدخل				٨.٥٩٥.٣٣٧	٨.٥٩٥.٣٣٧
- الأرباح الموزعة				٥.٠٠٠.٠٠٠	٥.٠٠٠.٠٠٠
المحول للاحتياطات		٨٥٩.٥٣٤	٨٥٩.٥٣٤	١.٧١٩.٠٦٨	
- الرصيد في ** (السنة)	٣٥٠.٠٠٠.٠٠٠	١.٦٨٤.٤٣٢	١.٦٨٤.٤٣٢	٣.٤٧٥.٤٥٣	٣٥٦.٨٤٤.٣١٧

(فقرة من ٥٨ إلي ٦٠ من المعيار)

جدول رقم (١/٢/٨)
قائمة مصادر واستخدام أموال صندوق الزكاة والصدقات
للسنة المالية المنتهية في *** (السنة) و*** (السنة السابقة)

	*** (السنة)	*** (السنة السابقة)
	وحدة النقد	وحدة النقد
- مصادر أموال صندوق الزكاة والصدقات		
(انظر الإيضاحات ٦و٧)		
- الزكاة المستحقة على المصرف (المؤسسة)	٢.٨٨٧.٤٧٩	-
- الزكاة المحصلة من أصحاب الحسابات	٨٩٣.٤٤٥	-
- التبرعات	٢٠٠.٥٠٠	
مجموع المصادر	٣.٩٨١.٤٢٤	
مصاريف أموال صندوق الزكاة والصدقات		
- الفقراء والمساكين	٢٠٦.٢٨٠	-
- ابن السبيل	٢٠٣.٠٠٠	-
الغارمون في الرقاب	٧٣.٩٤٥	-
المؤلفة قلوبهم	٣٥٠.٠٠٠	-
في سبيل الله	٢٣٠.٠٠٠	-
العاملون عليها(مصارف إدارية وعمومية)	١٣٠.٧٢٠	
مجموع المصاريف	١.٢٩٣.٩٤٥	
زيادة (نقص) المصادر على المصاريف	٢.٦٨٧.٤٧٩	-
الزكاة والصدقات غير الموزعة في بداية السنة	١.٦٣٢.٨٧١	-
رصيد الزكاة والصدقات غير الموزعة في نهاية السنة	٤.٣٢٠.٣٥٠	

(الفقرة من ٦٥ إلى ٦٨ من المعيار) : تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (-) إلى رقم (-) جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية.

فقرة (٧) من المعيار

جدول رقم (١/٢/٩)
قائمة مصادر واستخدام أموال صندوق القرض
للسنة المالية المنتهية في * (السنة) و*** (السنة السابقة)**

	*** (السنة)	*** (السنة السابقة)
	وحدة النقد	وحدة النقد
– أرصدة أول المدة		
– قروض	–	–
– أموال متاحة للإقراض	–	–
	–	–
استخدامات أموال الصندوق:		
– المخصص من الحسابات الجارية	–	–
– المخصص من الكسب المخالف للشريعة	–	–
– مصادر خارج المصرف	–	–
مجموع المصادر خلال السنة	–	–
استخدامات أموال الصندوق		
– قروض للطلبة	–	–
– قروض للحرفيين	–	–
– تسديد الحسابات الجارية	–	–
مجموع الاستخدامات خلال السنة	–	–
أرصدة أخر السنة		
– قروض	–	–
– أموال متاحة	–	–
	–	–

(الفقرة من ٦٩ إلى ٧٣ من المعيار)

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (-) إلى رقم (-) جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية.

فقرة (٧) من المعيار

الفصل الثاني

جودة معلومات التقارير و القوائم المالية

المبحث الأول: مفهوم واهمية واهداف التقارير المالية

المبحث الثاني: أنواع التقارير المالية

المبحث الثالث: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

المبحث الأول: مفهوم وأهمية وأهداف التقارير المالية :

مقدمة:

قد يصعب وضع حد فاصل بين القوائم المالية والتقارير المالية لأن كلا منها منتج نهائي من منتجات المحاسبة ووسيلة من وسائل توصيل المعلومات للمستفيدين منها بالإضافة إلى أن هناك بعض المعلومات المهمة التي يمكن الحصول عليها من القوائم المالية قد تحتاج إلى معلومات تفصيلية يمكن الحصول عليها من التقارير المالية.

وفي هذا الصدد أشار مجلس معايير المحاسبة المالية FASB,SFAC,NO.1 [١] إلى أن القوائم المالية تعتبر عصب التقارير المالية وهي تحتوي على معلومات يراد توصيلها للمستفيدين من خارج المشروع بينها تحتوي التقارير المالية بالإضافة إلى القوائم المالية على كثير من المعلومات المالية وغير المالية والتي لا توجد بالقوائم المالية مثل معلومات عن النشاط الإنتاجي والتسويقي للمشروع والعوامل الاقتصادية أو السياسية التي قد تؤثر فيه مستقبلا، كما أن التقارير المالية تحتوي على تقرير مجلس الإدارة وتقرير الإدارة التنفيذية وتقرير مراقب الحسابات. هذا بالإضافة إلى أن القوائم المالية يتم مراجعتها تحت مسئولية مراجع مستقل بخلاف محتويات التقارير المالية الأخرى التي تعد بمعرفة لإدارة وقد تراجع مراجعة حسابية دقيقة.[٢]

محتويات التقارير المالية:

تشتمل التقارير المالية السنوية غالبا على القوائم المالية (قائمة الدخل، وقائمة المركز المالي وقائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة الأرباح المحتجزة وغيرها) وما عليها من ملاحظات مكملة لها وكذا تقرير مراقب الحسابات بالإضافة إلى تقرير رئيس مجلس الإدارة، وتقرير الإدارة التنفيذية. وسنتناول فيما يلي التقارير المالية ومحتوياتها من المعلومات المالية وغير المالية وأهمية هذه المعلومات للقائم بالتحليل المالي.

([1])Financial Accounting Standard Board (FASB), SF AC No.1, p5

([٢]) محمود إبراهيم عبد السلام تركي، تحليل التقارير المالية، عمادة شؤون المكتبات، (المملكة العربية السعودية)، ط١.

القوائم المالية: [1]

تعتبر القوائم المالية أهم جزء من أجزاء التقارير المالية، وتمثل المصدر الرئيسي للمعلومات التاريخية عن نتيجة نشاط المشروع خلال فترة معينة. بالإضافة إلى المركز المالي والتغيرات التي حدثت عليه عن هذه الفترة. والقوائم المالية موجهة أساسا إلى المساهمين (ملاك المشروع) وكذا فئات أخرى من المستفيدين تعتمد عليها عند اتخاذ القرارات الاقتصادية مثل الدائنين والبنوك وغيرهم. وتبدو أهم القوائم المالية في يلي:

١) قائمة الدخل:

وهي تقرير بنتيجة العمليات التي قام بها المشروع خلال فترة معينة وتشتمل على معلومات عن الإيراد من المبيعات وأي إيرادات أخرى وكذا تكلفة المبيعات وأية مصروفات أخرى رئيسية أو غير رئيسية وإجمالي الربح والدخل من العمليات التي يقوم بها المشروع. وقد تعد قائمة الدخل على أساس مقابلة إيراد الفترة بمصروفاتها للوصول إلى صافي الربح وهو ما يطلق عليه بقائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة Single step income statement أو قد تعد قائمة الدخل على أساس التفرقة بين الإيرادات المصروفات ذات العلاقة بالنشاط الرئيسي للمشروع من غيرها من الإيرادات والمصروفات العرضية والتي ترجع إلى سياسات مالية أو إدارية أو ظروف اقتصادية هذا وقد اهتم المحللون الماليون بقائمة الدخل نظرا لأهميتها في بيان المقدرة الكسبية للمشروع Earning power ومدى استمراره في تحقيق هذه الأرباح، كما اهتم بها المستثمرون لتحديد العائد من وراء استثماراتهم وكذا الدائنون والبنوك لتحديد مقدرة المشروع على سداد التزاماته القصيرة أو الطويلة الأجل.

وقد أدى الاهتمام بقائمة الدخل من جانب المستفيدين إلى مطالبتهم بالمزيد من المعلومات التي تحتويها هذه القائمة وخاصة فيما يتعلق بالتمييز بين عناصر قائمة الدخل والتي تدخل تحت النشاط الرئيسي للمشروع أو النشاط العرضي والتمييز بين أنواع

([1]) محمود إبراهيم عبد السلام تركي ، تحليل التقارير المالية، مرجع سابق.

المصروفات المختلفة الإدارية والبيعية والمصروفات الثابتة والمصروفات المتغيرة وكذا تصنيف بنود هذه القائمة وطريقة عرضها مما يسهل مهمة المستفيدين منها. [١]

٢) قائمة المركز المالي:

وهي تقرير بممتلكات المشروع والتزاماته في لحظة معينة وتشتمل على معلومات عن الأصول المتداولة والثابتة وغيرها من الأصول بالإضافة إلى معلومات عن الخصوم القصيرة والطويلة الأجل وحقوق الملاك (المساهمين). ويحتاج القائم بالتحليل المالي إلى المعلومات التي توفرها قائمة المركز المالي في التعرف على درجة السيولة للمشروع ودرجة التركيب الرأسمالي، ومدى الاعتماد على القروض كمصدر من مصادر التمويل بالإضافة إلى دراسة العلاقة بين الأصول بعضها ببعض.

ولقد اهتم المستفيدون من التقارير المالية في الثلاثينات بقائمة المركز المالي (الميزانية) حيث كانت النظرية السائدة في ذلك الوقت هي نظرية الملكية المشتركة وكان الربح يقاس على أساس الفرق بين رأس المال أول الفترة وبين رأس المال آخر الفترة، وكانت رغبة أصحاب المشروع هي التعرف على ما للمشروع من ممتلكات وما عليه من التزامات، كما كانت رغبة البنوك والدائنين في التعرف على حجم الأصول التي يمتلكها المشروع وقدرته على سداد التزاماته. إلا أن ذلك الاهتمام بقائمة المركز المالي لم يدم كثيرا حيث تحول بعد الحرب العالمية الثانية إلى قائمة الدخل بعد أن تبين أن هناك بعض المشروعات التي تمتلك حجما كبيرا من الأصول عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها، بالإضافة إلى ظهور كثير من الشركات المساهمة وما ترتب على ذلك من انفصال شخصية المشروع عن شخصية صاحبه (نظرية الشخصية المعنوية) وأصبحت رغبة البنوك والدائنين في ظل هذه النظرية هي التعرف على مقدرة المشروع على تحقيق الأرباح ودرجة السيولة النقدية لديه وكذلك حاجة الدول إلى فرض الضرائب على أرباح الشركات و التوزيعات التي تقوم بها لصالح المساهمين. [٢]

([١]) محمود إبراهيم عبد السلام تركي ، تحليل التقارير المالية، مرجع سابق.

([٢]) محمود إبراهيم عبد السلام تركي، تحليل التقارير المالية ، مرجع سابق.

٣) قائمة التدفقات النقدية:

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية النشرة رقم ٩٥ لعام ١٩٨٧م والتي تقضي الالتزام الشركات بإعداد قائمة التدفقات النقدية Cash flows statement لتحل محل قائمة التغيرات في المركز المالي اعتبارا من ١٥ يوليو ١٩٨٨م.

هذا وقد تم تحديد الهدف الرئيسي من قائمة التدفقات النقدية في إعداد المستفيدين منها بمعلومات عن التدفقات النقدية الواردة والصادرة عن فترة معينة، كما تم تحديد الهدف الفرعي لها في توفير معلومات معدة طبقا للأساس عن النشاط التشغيلي Operating activities والنشاط الاستثماري investing activities والنشاط التمويلي Financing activities للمشروع عن فترة معينة وذلك لخدمة المستثمرين والد ائنين وغيرهم من المستفيدين. [١]

٤) قائمة الأرباح المحتجزة:

وتوضح هذه القائمة الأرباح التي تمت خلال السنة المالية والتغيرات التي حدثت عليها بالإضافة إلى بيان الربح من سنوات سابقة والتوزيعات والتحويلات التي تمت من فترة معينة، ويهتم المحلل المالي بهذه القائمة في بيان حركة الأرباح ونموها وتطورها حلال عدد من السنوات والتوزيعات التي تمت من الأرباح في شكل احتياطيات أو توزيعات للمساهمين.

هذا وقد ظهر في السنوات الأخيرة عدد آخر من القوائم المالية بناء على رغبة مستثمرين والدائنين وحاجتهم إلى المزيد من المعلومات التفصيلية التي تساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية أو بناء على تعليمات وتوجيهات من الجهات المشرفة على مهنة المحاسبة وسنتعرض إلى هذه القوائم المالية في قسم آخر من هذا الكتاب.

٥) تقرير مراقب الحسابات:

يتضمن تقرير مراقب الحسابات نتيجة الفحص للقوائم المالية من حيث مدى دقة المعلومات التي تحتويها ومدى تمثيلها بصدق وعدالة للعمليات التي تمت بالمشروع من فترة مالية معينة، وعلى ذلك يجب أن يشير تقرير مراقب الحسابات إلى أن القوائم المالية قد تم إعدادها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وإلى عدم وجود تغيير في هذه المبادئ من

([١])محمود إبراهيم عبد السلام تركي، تحليل التقارير المالية ، مرجع سابق

فترة مالية لأخرى، بالإضافة إلى بيان مدى كفاية المعلومات التي تحتويها القوائم المالية للمستفيدين منها.

هذا ويعتبر تقرير مراقب الحسابات النظيف (غير المتحفظ) دليلا على صدق المعلومات الواردة بالقوائم المالية وعدالتها مما يؤدي في النهاية إلى اطمئنان المحلل المالي إلى استخدام هذه المعلومات لغرض التحليل المالي.

٦) تقرير مجلس الإدارة The chairmans report:

يتضمن تقرير مجلس الإدارة معلومات عامة عن الشركة وأهدافها ومركزها المالي والتسويقي، كما يتضمن معلومات عن الإنتاج ودرجة نمو المبيعات والأرباح والعوامل المؤثرة في نشاط الشركة في المستقبل. [١]

وتقرير مجلس الإدارة بهذا المعنى لا يحتوي على معلومات مالية كافية يمكن الاعتماد عليها من جانب المحلل المالي أو المستثمرين والدائنين وغيرهم، كما أن المعلومات الواردة به لا تخضع لمراجعة مراقب الحسابات ومع ذلك فقد يحتوي هذا التقرير على بعض المعلومات التكميلية الأخرى التي قد يحتاج إليها متخذي القرارات الاقتصادية.[٢]

أهداف التقارير المالية

تعتبر القوائم والتقارير المالية السنوية المنشورة للشركات المساهمة العامة بشكل عام، والبنوك والمؤسسات المالية بشكل خاص احد اهم مصادر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة نظراً لتنوع المعلومات التي تحتويها وما توفره من افصاح عادل للمعلومات من حيث توفير الفرصة المتكافئة للأطراف المعنية بهذه القوائم و التقارير بالنسبة للحصول على المعلومات التي يحتاجونها من أجل اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية.

([١])محمود إبراهيم عبد السلام تركي، تحليل التقارير المالية ، مرجع سابق.

([٢])محمود إبراهيم عبد السلام تركي، تحليل التقارير المالية ، مرجع سابق

وتعتبر المعلومات الواردة في القوائم المالية ذات أهمية للتعرف على مدى سلامة المركز المالي للمنشأة، وصافي نتيجة أعمالها، والتعرف على مقدار السيولة ودرجة المخاطرة، ومصادر الأموال واوجه استخدامها. [١]

ويهتم مستخدمو القوائم المالية في البنوك والمؤسسات المالية بعامل السيولة والقدرة على الوفاء بالالتزامات والديون والمخاطر المترتبة على التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء وغيرها من الأمور، وقد أصدر البنك المركزي مذكرة الى البنوك المرخصة رقم ٩٣/ ٢٩١، بتاريخ ١٩٩٣/ ١٢ / ٢٩، حدد بها المعايير الواجب اتباعها، والقوائم والبيانات المالية التي يجب نشرها من ضمنها قائمة مصادر الأموال واوجه استخدامها في قائمة التغير في المركز المالي، حيث تعتبر هذه القائمة عنصرا هاما للتعرف على مبالغ نقدية وتوقيتها وعنصر عدم التأكد بالنسبة لتحصيلها.

وقد جاء الكتاب محاولة جادة من قبل المؤلف تناولت المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وعلاقتها بكيفية اعداد قائمة التغيرات في المركز المالي، تحليلها من الناحية النظرية والتطبيقية، كما تميز الكتاب بوفرة المسائل المحلولة والتي تساعد كلا من المستثمرين والمقرضين وخاصة البنوك للمؤسسات المالية، والمحللين الماليين والمحاسبين والسوق المالي والباحثين كل عام في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.[٢]

وقد دأب معهد الدراسات المصرفية منذ تأسيسه على دعم حركة التأليف ورعاية المحاولات الابداعية التي تستهدف تطوير الأداء المصرفي والمالي في الأردن والارتقاء به الى المستوى المنشود. وإن المعهد ليشعر بالاعتزاز بتقديم الكتاب الى المكتبة العربية.

أهداف القوائم والتقارير المالية المنشورة:

تلخص أهداف عملية نشر القوائم والبيانات المالية بالآتي: –

١. التزود بالمعلومات التي يفترض أن تكون مفيدة للمستثمرين الحاليين والمتوقعين في المستقبل، والدائنين والمقرضين وبعض الوحدات الحكومية كدائرة الضريبة والسوق وغيرهم

([١])نعيم حسني دهمش ، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، الجامعة الأردنية (الأردن)، ط١.

([٢])نعيم حسني دهمش ، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، مرجع سابق.

من الأطراف المهتمين بهذه التقارير والبيانات المالية لتساعدهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية وغيرها من القرارات الاقتصادية.

٢. التزود بالمعلومات التي تساعد الأطراف المعنية الذين لهم مصلحة في أمور المنشأة من شأن تقييم مبالغ وتوقيت ودرجة عدم التأكد للتدفقات النقدية المستقبلة.

٣. التزود بالمعلومات بالنسبة لموارد المنشأة الاقتصادية، والالتزامات المرتبطة بهذه الموارد، وأثار العمليات والاحداث والظروف التي غيرت هذه الموارد والالتزامات المرتبطة بها.

٤. تزويد مستخدمي القوائم والبيانات المالية بالمعلومات المفيدة لأغراض التكهن والمقارنة وتقييم القوة الإيرادية للمنشأة.

٥. التزود بالمعلومات التي تساعد في الحكم على مقدرة الادارة في استخدام الموارد المتاحة للمنشأة بفاعلية من أجل التوصل إلى تحقيق أهداف المنشأة.

٦. التزود بالمعلومات الحقيقية والتفسيرية حول العمليات والاحداث الأخرى، التي تكون مفيدة لأغراض التكهن والمقارنة وتقييم القدرة الايرادية للمنشأة، وذلك على أساس فروض تبنى عليها هذه المعلومات وتتعلق بالأمور القابلة للتفسير والتقييم والتكهن، أو التقديرات التي يجب الافصاح عنها. [١]

أما أهداف القوائم المالية كما وردت في تقرير لجنة تروبلاد (Trueblood) (The Trueblood Committee Report On The Objectives Of Financial Statements) عام ١٩٧٢، فكانت كما يلى:

١. إن أحد أهداف القوائم المالية هو في الأساس خدمة مستخدمي القوائم المالية الذين لا تتوافر لديهم السلطة أو القدرة أو المصادر للحصول على المعلومات، والذين يعتمدون على القوائم المالية مصدرا رئيسيا للمعلومات بالنسبة لأنشطة المشروع التجاري.

تعليق: يفترض هذا الهدف بأن أغلبية مستخدمي القوائم المالية ليس لديهم مصادر أولية للمعلومات بالنسبة لأنشطة المشروع التجاري.

٢. إن أحد أهداف القوائم المالية هو تزويد المعلومات المفيدة للمستثمرين والدائنين لأغراض التكهن (التنبؤ) والمقارنة وتقييم التدفقات النقدية المتوقعة بالنسبة لهم من حيث المبلغ والتوقيت وحالة عدم التأكد المتعلقة بهذه التدفقات.

([١]) نعيم حسني دهمش، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً ، مرجع سابق.

تعليق: تستخدم القوائم المالية بشكل أساسي من قبل المستثمرين الذين عليهم اتخاذ قرارات استثمارية تبني على أساس النتائج الماضية للإنجاز الاقتصادي للشركة.

٣. إن أحد أهداف القوائم المالية هو تزويد مستخدمها بمعلومات تساعد في عملية التكهن ومقارنة وتقييم القوة الايرادية للمشروع. [١]

٤. إن أحد أهداف القوائم المالية هو تقديم المعلومات المفيدة للحكم على قدرة الادارة في استغلال موارد المشروع بشكل فعال من أجل تحقيق الهدف الاساسي للمشروع (تعظيم القوة الايرادية).

تعليق: إن الهدفين الثالث والرابع يركزان على أهمية الربحية الدخل (Income) كقياس أو كمعيار لمقدرة الادارة في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

٥. من أحد أهداف القوائم المالية هو تزويد المعلومات الحقيقية والتفسيرية بالنسبة للعمليات التشغيلية والاحداث الاقتصادية الأخرى، والتي تكون مفيدة في عملية التكهن والمقارنة وتقييم القوة الايرادية. كما أنه الافصاح عن الفروض الاساسية المتعلقة بأمور عرضة للتفسير، أو التقييم، أو التكهن، أو التقدير.

تعليق: ان مستخدمي القوائم المالية بحاجة لمعرفة الفروض التي تم تطبيقها من قبل محاسبي الشركة.

٦. إن أحد الأهداف هو تزويد قائمة للمركز المالي مفيدة لأغراض التكهن،والمقارنة، وتقييم القوة الايرادية ويجب أن تزود مثل هذه القائمة المعلومات المتعلقة بعمليات المشروع وغيرها من الاحداث، والتي تعتبر جزءا من الدورة الايرادية غير التامة للمشروع. كما يجب الاعلام (نشر) القيم التجارية عندما تختلف هذه القيم عن التكلفة التاريخية بشكل كبير. كما يجب أن توضع الأصول والالتزامات بمجموعات موحدة أو تفصل طبقا لدرجة عدم التأكد النسبية والمتعلقة بمبلغ وتوقيت السيولة المتوقعة في المستقبل. [٢]

٧. إن أحد الأهداف هو تزويد قائمة دورية للدخل تكون مفيدة في عملية التكهن، والمقارنة، وتقييم القوة الايرادية للمشروع. كما يجب نشر صافي نتيجة دورات الكسب التامة وانشطة المشروع الناتجة عن التقدم نحو اتمام الدورات غير التامة كما أن التغيرات في القيم التي

([١]) نعيم حسني دهمش، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، مرجع سابق.

([٢]) نعيم حسني دهمش، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً ، مرجع سابق.

تظهر في قوائم المركز المالي اللاحقة يجب أن تنشر ولكن بشكل منفصل و مستقل، حيث إنها تختلف من حيث مدى التأكد من تحققها.

تعليق: بالنسبة للهدفين السادس والسابع، يجب أن يتم التركيز على قيم الدنانير في قائمة المركز المالي على اساس القيم الجارية (Current Values) (القيم السوقية) بدلا من القيم على اساس التكلفة التاريخية (يجب اخذ القيم الجارية بعين الاعتبار بالإضافة إلى تسويات مستوى الأسعار).

٨. إن أحد الأهداف هو تزويد قائمة للأنشطة المالية والتي تكون مفيدة في عملية التكهن والمقارنة، وتقييم القوة الايرانية للمشروع. ويجب أن تنشر هذه القائمة بشكل أساسي الأوجه الحقيقية للعمليات التي يتوقع أن يكون لها نتائج نقدية هامة. كما يجب أن تنشر هذه القائمة بيانات تحتاج الى أقل قدر ممكن من التفسيرات والحكم الشخصي من قبل معدي هذه القوائم.

تعليق: إن قيم الدنانير في القوائم المالية يجب أن تركز على القيم الجارية (القيم السوقية) بدلا من التركيز على القيم على أساس التكلفة التاريخية (يجب أخذ القيم الجارية بعين الاعتبار بالاضافة الى تسويات مستوى الاسعار).

أما بالنسبة للعلاقة بين نشر التقارير والقوائم المالية الرئيسية حسب رأي الاستاذ سيدني دفيسن وأخرين (Sidney Davidson and 1985 ,others) فتمثل بوضع الاهداف اولا وحددت بسبعة أهداف والتي تم ربطها بالقوائم المالية الرئيسية وهي قائمة المركز المالي وقائم الدخل، وقائمة التدفق النقدي، ثم حددت المبادئ والمعايير المحاسبية التي تعتبر مرشدا عاما للقياس والافصاح بالنسبة لهذه القوات والبيانات المالية المنشورة والجداول والايضاحات المؤيدة. [١]

(١) القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، نعيم حسني دهمش، مرجع سابق.

المبحث الثاني: أنواع القوائم المالية:

أنواعها، والتعريف بها:

تستدعى الوظائف التي يقوم بها المصرف ضرورة التعريف بمجموعة مناسبة من القوائم المالية تعبر عن هذه الوظائف وما يترتب على تنفيذها من نتائج وحقوق للمصرف وحقوق للغير. كما يتطلب التعريف بمجموعة مناسبة من القوائم المالية أن تؤخذ في الحسبان الاحتياجات المشتركة للمستفيدين الرئيسين من المعلومات التي نص عليها بيان المحاسبة المالية رقم (١) بشأن أهداف المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية (بيان الأهداف) وجوهر الوظائف التي يقوم بها المصرف. (الفقرة رقم ١٧) ومما سبق يتبين أن هناك مجموعة القوائم المالية المناسبة الآتية: [١]

(أ) قوائم مالية تعبر عن وظيفة المصرف بصفته مستثمراً والحقوق التي له أو عليه، سواء كان هدف المصرف من الاستثمار هدفا اقتصاديا بحتا (تحقيق أعلى عائد بوسائل تبيحها الشريعة الإسلامية)، أم هدفا اجتماعيا (التنمية الاقتصادية)، وسواء كانت الوسائل التي يستخدمها المصرف للاستثمار وسائل محددة، أم شاملة لجميع الوسائل التي تبيحها الشريعة الإسلامية، وسواء كانت طبيعة الاستثمار محددة في أنواع معينة أم شاملة لجميع الأنواع المتاحة للمصرف بصفته مستمرة ويشمل هذا النوع من القوائم المالية ما يلي[٢] :

- قائمة المركز المالي.
- قائمة الدخل.
- قائمة التدفقات النقدية.
- قائمة الأرباح المبقاة أو قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية (الفقرة رقم ١٨).

([١]) مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

([٢]) مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

(ب) قائمة مالية تعبر عن وظيفة المصرف بصفته مديرا للاستثمارات المقيدة والحقوق المترتبة عليها سواء كانت علاقة المصرف بأصحاب حسابات الاستثمار المقيدة علاقة مبنية على أساس عقد المضاربة أم على أساس عقد الوكالة وسوف نطلق على هذه القائمة المالية قائمة التغيرات في الاستشارات المقيدة، (الفترة رقم ١٩).

(ج) قائمتان ماليتان لصندوق الزكاة والصدقات (اذا تولى المصرف مسئولية جمع الزكاة وتوزيعها كليا أو جزئيا) وصندوق القرض، وهاتان القائمتان هما:

- قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات.
- قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض (الفقرة رقم ٢٠)

٤- العناصر الأساسية للقوائم المالية، والتعريف بها: [١]

قائمة المركز المالي:

تشمل العناصر الأساسية لقائمة المركز المالي للمصرف الموجودات، والمطلوبات، وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها، وحقوق أصحاب الملكية. (الفقرة رقم ٢١) وفي ما يلي التعريف بالعناصر الأساسية لقائمة المركز المالي.

الموجودات:

المراد بالموجود الشيء القادر على توليد، تدفقات نقدية ايجابية أو منافع اقتصادية أخرى في المستقبل بمفرده أو بالاشتراك مع موجود أو موجودات أخرى الذي تم اكتساب الحق فيه نتيجة عمليات أو أحداث في الماضي. ولكي يعتبر الشيء احد موجودات المصرف يتعين أن تتوافر فيه الخصائص الاضافية التالية:

أ. أن يكون الشيء قابلا للقياس المالي بدرجة موثوق بها.

ب. أن لا يكون الشيء مرتبطا بالتزام أو بحق لطرف آخر غير قابلين للقياس المالي بدرجة موثوق بها.

ت. أن يكون للمصرف حق التصرف في الشيء أصالة أو نيابة. (الفقرة رقم ٢٢).

---

(١) مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

المطلوبات:

المراد بالمطلوب الالتزام القائم في حينه الواجب سداده بتحويل موجودات أو تقديم خدمات لطرف أخر في المستقبل نتيجة لعمليات تبادلية أو غير تبادلية أو أحداث في الماضي. ولكي يعتبر الالتزام مطلوبا من مطلوبات المصرف يتعين أن تتوافر فيه الخصائص الاضافية التالية: [1]

أ. التزام المصرف دون قيد أو شرط بالوفاء بالالتزام، أي عدم ارتباط التزام المصرف بالتزام مقابل على الطرف الآخر.

ب. قابلية الالتزام للقياس المالي في الحال بصورة موثوق بها.

ت. قابلية نقل أو قابلية تحويل أو قابلية وضع منفعة أحد موجودات المصرف في المستقبل تحت تصرف الطرف الآخر للوفاء بالالتزام سواء كان لأجل محدد أم عند الطلب. (الفقرة رقم ٢٣).

حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة:

وما في حكمها يقصد بحسابات الاستثمار المطلقة الحسابات النقدية التي يتسلمها المصرف على أساس القبول العام منه وموافقة أصحاب الأموال باستعمالها واستثمارها بدون قيد أو شرط بما في ذلك خلطها باستثمارات المصرف واشتراك الطرفين بحصص شائعة فيما يتحقق من أرباح على أن يأخذ المصرف نصيبه من ربح حسابات الاستثمار بصفته مضاربا وتوزع الخسائر بقدر المساهمة في التمويل. (الفقرة رقم ٢٤).

تكيف العلاقة بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها على أساس عقد المضاربة المطلقة لأن المصرف يخلط الأموال التي يتسلمها من أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها بأمواله المتاحة للاستثمار ويكون له حرية التصرف المطلق باستثمارها دون قيد أو شرط من أصحاب حسابات الاستثمار وعليه فإن هذه الحسابات تظهر من ضمن عناصر قائمة المركز المالي، وذلك يتماشى مع ما هو جائز

---

(1) مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

شرعا من الخلط بين الموجودات التي يملكها المضارب والموجودات التي يملك المضارب حق التصرف المطلق فيها.

وهذا بخلاف حسابات الاستثمار المقيدة ومافي حكمها، فهي لا تدخل ضمن عناصر المركز المالي، لأن حق الصرف في التصرف فيها ليس مطلقا، فلم تتوافر فيها خصيصة اعطاء المصرف حق التصرف المطلق في الشيء. (الفقرة رقم ٢٥).[١]

ويقصد بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها القيمة المتبقية لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها في تاريخ قائمة المركز المالي من الحسابات أو المبالغ التي يتسلمها المصرف بعد حسم مسحوباتهم أو استرداد اتهم منها واضافة ما يخصهم من الأرباح أو حسم ما يخصهم من الخسائر الناتجة عن الاستثمار. (الفقرة رقم ٢٦).

ويعتبر في حكم حسابات الاستثمار المطلقة كل من سندات المقارضة المطلقة وأية حسابات أخرى لها نفس طبيعة هذه الحسابات. ويقصد بسندات المقارضة المطلقة الوثائق الموحدة القيمة الصادرة عن المصرف بأسماء من يكتبون فيها مقابل دفع القيمة المحررة بها على أساس القبول العام باستعمال القيمة المدفوعة في تمويل استثمارات المصرف والاشتراك النسبي فيما يتحقق من أرباح على أن يأخذ المصرف نصيبه من ربيع اصحاب سندات المعارضة المطلقة بصفته مضاربا وتوزيع الخسائر بقدر المساهمة في التمويل (الفقرة رقم ٢٧).

وتأخذ حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها نسبتها من الأرباح حسب الاتفاق وتتحمل من الخسائر الناتجة عن الاستثمار بنسبة مساهمتها في التمويل (الفقرة رقم ٢٨).

ويراعى آن مفهوم حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها يخرجها عن التزام المصرف بضمان ردها من حقوق أصحاب الملكية (في غير حالات التعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط) ويعود ذلك الى أن المصرف بصفته مضاربة ليس عليه التزام

---

(١) مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

إعادة تلك القيمة الأصلية لتلك الحسابات وما في حكمها اذا أدت عملية الاستثمار إلى خسارة كلية أو جزئية مادامت الخسائر غير ناشئة عن التعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط ولأن تلك الحسابات تحمل نصيبها من الخسارة يقدر مساهمتها في التمويل ولذلك لا تمثل تلك الحسابات احدى المطلوبات. كما أن تلك الحسابات تخرج عن حقوق أصحاب الملكية لأنها لا تتمتع بجميع تلك الحقوق مثل حق التصويت واستحقاق الريح العائد من توظيف أموال الحسابات الجارية لأن ضمان الحسابات الجارية يقع على أصحاب حقوق الملكية وليس على أصحاب حقوق حسابات الاستثمار والخراج بالضمان كما جاء في الحديث. [١] (الفقرة رقم ٢٩). [٢]

حقوق أصحاب الملكية: [٣]

يقصد بحقوق أصحاب الملكية مقدار ما يتبقى من موجودات المصرف بعد استبعاد المطويات حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطقة وما في حكها، ولهذا يطلق عليها أحيانا اصطلاح "القيمة المتبقية لأصحاب حقوق الملكية. (الفقرة رقم ٣٠).

قائمة الدخل:

تشمل العناصر الرئيسة لقائمة الدخل الإيرادات، والمصروفات، والمكاسب والخسائر والعائد لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها، وصافي الدخل أو صافي الحارة (الفقرة رقم ٣١) وفيما يلي تعريف العناصر الرئيسة لقائمة الدخل.

الإيرادات:

الإيرادات هي مقدار الزيادة في الموجودات أو النقص في المطويات – أو كلاهما معا – خلال فترة زمنية معينة الناتج عن طرق وأساليب مشروعة من الاستثمارات بجميع أنواعها ووسائلها أو تقديم الخدمات المصرفية أو تأدية وظائف أخرى تستهدف الربح من ادارة الاستثمارات المقيدة

---

(١)حديث حسن أخرجه عدد من أصحاب السنن.

(٢) مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

(٣) مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

للحصول على أجر أو حصة من أرباح تلك الاستثمارات ولكي تعتبر زيادة الموجودات أو نقص المطلوبات إيرادات يجب أن تتوافر في الزيادة أو النقص الخصائص التالية:

أ. أن لا تكون الزيادة في الموجودات أو النقص في المطلوبات ناشئة عن الاستثمارات – أو توزيعات على أصحاب حقوق الملكية، أو ايداعات أو سحوبات أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة وما في حكمها، أو ايداعات أو سحوبات أصحاب الحسابات الجارية أو الحسابات الأخرى أو شراء الموجودات.

ب. أن تتوافر في الموجودات التي تزيد أو المطلوبات التي تنقص نفس الخصائص المحددة سابقا للموجودات والمطلوبات.

ت. أن ترتبط الزيادة في الموجودات أو النقص في المطلوبات بفترة زمنية معينة. (الفقرة رقم ٣٢).

المصروفات:

المصروفات هي مقدار النقص في الموجودات أو الزيادة في المطلوبات – أو كلاهما معا – خلال فترة زمنية معينة الناتج من توظيف الأموال أو ادارة الاستثمار بطرق أو وسائل مشروعة أو تقديم الخدمات بجميع أنواعها أو وسائلها المشروعة.

ولكي يعتبر النقص في الموجودات أو الزيادة في المطلوبات مصروفات يجب أن تتوافر في النقص أو الزيادة الخصائص التالية:

أ. أن لا يكون النقص في الموجودات أو الزيادة في المطلوبات ناشئين عن التوزيعات على أصحاب حقوق الملكية أو إستثماراتهم، أو سحوبات أو ايداعات أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها، أو سحوبات أو ايداعات اصحاب الحسابات الجارية أو الحسابات الأخرى. [١]

ب. أن تتوافر في الموجودات التي تنقص أو المطلوبات التي تزيد نفس الخصائص المحددة سابقا للموجودات والمطلوبات.

---

(١) مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

ت. أن يرتبط النقص في الموجودات أو الزيادة في المطلوبات بفترة زمنية معينة. (الفقرة رقم ٣٣).

المكاسب والخسائر:

مكاسب المصرف هي مقدار الزيادة في صافي موجودات المصرف الناتج عن حيازة موجودات زادت قيمتها خلال الفترة الزمنية التي تمثلها قائمة الدخل أو الناتج عن تحويلات فعلية تبادلية أو غير تبادلية مشروعة من عمليات عرضية، ما عدا التحويلات التي تجري بين المصرف وأصحاب حقوق حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها أو التي تجري بين المصرف وأصحاب حقوق الملكية. (الفقرة رقم ٣٤).

أما خسائر المصرف فهي مقدار النقص في صافي موجودات المصرف الناتج عن حيازة موجودات انخفضت قيمتها خلال الفترة الزمنية التي تمثلها قائمة الدخل أو الناتج عن تحويلات فعلية تبادلية أو غير تبادلية مشروعة من عمليات عرضية، ما عدا التحويلات التي تجري بين المصرف وأصحاب حقوق حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها أو التي تجري بين المصرف وأصحاب حقوق الملكية. (الفقرة رقم ٣٥) [١]

وهذا المكاسب والخسائر لا تنتج من أسباب واحدة، اذ ان بعض المكاسب والخسائر تنتح عن تحويلات تبادلية بين المصرف وغيره من الأطراف، ومن أمثلة تلك المكاسب أو الخسائر التي تنتج من بيع الموجودات الثابتة التي اقتناها المصرف للاستخدام الذاتي وقد تنش بعض المكاسب أو الخسائر نتيجة التحويلات غير تبادلية (من جانب واحد) مثل الهبات التي قد يتلقاها المصرف الغرامات التي قد تفرضها البنوك المركزية على المصرف وإلى جانب ذلك قد يتحمل المصرف خسائر أخرى نتيجة الانقضاء الجبري لبعض الموجودات كما هو الحال بالنسبة لفقد الموجودات نتيجة للسرقة أو تدميرها أو احدى الكوارث الأخرى كالفيضان. كما قد تنشأ مكاسب أو خسائر أخرى نتيجة حيازة موجود أن تعرض قيمتها للتغير في أثناء الفترة الزمنية التي تمثلها قائمة النخل (الفقرة رقم ٣٦).

([١]) مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها:

يقصد بعائد اصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها، حصة أصحاب هذه الحسابات في الربح أو الخسارة الناتجة عن الاستثمارات التي شارك المصرف في تمويلها لفترة زمنية معينة. ولا يعتبر عائد اصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها في حالة الربح مصروفا محملا على دخل المصرف، كما لا يعتبر في حالة الخسارة إيراداً مضافاً الى دخل المصرف وانما يعتبر تخصصا بمقدار حصة أصحاب الحسابات في ربح أو خسارة الاستثمار الذي شاركت فيه هذه الحسابات (الفقرة رقم ٣٧).[١]

صافي الدخل أو صافي الخسارة:

صافي الدخل أو صافي الخسارة لفترة زمنية معينة هو مقدار الزيادة أو القصر في حقوق أصحاب الملكية الناتج عن الايرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها كنصيبهم في ربح أو خسارة استثمار أموالهم الذي يرتبط بتلك الفترة الزمنية يعني هذا أن صافي الدخل أو صافي الخسارة هو محصلة كافة الأنشطة الهادفة للربح التي يؤديها المصرف خلال الفترة الزمنية التي تمثلها قائمة الدخل، وكذلك الأحداث والظروف الأخرى التي يكون لها تأثير على قيمة الموجودات التي هي في حيازة المصرف في اثناء الفترة الزمنية ويعني هذا المفهوم الصافي الدخل أو صافي الخسارة أن صافي الدخل أو صافي الخسارة يعبر عن جميع التغيرات في حقوق أصحاب الملكية خلال الفترة الزمنية التي تمثلها قائمة الدخل فيما عدا تلك التغيرات الناتجة من استثمارات اصحاب حقوق الملكية أو التوزيعات عليهم (الفقرة رقم ٣٨). [٢]

ويمكن تجميع عناصر قائمة الدخل بطرق مختلفة للحصول على مقاييس وسيطة لأداء المصرف خلال فترة زمنية معينة. ومن أمثلة هذه المقاييس الدخل أو الخسارة من الاستثمارات، والدخل بعد استبعاد عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، والدخل قبل الزكاة والضريبة، وليست هذه المقاييس الوسيطة في حقيقتها سوى نتائج جزئية أو مرحلية الصافي الدخل أو الخسارة. (الفقرة رقم ٣٩).

---

(١) مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

(٢) مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية أو قائمة الأرباح المبقاة:

قائمة التغيرات في حقوق اصحاب الملكية:

تشمل العناصر الأساسية لقائمة التغيرات في حقوق اصحاب الملكية صافي الدخل أو صافي الخسارة، واستثمارات حقوق اصحاب الملكية، والتوزيعات عليهم. (الفقرة رقم ٤٠).

وفيما يلي التعريف بهذه العناصر:

أ. صافي الدخل أو صافي الخسارة (سبق تعريفه في الفقرة رقم ٣٨).

ب. استثمارات حقوق اصحاب الملكية هي مقدار الزيادة في حقوق اصحاب الملكية الناتج من قيام اصحاب حقوق الملكية بتحويلهم موجودات أو تقديمهم خدمات الى المصرف أو سدادهم أو تحملهم التزامات على المصرف بغية زيادة حقوقهم بصفتهم اصحاب ملكية.

ت. التوزيعات على اصحاب حقوق الملكية هي مقدار النقص في حقوق أصحاب الملكية الناتج من قيام المصرف بتحويله موجودات أو تقديمه خدمات الى اصحاب حقوق الملكية أو سداده أو تحمله التزامات عليهم بغية تخفيض أو انهاء حقوقهم بصفتهم اصحاب حقوق ملكية. (الفقرة رقم ٤١).

ويتضح من تعريف استثمارات اصحاب حقوق الملكية والتوزيعات عليهم انها تمثل تحويلات غير تبادلية (أي تحويلات من جانب واحد بين المصرف واصحابه باعتبارهم اصحاب حقوق ملكية، تمييزا لها عن التحويلات التبادلية أو غير التبادلية التي قد يجريها المصرف معهم باعتبارهم غير أصحاب حقوق الملكية. (الفقرة رقم ٤٢). [١]

قائمة الأرباح المبقاة:

تشمل العناصر الأساسية لقائمة الأرباح المبقاة صافي الدخل أو صافي الخسارة وتوزيع الأرباح على اصحاب حقوق الملكية أو تحويلها الى حسابات أخرى لأصحاب حقوق الملكية. (الفقرة رقم ٤٣).

وفيما يلي تعريف هذه العناصر:

أ. صافي الدخل أو صافي الخسارة (سبق تعريفه في الفقرة رقم ٣٨).

([١]) مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

ب. توزيعات الأرباح على أصحاب الملكية هي احدى انواع التوزيعات على أصحاب حقوق الملكية المشار اليها في الفقرة رقم ٤١.

ت. تحويل الأرباح الى حسابات أخرى لأصحاب حقوق الملكية هو مقدار النقص في الأرباح المبقاة الناتج عن تحويل جزء من الأرباح المبقاة أو كلها الى الاحتياطيات النظامية أو الاختيارية أو الى حسابات رأس المال. (الفقرة رقم ٤٤).

قائمة التدفقات النقدية [١]:

تشمل العناصر الأساسية لهذه القائمة النقد وما في حكمه في تاريخ مدين والتدفقات النقدية من العمليات، والتدفقات النقدية من التمويل، والتدفقات النقدية من الاستثمار خلال فترة زمنية معينة. وتشمل التدفقات النقدية النقد الداخل والنقد الخارج. (الفقرة رقم ٤٥) [٢]

وفيما يلي التعريف بالعناصر الأساسية لقائمة التدفقات النقدية:

النقد وما في حكمه:

يقصد بالنقد وما في حكمه العملات المحلية والأجنبية لدى المصرف، وودائع الصرف تحت الطلب لدى البنك المركزي ولدى المصارف الأخرى التي يستطيع سحبها بإرادته وتلزم المصارف الأخرى دائما بدفع كامل أرصدتها عند الطلب.

ويتضح من تعريف النقد – لأغراض هذه القائمة – أنه لا يشمل الذهب أو الفضة أو أيا من المعادن النفيسة الأخرى وذلك لأن الهدف من هذه القائمة هو اظهار مصادر واستخدامات السيولة بمعنى الوحدات النقدية المتوافرة آنيا كوسيلة للتعامل. (الفقرة رقم ٤٦).

التدفقات النقدية من العمليات:

يقصد بالتدفقات النقدية من العمليات النقد الداخل الى الصرف أو الخارج منه خلال فترة معينة نتيجة لعمليات ينعكس تأثيرها في قائمة دخل المصرف كإيرادات أو مصروفات او

---

(١) التدفق النقدي: هو الند الداخل إلى المصرف أو الخارج منه.

(٢) مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

مكاسب أو خسائر فيما عدا المكاسب أو الخسائر الناتجة من التصرف في موجودات اقتناها المصرف لاستخدامه أو استثماره الذاتي. (الفقرة رقم ٤٧) [١]

التدفقات النقدية من الاستثمار:

يقصد بالتدفقات النقدية من الاستثمار النقد الخارج من المصرف لاقتناء الموجودات بغرض الاستثمار بما في ذلك الاستثمار الذاتي أو النقد الداخل الى المصرف نتيجة التصرف في تلك الموجودات. (الفقرة رقم ٤٨)

التدفقات النقدية من التمويل:

يقصد بالتدفقات النقدية من التمويل النقد الداخل الى المصرف نتيجة استثمارات اصحاب حقوق الملكية أو ايداعات اصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وكذلك ابداعات اصحاب الحسابات الجارية وحسابات الادخار (باعتبار مبالغ هذين الحاسبين قروضا على أصحاب حقوق المليكة)، أو النقد الخارج من المصرف نتيجة التوزيعات على اصحاب حقوق اصحاب الملكية أو سحوبات اصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وأصحاب الحسابات الجارية وحسابات الادخار. (الفقرة رقم ٤٩)[٢]

قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة وما في حكمها تشمل العناصر الأساسية لقائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة وما في حكمها الاستثمارات المقيدة في تاريخ معين، وإيداعات وسحوبات أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وما في حكمها، والأرباح أو الخسائر الناتجة من الاستثمارات المقيدة قبل استقطاع نصيب المصرف في أرباح الاستثمار بصفته مضاربا، أو أجر المصرف بصفته وكيلا كما تشمل نصيب المصرف في أرباح الاستثمار بصفته مضارباً أو أجره بصفته وكيلا، خلال الفترة المنتهية في ذلك التاريخ. (الفقرة رقم ٥٠)

وفيما يلي تعريف العناصر الأساسية لقائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة:

---

(١) مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

(٢) مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

الاستثمارات المقيدة:

يقصد بالاستثمارات المقيدة الموجودات بجميع أنواعها سواء أخذت صورة محفظة استثمارية أم صندوق استثماري أم لم تأخذ، اذا كان المصرف قد قام باستثمارها لصالح أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وفقا لشروط الاتفاق بين المصرف وصاحب الحساب ويقتصر دور المصرف على ادارتها، سواء على اساس عقد المضاربة المقيدة، أو على أساس عقد الوكالة وبالتالي لا تعتبر الاستثمارات المقيدة موجودات للمصرف ولا تظهر في قوائمه المالية، حيث لا يحق للمصرف التصرف فيها دون مراعاة القيود التي نص عليها الاتفاق بين المصرف واصحاب حسابات الاستثمار المقيدة.

وفي العادة يقوم المصرف بتمويل الاستثمارات المقيدة من أموال أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وبدون آن يستخدم موارده الذاتية في تمويل هذه الاستثمارات. (الفقرة رقم ٥١). [١]

ايداعات وسحوبات اصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وما في حكمها:

يقصد بإيداعات اصحاب حسابات الاستثمار المقيدة، الأموال التي يتسلمها المصرف من الراغبين في أن يقوم المصرف باستثمارها بصفته مضاربا أو وكيلا بأجر، ويقصد بسحوبات أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة الأموال التي يتسلمها أصحاب تلك الحسابات من الموجودات التي تمثل الاستثمارات المقيدة بهدف تخفيض أرصدتهم أو إنهائها، (الفقرة رقم ٥٢).

ويعتبر في حكم السحوبات والابداعات ما يلي:

أ. تحويل الرصيد المتبقي لصاحب الحساب جزئيا أو كليا إلى حساب استثمار مطلق أو الى حساب جار او حساب آخر لدى المصرف.

ب.تحويل الرصيد المتبقي لصاحب حساب الاستثمار المقيد جزئيا أو كليا إلى محفظة استثمار مقيد أخرى يديرها المصرف حيث يعتبر هذا التحويل سحبا من المحفظة الأولى وايداعا في المحفظة الثانية.

([١]) مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

ت. استرداد المحفظة لوحدات الاستثمار السابق اصدارها (أي شراؤها من أصحابها). (الفقرة رقم ٥٣)

الأرباح أو الخسائر الناتجة من الاستثمارات المقيدة قبل استقطاع نصيب المصرف في ارباح الاستثمارات المقيدة بصفته مضاربا أو أجره بصفته وكيلا [١]

يقصد بالأرباح أو الخسائر الناتجة من الاستثمارات المقيدة قبل استقطاع نصيب المصرف في أرباح الاستثمارات المقيدة بصفته مضارباً أو أجره بصفته وكيلا مقدار صافي الزيادة أو النقص في الاستثمارات المقيدة غير الزيادة أو النقص الناتجين عن ايداعات أو سحوبات أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وما في حكمها. (الفقرة رقم ٥٤)

نصيب المصرف في أرباح الاستثمارات المقيدة بصفته مضاربا أو أجره بصفته وكيلا تكيف العلاقة بين المصرف واصحاب حسابات الاستثمار المقيدة على اساس عقد المضاربة أو عقد الوكالة. وفي الحالة الأولى يحصل المصرف على حصته من صافي ما يتحقق من أرباح تعويضا لجهده، وفي حالة الخسارة لا يحصل المصرف على تعويض لجهده ولا يتحمل الخسارة الناتجة، الا بتعد أو تقصير أو مخالفة للشروط، اذ تحمل كل الخسارة على أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة. أما في الحالة الثانية فيحصل المصرف على أجر مقطوع تعويضا لجهده في ادارة الاستثمارات المقيدة ويستحقه سواء نتجت أرباح من الاستثمار أم لا. (الفقرة رقم ٥٥)

قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات:

تشمل العناصر الأساسية لهذه القائمة مصادر أموال صندوق الزكاة والصدقات واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات خلال فترة معينة ورصيد الأموال الباقية بالصندوق في تاريخ معين (الفقرة رقم ٥٦).

وفيا يلي التعريف بهذه العناصر:

---

(١) مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

مصادر أموال صندوق الزكاة والصدقات: [1]

الزكاة فريضة في الأموال النامية فعلا أو القابلة للنماء ومنها النقود والموجودات الأخرى لدى المصرف ما عدا عروض القنية[2]. ووجوب الزكاة، مع أنها فريضة عينية على المسلمين، يتعلق بالمال من حيث هو مال، ولو كان صاحبه غير مكلف، كالصبي أو المجنون عند جمهور الفقهاء أما الصدقات، فليست فريضة وانما يخضع تقديمها للتقدير الشخصي للمسلم وقد انتهى مؤتمر الزكاة الأول، الذي عقد في الكويت عام ١٩٨٤م إلى أن الزكاة تجب في أموال الشركات ذات الشخصية المعنوية، على أساس مبدأ الخلطة وهو يقتضي النظر الى أموال الشركة على انه مال واحد، في حساب النصاب والحول والقدر الواجب. وتقوم الشركة وفقا لذلك باحتساب الزكاة وتحديد نصيب حصة كل مالك من الزكاة لكي يسهل على كل صاحب حق من حقوق الملكية اخراج نصيبه من الزكاة بنفسه. أما اذا توافرت احدى الحالات الأربع التالية، التي اعتمدها مؤتمر الزكاة الأول، فإن الشركة تشرح الزكاة عن أموالها نيابة عن اصحاب حقوق الملكية:

أ. صدور قانون بإخراج الشركة للزكاة الزاما.

ب. اشتمال النظام الأساسي للشركة على نص يلزمها بإخراج الزكاة.

ت. صدور القرار من الجمعية العمومية للشركة يلزمها بإخراج الزكاة توكيل أصحاب حقوق الملكية كلهم أو بعضهم لإدارة الشركة بإخراج الزكاة نيابة عنهم.

---

(1) مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

(2) يقصد بعروض القنية: في موضوع الزكاة، ما اقتناه المصرف لغير غرض التجارة كالموجودات الثابتة من العقارات وغيرها.

بالإضافة لذلك قد يوكل أخرون ادارة المصرف بإخراج الزكاة نيابة عنهم مثل أصحاب الحسابات أو بعض المتعاملين أو غير المتعاملين مع المصرف، كما قد يوكل أصحاب حقوق الملكية أو غيرهم ادارة المصرف في توزيع الصدقات نيابة عنهم (الفقرة رقم ٥٧) [١]

استخدامات أموال الزكاة والصدقات:

تشمل استخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات المصارف الثمانية المبينة في قوله تعالى: (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ)[٢] (الفقرة رقم ٩٨).

رصيد الأموال الباقي في صندوق الزكاة والصدقات:

يقصد برصيد الأموال الباقي في صندوق الزكاة والصدقات مالم يتم توزيعه أو استخدامه من مصادر أموال صندوق الزكاة والصدقات. (الفقرة رقم ٥٩)

قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض:

تشمل العناصر الأساسية لهذه القائمة القرض، ومصادر أموال صندوق القرض، واستخدام أموال صندوق القرض خلال فترة معينة ورصيد الأموال الباقية في الصندوق في تاريخ معين. (الفقرة رقم ٦٠) [٣]

وفيما يلي التعريف بهذه العناصر:

القرض:

---

(١) مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

(٢) سورة التوبة، الآية ٦٠.

(٣) مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

المقصود بالقرض حسب التعريف الفقهي، هو دفع مال لمن ينتفع به ويرد مثله دون زيادة مشروطة (بدون فوائد)، والقرض هو من قبيل المعروف. وقد ينظم المصرف صندوقا للأقراض اسهاما منه في الأنشطة الاجتماعية التي تحددها ادارة المصرف. (الفقرة رقم ٦١).

مصادر أموال صندوق القرض:

يقصد بمصادر أموال صندوق القرض مقدار الزيادة في الأموال المتاحة خلال فترة زمنية معينة للإقراض. وقد تشمل مصادر الزيادة مصادر خارجية مثل الأموال المتاحة لفترة مؤقتة لصندوق القرض من الحسابات الجارية لدى المصرف، والأموال التي يتيحها صندوق القرض لأصحاب حقوق ملكية المصرف، أو مصادر داخلية مثل الأموال الناتجة من تحصيل القروض خلال فترة زمنية معينة، أو الايداعات التي يودعها العملاء في صندوق القرض سواء كانوا سيستردونها أو قد تبرعوا بها للصندوق. (الفقرة رقم ٩٢)

استخدامات أموال صندوق القرض:

يقصد باستخدامات أموال صندوق القرض مقدار النقص في الأموال المتاحة خلال فترة زمنية معينة للإقراض وقد تشمل هذه الاستخدامات القروض الجديدة التي اعتمدتها ادارة المصرف، واسترجاع أموال الحسابات الجارية التي أتيحت للإقراض لفترة مؤقتة. (الفقرة رقم ٦٣) [١]

رصيد الأموال الباقي في صندوق القرض:

يقصد برصيد الأموال الباقي في صندوق القرض مبالغ القروض القائمة المتوقع تحصيلها وكذلك أموال الصندوق التي لم يتم إقراضها أو استخدامها لأغراض أخرى. (الفقرة رقم ٦٤). [٢]

---

(١) مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

(٢) مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

المبحث الثالث: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

المقصود بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

يقصد بالخصائص التوعية للمعلومات المحاسبية ما يجب ان تتسم به المعلومات المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقويم نوعية المعلومات. ويؤدي تحديد هذه الخصائص الى مساعدة المسئولين عن وضع المعايير المحاسبية، كما تساعد المسئولين عن إعداد القوائم المالية في تقويم المعلومات المحاسبية التي تنتج عن تطبيق طرق محاسبية بديلة، وفي التمييز بين ما يعتبر افصاحا ضروريا ومالا يعتبر كذلك. (الفقرة رقم ٩٩).

ويجب تقويم فائدة المعلومات المحاسبية على أساس أهداف القوائم المالية التي يتركز فيها الاهتمام على مساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسين في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالمصارف. ويجب أن يوجه المحاسبون اهتمامهم الى هؤلاء المستفيدين كما يجب أن تجه عنايتهم الى إعداد القوائم المالية التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم. (الفقرة رقم ١٠٠). [١]

ويؤدي التركيز على أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي من مصادر المعلومات المفيدة الاتخاذ القرارات إلى قاعدة عامة لتقويم الطرق المحاسبية البديلة والاختيار من بين الأساليب المتاحة للإفصاح.

وطالما أن هناك مجالا للمفاضلة بين طرق المحاسبة وأساليب الإفصاح فإنه يجب اختيار طريقة المحاسبة أو اسلوب الافصاح الذي يتيح أفضل المعلومات فائدة لمساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسين على اتخاذ قراراتهم. (الفقرة رقم ١٠١).

ولا يعتبر مجرد اسداء النصح باختيار طريقة المعالجة المحاسبية أو أسلوب الافصاح على أساس منفعة المعلومات الناتجة في اتخاذ القرارات ارشادا كافيا لمن يتحملون مسؤولية ذلك الاختيار، وانما يجب تحديد وتعريف الخصائص التي تجعل هذه المعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات (الفقرة رقم ١٠٢). [٢]

الملاءمة:

---

(١) مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

(٢) مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

يقصد بالملامة وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية والأغراض التي تعد من أجلها، ولكي تكون هذه المعلومات مفيدة يجب أن تكون ذات علاقة وثيقة باتخاذ قرار أو أكثر من القرارات التي يتخذها من يستخدمون تلك المعلومات.

ويواجه المستفيدون الرئيسين من القوائم المالية عدة بدائل. وتتعلق بعض هذه البدائل بمصرف معين في حين يتعلق بعضها الآخر بمصارف أخرى. وبما أن هذه المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية ترتبط بمصرف معين بذاته فإن مدى ملاءمة هذه المعلومات يقتصر على البدائل التي ترتبط بذلك المصرف دون غيره. ومعنى ذلك أنه ليس من المتوقع مثلا أن يجد المستفيد من القوائم المالية للمصرف الذي يمتلك فيه جزءا من حقوق الملكية معلومات تساعده على تقويم محصلة بيع حصته في ذلك المصرف، فلابد من عطاء يقدمه شخص راغب في الشراء لتقويم محصلة هذا البديل، كما أنه لا يتوقع أن يجد في قوائم ذلك المصرف ما يساعده على تقويم محصلة هذا البديل. ولهذا السبب فإن دور القوائم المالية لمصرف معين يجب أن يرتبط ارتباطا وثيقا بتقويم محصلة استمرار المستفيدين الرئيسين في علاقتهم مع ذلك المصرف أو تكوين علاقة معه. (الفقرة رقم ١٠٣) [١]

وعلى هذا الأساس يمكن صياغة تعريف أكثر تحديدا للملاءمة على النحو التالي:

تعتبر المعلومات ملائمة – أو ذات علاقة وثيقة بالغرض الذي تعد من أجله – اذا كانت تساعد المستفيدين الرئيسين في تقويم البدائل التي تتعلق بالاحتفاظ بعلاقاتهم الحالية مع المصرف أو تكوين علاقات جديدة معه شريطة توافر الخصائص الأخرى التي تتسم بها المعلومات المفيدة. (الفقرة رقم ١٠٤)

وتتحقق الملاءمة بتوافر الصفات الثلاث التالية:

أ- تميز المعلومات بقدرة تنبئية:

([١]) مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

يقصد بذلك أن تتميز المعلومات بقدرتها على مساعدة متخذ القرار على التنبؤ بجدوى علاقته الحالية أو المرتقبة مع المصرف. فعلى سبيل المثال اذا كان قياس صافي الدخل على أساس القيمة النقدية المتوقع تحقيقها للموجودات والمطلوبات بدلا من التكلفة التاريخية سيساعد على التنبؤ بطريقة أفضل بالتدفقات النقدية المستقبلية للمصرف كانت المعلومات المعدة على هذا الأساس أكثر ملاءمة من المعلومات المعدة على أساس التكلفة التاريخية (الفقرة رقم ١٠٥)

ب – امكانية التحقق من التنبؤات:

تتميز المعلومات المحاسبية بهذه الخصيصة اذا أمكن لمتخذ القرار بمساعدة تلك المعلومات أن يتحقق من صحة تنبؤاته السابقة أو يقوم بتصحيحها، فعلى سبيل المثال فإن مقياس صافي الدخل سوف يتوافر له خصيصة امكانية التحقق من التوقعات اذا ساعد أصحاب حقوق الملكية على التحقق من صحة تنبؤاتهم السابقة عن التدفقات النقدية أو تعديل تلك التنبؤات. (الفقرة رقم ١٠٦)

ج – التوقيت الملائم: [١]

يقصد بالتوقيت الملائم، تقديم المعلومات في حينها، بمعنى انه يجب اتاحة معلومات المحاسبة المالية لمن يستخدمها عندما يحتاجون إليها. وذلك لأن هذه المعلومات تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة عندما تدعو الحاجة إلى استخدامها، أو اذا تراخي تقديمها فترة طويلة بعد وقوع الأحداث التي تتعلق بها بحيث تفقد فعاليتها في اتخاذ قرارات على أساسها. وجدير بالملاحظة أن المعلومات لا تستمد منفعتها من مجرد اتاحتها في الوقت الملائم فهناك عوامل أخرى إلى جانب ذلك، إلا أن التباطؤ في اتاحة هذه المعلومات يؤدي إلى تقليل منفعتها أو ضياع تلك المنفعة. (الفقرة رقم ١٠٧)
وللتوقيت الملائم جانبان:

١. دورية القوائم المالية بمعنى أقصر فترة زمنية تعد عنها القوائم المالية. وقد تكون هذه الفترة طويلة نسبيا، وبالتالي يمكن اتاحة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في مواعيد دورية متباعدة، أو تكون هذه الفترة قصيرة نسبيا، وبالتالي يمكن اتاحة هذه المعلومات في مواعيد دورية متقاربة.

([١]) مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

غير انه اذا كانت الفترة الزمنية قصيرة بشكل ملحوظ فإن المعلومات التي تشملها القوائم المالية قد تتأثر – الى درجة كبيرة – بالتغيرات الموسمية أو العشوائية التي تتأثر بها أنشطة المصرف الى الحد الذي قد تصبح فيه المعلومات غير كافية أو غير جديرة بالوقت الذي تستغرقه دراستها، أما اذا كانت الفترة الزمنية طويلة بشكل ملحوظ فإن على من يستخدم هذه المعلومات أن ينتظر طويلا قبل أن يتمكن من الحصول عليها، وحينئذ قد يتعذر الاستفادة منها في تقويم محصلة البدائل التي تواجهه. (الفقرة رقم ١٠٨) [١]

٢. المدة التي تنقضي بين نهاية الفترة الزمنية التي تعد عنها القوائم المالية وبين تاريخ نشر تلك القوائم، إذ إنه كلما كان ذلك الفارق الزمني طويلا قلت منفعة المعلومات المالية التي تشتمل عليها تلك القوائم. ويقتضي أداء الأمانة الواجب شرعا نشر القوائم المالية في أقرب وقت مناسب. (الفقرة رقم ١٠٩)

ويتضح مما تقدم تحديد الفترة الزمنية المثلى التي تعد عنها القوائم المالية والحد الأدنى للفترة الزمنية التي تفصل بين تلك الفترة وتاريخ نشر القوائم المالية يعتبران من المسائل الهامة لمنفعة المعلومات المحاسبية، كما يتضح أن هذين الجانبين يرتبطان بوظيفة إعداد القوائم المالية أكثر من ارتباطهما بإثبات بيانات المحاسبة المالية وقياسها. (الفقرة رقم ١١٠).

موثوقية المعلومات:

يتوقع من يستخدمون المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية أن تكون هذه المعلومات على درجة عالية من الأمانة والثقة، إذ إن هذه الخصيصة هي التي تستحوذ على ثقتهم في تلك المعلومات و امكان الاعتماد عليها، إن أمانة المعلومات وإمكان الاعتماد عليها ليست مرادفة (للدقة المطلقة)، لأن المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية تنطوي على التقريب والتقدير، وإنما يقصد بذلك أن الأسلوب الذي تم اختياره لقياس نتائج عملية معينة أو حدث معين والإفصاح عن تلك النتائج – في ظل الظروف التي أحاطت بتلك العملية أو بذلك الحدث – يؤدي إلى معلومات تصور جوهر تلك العملية أو الحدث. وهذا الاكتفاء بالتقدير والتقريب ينسجم مع المبادئ الشرعية التي

([١]) مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

تستعيض عن اليقين – عند تعذره– بغلبة الظن، وتعتبره مستندا شرعيا في الأمور العملية. (الفقرة رقم ١١١) [١]

وتتسم المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها بالخصائص التالية:

أ. الإظهار العادل:

يقصد بالإظهار العادل تصوير جوهر الواقع الذي تهدف القوائم المالية الى تقديمه، فلا بد من وجود توافق وثيق بين تلك المعلومات وبين جوهر الواقع، وليس هناك قاعدة عامة لتقويم أسلوب معين من أساليب القياس على أساس هذه الخصيصة.

وبعبارة أخرى: يتعذر تحديد مدى المطابقة للواقع في المعلومات المستخرجة وفقا لأسلوب معين من أساليب القياس، فلا بد من معرفة الظروف التي تحيط بكل حالة قبل تقدير مدى الاعتماد على الأسلوب المستخدم للقياس في تلك الحالة بالذات. (الفقرة رقم ١١٢) .

ب. الموضوعية:

يقصد بالموضوعية أن النتائج التي يتوصل اليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس المحاسبي والإفصاح يستطيع أن يتوصل اليها شخص أخر – مستقل عن الشخص الأول – بتطبيق نفس الأساليب، ومن ثم فإن المعلومات الأمينة التي يمكن أن يوثق بها يجب أن تتوافر فيها هذه الخصيصة بحيث يمكن التثبت منها وإقامة الدليل على صحتها. غير أنه يلاحظ أن قياس هذه النتائج والإفصاح عنها لا يعتبر قياسا علميا كاملا، ويرجع السبب في ذلك الى أن المادة التي تخضع لهذا القياس لا يمكن تحديدها تحديدا موضوعياً حاسماً، فمن المعلوم أن النشاط الذي يزاوله المصرف لا يخضع للتحليل العلمي، كما أن ذلك النشاط لا يتم وفقا لمعادلات رياضية. وبالتالي فإن المعلومات التي تستمد من المحاسبة المالية لا تتصف بأنها – في كافة الأحوال – معلومات موضوعية بصورة قاطعة ومع ذلك فإن قابلية هذه المعلومات للتحقق تؤدي الى زيادة منفعتها. أو بعبارة أخرى تتوافر الموضوعية اذا كانت أساليب القياس والإفصاح التي استخدمت لإعداد تلك المعلومات من شأنها أن تؤدي إلى نتائج يستطيع التحقق منها أشخاص مستقلون عن الأشخاص الذين قاموا بإعداد تلك المعلومات. (الفقرة رقم ١١٣) [٢]

---

(١) مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

(٢) مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

وخلاصة القول أن موثوقية المعلومات تعني أن أساليب القياس والإفصاح التي تم اختيارها لاستخراج النتائج وعرضها تعتبر أساليب مناسبة للظروف التي تحيط بها، وأن تطبيق هذه الأساليب قد تم بكيفية تسمح لأشخاص آخرين – مستقلين عمن قاموا بتطبيقها في المرة الأولى – بإعادة استخدامها للتحقق من تلك النتائج، كما تعني أن المعلومات التي تم تقديمها تعتبر تصويرا دقيقا لجوهر الواقع الذي تنطوي عليه، دون أن يعتريها تحريف أو تشوبها أخطاء ذات أهمية نسبية. (الفقرة رقم ١١٤).

ت. الحياد:

إن الحياد والتجرد عن الأهواء واجتناب التحيز لفئة على حساب أخرى هو مما عززته المبادئ الشرعية، وقد تجلى الاهتمام به بصورة فائقة في مجالات القضاء والخبرة والشهادة، وهي ركائز ذات صلة وثيقة بالتطبيقات المحاسبية، وفي تلك قوله تعالى:(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآَنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ)[١]. (الفقرة رقم ١١٥) [٢]

وحيادية المعلومات – أو محايدتها – اصطلاح يقصد به عدم التحيز، وتدخل هذه الصفة دخولاً واضحا في موثوقية المعلومات لأن المعلومات المتحيزة – بحكم طبيعتها – معلومات لا يمكن الوثوق بها. وتوجه معلومات المحاسبة المالية التي تتصف بالحيدة للوفاء بالاحتياجات غير المخصصة إلى من يستخدمون هذه المعلومات خارج المصرف، دون افتراضات مسبقة عن احتياجات أية مجموعة معينة بالذات الى تلك المعلومات. وتتسم معلومات المحاسبية المالية بأنها معلومات نزيهة خالية من التحيز صوب أية نتائج محددة سابقاً (الفقرة رقم ١١٦)

وتضع خصيصة حيادية المعلومات واجبا على عاتق المسئولين عن وضع معايير المحاسبة المالية، كما تضع واجبا على عاتق المسئولين عن إعداد القوائم المالية. ويتمثل هذا الواجس في اتخاذ قرارات منطقية بشأن الاختيار بين الأساليب البديلة للقياس والافصاح بحيث يكفل ذلك الاختيار تحقيق هدفين أساسيين هما: تقديم المعلومات ذات العلاقة الوثيقة بالأهداف التي تعد من أجلها، وتحقيق موثوقية تلك المعلومات (الفقرة رقم ١١٧)

---

(١) سورة المائدة، الآية ٨

(٢) مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

قابلية المعلومات للمقارنة: [1]

تؤدي هذه الخصيصة الى تمكين من يستخدمون معلومات المحاسبة المالية للمصارف من التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين أداء المصرف نفسه فيما بين الفترات الزمنية المختلفة، وكذلك بين أداء المصرف نفسه والمصارف الأخرى، ومن ثم فإن معلومات المحاسبة المالية تصبح ذات فائدة أكبر كلما استخدمت أساليب مماثلة للقياس وكلما استخدمت طرق مماثلة للإفصاح عن الأحداث المتشابهة بين المصارف وبين الفترات الزمنية المختلفة. ورغم أن هناك بعض التداخل فيما بين قابلية المعلومات للمقارنة وبين ملامة المعلومات وموثوقيتها، فإن الجوانب المتعددة للخصيصة الأولى تعتبر على قدر كبير من الأهمية في اتاحة معلومات المحاسبة المالية التي يستفيد منها من يستخدمون هذه المعلومات مما يبرز اعتبارها على حدة، (الفقرة رقم ١١٨)

الاتساق:

يقصد بالاتساق الثبات في تطبيق طرق وأساليب القياس والعرض والإفصاح من فترة إلى أخرى وهذا لا يعني التزام المصرف باتباع نفس الطرق المحاسبية لمعالجة نفس البنود أو العمليات إذا دعت الضرورة لاتباع طرق أو أساليب أخرى. فمثلا يمكن لإدارة المصرف تغيير طريقة استهلاك الموجودات من القسط الثابت الى احدى الطرق الأخرى اذا كانت هناك مبررات لهذا التغيير على أنه يجب الافصاح في القوائم المالية بشكل كاف عن هذه التغييرات وأثارها. (الفقرة رقم ١١٩).

قابلية المعلومات للفهم والاستيعاب:

يدعو المنهج الاسلامي الى مراعاة أحوال المخاطبين، وقد أمرنا الرسول صلى الله عليه وسلم أن نخاطب الناس على قدر عقولهم. ولا يمكن الاستفادة من المعلومات الا إذا كانت مفهومة لمن يستخدمها، وتتوقف امكانية فهم المعلومات على طبيعة البيانات التي تحتويها القوائم المالية للمصارف وكيفية عرضها من ناحية، كما تتوقف على قدرات من يستخدمونها وثقافتهم من ناحية أخرى وبالتالي فإنه يتعين على من يضعون معايير المحاسبة، كما يتعين على من يقومون بإعداد القوائم المالية، أن يكونوا على بينة من قدرات من يستخدمون هذه

([1]) مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

القوائم وحدود تلك القدرات، وذلك حتى يتسنى تحقيق البيان الذي يكفل ابلاغ المعلومات التي تشملها تلك القوائم. (الفقرة رقم ١٢٠) [١]

إن هذا المفهوم من مفاهيم المعلومات المفيدة يجب أن يلقى قدرا متساويا من اهتمام الفريقين المشار اليهما، بمعنى أن من يقومون بوضع معايير المحاسبة عليهم أن يضعوا نصب أعينهم أن هذه المعايير لا توضع لمنفعة من يقومون بإعداد القوائم المالية، وإنما توضع لمنفعة من يستخدمون تلك القوائم التقويم محصلة البدائل التي تواجههم، ومن ثم فإن قدرات مستخدمي القوائم المالية، وحدود هذه القدرات، يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند وضع المعايير، حكمها في ذلك حكم باقي العوامل الهامة في هذا المجال. وبالمثل فإن من يقومون بإعداد القوائم المالية عليهم أن يضعوا نصب أعينهم أن هذه القوائم لا تعد المنفعة المحاسبين الآخرين، وانما تعد لمنفعة من يستخدمونها خارج المصارف، وأن هؤلاء قد لا تكون لديهم سوى معرفة محدودة بالمحاسبة المالية للمصارف، وربما كانوا يفتقرون تماما الى مثل هذه المعرفة، ومن ثم يجب أن يؤخذ ذلك في الاعتبار عند تصميم نماذج القوائم المالية وعند صياغة الايضاحات حولها. (الفقرة رقم ١٢١). [٢]

وبناء على ما تقدم فإن مما يسهم في إمكانية فهم معلومات المحاسبة المالية واستيعابها:

أ. تصنيف البيانات في مجموعات ذات مغزى لمن يستخدمون القوائم المالية (وليس للمحاسبين وحدهم)

ب. الاستعانة بعناوين واضحة المعني سهلة الفهم.

ث. وضع البيانات المترابطة بعضها مقابل بعض.

ج. تقديم الأرقام الدالة على المؤشرات التي يرغب مستخدمو هذه القوائم – عادة – في معرفتها وأي إيضاحات أخرى. (الفقرة رقم ١٢٢)

([١]) مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

([٢]) مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

الفصل الثالث

الحوكمة المصرفية

المبحث الأول: مفهوم واهمية واهداف الحوكمة المصرفية

المبحث الثاني: مبادئ الحوكمة المصرفية

المبحث الثالث: آليات الحوكمة المصرفية

المبحث الأول: مفهوم الحوكمة المصرفية :

أدت المخالفات المحاسبية والمالية الجسيمة التي قامت بها بعض الشركات الكبرى في العديد من الدول، مثل شركاتIBM ، Xerox، WorldCoin، Enron في الولايات المتحدة، وشركة Parlanat في إيطاليا، وVivendi في فرنسا وغيرها، إلى إحداث تغييرات واسعة في مهنة المحاسبة والمراجعة، فمن ناحية أدت هذه المخالفات إلى انخفاض مدى مصداقية التقارير المالية لدى المستخدمين، ومن ناحية أخرى ظهور العديد من المصطلحات عن هذه المخالفات، منها المحاسبة المتعسفة Aggressive Accounting – إدارة الأرباح Earnings Management – تمهيد الدخل Income Smoothing – لعبة الأرقام المالية Financial Numbers Game – التقارير المالية الاحتيالية Fraudulent Financial Reporting – الممارسات المحاسبية الابتكارية Creative Accounting Practices – والمخالفات المحاسبية Accounting Irregularitie [١]

كما أدت هذه المخالفات المالية والمحاسبية إلى اهتزاز ثقة المستخدمين في التقارير المالية، وبدأ الكتاب بشكل جدي في البحث عن كيفية تحقيق نوع من الانضباط المالي والأخلاقي داخل الشركات، ومن هنا بدأ الاهتمام بتوجيه الأنظار نحو الدعوة إلى تطبيق فعاليات منظومة الرقابة على الشركات، من خلال مفهوم حوكمة الشركات Corporate Governance. كما كان للانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها العديد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي إسهام كبير في ازدياد الاهتمام في هذه الدول بمفهوم حوكمة الشركات (د. خالد لبيب،٢٠٠٣)[٢]

وفي هذا الصدد تطرق العديد من الاقتصاديين والمحللين والخبراء، إلى أهمية ومدى تاثير مفهوم حوكمة الشركات على العديد من النواحي الاقتصادية والقانونية والاجتماعية، بما يعمل

([1]) Mulford, C. and Comiskey, E: "The Financial Numbers Game", John Wiley & Sons, Inc., Canada, 2002,PP. 3-6.

([٢]) د. خالد محمد عبد المنعم لبيب: "نحو إطار متكامل لضوابط كفاءة أداء مهنة المراجعة الداخلية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في قطاع الأعمال " مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، ٢٠٠٣م، ص ص ١٧١-٢١٧.

على سلامة الاقتصاديات، وتحقيق التنمية الشاملة في كل من الدول المتقدمة والناشئة على حد سواء (نرمين أبو العطا، ٢٠٠٣).[١]

وقد ارتبط مصطلح حوكمة الشركات بالعولمة والأزمات المالية (ماجد شوقي، ٢٠٠٢)[٢]، ورغم أن ظاهرة الفساد لم تكن وليدة السنوات الأخيرة، بل إن جذورها تمتد إلى عشرات السنين، غير أن حجم تلك الظاهرة ونتائجها قد بدأ يجذب انتباه المهتمين بالشئون المالية والاقتصادية منذ العقود الثلاثة الأخيرة من القرن المنصرم حتى وقتنا هذا (د. خالد ليب، ٢٠٠٣).[٣]

١. على المستوى الدولي:

شهدت فرنسا انهيار كل من البنك السعودي، مصرف لبنان العربي، الشركة المصرفية المتحدة، بالإضافة إلى الصعوبات المالية التي واجهها بنك Gredit Leyoneis وشهدت المملكة المتحدة إفلاس بنك Barings، بعدما فاقت خسائره المالية راسماله؛ نتيجة غياب مقومات الرقابة الداخلية على معاملات البنك، و فساد إدارته العليا، وكذلك انهيار بنك الاعتياد والتجارة العالمي؛ نتيجة كشف وقائع عن قيام إدارته العليا بأعمال فساد مالي، وكذلك إفلاس بنك Mathew، ,وشهدت اسبانيا إفلاس بنك Hersstad نتيجة الفساد المالي لإدارته العليا (محمد نبيل إبراهيم، ١٩٩٥)[٤].

وشهدت جنوب شرق آسيا الأزمة الاقتصادية الآسيوية في نهاية عام ١٩٤٧م، حيث كشفت تلك الأزمة عن وجود انحرافات، كان من أهمها تقديم المؤسسات المالية العالمية والبنوك الكبرى لقروض ضخمة بعشرات المليارات من الدولارات للبنوك المحلية بجنوب آسيا، في

---

(١) نرمين أبو العطا: "حوكمة الشركات.. سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية"، بجولة الإصلاح الاقتصادي اليوم، العدد الثامن، ٢٠٠٣م، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE | القاهرة، ص ص ٧-٥١.

(٢) ماجد شوقي سوريال: "حوكمة الشركات سهلة المنال بالنسبة للأسواق المتقدمة.. صعبة المنال بالنسبة للأسواق الناشئة"، مجلة الإصلاح الاقتصادي اليوم، العدد السابع، سبتمبر ٢٠٠٢م، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، ص ص ٦ – ١١.

(٣) د. خالد محمد عبد المنعم لبيب (٢٠٠٣م)، مرجع سابق، ص ص ١٧٥-١٧٩.

(٤) محمد نبيل إبراهيم: "القصة الكاملة لأزمة بنك بار نجر ودروس التجربة "، المصارف العربية، اتحاد المصارف العربية، العدد ١٧٣، المجلد الخامس عشر، مايو ١٩٩٠م، اتحاد المصارف العربية بيروت، ص ص ٤١-٤٩.

صورة قروض مقيدة الأجل، لمدة ثمانية عشر شهرا، وقامت تلك البنوك المحلية باستخدامها كمصدر رئيسي في تمويل عمليات إقراض متوسطة وطويلة الأجل، الأمر الذي أدى إلى تهديدها بالإفلاس.

٢. على المستوى العربي:

ظهرت العديد من حالات الفساد المالي، بدء بمشكلات بعض المصارف اللبنانية في حقبة السبعينيات من القرن العشرين؛ كمشكلتي إفلاس بنك إنترا، وتعسر بنك المشرق؛ نتيجة سوء استخدام إدارته العليا للأموال في أغراضهم وتعاملاتهم الشخصية، وكذلك مشكلة سوق المناخ الخطيرة التي وقعت في الكويت عام ١٩٨٢م، والمتعلقة بتداول الأوراق المالية، والتي نتجت عن غياب الرقابة الجادة والمناسبة من قبل الأجهزة المشرفة على تلك السوق، وما حدث بالأردن من تعثر بنك البتراء في عام ١٩٨٩م.

٣. على مستوى مصر:

شهدت الثمانينيات أحداث شركات توظيف الأموال، وتورط بنك التنمية و التجارة التجاريين" في مضاربات سوق الذهب العالمية؛ مما أدى إلى تحقيق خسائر قدرت بحوالي مائة مليون جنيه، ومشكلة انهيار بنك الاعتياد للتجارة (د. أسامة الأنصاري، ١٩٩٣)[١]، و مشكلات هروب العديد من رجال الأعمال بملايين الجنيهات المقترضة من البنوك المصرية، وكشف وقائع مخالفات خطيرة في إجراءات منح القروض والتسهيلات الائتمانية، وإجراءات حصول البنوك على الضمانات المناسبة، وقضية نواب القروض (مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، ٢٠٠٢)[٢].

وتجدر الإشارة إلى أن مصر تأتي في المركز الثاني عربيا وأفريقيا، والمركز 41 عالميا من 54 دولة في ترتيب الدول من حيث درجة سيطرة الرشوة والفساد على المعاملات في الدول

([١]) د. أسامة عبد الخالق الأنصاري: "سبل حماية المودعين عند حدوث الأزمات المصرفية، نظام مقترح التأمين على الودائع "، مجلة العلوم الإدارية، كلية التجارة بني سويف، جامعة القاهرة، السنة الشاشة العدد الخامس، يناير ١٩٩٣م، ص ص ١٩١ – ٢٢٢.

([٢]) مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، " ندوة مناقشة تقرير التنمية الشاملة في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بالتعاون مع مركز بحوث الدول النامية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ومؤسسة الأهرام، القاهرة، أبريل ٢٠٠٢ ص ص١-٤٣.

حسب الأرقام القياسية للفساد، الصادرة عن تحالف الشفافية الدولي (جورج مودي ستاورت، ١٩٩٩)[١].

كما احتلت مصر المركز ال١١٤ من ١٧٧ دولة في عام ٢٠١٣ في التقرير السنوي الذي نشره تحالف الشفافية الدولي أو منظمة الشفافية العالمية تحت عنوان "مؤشرات مكافحة الفساد ٢٠١٣" وهو نفس ترتيب مصر في عام ٢٠١٢ وهذا يعني أن السلطات في مصر منذ ثورة يناير ٢٠١١ لم تحسن الإجراءات التي تتخذها في إطار مكافحة الفساد و استقلال القضاء وتشريع القوانين كما جاءت دولة الإمارات العربية في المرتبة الأولى في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط ثم قطر كأقل الدول التي تعاني الفساد والرشوة.

وتبرز الحاجة الأصيلة لحوكمة الشركات من الفصل بين الملكية والإدارة لنظرية الوكالة حيث نتيجة اختلاف دالة الهدف لكل منهم (د.محمد يوسف ١٩٩٤م)[٢]. كما تطرق (Fama,1980) [٣] إلى مشكلة الوكالة "Agency Problem"، وأشار إلى حتمية حدوث صراع بالشركة عندما يكون هناك فصل بين المدنية والإدارة، كما يؤكد(Minow & Monks .٢٠٠٢)[٤] إمكانية حل مشكلة الوكالة، من خلال التطبيق الجيد لآليات حوكمة الشركات، التي جاءت، لسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري و مالكى الشركة من جراء الممارسات السلبية، التي من الممكن أن تضر بالشركة.

---

(١) جورج مودي ستاورت، "تكلفة الفساد"، مجلة الإصلاح الاقتصادي اليوم، العدد الثاني، ١٩٩٩م، مركز المشروعات الدولية الخامسة، CIPE، ص ص ١٦-١٩.

(٢) د. محمد يوسف سالم: "استخدام نظرية تكلفة الوكالة في تحليل الطلب على جودة المراجعة"، بمجلة آفاق جديدة، كلية التجارة، جامعة المنوفية، العدد الرابع، ١٩٩٤ م، ص ص ٣-٧٢.

(3) Fama, E. "Agency Problems and The Theory of the Firm". Journal of Political, Econmy,Vol 1.88, April,1980 p 2.88..

(4) Monks, R. and Minow. N., "Corporate Governance". 2nd ed., Blackwell Publishing, 2002,pp.94 – 97..

ومن هنا نشأت فكرة الكتاب، وهي الدور المتوقع للمراجع، سواء الداخلي و الخارجي، أو لجنة المراجعة أو الجهات الرقابية عند تطبيق آليات حوكمة الشركات، وسوف يتناول المؤلف فيما يلي عرضا لبعض النقاط ذات العلاقة بطبيعة فكرة الكتاب:

مفهوم الحوكمة المصرفية:

- المرادف العربي لمصطلح Corporate Governance.
- المقصود بحوكمة الشركات.
- أهمية حوكمة الشركات. – أهداف حوكمة الشركات.
- سبب اختيار قطاع البنوك بصفة خاصة كمجال للدراسة الصينية كموضوع للتطبيق بالكتاب.

المراد العربي لمصطلح Corporate Governance:

كانت هناك عدة اقتراحات مطروحة لترجمة مصطلح Corporate Governance من بينها "حكم الشركات، حكمانية الشركات، حوكمة الشركات، بالإضافة إلى عدد من البدائل الأخرى، مثل: السيطرة على الشركات، الرقابة على الشركات المساهمة، أسلوب ممارسة سلطة الإدارة بالشركات، أسلوب الإدارة المثلى، القواعد الحاكمة للشركات الإدارة التربية، أسلوب الإدارة الرشيدة أو الحازمة، الانضباط السلوكى، (محمد طارق ٢٠٠)[١].

وتجدر الإشارة إلى أن هناك مؤيدين لاختيار المصطلح الأول حكم الشركات، ولكن من ناحية اخرى تتفق عدة آراء على استعباد "حكم الشركات" لما للكلمة من دلالة أن الشركات هي الحاكمة أو الفاعلة، مما قد لا يعكس المعنى المقصود، وكذلك تم استبعاد مصطلح "حكمانية" لما يرتبط في بناءها اللغوي من آنية أو تشابه وتماثل، مما يضيع المعنى المقصود وكذلك تم استبعاد "حاكمية" لما قد يحدثه من خلط مع إحدى النظريات الإسلامية المسماة "نظرية الحاكمية"، كما رؤى استبعاد البدائل المطروحة الأخرى؛ لأنها تبتعد عن جذر الكلمة ح. ك.م، فيما يقابل Governance باللغة الإنجليزية، ومن ثم فإن مصطلح "حوكمة

([١]) محمد طارق يوسف: "حوكمة الشركات"، جمعية الضرائب المصرية، النشرة الدورية، العدد ٦٣، أغسطس ٢٠٠٦م، ص ص ٣٩ – ٤٨.

الشركات" على وزن "فوعلة" هي الأقرب إلى مفهوم المصطلح باللغة الإنجليزية (مجمع اللغة العربية، ٢٠٠٣م) [١]، حيث تنطوي على معاني الحكم والرقابة من خلال جهة رقابة داخلية Governing Body، أو هيئة رقابة خارجية Regulatory Body، كما أنها تحافظ على جذر الكلمة، المتمثل في (ح. ك.ع)، حيث لا يمكن استبعاده إذا أردنا التوصل إلى مرادف للمصطلح.

المقصود بالحوكمة المصرفية:

انتشر مفهوم حوكمة الشركات بشكل واضح على المستوى العالمي، إلا أنه لم يتم الاتفاق على تعريف محدد له فيما بين المختصين والمهتمين بتطبيقه، حيث يعرف عن طريق الهدف منه، أو الغرض، أو وجهة نظر الجهة التي تصدر التعريف، وفيما يلي يورد المؤلف بعض التعريفات:

في عام ١٩٩٢م أورد تقرير لجنة كادبري التعريف التالي:

حوكمة الشركات هي نظام متكامل للرقابة، يشمل النواحي المالية وغير المالية، من خلاله يتم إدارة الشركة و السيطرة عليها.

في عام ١٩٩٣ م عرفها مجلس الإشراف المحاسبي بانها تشمل الأنشطة التي يقوم بها مجلس الإدارة ولجنة المراجعة ؛ لضمان نزاهة عملية إعداد التقارير المالية.

وفي عام ١٩٩٩ عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

بأنها: "تتضمن مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة و مجلس إدارتها والمساهمين وأصحاب المصالح، ,وهي بذلك توفر الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل بلوغ تلك الأهداف ومتابعة الأداء".

وعرفها كل من (Monks and Minow,2002) [٢]بأنها:

العلاقة فيما بين مجموعة من الاطراف المتعددة والمشتركة، في تحديد توجه وأداء الشركات.

---

(١) مجمع اللغة العربية، مكتب الأمين العام، القاهرة، ٢٠٠٣/٥/٢٠م.

(2)(Monks, R., & Minow, N. (2002), Op.Cit, p.9.

والأطراف الأساسية هي: ١) المساهمين. ٢) الإدارة (بقيادة المدير التنفيذي). ٣) مجلس الإدارة.. والأطراف المشاركة الأخرى تتضمن الموظفين، العملاء، الموردين، الدائنين، والمجتمع.

كما عرفتها كاثرين كوشتا هليلينج وجون سوليفان بأنها: مجموعة من قواعد اللعب، التي بموجبها يتم إدارة الشركة داخليا، كما يتم وفقا لها إشراف مجلس الإدارة على الشركة؛ بهدف حماية المصالح والاستثمارات المالية للمساهمين الذين قد يكونون على بعد آلاف الأميال من الشركة، وبعيدين جدا عن إدارة الشركة.(كاثرين & جون سوليفان، ٢٠٠٣م)[١].

في حين عرفها (د. عبيد المطيري، ٢٠٠٤) [٢] بأنها: تتضمن وجود مجموعة من العلاقات بين الإدارة التنفيذية للشركة و مجلس إداراتها ومساهميها، وغيرهم من أصحاب المصلحة. كذلك تقدم الإجراءات والهياكل التي تستخدم لإدارة وتوجيه أعمال وشئون الشركة؛ من أجل ضمان تعزيز الأداء والشفافية والمساءلة بالشركة، وتعظيم فائدة المساهمين على المدى الطويل، مع مراعاة مصالح الأطراف المختلفة.

وفي دراسة للاتحاد الدولي للمحاسبين [٣] بالاشتراك مع معهد المحاسبين الإداريين اعتبر أن مفهوم حوكمة الشركات هو جزء من مفهوم أشمل، أطلق عليه حوكمة المنظمة ، حيث تم تعريف حوكمة المنظمة بأنها: مجموعة المسئوليات والممارسات التي يتم اتباعها من قبل مجالس الإدارة والإدارة التنفيذية ؛ بهدف وضع استراتيجية تتضمن تحقيق الأهداف، والتحقق من أن المخاطر يتم إدارتها بشكل ملائم، وأن موارد المنشأة يتم استخدامها بشكل مسئول.

وقد تناولت دراسة أخرى [٤] مفهوم حوكمة الشركات من خلال ثلاثة أبعاد، هي:

١. حوكمة الشركة. يتناول هذا البعد ضمان الالتزام بالقواعد والمبادئ والمواثيق الداخلية والخارجية.

---

(١) د. كاثرين كوشتا هليلينج، ود. جون سوليفان: "غرس حوكمة الشركات في الاقتصاديات الشامية والصاعدة والانتقالية "، من كتاب: حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين" واشنطن DC ترجمة: سمير كريم، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، غرفة التجارة الأمريكية، القاهرة، الطبعة الثالثة،٢٠٠٣م، ص ٢.

(٢) د. عبيد محمد بن سعد المطيري، مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة – تحديات وقضايا معاصرة"، الرياض، دار المريخ للنشر، ٢٠٠٤م، ص ١٠٦.

(3) International Federation of Accountants (IFAC), "Enterprise Governance: Getting the Balance Right". New York, USA.Feb.2004.p.8.

(٤) Cristiano , B.; Mark, L.; Elena G.; Angelo R., and Robert W. " Beyond Compliance", Strategic Finance, August, 2005, pp. 35-43.

٢. الحوكمة على أساس القياس، يتناول هذا البعد توجيه الأنشطة والعمليات الخاصة باستراتيجية المنشأة نحو خلق القيمة.

٣. الحوكمة على أساس المعرفة: يتناول هذا البعد إدارة عمليات التعليم، وتبادل المعرفة، من خلال توافق سلوك ومعتقدات وقيم الأفراد مع استراتيجية ومبادئ ورسالة الشركة.

وخلص المؤلف إلى أنه يمكن تعريف حوكمة الشركات بأنها مفهوم رقابي، يتضمن مجموعة من العلاقات المتداخلة بين الأطراف المشتركة في إدارة الشركات والرقابة عليها، ويهدف إلى ضبط الأداء المالي والسلوك الأخلاقي لجميع المستويات الإشرافية والتنفيذية بالشركات، وتحقيق الإشراف الخارجي الفعال، من خلال مجموعة من القواعد والمبادئ التي تصدرها الجهات الرقابية والمهنية.

أهمية الحوكمة المصرفية

إن الأزمات المالية الأسيوية في العام ١٩٩٧ وما أعقبها من أزمات في الأرجنتين وروسيا وتركيا، بالإضافة إلى الأزمة المالية في العام ٢٠٠٨ أظهرت الحساسية الزائدة والتقلب الذي يمكن أن يحدث في القطاع المالي. إن البحث عن أسباب هذه الأزمات لا ينتهي على الرغم من أن ضعف هياكل و أنظمة الحوكمة كان جليا مما أسهم في إنعدام الشفافية واستغلال تضارب المصالح. ولقد اكتسبت حوكمة الشركات أهمية في هذا القطاع على مستوى السياسة العامة بسبب تزايد المخاطر النظامية والعدوى التي قد تتجاوز المؤسسات جغرافيا وقطاعيا.[١]

إن تفادي الأزمات المالية يعد أحد الأسباب المهمة لحوكمة الشركات المالية، والتي تظهر في حالات الفشل لعدد كبير من المؤسسات المالية أو الانهيار المفاجئ والحاد لأسعار الأدوات المالية المتداولة في أسواق رأس المال. لذا يجب على المؤسسات المالية أن تعمل بصورة فاعلة، لأنها تعمل كنظام للمدفوعات ومخزن لمعظم الثروة في المجتمع.

إن أهم الأزمات الاقتصادية الرئيسية التي ظهرت في عدد من الدول في الأسواق الناشئة في السنوات الأخيرة فجرتها الأزمة في القطاع المالي. على سبيل المثال في حالة إندونيسيا التي تضررت من الأزمة المالية الأسيوية بلغت التكاليف المالية وحدها التي تحملتها الحكومة الوفاء بالتزامات البنوك الخاصة مبالغ تجاوزت ١٠٠% من الناتج المحلي للبلاد. بالإضافة إلى التكاليف

---

(١) د. عبد الله علي أحمد القرشي، آليات الحوكمة في البنوك، ودورها في تحسين الأداء المصرفي.

الاجتماعية والاقتصادية التي طالت مختلف الفئات حيث تضاءلت فرص العمل والأجور جراء انهيار الناتج المحلي الإجمالي والانخفاض الحاد في قيمة العملة.

كما شهد العام ٢٠٠٨ أزمة مالية كبرى أدت إلى انهيار العديد من البنوك في عدد من الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. بدات الأزمة في صيف ٢٠٠٧م، عندما تراكمت الخسائر الأمريكية جراء قروض الرهن العقاري ذات التصنيف الائتماني الرديء، والتي أدت إلى اضطرابات واسعة النطاق في النظام المالي العالمي. [١]

المشاكل نشأت من تزايد استخدام البنوك وشركات التمويل العقاري الاخرى لإلتزامات الرهن العقاري المضمون " (وهي منتجات مشتقة من الأوراق المالية المضمونة برهن عقاري) الأمر الذي أدى لتعرض البنوك لمخاطر الائتمان. وكنتيجة لانخفاض الأسعار، تكبدت المؤسسات خسائر كبيرة.

على الأوراق المالية المعقدة التركيب، مما أدى إلى زيادة الطلب على الأصول السائلة. وفي ظل انعدام الثقة انخفضت السيولة في العديد من أسواق الائتمان، الأمر الذي ضاعف من المشاكل. نتيجة لذلك شهدت المؤسسات المالية فترات تعرضت خلالها الانهيارات في قيمة الأصول مقترنة بتلاشي سيولة السوق.

أدت الأزمة المالية إلى إنهيار العديد من البنوك والمؤسسات المالية كان أعظمها في الولايات المتحدة، ومن تلك البنوك بنك بير ستيرنر Bear Stearns الذي غامر بشراء الأوراق المالية ذات التصنيف الائتماني المنخفض سعيا لتحقيق الأرباح، حينها اضطر الاحتياطي الفيدرالي إلى تدبير عملية شرائه من قبل جي بي مورغان تشيز (eJ. P. Morgan Chas) ومع تزايد أزمة الرهن العقاري، أدى ذلك إلى انهيار فاني ماي Fannie Mae وفريدي ماك Freddie Mac واللتان تسيطران على ما يقارب من ٥٠% من سوق الرهن العقاري الأمريكي أي ما يعادل ٣ تريليون دولار، الأمر الذي أدى إلى وضعهما تحت الوصاية من قبل وزارة الخزانة الأمريكية.

كما أعلن مصرف ليمان براذرز hman Brothersle رابع أكبر بنك بالولايات المتحدة إفلاسه بعد أن وصلت خسائره إلى مليارات الدولارات بسبب استثماراته في سوق الرهن العقاري.

وفي سلسلة تداعيات الأزمة المالية أقدم بنك أوف أميركا Bank of Americaعلى شراء ميرل لينش Merrill Lynch بعد أن تكبدت خسائر كبيرة جراء رهانات في قطاع الرهون العقارية عالية المخاطر.

الجدول (٣/١/١٠) يظهر ابرز المؤسسات المالية التي تعثرت خلال العام ٢٠٠٨م. [٢]

([١]) د. عبد الله علي أحمد القرشي، مرجع سابق.

([٢]) د. عبد الله علي أحمد القرشي، مرجع سابق.

جدول رقم (٣/١/١٠)

ابرز المؤسسات المالية الأمريكية التي تعثرت أو اندمجت خلال العام ٢٠٠٨م

اسم المؤسسة المالية	التاريخ	الحدث
كتري وايد	٢٠٠٨/١/١١م	تم شراءه من قبل بنك أوف أمريكا
بير ستريرنز	٢٠٠٨/٣/١٤م	تم شرائه من قبل جي بي مورغان تشيز
اندي ماك	٢٠٠٨/٧/١١م	تم التحفظ عليه من قبل الاحتياطي الاتحادي الأميركي.
أي آي جي	٢٠٠٨/٨/١٤م	تحصل على قرض انقاض من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي عبر منحها مساعدة بقيمة ٨٥ مليار دولار مقابل امتلاك ٨٠% من رأسمالها.
فاني ماي	٢٠٠٨/٩/٧م	تم وضعها تحت الوصاية من قبل وزارة الخزانة الأمريكية.
فريدي ماك		
ميرل لينش	٢٠٠٨/٩/٧م	تم وضعها تحت الوصاية من قبل وزارة ا الخزانة الأمريكية.
ليمان برذرز	٢٠٠٨/٩/١٤م	تم شراءه من قبل بنك أوف أميركا.
واشنطن ميوتشول	٢٠٠٨/٩/٢٥م	يعلن إفلاسه.
واكوفيا	٢٠٠٨/٩/٢٩م	تم شرائه من قبل جي بي مورغان تشيز.

ولقد انتقلت المخاوف إلى معظم البورصات في العالم وأدت إلى تهافت على بيع الأسهم خوفا من هبوط أكثر في الأسعار، مما أدى إلى بيع الأسهم رغم الخسائر خوفا من تعاظم الأزمة.

كما عانت العديد من البنوك البريطانية من خسائر واسعة في السندات المضمونة بقروض عقارية، بالإضافة إلى انخفاض قيمة الكثير من الأوراق المالية بسبب الأزمة العالمية. وبحلول ابريل، ٢٠٠٨ سجلت أكبر خمسة بنوك في المملكة المتحدة وهي: بنك إتش

إس بي سي HSBC، رويال بنك اوف سكوتلاند Royal Bank of Scotland، لويدز تي اس بي Lloyds TSB

باركليز Barclays وبنك اتش بي او اس HIBOS خسائر جراء الانخفاض في قيمة أصولها قدرت بحوالي ٢٢ مليون جنيه إسترليني. ويعد رويال بنك أوق سكوتلاند Royal Bank of Scotland أكثر البنوك البريطانية تأثرا بالأزمة، إذ تراجعت قيمة أسهمه بنسبة ٦٦ % بعد أن أعلن أن خسائره قد تصل إلى ٢٨ مليار جنيه إسترليني خلال عام ٢٠٠٨. [١]

ويمكن رد حالات الإفلاس والانهيار التي أصابت البنوك والمؤسسات المالية الغربية إلى الحوكمة الرديئة للشركات وهياكل الحوافز الواهية. لقد جاءت الأزمة المالية لتؤكد أن حوكمة الشركات أضحت عنصرا أساسيا في مواجهة هذا التحدي. إن المستثمر يتجه إلى حيث يلقي الحماية الأفضل من خلال القوانين، والمؤسسات، واحترام وتنفيذ الالتزامات التعاقدية، وغياب الفساد. وفي المقابل، تبتعد تدفقات رأس المال العالمي عن الأسواق التي تشكو الضعف والاضطراب وانعدام الخبرة في ما يخص حماية المستثمر. وقد ترسخت هذه الحقيقة بشكل أكبر في ظل الزلزال المالي الأخير، حيث وجد المستثمرون من كافة أنحاء العالم أنفسهم في ظروف اكتشفوا معها أنهم وظفوا استثمارات ضخمة في أصول لا يعلمون عنها شيئا وتتسم بغموض أرباحها و/أو صعوبة تقدير قيمتها، ولكنهم وضعوا ثقتهم فيها باعتبارها تتمتع بتصنيف ائتماني جيد من قبل شركات التقييم، فضلا عن كونها صادرة عن مؤسسات شائعة الصيت تخضع لرقابة جهات تنظيمية تتوخى أفضل الممارسات. كما يشير تقرير صادر عن ACCA (Certified Accountants Association of Chartered) (جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين) عن الأزمة المالية التي حدثت خلال العام ٢٠٠٨م، أن المصدر الرئيسي لأزمة الائتمان هو ضعف حوكمة الشركات، والذي تمثل في المكافآت والحوافز التي تشجع على التفكير على المدى القصير، الأمر الذي شجع على التركيز المفرط على تحقيق أرباح قصيرة المدى وإجراء تقييم سيئ للمخاطر، كما أشار التقرير إلى قصور مجالس إدارة البنوك في القيام بدورها في إدارة الشركة والإشراف و التوجيه الاستراتيجي وفي

---

(١) د. عبد الله علي أحمد القرشي، مرجع سابق.

الرقابة وفهم المخاطر والافتقار إلى التدريب الكافي لفهم المنتجات شديدة التعقيد وذلك لضمان بيئة رقابة قوية تحكم أداء الإدارة التنفيذية. [١]

إن التكلفة المالية للأزمات ليست السبب الوحيد للاهتمام بالحوكمة في القطاع المالي، فضعف حوكمة الشركات عادة ما يرتبط بالفساد الذي لا يزعزع ثقة الأفراد فقط بالمؤسسات العامة والخاصة، بل يشكل رادعا قويا للاستثمار الأجنبي المباشر، إن السيطرة على الفساد يعد سمة للحوكمة الجيدة والتي ترتبط إيجابيا مع قوة الأنظمة المالية.

إن ضعف حوكمة المؤسسات المالية يحدث تأثير مشوه على قواعد تلك المؤسسات إذ يؤدي إلى إقراض مقترضين بطريقة خاطئة وبكميات مفرطة كما يؤدي إلى تحويل المدخرات النادرة من مجتمع الدولة إلى المقترضين المبددين وحرمان الشركات السليمة من الائتمان وبالتالي يشكل عبئا على النمو الاقتصادي.

إن حوكمة الشركات أصبحت تمثل عاملا مهما في بناء الثقة في النظام المالي وضمان حماية حقوق المودعين وحاملي السندات وصغار المساهمين بحيث يثقوا بأن الأموال التي يعهد بها إلى إدارة كفؤة ونزيهة. إن الحوكمة السيئة تضعف ثقة العملاء في البنوك والمؤسسات المالية، وتحول دون وضع العملاء المحتملين ودائعهم بالبنك، وتحويل المدخرات إلى صناديق الاستثمار. كما تجعل من الصعب على المؤسسات المالية زيادة رأسمالها الأصلي خاصة من المستثمرين خارج مجموعة المساهمين الحاليين.

إن الآثار السلبية لعدم فعالية حوكمة الشركات تكون أشد خطورة في حالة المؤسسات المالية لأن عدد المساهمين والمودعين فيها أكثر ولأن مخاطرها العامة أكبر من مخاطر الشركات الأخرى، وهذا يزيد من أهمية الحوكمة في البنوك. [٢]

وتكتسب حوكمة البنوك أهمية خاصة في البلدان النامية حيث:

- البنوك لها موقع مهمين في تطوير الاقتصاد والنظم المالية ومحرك مهم للنمو الاقتصادي.

([١]) د. عبد الله علي أحمد القرشي، مرجع سابق.

([٢]) د. عبد الله علي أحمد القرشي، مرجع سابق.

- تمثل البنوك عادة في الاقتصاديات النامية أهم مصادر التمويل بالنسبة لمعظم الشركات، حيث تغلب على معظم الأسواق المالية في تلك الدول درجة عدم الكفاءة.
- عادة البنوك في البلدان النامية تمثل المستودع depository الرئيسي للادخار الاقتصادي.

حررت العديد من الاقتصاديات النامية أعمالها المصرفية مؤخرا من خلال الخصخصة وتخفيض التعليمات الاقتصادية، لذلك أصبح لدى مدراء البنوك حرية أكبر في كيفية إدارة هذه البنوك.

وفي حين أن حوكمة الشركات لها موقع مهيمن في معظم الأسواق المالية، إلا أن الحوكمة للمؤسسات المصرفية تستدعي اهتمام خاص لعدة أسباب أخرى.

أولا: البنوك أكثر عرضة للصدمات، نظرا للرفع المالي لهيكل الميزانية العمومية، وفي الآونة الأخيرة تم التحرير وإلغاء القيود الأمر الذي يجعل إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في قطاع البنوك أكثر أهمية من القطاعات الأخرى.

ثانيا: الحكومات عادة ما توفر شبكات أمان للبنوك وتخضعها لتعليمات مشددة نظرا لأهمية البنوك و ارتباط الاستقرار المالي باستقرار القطاع المصرفي. هذه الممارسة من قبل الحكومات تقلل من حوافز الدائنين لمراقبة البنوك. أيضا اهتمام البنوك بمصالح حملة الأسهم وحدهم أمرا فيه نظر، فدافعي الضرائب أيضا لهم مصلحة كبيرة في البنوك. [1]

ثالثا: عدم تماثل المعلومات بشكل أكبر في البنوك بالمقارنة بالأعمال غير المالية، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى الطبيعة الزمنية Inter temporal Nature تنطوي على وعد بالدفع في المستقبل " للعقود المالية النمطية وزيادة التعقيد للمنتجات المالية. وهذا يتطلب معايير للحوكمة بما في ذلك الشفافية والإفصاح.

رابعا: البنوك يمكن أن تلعب دورا رقابي مهم في الحوكمة لعملائها من الشركات لضمان ائتمانهم ضد الضيق المالي أو الإفلاس للشركات. هذا الدور لا يمكن أن يؤدي بشكل صحيح بدون حوكمة سليمة للبنوك، وضمان مدراء البنوك لرقابة المخاطر ومتابعة الأرباح.

([1]) د. عبد الله علي أحمد القرشي، مرجع سابق.

كما أن هناك تركيز على الحوكمة في البنوك مقارنة بالمنشآت الأخرى ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية:

- الدور الهام الذي تلعبه البنوك كوسيط مالي في الاقتصاد.
- الحاجة إلى حماية أموال المودعين نظرا لدرجة الحساسية العالية الناشئة عن الصعوبات المحتملة من جراء عدم فاعلية حوكمة الشركات.
- أهمية تحقيق والحفاظ على الثقة العامة في الجهاز المصرفي والذي يعتبر حيويا لتفعيل دوره في الاقتصاد ككل من خلال الممارسات الفعالة للحوكمة على مستوى الجهاز المصرفي ككل وعلى مستوى البنك ذاته. [١]
- يؤدي فشل البنوك الى زيادة التكلفة العامة بسبب تأثيرها المحتمل على آليات التأمين على الودائع واحتمال أن يتسع تأثيرها على الاقتصاد ككل، كزيادة المخاطر بصفة عامة ومالها من تأثير على نظم الدفع.
- وجود حالات غش واحتيال في البنوك والمنشآت المالية الأخرى سيؤدي إلى فقدان أموال في الأجل القصير.
- وجود ضعف في ممارسات الحوكمة يمكن أن يقود الأسواق إلى فقدان الثقة في إمكانية البنك لإدارة أصوله وخصومه بشكل سليم، بما فيها الودائع والتي قد تؤدي إلى أزمة سيولة جراء سحبها.
- البنوك عادة ما يكون لديها إمكانية الحصول على معلومات سرية عن العميل، والتي يمكن أن يساء استخدامها من قبل العاملين لتحقيق مكاسب شخصية. [٢]
- إن مراجعة وتحليل الاستثمارات والأنشطة والمخاطر التي تواجه البنك والقوائم المالية في بعض الحالات تكون معقدة مقارنة بمراجعة المنشآت الأخرى.

([١]) د. عبد الله علي أحمد القرشي، مرجع سابق.

([٢]) د. عبد الله علي أحمد القرشي، مرجع سابق.

الطبيعة الخاصة المصارف:

عادة ما يثار تساؤل لدى الباحثين وهو لماذا الاهتمام الخاص بالحوكمة في البنوك وهل البنوك تختلف عن الشركات الأخرى في المستوى المطلوب لمعايير حوكمة الشركات ونطاق أصحاب المصالح الذي يجب لآليات حوكمة الشركات أن تكون مسؤولة عنه.

إن المصارف تعتبر خاصة لعدة أسباب:

١. هيكل الميزانية العمومية للبنوك مختلفة جدا عن الشركات غير المالية. فالبنوك عادة ما يكون لديها ارتفاع في نسبة الدين إلى حقوق الملكية، حيث أنها تعتمد بشكل كبير على استقبال الودائع لتعبئة الأموال. كما أن البنوك لديها وظيفة إنتاج السيولة، حيث تصدر الخصوم السائلة بينما تحتفظ بالأصول غير السائلة مما يترتب عليه صعوبة التوافق في الإستحقاق بين جانبي الميزانية العمومية. كذلك تعتمد البنوك بشكل حاسم على ثقة المودعين الدائنين. هذه السمات للأعمال المصرفية تجعل البنوك أكثر عرضة للصدمات.

٢. إستقرار القطاع المصرفي له كثير من الجوانب الإيجابية الخارجية. فالبنوك تعد المؤسسات الرئيسية التي تحافظ على نظام المدفوعات لأي اقتصاد والذي يعد ضروريا لاستقرار القطاع المالي والذي بدوره له آثار خارجية عميقة على الاقتصاد ككل. فشل البنك قد يؤدي إلى إهتزاز الثقة العامة بالنظام المصرفي ويمتد إلى البنوك التي لديها ملاءة مالية جيدة، مما يؤدي إلى تأثير كبير على الاقتصاد. لذا تبدي الحكومات إهتمام خاص باستقرار القطاع المصرفي.

معظم البلدان لديها برنامج ضمان أو تأمين على الودائع سواء بشكل واضح أو ضمني لغرض الحد من عدوى البنوك التي تنتقل من فشل أحد البنوك ذات الملاءة الضعيفة إلى البنوك الأخرى التي لديها قدرة ائتمانية. هذا الضمان الحكومي للإيداع يشجع البنوك على الدخول في استثمارات ذات مخاطر مفرطة في حين يقلل من حافز المودعين والمساهمين لمراقبة البنوك. كما أن هذا التأمين / الضمان أو وظيفة شبكة الأمان الواسعة تجعل الحكومات "وكالة التأمين على الودائع أو هيئة التنظيم المالي" كأصحاب مصالح مهمين للمؤسسات المصرفية. [١]

([١]) د. عبد الله علي أحمد القرشي، مرجع سابق.

وفي ضوء هذه الخصائص يمكن القول أن نطاق الواجبات والمسؤوليات لأعضاء مجلس الإدارة ومدراء البنك يجب توسيعها لضمان سلامة وصلابة البنوك. وهذا يعني أن واجباتهم يجب أن تتعدى المساهمين لتشمل المودعين والدائنين، كما يجب عليهم أن يأخذوا في الاعتبار بشكل واضح ومنظم مخاطر الملاءة Solvency Risk عند اتخاذ القرارات.

وهنا يمكن القول أن النظرة الأوسع لحوكمة الشركات يجب أن تتبنى في حالة المؤسسات المصرفية بحيث تجسد آليات الحوكمة للبنوك المودعين إلى جانب حملة الأسهم.

كما أن هناك بعض الخصائص والوظائف المتعلقة بالبنوك حيث:

- تقبل البنوك الأموال في شكل ودائع من الجمهور أي المودعين. طبيعة وحجم الودائع يتفاوت إلى حد كبير، بدءا من الودائع المتعددة للشركات الكبيرة إلى الودائع الصغيرة للجمهور العام والذين ليس لديهم المعرفة الضرورية بالمنتجات المالية. تقرض البنوك الأموال التي هي في الواقع اقتراض من أولئك المودعين، وإن فشل البنوك يمكن أن يؤدي إلى خسائر مالية للمودعين مع عواقب كبيرة على البنوك. لذا مصالح المودعين يجب حمايتها حيث تحتاج إلى رعاية خاصة. وهذا يمثل أحد أسباب اختلاف الحوكمة للبنوك عن الحوكمة للشركات الأخرى. وتلعب مجالس وإدارة البنوك دورا مهما في الاهتمام بمصالح أصحاب المصالح من غير المساهمين أي المودعين مقارنة بالشركات غير المالية.
- الضعف في حوكمة الشركات للبنوك يمكن أن يزعزع النظام المالي ويشكل مخاطر عامة على الاقتصاد. وتقرر البنوك المستخدم النهائي الذي يتلقى الموارد المالية وتقدم وسائل الدفع. كما تعد البنوك بمثابة أداة التنفيذ السياسة النقدية. [١]

([١]) د. عبد الله علي أحمد القرشي، مرجع سابق.

- البنوك بحاجة إلى أن تدرك المسؤولية وان تكون موضع ثقة للمودعين أي تحتاج لحماية نفسها ضد مخاطر السمعة، والابتعاد عن المخاطر المحتملة من الهرولة على ودائع البنك.

أهداف الحوكمة

اهداف الحوكمة المصارف والمؤسسات المالية:

ان تطبيق آليات الحوكمة من شأنها أن تحقق بعض الاهداف منها:

١. وضع الأنظمة الكفيلة التي تقلل من الغش والفساد وتضارب المصالح وجميع التصرفات الغير مقبولة ماديا وادارياً واخلاقياً من خلال خلق ثقافة حوكمية.
٢. وضع أنظمة الرقابة والتدقيق والمساءلة على ادارات المصارف واعضاء مجلس الادارة.
٣. وضع أنظمة تضبط المساءلة وتوزع الحقوق والمسؤوليات.
٤. تعزيز الثقة لأصحاب المصالح وأذكاء دورهم وتعزيز الممارسات لمجلس الإدارة وتحديد مسؤولياتهم بما يخلق قيمة تنافسية.
٥. تشجيع المصارف والمؤسسات المالية على تطبيق استراتيجيات خاصة لأليات الحوكمة وتضمينها ضمن هياكلها التنظيمية استنادا إلى المبررات العملية والعلمية وبما يسهم في تحسين مؤشرات الأداء المصرفي و تجنبها من التعرض للمخاطر والأزمات والانهيارات التي من الممكن أن تتعرض لها بما يضمن التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار.
٦. تذليل الصعوبات التي تواجه عمليات تطبيق وتنفيذ آليات الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية أذ يتم وضع الية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة والادارة العليا و مدققي الحسابات ويوفر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وادارة مستقلة للمخاطر.

المبحث الثاني: مبادئ حوكمة المصرفية

البعض يسميها "الإدارة الرشيدة" أو "الإدارة الحكيمة" والبعض الأخر يسميها "بحوكمة الإدارة" أو "الحوكمة"، إلا أن هنالك فهم عام للحاكمية، وظهر مفهوم الحوكمة المؤسسية إلى السطح بقوة في السنوات القليلة الماضية نتيجة للعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية التي دفعت تجاء تطور هذا المفهوم.

والحوكمة لغة مستمدة من الحكم أو الحكومة وهو ما يعني الانضباط والسيطرة والحكم بكل ما تعني هذه الكلمات من معنى. [١]

ليس هناك تعريف موحد للحوكمة المؤسسية حيث أخذ الباحثون يعرفون هذا المفهوم كل حسب توجهاته ويرجع تنوع هذه التعريف إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والاجتماعية، وهو الأمر الذي يؤثر على الاقتصاد والمجتمع.

فالحوكمة هي نظام شامل يتضمن مقاييس لأداء الإدارة، ومؤشرات حول وجود أساليب رقابية تمنع أي طرف من الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة داخليا وخارجيا من التأثير بسلبية على أنشطة المنشأة، وبالتالي ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحه بما يخدم مصالح جميع الأطراف بطريقة عادلة تحقق الدور الإيجابي للمنشأة لصالح ملاكها وللمجتمع ككل.

وتعرف كذلك بأنها هيكل يمكن من خلاله الشركة وضع أهداف ووسائل تحقيق هذه الأهداف، ومراقبة الأداء الفعلي ومقارنته بالأهداف المخططة.

وهي ايضا الممارسة الرشيدة لسلطات الإدارة من خلال الارتكاز على القوانين والمعايير والقواعد المنضبطة التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة أسهمها (المالكين) وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة من ناحية أخرى.

وفي تعريف منظمة التعاون الاقتصادي OECD بأن الحوكمة هي النظام الذي يوجه ويضبط الشركة، حيث يصف ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في الشركات مثل مجلس الادارة والمساهمين، ويضع القواعد والإجراءات اللازمة باتخاذ القرارات الخاصة بشئون الشركة كما يضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها.

([١]) الحوكمة المؤسسية واستراتيجات التدقيق الداخلي، د.خليل محمد القصاص، ٢٠١٤م.

ومن خلال التعاريف السابقة يتبين أن الحوكمة هي:

أولا: عبارة عن نظام يتم من خلاله تنفيذ الحكم الرشيد للمؤسسات من خلال تنفيذ وسائل الرقابة واعتماد الإفصاح والشفافية للحفاظ على مصالح المؤسسة والمساهمين وذوي المصالح الآخرين.

ثانيا: تسعي الحوكمة المؤسسية، إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

١. تحسين الكفاءة الاقتصادية وزيادة معدل النمو. [١]
٢. زيادة ثقة المستثمرين في اسواق رأس المال بما ينعكس على تخفيض تكلفة رأس المال، فضلا عن تشغيل نظام السوق بصورة فعالة.
٣. خلق حوافز ودوافع لدي مجلس إدارة الشركة نحو متابعة تحقيق الأهداف التي تحقق مصلحة الشركة.
٤. فرض الرقابة الفعالة على الشركة.
٥. تمكين الشركة من التمتع بمركز تنافسي جيد بالنسبة لمثيلاتها في سوق رأس المال بما يؤدي إلى زيادة اجتذاب المستثمرين الذين بإمكانهم تدعيم النمو المالي للشركة.
٦. تدعيم النزاهة والكفاءة في أسواق المال.
٧. الفصل بين الملكية والإدارة.
٨. إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء.
٩. المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركات بحيث تتحول مسؤولية الرقابة الى كلا الطرفين وهما مجلس إدارة الشركة والمساهمون ممثلين بالهيئة العامة.
١٠. عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة و مسؤوليات أعضائه.

([١]) الحوكمة المؤسسية واستراتيجات التدقيق الداخلي، د.خليل محمد القصاص، ٢٠١٤م.

١١. تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المسائلة ورفع درجة الثقة. [١]

١٢. تمكين الشركات من الحصول على تمويل من جانب عدد أكبر من المستثمرين المحليين والأجانب.

ثالثا: أهمية الحوكمة المؤسسية في أواخر عقد الستينيات من القرن الماضي أخذ العالم ينظر نظرة جديدة إلى حوكمة الشركات مع ظهور الأزمة المالية الآسيوية والتي يمكن وصفها أنها أزمة ثقة بين المؤسسات والتشريعات التي تنظم نشاط الأعمال والعلاقات فيما بين منشآت الأعمال والحكومات، وقد كانت المشاكل العديدة التي برزت إلى السطح في أثناء الأزمة تتضمن عمليات ومعاملات الموظفين الداخليين والأقارب والأصدقاء بين منشآت الأعمال وبين الحكومة وحصول الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل في نفس الوقت الذي حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين في هذه الأمور وإخفاء هذه الديون من خلال نظم محاسبية مبتكرة.

رابعا: تؤدي الحوكمة إلى الانفتاح على أسواق المال العالمية وجذب قاعدة عريضة من المستثمرين وبالأخص المستثمرين الأجانب، فإذا كانت الشركات لا تعتمد على الاستثمارات الأجنبية، فيمكنها زيادة ثقة المستثمر المحلي وبالتالي زيادة رأس المال بتكلفة أقل.

ولذلك، تحظي الشركات التي تطبق قواعد الحوكمة بثقة المستثمرين لأن تلك القواعد تضمن حماية حقوقهم جيدا، ولذلك نجد أن المستثمرين في الشركات التي تطبق قواعد الحوكمة، قد يقوموا بالتفكير جيدا قبل بيع أسهمهم في تلك الشركات حتى عندما تتعرض لأزمات مؤقتة تؤدي إلى انخفاض أسعار أسهمها لثقتهم في قدرة الشركة على التغلب على تلك الأزمات مما يجعل تلك الشركات قادرة على الصمود في فترة الأزمات. [٢]

([١]) الحوكمة المؤسسية واستراتيجيات التدقيق الداخلي، د.خليل محمد القصاص، ٢٠١٤م.

([٢]) الحوكمة المؤسسية واستراتيجيات التدقيق الداخلي، د.خليل محمد القصاص، ٢٠١٤م.

مبادئ الحوكمة المؤسسية وفقا لمتطلبات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

مبادئ الحوكمة المؤسسية كما نعرفها اليوم ليست جديدة أو مخترعة، ولكن التطورات العالمية، المتسارعة وتوالي الإخفاقات في مؤسسات مختلفة حول العالم في السنوات القليلة الماضية أبرزت الحاجة إلى مؤسسات عالمية متخصصة لتعمل على تطوير آليات ودلائل عمل قابلة للتطبيق في مجال الحوكمة المؤسسية، وقد تصدت (OECD) منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لهذه المهمة على الصعيد العام كما قامت لجنة بازل للإشراف المصرفي بهذا الدور فيما يخص المؤسسات المصرفية، مستلهمة مبادىء (OECD) ذاتها مع الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الخاصة للمؤسسات المصرفية. [1]

المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

وهي منظمة دولية تم إنشاؤها في باريس بموجب اتفاقية موقعة من قبل وزراء لعشرين دولة غربية هي: هولندا، النرويج، اليونان، ايسلندا، لوكسمبوغ، فرنسا، ألمانيا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدنمارك، البرتغال، الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا، بريطانيا بتاريخ الثلاثين من سبتمبر ايلول عام ١٩٦١ وقد أنشئت هذه المنظمة كبديل وامتداد لمنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي Organization for European Economic Co-operation (OEEC) التي أنشئت في العام ١٩٤٧ في ظل خطة مارشل لإدارة المساعدات الأمريكية و الكندية المقدمة لأوروبا.

وقد حددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أسباب وجودها وأهدافها من الاتفاقية الموقعة لإنشائها على النحو التالي:

١. تحقيق أعلى نمو اقتصادي مستدام وتوظيف ورفع مستوى المعيشة في الدول الأعضاء وبهذا تساهم في تطوير الاقتصاد، بينما تحافظ على الاستقرار المالي العالمي.
٢. المساهمة في توسع اقتصادي سليم في الدول الأعضاء و غير الأعضاء في عملية التنمية الاقتصادية.

([1]) الحوكمة المؤسسية واستراتيجات التدقيق الداخلي، د.خليل محمد القصاص، ٢٠١٤م.

٣. المساهمة في توسيع التجارة العالمية على أساس تعددية الجوانب واللاعنصرية استنادا إلى التزامات دولية. ونظرا للتزايد المستمر الذي يكتسبه مفهوم الحوكمة المؤسسية حاليا فقد حرصت العديد من المؤسسات الدولية وبورصات الأوراق المالية في العديد من الدول على تناول هذا المفهوم بالتحليل والدراسة والى اصدار مجموعة من المبادئ والأدلة التي تحكم التطبيق السليم. وعلى رأس هذه المؤسسات كل من صندوق النقد والبنك الدوليين وكذلك منظمة OECD التي أصدرت مبادئ حوكة الادارة Corporate Governance Principles في العام ١٩٩٩. ومنذ ذلك الحين أصبحت المنظمة تشكل علاقة دولية مميزة لصناع السياسة والمستثمرين والشركات وأصحاب المصالح الأخرى في أنحاء العالم ولقد تم مراجعة هذه المبادئ مرة أخرى بموجب تكليف من الدول الأعضاء في المنظمة عام ٢٠٠٢م لتخرج إلى النور مبادئ منظمة OECD للحوكمة المؤسسية المعدلة عام ٢٠٠٤م، وقد شارك في دعم هذه المراجعة كل من البنك وصندوق النقد الدوليين وبنك التسويات الدولية (BIS)، ومنتدى الاستقرار المالي ولجنة بازل للإشراف المصرفي والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية. [١]

المبدأ الأول: هناك مجموعة من الإرشادات والعوامل يجب أخذها بعين الاعتبار وهي:

١. ينبغي وضع إطار حوكمة الشركات بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الكلي وعلى نزاهة السوق وعلى الحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق، وتعزيز قيام أسواق مالية تتميز بالشفافية والفعالية.

٢. ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسة حوكمة الشركات في نطاق اختصاص تشريعي متوافقة مع أحكام القانون وذا شفافية وقابلة للتنفيذ.

٣. ينبغي أن يكون توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات في نطاق اختصاص تشريعي ما محدد بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة و التنظيمية.

([١]) الحوكمة المؤسسية واستراتيجات التدقيق الداخلي، د.خليل محمد القصاص، ٢٠١٤م.

٤. ينبغي أن يكون لدى الجهات الإشرافية، السلطة والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية فضلا عن أن أحكامها وقراراتها ينبغي أن تكون في الوقت المناسب وتتميز بالشفافية مع توفير الشرح الكافي.

المبدأ الثاني: حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية: "ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يوفر الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم" وتشمل الحقوق الأساسية للمساهمين وهي: [١]

طرق مضمونة لتسجيل الملكية والحصول على معلومات منتظمة خاصة بالشركة في الوقت المناسب.

١. ينبغي أن يكون للمساهمين الحق في المشاركة في اجتماعات الهيئة العامة وأن يتم إبلاغهم على نحو كاف بالقرارات المتعلقة بتغيرات أساسية في الشركة.
٢. ينبغي أن يكون للمساهمين فرصة للمشاركة الفعالة والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة للمساهمين، كما ينبغي أن يحاط المساهمون علما بالقواعد التي تحكم اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين بما في ذلك إجراءات التصويت.
٣. ينبغي الإفصاح عن هياكل وترتيبات رأس المال التي تمكن بعض المساهمين من أن يحصلوا على درجة من السيطرة لا تتناسب مع ملكيتهم من الأسهم.
٤. ينبغي السماح لأسواق الرقابة على الشركات بالعمل على نحو فعال ويتسم بالشفافية.
٥. ينبغي أن يسمح للمساهمين ويضمنهم المساهمين المؤسسون بالتحاور مع الآخر حول القضايا المتعلقة بحقوق مساهميهم الأساسية كما هي محددة في المبادئ الخاضعة إلى استثناءات لمنع سوء الاستخدام.

المبدأ الثالث: المعاملة المتساوية للمساهمين:

ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن معاملة متساوية لكافة المساهمين بما في ذلك مساهمة الأقلية والمساهمين الأجانب، وينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم".

([١]) الحوكمة المؤسسية واستراتيجات التدقيق الداخلي، د.خليل محمد القصاص، ٢٠١٤م.

إن ثقة المستثمرين بأن رأس المال الذين سيقدمونه ستتم حمايته من إساءات الاستخدام أو إساءة التخصيص من جانب من مديري الشركة أو مجلس الإدارة أو المساهمين ذوي النسبة الحاكمة في الشركة، من العوامل الهامة في أسواق رأس المال حيث تكون هناك الفرص أمام مجلس إدارة الشركة والمديرين والمساهمين ذوي النسبة الحاكمة للقيام بنواحي نشاط تعمل على زيادة مصالحهم على حساب المساهمين غير المسيطرين. [١]

المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:

"ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يعترف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئ القانون أو تنشأ نتيجة لاتفاقيات متبادلة وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات و أصحاب المصالح في خلق الثروة و فرص العمل واستدامة الشركات السليمة. "

ويشمل الجانب الأساسي لحوكمة الشركات في ضمان تدفق رأس المال الخارجي إلى الشركات سواء على شكل حقوق ملكية أو ائتمان، وتهتم الحوكمة في إيجاد طرق لتشجيع مختلف أصحاب المصالح في المنشأة على القيام بالاستثمار في رأس المال البشري والمادي الخاص بالمنشأة وفقا للمستويات الاقتصادية المثلي و القدرة التنافسية ونجاحها في النهاية ما هو إلا تنمية العمل الفريق الذي يجسد الإسهامات المقدمة من مختلف الموارد التي تتضمن المستثمرين والعاملين، الدائنين، والموردين. وينبغي على أيضا أن تعترف بأن مساهمات أصحاب المصالح تشكل موردا قيما لبناء شراكة تنافسية ومربحة ومن ثم فإن المصالح طويلة الأجل الشركة تقتضي ضرورة تعزيز التعاون المنتج للثروة مع أصحاب المصالح وهناك مجموعة من الإرشادات التي يجب أن تؤخذ بالاعتبار التطبيق للمبدأ الرابع المتعلق بالاعتراف بدور أصحاب المصالح وهي:

١. يجب احترام أصحاب المصالح التي يقرها القانون أو تكون نتيجة الاتفاقات المتبادلة.
٢. عندما يكفل القانون حماية المصالح، ينبغي أن تكون لأصحاب المصلحة فرصة الحصول على تعويض فعال مقابل انتهاك حقوقهم.
٣. ينبغي السماح لوضع وتطوير آليات لتعزيز الأداء من أجل مشاركة العاملين.

([١]) الحوكمة المؤسسية واستراتيجات التدقيق الداخلي، د.خليل محمد القصاص، ٢٠١٤م.

٤. عندما يشارك أصحاب مصالح في عميلة حوكمة الشركات ينبغي السماح لهم بالحصول على المعلومات ذات الصلة وبالقدر الكافي عليها، والتي يمكن الاعتماد عليها، وفي الوقت المناسب وعلى أساس منتظم. [١]

٥. ينبغي لأصحاب المصالح بما في ذلك العاملون الهيئات التي تمثلهم أن يتمكنوا من الاتصال بمجلس الإدارة للإعراب عن اهتمامهم بشأن الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية، وينبغي عدم الانتقاص من حقوقهم اذا ما فعلوا ذلك.

٦. ينبغي أن يستكمل إطار حوكمة الشركات بإطار فعال وكفؤ غير قابل للتحلل وإطار فعال آخر لتنقية حقوق الدائنين.

المبدأ الخامس: الشفافية والإفصاح:

ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي والأداء وحقوق الملكية وحوكمة الشركات ويعتبر وجود نظام إفصاح قوي يعمل على تعزيز الشفافية الفعلية أحد الملامح الأساسية للإشراف على الشركات القائمة على أساس السوق، والذي يعتبر أمرا رئيسيا لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ملكياتهم على أسس مدروسة.[٢]

ويساعد الإفصاح في تحسين فهم الجمهور لهيكل ونواحي نشاط الشركة وسياساتها وأدائها فيما يتعلق بالمعايير البيئية والأخلاقية وعلاقات الشركات مع المجتمعات التي تعمل فيها. وتؤين مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الإفصاح في التوقيت المناسب لكافة التطورات المادية التي تنشأ بين التقارير الدورية المنتظمة، كما تؤيد أيضا نشر التقارير في الوقت نفسه لكافة المساهمين بما يضمن المعاملة المتساوية، ويجب على الشركات في محافظتها على علاقات وثيقة مع المستثمرين والمشاركين في السوق أن تبذل عناية خاصة لعدم انتهاك هذا المبدأ للمعاملة المتساوية.

([١]) الحوكمة المؤسسية واستراتيجيات التدقيق الداخلي، د.خليل محمد القصاص، ٢٠١٤م.

([٢]) الحوكمة المؤسسية واستراتيجيات التدقيق الداخلي، د.خليل محمد القصاص، ٢٠١٤م.

وهناك مجموعة من الارشادات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار لتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية:

١. ينبغي أن يتضمن الافصاح عن المعلومات المتعلقة بالنتائج المالية ونتائج عمليات الشركة واهدافها، والتصويت وحقوق أعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك مؤهلاتهم وعملية الاختبار للمديرين الآخرين في الشركة وما إذا كان يتم النظر إليهم باعتبارهم مستقلين.

٢. يجب أن تعد المعلومات ويفصح عنها استنادا إلى معايير الجودة العالمية للمحاسبة والإفصاح المالي وغير المالي.

٣. يجب أن ينفذ تدقيق سنوي من خلال مدقق مستقل وكفؤ ومؤهل من أجل توفير تأكيد موضوعي وخارجي للمجلس وللمساهمين بأن البيانات المالية تمثل وعلى نحو عادل الوضع المالي وأداء الشركة في جميع الجوانب المادية.

٤. يجب أن يكن المدققون الخارجيون مسؤولون عن المساهمين وملزمين أمام الشركة بممارسة العناية المهنية اللازمة في تنفيذ التدقيق. [١]

٥. ينبغي توفير قنوات لنشر المعلومات لكي يتمكن المستخدم من الوصول إلى المعلومات ذات العلاقة في الوقت المحدد وبكلفة عملية وعلى نحو عادل.

٦. يجب أن يكتمل إطار حوكمة الشركات بمنهج فعال يتناول ويشجع على تقديم التحليلات المنشورة عن طريق المحللين والسماسرة ووكالات التقديم والتصنيف وغيرها المتعلقة بالقرارات التي يتخذها المستثمرون بعيدا عن أي تعارض مهم في المصلحة قد يؤدي إلى الإضرار بنزاهة ما يقومون به من تحليل أو ما يقدمون من مشورة.

المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة:

ينبغي أن يشمل إطار حوكمة الشركات دليلا استراتيجياً للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة من خلال مساءلة المجلس أمام الشركة والمساهمين.

ومن إحدى المسؤوليات الهامة لمجلس الإدارة الإشراف على النظم التي توضع لضمان قيام الشركة بتنفيذ القوانين المطبقة بما فيه قوانين الضرائب والمنافسة والعمل والبيئة وتساوي

([١]) الحوكمة المؤسسية واستراتيجات التدقيق الداخلي، د.خليل محمد القصاص، ٢٠١٤م.

الفرص والصحة وفي بعض الدول وجدت الشركات أن من المفيد النص بوضوح والتحديد الدقيق الإدارة وكل التي تتولاها إدارة الشركة وتخضع للمساءلة بشأنها.

ومجلس الإدارة ليس خاضعاً للمساءلة أمام الشركة ومساهميها فحسب، ولكن يتوقع أيضاً عليه واجب بالعمل لتحقيق أفضل لمصالحهم، وبالإضافة الى هذا فإنه يتوقع من مجالس الإدارة أن تأخذ في حسبانها أن تتعامل بشكل عادل مع اهتمامات أصحاب المصالح الآخرين، بما في ذلك مصالح العاملين والدائنين والعملاء والموردين. [1]

وهناك مجموعة من الإرشادات التي تؤخذ بعين الاعتبار لتطبيق المبدأ المتعلق بمسؤوليات مجلس الإدارة وهي:

١. ينبغي على أعضاء مجلس الإدارة أن يعملوا على أساس من المعلومات الكاملة وتحسين البيئة مع العناية الواجبة بما يحقق افضل مصلحة للشركة والمساهمين.
٢. إذا ما كانت قرارات مجلس الإدارة ستوثر في مختلف مجموعات المساهمين بطرق مختلفة فإن على مجلس الإدارة أن يعامل كافة المساهمين معاملة عادلة.
٣. ينبغي على مجلس الإدارة أن يطبق معايير أخلاقية عالية وأن يأخذ بالحسبان مصالح أصحاب العلاقة.
٤. ينبغي أن ينجز المجلس وظائف أساسية معينة ومن ضمنها: استعراض وتوجيه إستراتيجية المخاطر، وخطط العمل الرئيسة وسياسة، والموازنات التقديرية وخطط العمل السنوية، ووضع أهداف الشركة، ومراقبة التنفيذ مع الإشراف على المصروفات الرأسمالية الرئيسية، وعمليات الاستحواذ والتخلي عن الاستثمار.
٥. الإشراف على فعالية وممارسات الشركة وإجراء التغيرات إذا لزم الأمر.
٦. اختيار وتحديد مكافآت ومرتبات كبار المدراء التنفيذيين بالشركة واستبدالهم إذا لزم الأمر مع الاشراف على تخطيط تداول المناصب.
٧. مراعاة التناسب بين مكافآت كبار المدراء التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة و بين مصالح الشركة والمساهمين في الأجل الطويل.

([1]) الحوكمة المؤسسية واستراتيجات التدقيق الداخلي، د.خليل محمد القصاص، ٢٠١٤م.

٨. ضمان الشفافية في عملية ترشيح وانتخاب اعضاء مجلس الادارة، والتي يجب أن تتم بشكل رسمي. [١]

٩. رقابة وإدارة أي تعارض محتمل بين مصالح إدارة الشركة وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين، بما في ذلك إساءة استخدام أصول الشركة وإساءة استغلال عمليات الأطراف ذات الصلة أو القرابة.

١٠. ضمان نزاهة حسابات الشركة، ونظم إعداد قوائمها المالية بما في ذلك المراجعة المستقلة، مع ضمان وجود نظم سليمة للرقابة وعلى وجه الخصوص وجود نظم لإدارة المخاطر والرقابة المالية ورقابة العمليات والالتزام بالقانون والمعايير ذات الصلة. والإشراف والاتصال على عمليات الإفصاح.

١١. ينبغي على مجلس الإدارة أن يكون قادرا على ممارسة دور رقابى مستقل موضوعي على شؤون الشركة.

١٢. ينبغي أن تأخذ المجالس بعين الاعتبار تعيين عدد كاف من أعضاء المجلس غير التنفيذيين القادرين على ممارسة حكم مستقل للمهام التي يوجد فيها احتمالية تعارض المصالح، ومن الأمثلة على ذلك ضمان نزاهة إعداد التقارير المالية وغير المالية ومراجعة معاملات الطرف ذي العلاقة وتسمية أعضاء المجلس والهيئات التنفيذية الأساسية وتحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

١٣. ينبغي أن تتاح كافة المعلومات الصحيحة ذات الصلة في الوقت المناسب حتى يتمكن أعضاء مجلس الإدارة من القيام بمسؤولياتهم وأن يكون أسلوب حوكمة الشركات دليلا استراتيجياً للشركة للتأكد من الرقابة الفعالة للإدارة من قبل المجلس. [٢]

وبالرغم من دور هذه المبادئ في نشر ثقافة الحوكمة الا ان البعض يأخذ عليها الكثير من الملاحظات مثل:

([١]) الحوكمة المؤسسية واستراتيجات التدقيق الداخلي، د.خليل محمد القصاص، ٢٠١٤م.

([٢]) الحوكمة المؤسسية واستراتيجات التدقيق الداخلي، د.خليل محمد القصاص، ٢٠١٤م.

- أن هذه المبادي ليست جديدة أو مستحدثة غير مسبوقة، بل على العكس من ذلك فهذه المبادئ تمثل قواعد وإجراءات معروفة منذ أمد طويل، إنما الجديد في هذه القواعد هو تجميعها معا في حزمة واحدة من الإجراءات، وكذلك الإجماع حولها من قبل المنظمات المهنية والهيئات الدولية كدليل إرشادات ملزمة للتطبيق.
- أن هذه المبادئ لا تستهدف تقديم توجيهات تفصيلية للتشريعات الوطنية، بل إن الغرض منها يتمثل في أن تكون بمثابة نقاط مرجعية يمكن صانعي السياسات أن يستخدموها ويطبقونها عند إعداد الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسساتية بما يعكس الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة في الدولة.
- أن هذه المبادئ ليست ثابتة بطبيعتها، بل هي دائمة التطور، وبالتالي فإنها قابلة للتغير كلما طرأت تغيرات كبيرة على الظروف المحيطة في عالم تسوده تغيرات مستمرة مما يتعين معه إدخال تجديدات وتغيرات مستمرة على أساليب حوكمة الشركات، وأن يتم تطويع هذه الأساليب بالشكل الذي يواكب المتطلبات والفرص الجديدة. [1]

المبادئ الصادرة عن لجنة بازل للإشراف المصرفي في الحوكمة المصرفية:

أنشئت هذه اللجنة من قبل محافظي المصارف المركزية لمجموعة العشرة في نهاية عام ١٩٧٤، بعد تعرض الأسواق العالمية لأزمة نقدية ومصرفية كبيرة والتي كان من أحد مظاهرها انهيار Bankaus Herstatt أكبر بنك في ألمانيا الغربية آنذاك.

وتوفر هذه اللجنة منتدى التعاون المستمر بين دولها الأعضاء فيما يخص مواضيع الإشراف المصرفي، وهي في نفس الوقت لا تفرض أية سلطة إشرافية عليا على السلطات الإشرافية الوطنية، حيث أن توصيات هذه اللجنة لا تكتسب ولا يراد لها أن تكتسب قوة قانونية بل أنها توفر إطار واسع لمعايير الإشراف ودليل لأفضل الممارسات في هذا المجال.

أهم منجزات اللجنة:

الموضوع الذي حاز على معظم جهود اللجنة في السنوات الأخيرة هو "كفاية رأس المال"، حيث أطلقت اللجنة عام ١٩٨٨ اتفاق بازل لرأس المال Basel Capital وفي العام

([1]) الحوكمة المؤسسية واستراتيجات التدقيق الداخلي، مصدر سابق.

١٩٩٩م أصدرت اللجنة مقترحا لإطار كفاية رأس المال ليحل محل اتفاق بازل الذي أخذ في عين الاعتبار التطورات التي طرأت وزيادة ظهور الأدوات المالية.

وقد أطلق على الاتفاق الجديد وأهم أهداف اتفاق بازل تتمثل في:

١. وضع طرق قياس منظورة لإدارة المخاطر المصرفية.
٢. التقريب بأكبر درجة ممكنة بين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف.
٣. إيجاد مدخل للتفاهم بين مسئولي البنك والسلطات الرقابية فيما يتعلق بقياس إدارة المخاطر والعلاقة بين حجم رأس المال والمخاطر.
٤. رفع درجة الشفافية بالنسبة للمخاطر التي يتعرض لها المصرف بأن تتاح للمعلومات الكافية وفي الوقت المناسب للعملاء الذين يتعاملون مع المصرف، حيث أنهم يشاركون المصرف في المخاطر التي يتعرض لها. [١]

مبادئ لجنة بازل للإشراف المصرفي للحوكمة المؤسسية:

بالنظر لأهمية دور المصارف كوسيط مالي في الاقتصاد، وللحساسية الخاصة التي تتميز بها المؤسسات المصرفية تجاه المصاعب الناتجة عن الحوكمة المؤسسية غير الفعالة، وللحاجة الماسة إلى ضمان المدخرات وحمايتها أصدرت الجنة بازل للإشراف المصرفي في العام ١٩٩٩م دليلا لمساعدة مشرفي المصارف التبني مبادئ الحوكمة المؤسسية الجيدة، وقد تم استلهام هذا الدليل من مبادئ منظمة OECD التي نشرت بداية ذلك العام.

ومتابعة للتطورات المتعلقة بالحوكمة المؤسسية والتي اجتذبت اهتماما خاصا على المستويات الوطنية والدولية، خاصة في ضوء عدد من الانهيارات الكبيرة فيما يخص الحكم المؤسسي أصدرت منظمة (OECD) مبادئ الحوكمة المؤسسية المعدلة لعام ٢٠٠٤، واعترافا بأن هذا الدليل المعدل يمكن أيضا أن يساعد المؤسسات المصرفية ومسؤوليها في تطبيق وفرض الحوكمة المؤسسية الجيدة بما يتناسب وطبيعة المؤسسات المصرفية ووضعها

---

(١) الحوكمة المؤسسية واستراتيجات التدقيق الداخلي، مصدر سابق.

المميز، فقد أصدرت اللجنة مراجعة للمبادئ المعلنة في دليل عام ١٩٩٩م وقد تم اعتماد الدليل الجديد في فبراير من العام ٢٠٠٦م.

وتؤكد لجنة بازل للإشراف المصرفي أن نشر هذه المبادئ يأتي في نطاق التأكد من تبني وتطبيق الحوكمة المؤسسية الجيدة من قبل المؤسسات المصرفية، ولا يؤسس لاستحداث أي إطار قانوني ذو صفة إلزامية فوق الأنظمة والقوانين الوطنية السائدة.[١]

وتتلخص مبادئ لجنة بازل للإشراف المصرفي للحوكمة فيما يلي:

١. يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين لمناصبهم، و يحملون فهما واضحة لدورهم في الحوكمة المؤسسية، وقادرون على ممارسة الحكم السليم فيما يتعلق بشؤون البنك.
٢. يجب أن يوافق مجلس الإدارة على الأهداف الإستراتيجية والقيم المؤسسية للبنك ويتابعها من خلال الهيكل التنظيمي للبنك.
٣. على مجلس الإدارة وضع وتطبيق خطوط واضحة للمسؤولية والمحاسبة على طول الهيكل التنظيمي للمؤسسة.
٤. يجب على مجلس الإدارة ضمان وجود رقابة مناسبة من قبل الإدارة العليا تتماشي مع سياسات المجلس.
٥. مجلس الإدارة والإدارة مجتمعين يجب أن يستخدما بكفاءة مخرجات وظيفية المراجع الداخلي والمراجعون الخارجيون الداخلية، ولجنة المراجعة.
٦. على مجلس الإدارة التأكد من موافقة سياسات التعويضات مع الثقافة المنظمية المؤسسية للبنك، وكذلك الأهداف طويلة المدى.
٧. يجب أن يتمتع المصرف بطريقة شفافة للحكم.
٨. يجب أن يتفهم كل من المجلس والإدارة العليا هيكل عمليات البنك المنفذه سوءا من خلال الصلاحيات الممنوحة أو الهياكل التنظيمية بما يعزز الشفافية (إعرف، هيكلك التنظيمي).[٢]

([١]) الحوكمة المؤسسية واستراتيجات التدقيق الداخلي، مصدر سابق.

([٢]) الحوكمة المؤسسية واستراتيجات التدقيق الداخلي، مصدر سابق.

المبحث الثالث: آليات الحوكمة المصرفية :

عادة ما تقسم آليات الحوكمة إلى آليات داخلية واليات خارجية وهناك منظورات مختلفة حول آليات الحوكمة الداخلية والخارجية. يشير بعض الباحثين إلى أن آليات الحوكمة الداخلية تتمثل في سياق المالكين أو مجلس الإدارة وقدرتهما على السيطرة على المدراء، في حين عرفها آخرون كمجموعة من الحوافز التي تهدف إلى تحسين إتخاذ القرارات والمراقبة. في حين تشير الحوكمة الخارجية إلى السيطرة التي تمارس من قبل أصحاب المصالح والأسواق، أو بوصفها كآليات مساءلة تعمل على تقوية الحوكمة الداخلية. [١]

وينظر إلى آليات الحوكمة الخارجية للشركات المصرفية على أنها آليات تكمل حوكمة الشركات الداخلية الجيدة لأنها تعرض الإدارة لمعاقبة القوى الخارجية للبنك والسلطات التنظيمية.

إلى جانب آليات الحوكمة الخارجية كشبكات للأمان المالي للمودعين وانضباط السوق في القطاع المصرفي، فإن للآليات الداخلية لحوكمة الشركات نفس القدر من الأهمية في تشكيل حوكمة الشركات السليمة للبنوك. [٢]

آليات الحوكمة الداخلية مقابل الخارجية:

إن آليات الحوكمة الداخلية عبر مجلس الإدارة يمكن أن تعمل جيدا خاصة بالنسبة للبنوك الخاضعة للقيود التنظيمية.

([١]) مدخل الوكالة "أو المالي" يركز على آليات الحوكمة الداخلية حيث سلوك المدراء قابل للانحراف عن تعظيم الثروة للمساهمين الأمر الذي يعيق كفاءة مجلس الإدارة الممثلين للمساهمين (كفاءة الأداء) هذا المدخل يسلم بدور آليات الحوكمة الخارجية حيث الأسواق الخارجية لرأس المال والمدراء ولرقابة الشركات تساعد على انضباط السوق وتقوية الترتيبات الداخلية..

([٢]) آليات الحوكمة في البنوك ودورها في تحسين الأداء المصرفي، مرجع سابق.

إن آليات الحوكمة الخارجية مثل الاندماج والاستيلاء قد لا تمارس رقابة فعالة على الشركات في الأسواق الأقل تقدما. وهذا يكون صحيح خاصة بالنسبة للبنوك. لذا، آليات الحوكمة الداخلية يجب أن تكون وثيقة الصلة بأداء البنك.

وفي غياب سوق حيوي لرقابة الشركات، أو وجود سوق مالي يتسم بعدم الكفاءة، ثمة من يقول أن هيكل الحوكمة الداخلية للبنك قد يؤثر على أدائه.

العلاقة بين الحوكمة على مستوى البلد "الخارجية" والحوكمة على مستوى الشركة "الداخلية" موضوع لقي مؤخرا بعض الاهتمام في أدبيات التمويل. من ناحية، بعض آليات الحوكمة على مستوى الشركة قد تكون بديلا الضعف الحوكمة على مستوى البلد. عدد من الباحثين أكدوا أنه في البلدان التي تتصف بضعف حماية حقوق المستثمر، يتجه فيها حملة الأسهم على الاعتماد على وسائل أخرى للحماية.

إن معظم آليات الحوكمة الخارجية لها نفس التأثير على جميع الشركات، على الأقل من حجم معين، وفي نفس الصناعة. على سبيل المثال قوة السوق الرقابة الشركات ومنافسة سوق العمالة للمدراء وسوق المنتج مشتركة لكل البنوك. وهكذا التركيز بشكل رئيسي على آليات الحوكمة الداخلية، في صناعة واحدة، قد يعطي صورة أفضل عن التداخل بين آليات الحوكمة الداخلية وتأثيرها المحتمل على الأداء. [1]

وتفرض حوكمة الشركات الداخلية من خلال الترتيبات المختلفة – ميثاق الشركات وقوانين الشركات واتفاقيات المساهمين. على المستوى الخارجي حوكمة الشركات تظم السوق والترتيبات القانونية والمؤسسية. وفي ضوء ذلك يمكن أن تقسم آليات الحوكمة إلى داخلية وخارجية. تتضمن الآليات الداخلية متغيرات مثل مجلس الإدارة. في حين تتضمن الأليات الخارجية الرئيسية السوق لرقابة الشركات، التي تعمل كملاذ أخير.

([1]) آليات الحوكمة في البنوك ودورها في تحسين الأداء المصرفي، مرجع سابق.

آليات الحوكمة الداخلية:

هناك العديد من آليات الحوكمة التي تندرج ضمن آليات الحوكمة الداخلية الشكل رقم (٢) يوضح عدد من هذه الآليات والتي سيتم إيضاحها بشكل مفصل أدناه.

شكل رقم (٣/٣/١) آليات الحوكمة الداخلية

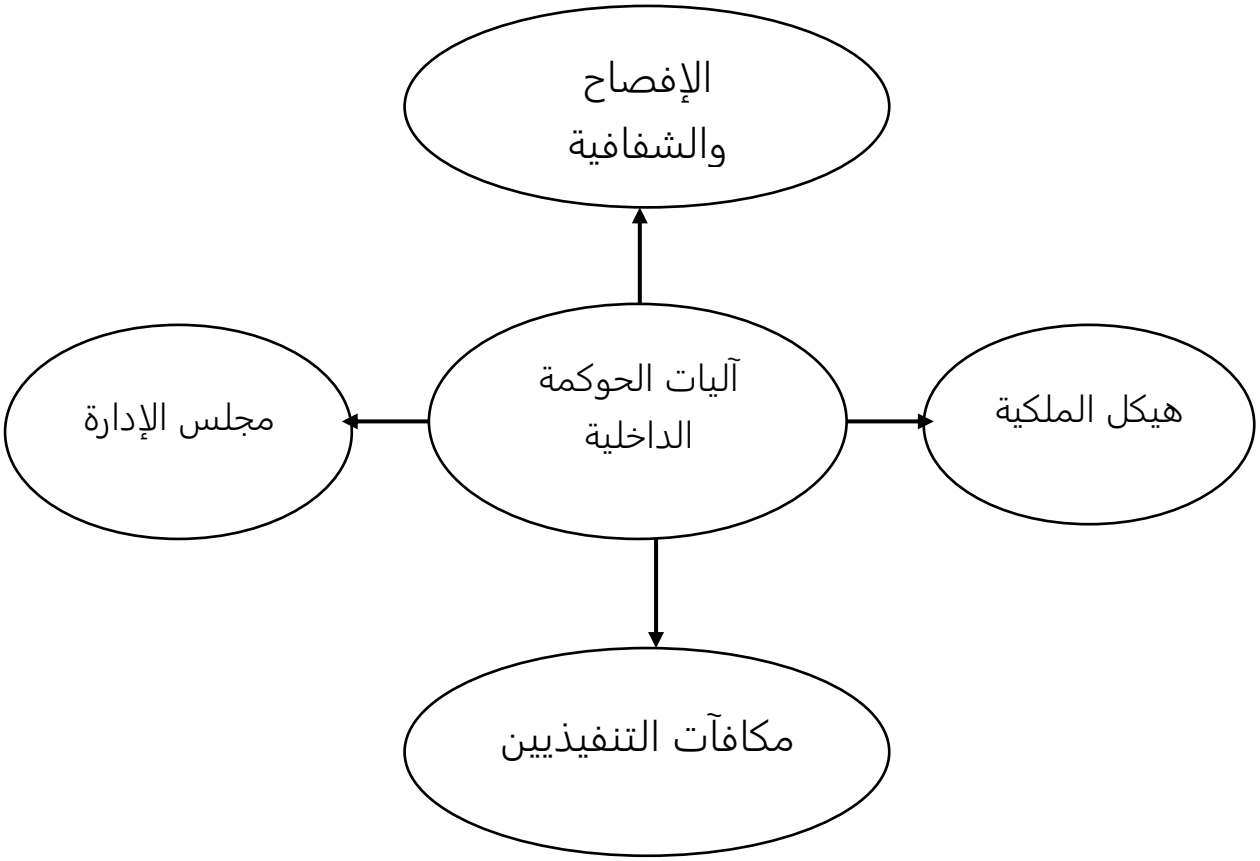

مجلس الإدارة Board Of Director:

تختلف البنوك عن عموم الشركات لأن انهيارها يؤثر على دائرة أكثر اتساعا من الأشخاص فضلا عما قد يؤدي إليه من إضعاف النظام المالي ذاته، وما يحدثه من آثار سيئة على الاقتصاد بأسره. وهو ما يلقي بمسؤولية خاصة على أعضاء مجلس إدارة البنوك. وتظل المسؤولية تلاحقهم حتى بالرغم من خضوع عملهم الإشراف جهة تنظيمية مهمتها هي ضمان قيامهم بأعمالهم بطريقة تؤدي إلى الاستقرار.

ولقد تركز النقاش في السنوات الأخيرة على نشاط أعضاء المجلس، كأحد ابرز آليات الحوكمة الداخلية. كما أن العلاقة بين مجالس إدارة الشركات وأداء الشركات لا تزال تشكل قضية أساسية في أدب حوكمة الشركات.

التوجيهات حول حوكمة الشركات للبنوك الصادرة عن لجنة بازل (٢٠٠٦م – ١٩٩٩م) ركزت بشكل خاص على مجلس الإدارة من خلال مناقشة عدد من المبادئ التي تلخص دور المجلس وتركيبه. [١]

إذا كانت آليات حوكمة الشركات الأخرى ضعيفة، فإن عدم كفاءة المجالس يمكن أن يكون مكلفا للبنوك وبالتالي على الاقتصاد بأسره. إن مجالس الإدارة ينظر إليها على نطاق واسع كأحد أكثر الآليات ملائمة لتحسين حوكمة الشركات في كلا من النظام القائم على السوق والنظام القائم على البنك.

وتزداد أهمية مجلس الإدارة كآلية حوكمة شركات بخاصة في الاقتصاديات النامية حيث الحماية القانونية للمستثمرين تكون ضعيفة نسبيا. كما أن فاعلية مجلس الإدارة أمر حيوي لحوكمة الشركات الجيدة في البنوك حيث تباين المعلومات كبير.

ويقع على عاتق أعضاء مجلس إدارة البنك العديد من المسؤوليات المهمة، بما في ذلك التعيين والإشراف الفريق الإدارة العليا، ووضع السياسات والأهداف الرئيسية ومراقبة الالتزام بهذه السياسات، والمشاركة في القرارات المهمة داخل البنك. وهكذا يلعب الأعضاء دورا رئيسيا في وضع مؤشرات تعمل في ظلها إدارة البنك، وقرارات المجلس يجب أن يكون لها تأثيرها الهام على أداء البنك.

تشير الأدبيات إلى أن المجلس الجيد ينبغي أن يمثل المساهمين على حد سواء الأقلية أو المساهمين المسيطرين، ويهدف إلى تعظيم ثروة المساهمين. وفي القطاع المصرفي فإن مجلس الإدارة يجب أيضا أن يأخذ في الاعتبار أمن استثمار المودعين. [٢]

([١]) آليات الحوكمة في البنوك ودورها في تحسين الأداء المصرفي، مرجع سابق.

([٢]) آليات الحوكمة في البنوك ودورها في تحسين الأداء المصرفي، مرجع سابق.

وفقا لمعظم القوانين المصرفية، تقع المسؤولية النهائية على عاتق مجلس الإدارة. فالمجلس مسؤول أمام المساهمين والمودعين عن الحفاظ على مصالحهم من خلال الإدارة الكفوءة للبنك.

هيكل الملكية:

إن حملة الأسهم باعتبارهم المالكين للشركة هم مراقبين محتملين حيث لهم حصص ملكية للأسهم الصغيرة أو الكبيرة في البنك ويمكنهم ممارسة مختلف آليات حوكمة الشركات للتأثير على مدراء البنك. وهذه الآليات ليست قاصرة على الأعمال المصرفية ولكنها موجودة في كل القطاعات الأخرى.

ويتم تسليط الضوء على حملة الأسهم كمالكين للشركة في أدبيات حوكمة الشركات الأسهم يتاجر بها من خلال التداول في سواق الأوراق المالية، وتزود السلطات التنظيمية المتعاملين في السوق بالأسعار التي تكشف التقييم السوقي لمخاطر وحالة البنك. علاوة على ذلك الأسهم عادة هي أول من يفقد القيمة في حالة فشل البنك. وهذا يجعل حملة الأسهم حساسين تجاهه مخاطر البنك، ولذا يعول عليهم كمراقبين الحالة البنك. وخلافا للمودعين، فإن حملة الأسهم لا يمكن أن يكونوا سبب مباشر في الهرولة نحو البنك. وبدلا من ذلك، فإن رد فعلهم تجاه الدخول في مخاطر مفرطة هو إتباع سياسة الخروج والضغط على الإدارة لتصحيح سياساتها باعتبارهم المالكين.

ومع ذلك، فإن الأمر لا يخلو من صعوبات، حيث أن المساهمين وسيلة غير كافية لأغراض انضباط السوق. تصرفات حملة الأسهم تتأثر من ناحية المخاطرة العائد التي تميل إلى أن تكون منحرفة. على سبيل المثال، حملة الأسهم يحصلون على حصة في كل المكاسب المستلمة من استثمارات البنك.

على الجانب السلبي، مسؤولية المساهمين محدودة بحدود استثماراتهم. وهذا قد يجعل المساهمين آلية ضبط غير مناسبة للبنك. لأن المساهمين لديهم حافز الاختيار البنوك ذات المخاطر العالية. في مثل هذه الظروف، كلفة الدخول في مخاطر إضافية قد يتحملها مخطط التأمين على الودائع عندما يفشل البنك. وهذا الاتجاه يصبح خطير بصفة خاصة عندما

تنخفض القيمة السوقية للبنك إلى نقطة تقترب من الإفلاس. مثل هذا السلوك كان واضح بشكل كبير في الولايات المتحدة أثناء أزمة الادخار والإقراض في الثمانينات. [١]

وهناك ثلاثة أنواع من المشاكل التي يواجهها حملة الأسهم عندما تسعى إلى ممارسة الرقابة على المدراء:

أولا: صغار المساهمين غالبا ما يفتقرون إلى الخبرة الكافية لمراقبة وتقييم أعمال المدراء الذين لديهم حذر كبير على تدفق المعلومات. كما أن اقتران التكاليف الكبيرة بمراقبة المدراء تجعل من صغار المساهمين الذين يمتلكون حصص صغيرة في الشركة بالاعتماد على كبار المستثمرين للقيام بعملية الرقابة وهو ما يعرف بمشكلة الركوب المجاني. [٢]

ثانيا: كبار المساهمين ربما يكون لديهم تعارض مصالح الأمر الذي يمكن أن يضعف من حوافز تعظيم قيمة الشركة. على سبيل المثال كبار المساهمين قد يتمتعون بمنافع خاصة من السيطرة التي قد تؤثر بشكل غير ملائم على اتخاذ قراراتهم.

ثالثا: كبار المساهمين قد يكونوا أنفسهم جزء من مشاكل الحوكمة التي تواجهها الشركة.

إن هياكل الملكية ذات أهمية كبرى في حوكمة الشركات لأنها تؤثر على حوافز المدراء، وبالتالي كفاءة الشركة. ويتحدد هيكل الملكية من خلال توزيع حقوق الملكية فيما يتعلق بالأصوات ورأس المال وأيضا من خلال هوية مالكي الأسهم.

ويمكن لهيكل الملكية أن يؤثر بشكل ملحوظ على الأداء المالي للبنك من خلال، على سبيل المثال، التأثير على الحوافز، وإجراءات اتخاذ القرارات فضلا عن نظام رقابة الأداء.

الشفافية والإفصاح:

منذ الأزمة المالية الأسيوية عام ١٩٩٧ وسلسلة الانهيارات المالية للشركات الأمريكية وغيرها، وما رافق ذلك من تدني مستوى الإفصاح والشفافية تواجه الشركات حول العالم أزمة ثقة في قدرة أعضاء مجلس الإدارة وكبار المسؤولين التنفيذيين ومراجعي الحسابات والمحللين على تقديم معلومات دقيقة | وموثوقة عن الموقف المالي للشركة. [٣]

وتعرف شفافية الشركات بتوفر المعلومات الخاصة بالشركة للمستثمرين الخارجيين والمساهمين. هذه المعلومات ضرورية لاتخاذ قرارات الاستثمار وتخصيص الموارد. مستوى

([١]) آليات الحوكمة في البنوك ودورها في تحسين الأداء المصرفي، مرجع سابق.

([٢]) آليات الحوكمة في البنوك ودورها في تحسين الأداء المصرفي، مرجع سابق.

([٣]) آليات الحوكمة في البنوك ودورها في تحسين الأداء المصرفي، مرجع سابق.

شفافية الشركة يعتمد على رغبة الشركات في الإفصاح عن المعلومات ذات العلاقة بالجمهور.

الإفصاح والشفافية يمكن ان يساعد على حماية حقوق المساهمين، ويساعدهم في الشعور بالثقة بأن الشركات تدار وفقا لمصالحهم.

إن تقييم المستوى العام لأداء البنك ومخاطره قد يكون أكثر صعوبة من العديد من الصناعات الطبيعة السائلة للكثير من أصول وخصوم البنك تخلق إمكانية التعرض للمخاطر من التغير السريع سرية وامتلاك المعلومات المتأصلة في عمليات البنك أيضا قد تمنع المستثمرين من امتلاك صورة واضحة عن مستوى الأداء والمخاطر في عمليات البنك.

إن مراقبة السلوك الإداري يصبح أكثر صعوبة في ظل بيئة غير مؤكدة وليس من الواضح كيف يمكن عزل تأثير الإدارة على أداء الشركة من تأثير بيئتها "نظام الشفافية والقدرة على التنبوء، وتقلبات السوق". هذا النوع من المعلومات الناقصة يرفع من تكاليف المراقبة، ومن ثم ارتفاع سيطرة الإدارة قد يدفع غاليا من كبار المستثمرين. [١]

إن تعزيز الإفصاح والشفافية المصرفية يمكن أن يسهم بدور كبير في تحسين أداء البنوك وحماية مصالح المساهمين من خلال اطلاع كل أصحاب المصالح في البنك على ما يكفي من المعلومات –كما ونوعا– حول أوضاع البنك بحيث يصبح بمقدورهم تقييم البنك بطريقة صحيحة. إن هذه المعلومات ستجعل باستطاعة المودعين أن يقرروا ما إذا كان عليهم الاستمرار في إبقاء ودائعهم لدى البنك، وستجعل المساهمين يقررون إن كان الوقت قد حان لبيع أسهمهم. كما ستساعد مجلس الإدارة في معرفة ما إذا كانت الإدارة التنفيذية تقوم بمهامها على الوجه الأفضل، وتساعد المراجعين الخارجيين على إعداد تقارير موثوقة حول أوضاع البنك، كما ستسهم في اتخاذ إجراءات تصحيحية مبكرة قبل فوات الأوان تساعد في سلامة ومتانة البنك. ومن دون الإفصاح والشفافية عن المعلومات فإن أي من هؤلاء لن يصبح لديه تصور عن وضع البنك، الأمر الذي يجعل بوسع إدارة البنك إخفاء جميع المشاكل.

مكافآت التنفيذيين:

استحوذ موضوع تقييم أداء المدراء ومكافآتهم بأهمية متزايدة في السنوات الأخيرة، ويمكن إرجاع هذا الاهتمام المتزايد بموضوع تقييم علاقة الأداء بالتعويضات للمدراء إلى

([١]) آليات الحوكمة في البنوك ودورها في تحسين الأداء المصرفي، مرجع سابق.

المستويات المفرطة بشكل ملحوظ للمكافآت المدفوعة للمدراء التنفيذيين في الولايات المتحدة الأمريكية.

في حين أن العديد من البنوك تبدأ عملياتها من خلال المساهمين الرئيسين الذين يخدمون في مواقع الإدارة، وقد يكون المدير معين من الخارج إذا كان المالكين ليس لديهم الخلفية أو الخبرة في إدارة العمليات اليومية للبنك أو لديهم أعمال أخرى تأخذ معظم وقتهم. تعيين المدراء لربما أيضا يكون الخيار الأفضل عندما يتقاعد المالكون الرئيسيون من مواقع الإدارة ولا يوجد من الداخليين وأفراد العائلة من لديه القدرة الإدارة البنك. إن المدراء المهنيين او المعينين قد يقدموا وسيلة لحملة الأسهم لجلب الأشخاص ذوو الخبرة والتجربة والمنظور الخارجي لإدارة البنك بشكل جيد.

من منظور الحوكمة، حملة الأسهم قد يكون لديهم القدرة على توفيق مصالح المدراء المعينين على نحو أوثق مع مصالحهم، بالإضافة إلى فاعلية الإشراف لمجلس الإدارة عن طريق ملكية الأسهم للمدراء المعينين. فمجلس الإدارة من خلال وظيفتهم الإشرافية يتحملون المسؤولية لمراقبة المدراء وتشجيعهم على العمل في البنوك على نحو يتلائم مع مصالح حملة الأسهم كما أن حصة ملكية البنك أو خيارات الأسهم من شأنه أن يعطيهم عائد إضافي من تحسن أداء البنك، وبالتالي توفيق مصالحهم بما يتوافق أكثر مع حملة الأسهم ومع الأهداف الموضوعة من قبل مجلس الإدارة.[١]

من المعروف جيدا أن قياس الجهد الإداري الفردي ليس أمرا سهلا. عادة يفضل الباحثون استخدام مؤشرات مثل القيمة السوقية أو مقاييس الأداء المحاسبية. علاوة على ذلك، يهتم المساهمون بشكل رئيسي بالعوائد على استثماراتهم، وبالتالي يهتمون بمستوى أداء الشركة في المقام الأول. كذلك ما يهتم به المساهمون كثيرا ليس الجهد الإداري في حد ذاته، بل الجهد الذي يترجم إلى عوائد أعلى لحملة الأسهم. وفي هذا الإطار كلما تحسن الأداء كلما حصل المدراء على مكافآت إضافية. إن غياب ارتباط الأداء – الدفع يشير إلى أن مكافآت المدراء لا ترتبط بمصالح المساهمين. [٢]

([١]) آليات الحوكمة في البنوك ودورها في تحسين الأداء المصرفي، مرجع سابق.

([٢]) آليات الحوكمة في البنوك ودورها في تحسين الأداء المصرفي، مرجع سابق.

ولكي يصبح مجلس الإدارة أكثر فاعلية في القيام بمهامه، يدعا إلى ربط مكافأة أعضاء المجلس بأدائهم، بحيث تكون مكافآتهم نسبة محددة من الأرباح التي يحصل عليها البنك، في حالة ما إذا تحققت هذه الأرباح. ولذلك فإن الأعضاء سيأخذون تعويض مقابل خدماتهم في حالة واحدة، هي مساهماتهم في الأرباح – وكلما زادت الأرباح زادت معها مكافآتهم. وهذا سيكون حافزا لهم نحو الأداء الأفضل.

إن مستوى وهيكل عقود التعويض والحوافز يمكن أن يعتبر أداة مهمة التحديد حوافز مدراء الشركات. ويأخذ هذا التعويض أشكالا متعددة ولعل من أهمها التعويض المستمر المتضمن للراتب الأساسي، العلاوة bonus، المكافآت السنوية المرتبطة بالأداء المحاسبي، وخيارات الأسهم stock options. ومن بين هذه الأشكال، تعد حوافز التعويض المعتمدة على الأسهم عناصر مهمة التوفيق مصالح المدراء التنفيذيين مع حملة الأسهم، وبالتالي تخفيض تكاليف المراقبة. لقد أصبح هناك تزايد كبير في استخدام خيارات الأسهم لتعويض CEO في الولايات المتحدة وفي العديد من الدول الأخرى. كما أن هناك بعض الدراسات التي وجدت علاقة إيجابية بين التعويض على أساس الأسهم وأداء الشركات.

ومع ذلك فان خيارات الأسهم أو غيرها من عقود التحفيز يمكن أن تكون مجالا للتجاوز وعدم الكفاءة، بسبب عدم تماثل المعلومات في البنوك، كما أن الإرباح ونتائج الأداء قصير الأجل يمكن التلاعب بها على حساب الأداء طويل الأجل للبنوك. كما أن مستوى أسعار الأسهم يمكن أن تتأثر بالتلاعب المتعمد في توقيت التدفق الجيد أو الأخبار الخيار.

إن الحاجة إلى هذا النوع من آليات حوكمة الشركات قد يعتمد على خطورة مشكلة الوكالة، وكفاءة الأشكال الأخرى من آليات حوكمة الشركات. على سبيل المثال الشركات الواقعة تحت السيطرة العائلية من غير المتوقع أن تقدم الكثير من التعويضات المعتمدة على الأسهم إلى المدراء التنفيذيين فيها، حيث السيطرة العائلية ستراقبهم عن كثب "إذا هم ليسوا من أعضاء العائلة" أو لديهم أهداف أخرى غير هدف تعظيم قيمة المساهمين. وهكذا، فان التعويض المعتمد على الأسهم من المحتمل أن يكون أكثر انتشارا بين الشركات والبنوك ذات الملكية المنتشرة مقارنة بغيرها من الشركات والبنوك التي يهيمن عليها كبار الملاك. [1]

([1]) آليات الحوكمة في البنوك ودورها في تحسين الأداء المصرفي، مرجع سابق.

آليات الحوكمة الخارجية:

هناك العديد من الآليات التي تندرج ضمن آليات الحوكمة الخارجية الشكل رقم (٢) يوضح عددا منها، وسيتم تناولها بالتفصيل في الجزء أدناه.

شكل رقم (٣/٣/٢) آليات الحوكمة الخارجية

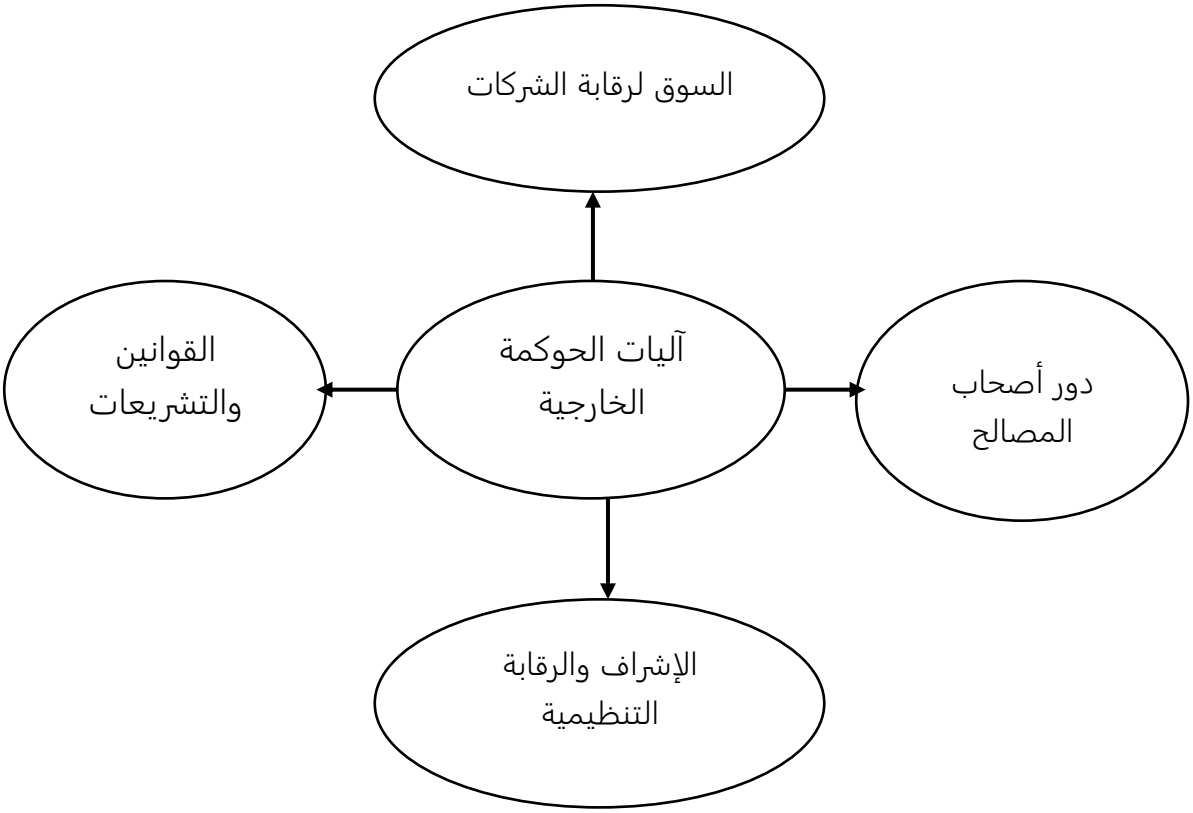

السوق الرقابة الشركات Market for Corporate Control:

إذا فشلت آليات الحوكمة الداخلية للبنك، فإن السوق لرقابة الشركات كآلية تأديب تعمل كملاذ أخير. فالآليات الداخلية غير المناسبة تعكس نفسها في الأداء السيئ للبنك. وهذا يرسل إشارات إلى أن البنك يعتبر محتمل كهدف للاستيلاء. [١]

إن وجود سوق نشطة لمراقبة الشركات أمرا ضروريا للتخصيص الكفوء للموارد. حيث أنها تسمح بإزالة المدراء غير الأكفاء واستبدالهم بمدراء قادرين على تحقيق أهداف البنك وتحسين الأداء.

إن خطر السيطرة على البنك عن طريق الاستيلاء العدائي يعيق حافز الإدارة على التصرف خلافا لمصالح البنك. إن إدارة البنك غير الكفوءة يمكن أن تتسبب في هبوط أسعار أسهم البنك، مما يزيد من احتمالات الاستيلاء على البنك الأمر الذي يمكن أن يترتب عليه استبدال الإدارة الحالية بإدارة أفضل.

إن أي مساهم لا يحصل على العائد المناسب يمكن أن يوجد على سبيل المثال البيئة التي تسهل الاستيلاء العدائي.

إن تركيز ملكية البنوك في معظم البلدان تحد من فعالية هذه الآلية. الحكومات إما أن تتصرف كمالك لأجزاء كبيرة من الخدمات للصناعة المصرفية المحلية "مثل سويسرا، وحتى وقت قريب في فرنسا " أو تقيد قدرة الخارجيين على شراء حصة كبيرة في بعض البنوك " على سبيل المثال، ألمانيا وإيطاليا ". هذه الممارسات تستند إلى الاعتقاد الواسع لدى المنظمون بأهمية الاستقرار العام الذي له الأولوية على عدم الكفاءة الإدارية وإمكانية التأثير السلبي على عوائد الأسهم. وهذا الاعتقاد شائع حتى في البلدان التي فيها تدخل اقل في القطاعات الأخرى غير المصرفية بما في ذلك المملكة المتحدة والولايات المتحدة. [٢]

وكنتيجة لذلك فإن السيطرة العدائية على البنوك قليلة في العديد من البلدان الأمر الذي يضعف وظيفة السوق الرقابة الشركات في حالة عدم فاعلية. إدارة البنك.

عمليات السيطرة من المحتمل أن تكون اقل فاعلية عندما يكون لدى الداخليين معلومات أكثر بكثير من المشترين المحتملين. وحتى في البلدان الصناعية، عمليات السيطرة تميل إلى أن تكون نادرة في الأعمال المصرفية. ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب: –

([١]) آليات الحوكمة في البنوك ودورها في تحسين الأداء المصرفي، مرجع سابق.

([٢]) آليات الحوكمة في البنوك ودورها في تحسين الأداء المصرفي، مرجع سابق.

- قوانين الدولة والتعليمات المصرفية تفرض تأخير على العروض العدائية وهذا يتيح للشركات المستهدفة ترتيب دفاعات أو السعي لطلب عروض بديلة.
- العديد من مجموعات أصحاب المصالح يمكن أن ينظموا معارضة والتأثير على قرار المنظم. – وسيط المبادلة في السيطرة العدائية يكون نقدا، ومقدم العطاء عادة يقترض الأموال اللازمة للاستحواذ.
- الحضور المشترك لكبار المالكين المؤسسين يخفض احتمال النجاح للعرض العدائي. [1]

المنافسة في سوق المنتج :

إن المنافسة في سوق السلعة أو الخدمة يمكن أن تعمل كآلية حوكمة شركات. حيث أن الشركات ذات المستوى الأدنى وسوء الإدارة سوف تجبر على الخروج من السوق. غير أن الأعمال المصرفية بسبب طبيعة الاستخدام الكثيف للمعلومات من المحتمل أن تكون فيها المنافسة أقل بكثير من غيرها من قطاعات الأعمال.

كما أن غياب الشفافية للبنوك يمكن أن يضعف القوى التنافسية تلك التي في صناعات أخرى تساعد في انضباط المدراء من خلال أسواق المنتج التنافسية. إن المصرفيين عادة ما يكونون علاقات طويلة المدى مع العملاء التحسين المشاكل المعلوماتية المرتبطة بعمل القروض، وتمثل هذه العلاقات موانع للمنافسة.

سوق العمل الإداري:

إن كل مدير له مصلحة ترتبط بأداء المديرين الأعلى (رؤسائه) والأدنى (مرؤوسيه) ولذا فهو يضطلع بالرقابة في الاتجاهين أي يكون هناك رقابة متبادلة، ومن هنا تبرز أهمية سوق العمل الإداري الذي يستخدم أداء الشركة التحديد أجر كل مدير ثوابا وعقابا، ومن ثم وجود هذا السوق يعتبر آلية حوكمة حيث يؤثر على مستوى الرقابة المتبادلة بين المديرين كما أنه يمثل ضغط على الشركة لتعويض ومكافأة المديرين المتميزين من ناحية وعقاب المديرين السيئين من ناحية أخرى.

حملة الأسهم يمكنهم أيضا التأثير على سلوك المدراء من خلال سوق العمالة للمدراء. لأنهم يمكن أن يؤثروا على إمكانية دوران المدراء، الأمر الذي يوجد الحوافز لدى المدراء للتصرف وفق مصلحة حملة الأسهم.

([1]) آليات الحوكمة في البنوك ودورها في تحسين الأداء المصرفي، مرجع سابق.

دور أصحاب المصالح :

وفقاً لـ Macey and O'Hara فان الشركة عبارة عن مجموعة من الترتيبات التعاقدية بين مختلف المطالبين بالمنتجات والأرباح الناتجة عن أعمال الشركة. وهكذا فإنه يمكن تحديد أصحاب المصالح بجميع الكيانات التي لها علاقة تعاقدية مع البنك. [١]

ومن الضروري التعرف على أصحاب المصالح الذين يجب أن تحمى مصالحهم لضمان الحوكمة السليمة للبنوك. إن أصحاب المصالح يمكن أن تشتمل على المساهمين والمودعين والدائنين والعاملين والمنظمين والمجتمع المحلي والمجهزين والعملاء. ولكل هؤلاء جميعا مصلحة في البنك. و إن أحد الأسباب الرئيسية للأزمات المصرفية هو عدم تماثل المعلومات بين أصحاب المصالح وإدارة البنك.

الأمر الذي قد يدفع بادرة البنك الدخول في أنشطة ذات مخاطر عالية. إن الحوكمة السليمة للبنوك تعمل على تشجيع كل مجموعات المراقبة المحتملة للحد من الدخول في أعمال من قبل البنك تنطوي اعلى مخاطر مفرطة. كما أن التوسيع لمسؤولية مجلس الإدارة وواجب الأمانة ليشمل إلى جانب المساهمين الدائنين، وخصوصا مسؤولياتهم تجاه التقييم والسيطرة على مخاطر الملاءة المالية للبنك، يحمي الاقتصاد ككل من الإفراط في المخاطر وإدارة البنك الانتهازية، وكل ذلك في مصلحة جميع أصحاب المصالح.

الآليات القانونية والتنظيمية :

إن الشكل الأساسي للبنوك هو شركات المساهمة ذات المسؤولية المحدودة، سواء أكانت أسهم الشركة مسجلة في البورصة ومتداولة أم لا. ويهدف إطار الشركة المساهمة ذات المسؤولية المحدودة إلى تسهيل تعبئة رؤوس الأموال، وإمكانية تخليد الشركة، توفير فرصة تركيز السلطة من أجل الإدارة. وتخضع البنوك عادة لقوانين خاصة بالإضافة إلى القانون الأساسي الذي يحكم وينظم الشركات وفي كل مكان يتم الإشراف على البنوك من جانب البنك المركزي للدولة.[٢]

([١]) آليات الحوكمة في البنوك ودورها في تحسين الأداء المصرفي، مرجع سابق.

([٢]) آليات الحوكمة في البنوك ودورها في تحسين الأداء المصرفي، مرجع سابق.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

المبحث الأول : نبذة تعريفية عن المصارف التجارية بالسودان .

المبحث الثاني : تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

المبحث الأول : نبذة تعريفية عن المصارف التجارية بالسودان :

أولاً: نبذة تعريفية عن بنك النيل للتجارة والتنمية :

النشأة والنشاط :

- تأسس بنك النيل للتجارة والتنمية في ١١/يونيو /١٩٨٢م تحت مسمى بنك التنمية التعاوني الإسلامي ، حيث أنشئ بقانون خاص وباشر أعماله المصرفية في ١٣/يونيو/١٩٨٣م كأول بنك قطاع عامفي حينها يطبق في معاملاته الشريعة الإسلامية.
- في مارس ٢٠٠١م تم تحويل البنك إلى شركة مساهمة عامة وفقاً لقانون الشركات لعام ١٩٢٥م بتسجيل رقم ١٦٣٧٩ .
- ومن أهم الثمرات التي جناها البنك نتيجة لتحوله إلى شركة مساهمة عامة :

١. إمكانيةطرح أسمه في سوق الخرطوم للأوراق المالية مما أتاح للمساهمين تسويق أسهمهم بيعاً وشراء عن طريق عرضها بالسوق الثانوي بسوق الخرطوم للأوراق المالية .

٢. أتاح للبنك قدراً من المرونة الإدارية وذلك بتحرره من الإشراف الإداري للدولة .

- في فبراير ٢٠١٣م تم تقييد اسم وشعار البنك إلى اسمه وشعاره الحاليين وقد كان الهدف الرئيسي من تغيير الاسم والشعار هو ترسيخ صورة ذهنية إيجابية لبنك تجاري شامل يقوم بخدمة كافة القطاعاتالاقتصادية بما فيها القطاع التعاوني .

فيما يتعلق بالنشاط يقوم البنك بصفته بنك تجاري شامل بكافة العمليات المصرفية والمتمثلة في :

- فتح حسابات إيداع وقبول الودائع بأنواعه المختلفة .
- تمويل كافة القطاعات القطاعات الاقتصادية باستخدام مجموعة متنوعة منصيغ التمويل الإسلامية .
- تقديم الخدمات المصرفية بشقيها التقليدي والتقني.

رأس المالي :

- رأس المال المصرح به ٣٠٠ مليون جنيه .
- رأس المال المدفوع ٢٣١ مليون جنيه.

الرؤية :

- أن يكـون النمـوذج الأفضـل للمصـرف الإسـلامي محليـاً وإقليميـاً لمسـاهمين وعملائنا الحاليين والمرتقبين ولعملائنا مع التزامنا بمسؤلياتنا الاجتماعية.

الرسالة :

- القيـام بـدور رائـد فـي الصـناعة المصـرفية لتحقيـق الغايـات الكليـة لمصـرفنا ولأصـحاب المصـالح ذوي العلاقـة ، والسـعي للحصـول علـى مسـتويات متقدمـة من الرضا بابتكار وسائل مصرفية متجددة وحلول مهنية راقية ومتميزة .

القيم :

- الالتزام بهدى الشريعة الإسلامية .
- الشفافية والنزاهة .
- الخدمة المميزة والرفيعة للعميل.
- السرية المطلقة والمحافظة عليها.
- الجدارة والابتكار والتطوير.
- العمل بروح الفريق الواحد.
- تحمل المسئولية .
- التحسين والتطوير المستمر .

الغايات الاستراتيجية :

- الحصول على موقع تنافسي متقدم .
- رفع الملاءمة المالية للبنك.
- الالتزام بالمعايير المحلية والإقليمية والعالمية .
- تأهيل وتطوير العنصر البشري وتحسين مستوى الرضا الوظيفي لدى العاملين.
- مواكبة أحدث وسائل التقنية المصرفية .
- بناء صورة ذهنية حاضرة لبنك تجاري استثماري وتنموي متميز.

فروع البنك :

ولاية الخرطوم:

١.	الخرطوم
٢.	الأمم المتحدة
٣.	السجانة
٤.	السوق المحلي
٥.	أمد رمان السوق
٦.	السوق الشعبي
٧.	بحري المنطقة الصناعي
٨.	بحري السوق
٩.	عفراء
١٠.	الرياض
١١.	حلة كوكو
١٢.	البرلمان
١٣.	شمبات
١٤.	شارع محمد نجيب
١٥.	المغتربين
١٦.	أبوحمامة
١٧.	سوق ليبيا
١٨.	الكلاكلة اللفة

ولايات الوسط :الجزيرة والنيل الأبيض وسنار :

١.	ود مدني
٢.	المناقل
٣.	كوستى
٤.	ربك
٥.	سنار

ولايات الشرق :البحر الأحمر كسلا القضارف :

١.	بورتسودان
٢.	حلفا الجديدة
٣.	كسلا
٤.	خشم القربة
٥.	القضارف

ولايتي الشمالية ونهر النيل :

١.	عطبرة
٢.	دنقلا
٣.	كريمة
٤.	الدبة

ولايات دار فور :

١.	نيالا
٢.	الضعين
٣.	الفاشر
٤.	الجنينة

ولايات كردفان :

١.	الأبيض
٢.	أم روابة
٣.	النهود
٤.	الأضية
٥.	أبوجبيهة
٦.	كادقلي
٧.	الفولة

مكتب الصرف والنوافذ :

١.	مكتب صرف بربر
٢.	مكتب صرف الهيئة القومية للاتصالات
٣.	مكتب صرف مصنع سكر حلفا
٤.	مكتب صرف سوق المحاصيل القضارف
٥.	مكتب صرف المنطقة الصناعية نيالا
٦.	مكتب صرف السوق الشعبي كسلا
٧.	نافذة صرف كلية البيان
٨.	نافذة جامعة المغتربين

الصرافات الآلية بالعاصمة :

م	اسم الصراف
١.	وزارة المالية– شارع القصر
٢.	كرور– الرياض شارع ١١٧
٣.	دال – المجاهدين
٤.	باشدار – العمارات شارع ٤١
٥.	جامعة النيلين – كلية التجارة
٦.	المحلية – محلية أم درمان
٧.	الملازمين – غرب الفايز للأثاثات
٨.	كونكروب – أم درمان حمدالنيل
٩.	الرئاسة
١٠.	الرياض – شارع الستين
١١.	لفة جوبا
١٢.	فرع السجانة
١٣.	فرع القضائي–البرلمان
١٤.	المجاهدين – مصلحة الأراضي
١٥.	جامعة المغتربين

١٦.	أبوحمامة
١٧.	فرع محمد نجيب
١٨.	التامينات – مبني برج التامينات المتحدة
١٩.	وزارة الدفاع – مبني وزارة الدفاع
٢٠.	الأزهري– الخرطوم شارع الأزهري
٢١.	أم درمان السوق– شارع الموردة
٢٢.	أم درمان السوق الشعبي
٢٣.	بحري – غرب طلمبة البحار الدافئة

الصرافات الآلية بالولايات :

م	اسم الصراف
١.	حلفا – مبني الفرع
٢.	خشم القربة
٣.	كسلا – مبني الفرع
٤.	القضائية – الفاشر
٥.	كسلا – مبني القضائية
٦.	الفولة – وزارة المالية
٧.	كادقلي– مبني الفرع
٨.	ربك – مبني الفرع
٩.	عطبرة – مبني الفرع
١٠.	بربر – مكتب صرف بربر
١١.	الدامر – مبني القضائية
١٢.	مدني – مبني الفرع
١٣.	مدني – القضائية شارع النيل
١٤.	مدني – مبني جامعة الجزيرة
١٥.	دنقلا – مبني الفرع
١٦.	بورتسودان – مبني الفرع

١٧.	بورتسودان – المطار
١٨.	الأبيض – مبني الفرع
١٩.	الأبيض –المطار
٢٠.	كريمة – مبني الفرع
٢١.	القضارف – مبني الفرع
٢٢.	الدبة – مبني الفرع
٢٣.	أم روابة – مبني الفرع
٢٤.	نيالا – مبني الفرع

نقاط البيع :

يوجد لدى البنك عدد ٩٣٩ نقطة بيع منتشرة عبر ولايات السودان المختلفة :

تطور الهيكل الإداري للبنك :

الهيكل الإداري منذ التأسيس وحتى أبريل ٢٠٠٣م :

تتكون الإدارة التنفيذية من المدير العام ، ونائب المدير العام ، مساعد المدير العام ، مدير أول إدارة ومدير إدارة ، تتكون الإدارات العامة من خمسة إدارات تدار بواسطة مساعد المدير العام ، أما الفروع فتتبع لنائب المدير العام .

الهيكل الإداري [مايو ٢٠٠٣ – ديسمبر ٢٠٠٧م]:

بعد تحويل البنك إلى شركة مساهمة عامة ووضع الاستراتيجية الثلاثية الأولي كان لا بد من بعض التحولات والتغييرات لمواكبة وضعه الجديد ، ومن هذه التغيرات إعادة تنظيم الهيكل الإداري ، وقد قام بهذه المهمة مركز تطوير الإدارة ، حيث تم تعديل البنك بتقليس الإدارات العامة المساعدة من تسع إلى خمسة إدارات ، وتم تقسيم هذه الإدارات إلى إدارات فرعية تنطوي تحتها مجموعة من الأقسام .

الهيكل الإداري [٢٠٠٨م]:

في ظل المنافسة الكبيرة للبنوك والتقدم في الصناعات المصرفية كان لا بدعلى البنك بناء هيكل تنظيمي بدرجة عالية من المرونة حيث تم وضع هيكل جديد عام ٢٠٠٧م وبدأ تطبيقه في يناير ٢٠٠٨م ، وفي هذا الهيكل تم تقسيم البنك إلى ثلاثة إدارات عامة رئيسية هي : إدارة التخطيط والتطوير ، الاستثمار والعلاقات الخارجية ، الشئون المالية والإدارية ، هذا

بالإضافة إلى ثلاثة إدارات فرعية هي : الإدارة القانونية، التفتيش والمراجعة ، إدارة المخاطر وهي تتبع إلي المدير العام ، هذا إلى جانب إدارات الفروع التي تتبع لنائب المدير العام.

الهيكل الإداري [٢٠١٠م]:

يتكون الهيكل الإداري من ثلاثة إدارات عامة تتبع للمدير العام هي : الإدارة العامة للتخطيط والتطوير ، الإدارة العامة للشئون المالية والإدارية ، الإدارة للاستثمار والعلاقات الخارجية ، وتضم كل إدارة عامة عدد من الإدارات الفرعية والتي تتكون من عدد من الأقسام، بالإضافة إلى هذه الإدارات العامة هناك أربعة إدارات فرعية هي : إدارة المخاطر ، المراجعة الداخلية ، التفنيش ، الشئون القانونية .

التخطيط الاستراتيجي :

الاستراتيجية الأولي [٢٠٠٤-٢٠٠٦م]

أعد الاستراتيجية بيت خبرة عالمي مستعيناً بلجنة فنية من البنك . ونتيجة للتعاون والمشاركة الفاعلة من الجميع فقد جاءات الاستراتيجية من حيث الإعداد نابعة من القاعدة ومعبرة عن آمال وطموحات مجلس الإدارة والعاملين .

الاستراتيجية الثانية [٢٠٠٧-٢٠٠٩م]

أيضاً أعدها بيت خبرة عالمي مستعيناً بلجنة فنية من البنك وقد تمثلت أهم غايات هذه الاستراتيجية في زيادة الإيرادات ، تقليص المصروفات ، زيادة الفاعلية الإدارية وترسيخ البنية التحتية .

الاستراتيجية الثالثة [٢٠١٠-٢٠١٢م]

تم إعادتها بالاستعانة بأربعة خبراء مستشار مصرفي ، خبير مالي ، خبير موارد بشرية ومستشار تخطيط استراتيجي ، وقد تمثلت أهم الغايات الاستراتيجية للبنك في :

- زيادة الحصة السوقية للبنك وتحسين موقعه التنافسي .
- رفع الملاءمة المالية .
- تحسين الصورة الذهنية للبنك.
- تعظيم المنفعة للجهات ذات العلاقة [مساهمين ، مستثمرين ، موظفين وعملاء ...الخ].

ثانياً: بنك فيصل الإسلامي السوداني [1]:

النشأة والتأسيس:

- تم إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم 9 لسنة ١٩٧٧م بتاريخ ١٩٧٧/٠٤/٠٤م .
- في مايو ١٩٧٧م اجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانيين والسعوديين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخرى ووافقوا على فكرة التأسيس واكتتبوا في نصف رأس المال المصدق به آنذاك.
- في ١٨ أغسطس ١٩٧٧م تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لعام ١٩٢٥م.
- باشر البنك أعماله فعلياً اعتبارا من مايو1978 م.
- راس المال المصرح به 1,000 مليون جنيه سوداني
- رأس المال المدفوع 700 مليون جنيه سوداني.

الرؤيا :

مصرف إسلامي الوجهة، سوداني السمات، يلتزم الجودة والامتياز في أعماله، إسعاداً للعملاء، ثقة في الموردين، تنمية للمجتمع، عناية بالعاملين، وتعظيماً لحقوق المساهمين.

الرسالة:

مصرف يزاوج وجهته الإسلامية وسماته السودانية، ويستهدف بالتطوير الامتياز، وبالكفاءة الأفضل، مركزاً مالياً مليئاً سليماً، ومنتجات مصرفية شرعية معاصرة، وعلاقات خارجية متنامية، ونظم وتقنيات مستحدثة، يقوم عليها العاملون فريقاً محرضاً خلقاً، ملتزماً أمانة، مدرباً مهارة، مؤهلاً معرفة، ويلتزم الشفافية منهجاً ، ليسعد المتعاملون والمساهمون والمجتمع .

القيم العشرة:

- الشرعية.

---

[1] متاح علي الموقع الإلكتروني لبنك فيصل الاسلامي السوداني www.fibsudan.com، تاريخ الدخول ٢٠١٩/١٠/١٥م ، الساعة الواحدة ظهراً

- الريادة.
- التميز.
- المهنية.
- العمل بروح الفريق.
- التحسين المستمر.
- الشفافية.
- إسعاد المتعاملين.
- التعاون مع الشركاء.
- الشراكة مع المجتمع.

تأسيس بنك فيصل الإسلامي السوداني:

بدأت فكرة نشأة بنوك إسلامية في منتصف السبعينات حيث كانت البداية بإنشاء البنك الإسلامي للتنمية بجدة وهو بنك حكومات وتبع ذلك جهد شعبي وخاص نحو إنشاء بنوك إسلامية كان لسمو الأمير محمد الفيصل فيها الريادة بدعوته لإنشاء بنوك إسلامية كما قامت دار المال الإسلامي وهى شركة قابضة برأسمال قدره بليون دولار بالسعي نحو إقامة بنوك إسلامية في عدد من الأقطار.

ولم يكن السودان بعيد عن تلك الجهود، بل أن فكرة إنشاء بنك إسلامي بالسودان قد برزت لأول مرة بجامعة أم درمان الإسلامية عام ١٩٦٦م إلا أن الفكرة لم تجد طريقها للتنفيذ . وفى فبراير ١٩٧٦م أفلحت جهود الأمير محمد الفيصل ونفر كريم من السودانيين في الحصول على موافقة الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري على قيام بنك إسلامي بالسودان وقد تم بالفعل إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم ٩ لسنة ١٩٧٧م بتاريخ ١٩٧٧/٤/٤م الذي تمت إجازته من السلطة التشريعية (مجلس الشعب آنذاك) .

وفى مايو ١٩٧٧م اجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانيين والسعوديين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخرى ووافقوا على فكرة التأسيس واكتتبوا فيما بينهم نصف رأس المال المصدق به آنذاك والبالغ ستة مليون جنيه سوداني. وفى ١٨ أغسطس ١٩٧٧م تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لعام ١٩٢٥م .

هذا وقد باشر البنك أعماله فعلياً اعتبارا من مايو 1978م. وقد حدد قانون إنشاء البنك على أن يعمل البنك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية على تدعيم تنمية المجتمع وذلك بالقيام

بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار ، كما يجوز له لتحقيق أغراضه إنشاء شركات تأمين تعاوني أو أي شركات أخرى ، يجوز له كذلك وفق القانون الخاص المذكور المساهمة في مناشط التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل السودان وخارجه ، وقد حدد القانون أن يكون للبنك رأس مال لا يقل عن ستة ملايين جنيه سوداني ، وترك لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك توزيع رأس المال آلي أسهم ونسبة المساهمة ونص صراحة أن تدفع مساهمة الجانب غير السوداني بعملة قابلة للتحويل وأستثنى القانون الخاص المشار إليه البنك من القوانين المنظمة للخدمة وفوائد ما بعد الخدمة على ألا تقل المرتبات والأجور وفوائد ما بعد الخدمة التي يحددها البنك عن الحد الأدنى المنصوص عليه في تلك القوانين وكذلك أستثنى البنك من القوانين المنظمة للتأمين وقانون ديوان المراجع العام لسنة ١٩٧٠م أو أي قانون آخر يحل محله ، كما أعفى كذلك من المواد ٣٢، ٤٤، ٤٥ من قانون بنك السودان وذلك دون المساس بسلطة بنك السودان بالإشراف على السياسة الائتمانية للبنك وتوجيهها . أما أموال البنك وأرباحه فقد أعفيت من جميع أنواع الضرائب وكذلك الأموال المودعة بالبنك للاستثمار ومرتبات وأجور ومكافآت ومعاشات جميع العاملين بالبنك ورئيس وأعضاء مجلس إدارته وهيئة الرقابة الشرعية.

بالإضافة للإعفاءات المنصوص عليها أعلاه فقد جوز القانون للبنك أن يتمتع بأي إعفاءات أو امتيازات منصوص عليها في قانون آخر ، أما فيما يتعلق بمسألة الرقابة على النقد الأجنبي فقد خول القانون لمحافظ بنك السودان أن يعفى البنك من أحكام القوانين المنظمة للرقابة على النقد الأجنبي في الحدود آلتي يراها مناسبة ، ونص القانون صراحة كذلك أنه لا تجوز مصادرة أموال البنك أو تأميمها أو فرض الحراسة أو الاستيلاء عليها وكذلك لا تحجز بموجب أمر قضائي .

إلا أنه وبعد انقضاء خمس سنوات من عمر البنك فإن قانون البنك تم تعديله بحيث سحبت الميزات والإعفاءات الممنوحة للبنك بموجب الأمر المؤقت الخاص بقانون بنك فيصل الإسلامي السوداني عند تأسيسه وذلك بعد ثبات ورسوخ التجربة وانتشارها ونموها.

معلومات أساسية -إحصائيات

البيانات الأساسية للبنك خلال الاعوام من ٢٠١٠-٢٠١٦م							
السنة	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
عدد الفروع	37	35	34	32	31	31	31
عدد الصرافات الآلية	148	143	136	118	112	91	80
عدد العاملين	1.464	1.288	1.249	1.063	942	907	886
نسبة توزيع الأرباح للمساهمين	36.0%	39.5%	38.7%	46.1%	67%	73%	55.1%
نسبة التوزيع لأصحاب الودائع	12.0%	12.0%	12.0%	12.0%	11.5%	10%	10%
معدل نمو الموجودات	%٢٥.٩	43.0%	24.0%	25.7%	46.2%	25%	40.1%
معدل نمو الودائع	%٢٥.٥	46.0%	28.0%	22.3%	48.6%	24%	40%
معدل نمو الدخل	%٢٢.٣	21.0%	28.0%	37%	28%	40%	48.6%
معدل العائد على الموجودات	%١.٥	1.8%	3.0%	3.2%	4%	4%	3.1%
معدل العائد على حقوق الملكية	%٢٣.٨	26.8%	35.0%	38%	33%	39.1%	42.8%
معدل التكلفة التشغيلية	%٣٣.٥	31.9%	32.0%	23.7%	21.9%	24.7%	22.8%

المراجع القانوني :

السادة: المأمون حامد وشركاه محاسبون قانونيون

أهداف البنك وأغراضه:

حدد البند الرابع من بنود عقد التأسيس أهداف البنك وأغراضه في الآتي:

١. القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية والاجتماعية في أي إقليم أو منطقة أو مديرية بجمهورية السودان أو خارجها.

٢. قبول الودائع بمختلف أنواعها.

٣. تحصيل ودفع الأوامر وأذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الأجنبي بكل صوره.

٤. سحب واستخراج وقبول وتظهير وتنفيذ وإصدار الكمبيالات والشيكات سواء أكانت تدفع في جمهورية السودان أو في الخارج وبوالص الشحن وأي أوراق قابلة للتحويل أو النقل أو التحصيل أو التعامل بأي طريقة في هذه الأوراق شريطة خلوها من أي محظور شرعي.

٥. إعطاء القروض الحسنة وفقاً للقواعد آلتي يقررها البنك.

٦. الاتجار بالمعادن النفيسة وتوفيرها وتوفير خزائن لحفظ الممتلكات الثمينة

٧. العمل كمنفذ أمين للوصايا الخاصة بالعملاء وغيرهم وتعهد الأمانات بكل أنواعها والعمل على تنفيذها والدخول كوكيل لأي حكومة أو سلطة أخرى أو لأي هيئة عامة أو خاصة.

٨. تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة شريطة عدم التعامل بالربا ومراعاة قواعد الشريعة الإسلامية في معاملاته مع هذه المصارف.

٩. قبول الأموال من الأفراد والأشخاص الاعتباريين سواء كانت بغرض توفيرها أو استثمارها.

١٠. القيام بتمويل المشروعات والأنشطة المختلفة التي يقوم بها أفراد أو أشخاص اعتبارين.

١١. فتح خطابات الاعتماد والضمان ، وتقديم الخدمات آلتي يطلبها العملاء في المجال المالي والاقتصادي والقيام بأعمال أمناء الاستثمار.

١٢. تقديم الاستثمارات المصرفية والمالية والتجارية والاقتصادية للعملاء وغيرهم وتقديم المشورة للهيئات والأفراد والحكومات فيما يختص بمواضيع الاقتصاد الإسلامي وخاصة البنوك الإسلامية .

١٣. قبول الهبات والتبرعات وتوجيهها وفق رغبة دافعيها أو بما يعود بالنفع على المجتمع وكذلك قبول أموال الزكاة وتوجيهها وفق المصارف الشرعية المحددة.

١٤. الاشتراك بأي وجه من الوجوه مع هيئات وشركات أو مؤسسات تزاول أعمالاً شبيهة بأعماله وتعاونه على تحقيق أغراضه في جمهورية السودان أو خارجها شريطة أن لا يكون في ذلك تعاملاً بالربا أو محظوراً شرعياً.

١٥. إنشاء مؤسسات أو أنشطة عقارية أو صناعية أو تجارية أو شركات معاونة له في تحقيق أغراضه كشركات تأمين تعاوني أو عقارات وخلافها

١٦. امتلاك واستئجار العقارات والمنقولات وله أن يبيعها أو يحسنها أو يتصرف فيها بأي وسيلة أخرى وله على وجه العموم حق استثمار أمواله بأي طريقة يراها مناسبة .القيام بأي عمل أو أعمال أياً كانت يرى البنك أنها ضرورية أومن شأنها أن تمكنه من الوصول إلى كل الأغراض المبينة أعلاه أو أي جزء منها أو تزيد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من قيمة ممتلكاته أو موجودا ته أو استثماراته شريطة أن يكون كل ذلك متفقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية.

١٧. يجوز للبنك شراء أو بأي وسيلة أخرى أن يتحصل على كل أو جزء من ملكية أو شهرة أو حقوق وأعمال وامتيازات أي فرد أو شركة أو هيئة وأن يمارس كل الصلاحيات اللازمة أو المناسبة في إدارة أو التصرف في مثل هذه الأعمال.

١٨. القيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بإنشاء المشروعات الاقتصادية وتوظيف آخرين لهذا الغرض.

كما يجوز للبنك القيام بالأعمال الآتية-:

١. أن يكافئ أي شخص أو شركة أما نقداً أو بتخصيص أسهم أو حقوق تخص البنك) تكون مدفوعة بالكامل أو جزئياً) أو بأي طريقة عن أي عمل أو خدمات حصل عليها البنك.

٢. أن يمنح معاشات أو مكافآت أو علاوات للموظفين السابقين وللمديرين السابقين أو للأشخاص الذين يعولهم هؤلاء الأشخاص المذكورين وأن ينشى أو يعاون أي مدارس أو أي نشاط تعليمي أو علمي أو صحي أو رياضي أو مؤسسات البر وخلافه.
٣. أن يقوم إذا ما رأى ذلك بتسجيل البنك والاعتراف به في أي قطر أو مكان .
٤. أن يشارك البنك في اتحاد المصارف الإسلامية وتبادل الخبرة مع البنك الإسلامي للتنمية والبنوك الإسلامية الأخرى.
٥. أن يقدم البنك المشورة للهيئات العامة والخاصة والحكومات والأفراد حول تجربته الإسلامية في المجالات الاقتصادية والمالية.

أولاً: النظام الإداري:

التزم بنك فيصل الإسلامي السوداني نظام الإدارة بالجودة الشاملة برؤيا :(مصرف إسلامي الوجهة ، سوداني السمات ، يلتزم الجودة والامتياز في أعماله ، إسعاداً للعملاء ، ثقة في الموردين ، تنمية للمجتمع ، عناية بالعاملين ، وتعظيماً لحقوق المساهمين) وبرسالة: (مصرف يزاوج وجهته الإسلامية وسماته السودانية، ويستهدف بالتطوير الامتياز ، وبالكفاءة الأفضل مركزاً مالياً مليئاً سليماً ، ومنتجات مصرفية شرعية معاصرة ، وعلاقات خارجية متنامية ، ونظم وتقنيات مستحدثة ، يقوم عليها العاملون فريقاً محرضاً خلقاً ، ملتزماً أمانة ، مدرباً مهارة ، مؤهلاً معرفة ، ويلتزم الشفافية منهجاً ، ليسعد المتعاملون والمالكون والمجتمع .
كما حدد البنك عوامل النجاح الأساسية في الآتي:

١. استخدام نظم وتقنيات حديثة تحقق كفاية وكفاءة الأداء ضبطاً وسرعة.
٢. اختيار عاملين مؤهلين واعتماد خارطة لترقيتهم علماً ومهارةً وإستقراراً وولاءً.
٣. استقطاب الموارد رأسمال وودائع.
٤. تطوير وتنويع صيغ الخدمة المصرفية والامتياز فيها ، والتدقيق في تنفيذ الشرعية.
٥. تنفيذ سياسة ائتمانية نشطة تستوعب متطلبات العملاء وتجذب عملاء جدد وتعيد السابقين.
٦. بناء علاقات خارجية منتشرة ومتطورة.

ثانيا: التحول التقني الشامل:

ظل البنك منذ تأسيسه رائداً للعمل المصرفي والآن يحتل الصدارة في إدخال أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية وتقنية المعلومات لبناء نظام مصرفي يعتمد أحدث التقنيات

في مجال الحواسيب والبرمجيات ووسائل الاتصال ، ويعتبر بنك فيصل الإسلامي السوداني أول مصرف تحول فعلياً الى بنك إلكتروني مما أتاح له توفير خدمات ومنتجات مصرفية تماثل نظيراتها العالمية ومن تلك التقنيات:

١. تم إنشاء شبكة داخلية تربط كل فروع البنك برئاسته وذلك تمهيداً لربط شبكة البنك بشبكة واسعة تتيح التعامل بين فروع البنك والمصارف والعمل فيما بينها بيسر.
٢. تم استخدام خدمات الربط الإلكتروني مع المصارف العالمية من خلال شبكة السوفت (Swift) لتنفيذ عمليات التحاويل المالية بصورها المختلفة.
٣. تم تركيب النظام المصرفي الأساسي بنتابانك (PentaBank) لكل الفروع، وهو يتيح للبنك إجراء كافة العمليات المصرفية إلكترونياً وبالتالي يكون البنك الأول الذي طبق هذا النظام بنجاح على مستوى الجهاز المصرفي السوداني.
٤. تم إدخال نظام البنتابانك ونظام إدارة عمليات الرئاسة وهما نظامان متطوران من خلالهما يمكن للبنك متابعة كل العمليات التي تتم بالفروع المربوطة إلكترونياً والتحكم في شجرة الحسابات والصلاحيات وعمليات الاستثمار المحلي والأجنبي.
٥. تم إدخال نظام الـ VBS أو نظام ما بين الفروع وهو نظام يمكن الزبائن من التعامل الفوري مع حساباتهم من أي فرع مربوط إلكترونياً دون التقيد بالفرع المفتوح فيه الحساب ، كما أنه يتيح خدمة التحويلات الفورية للأشخاص الذين ليس لديهم حسابات.
٦. تم إدخال نظام البنك الإلكتروني المرتبط بموقع البنك الإلكتروني.
٧. تم إدخال نظام الخدمة المصرفية عبر الهاتف.
٨. تم ربط فروع البنك بمشروعات التقنية المصرفية والتي تتمثل في مشروع المحول القومي ومشروع المقاصة الإلكترونية ومشروع الرواجع الإلكترونية ويعتبر البنك من أوائل البنوك المشاركة فيها.
٩. تم تنفيذ عدد كبير جدا من الصرافات الآلية.
١٠. تم إنشاء نقاط البيع في عدد كبير من المحال التجارية، لتسهيل التعاملات التجارية على عملاء البنك.

المساهمات الرأسمالية داخل السودان:

- شركة التامين الإسلامية المحدودة (شركة تابعة لبنك فيصل الإسلامي السوداني).

- الشركة الإسلامية للتجارة والخدمات المحدودة (شركة تابعة لبنك فيصل الإسلامي السوداني).
- شركة الفيصل للمعاملات المالية المحدودة (شركة تابعة لبنك فيصل الإسلامي السوداني).
- شركة الفيصل العقارية المحدودة (شركة تابعة لبنك فيصل الإسلامي السوداني).
- شركة مطاحن الغلال المحدودة –عطبرة.
- شركة الخدمات المصرفية الالكترونية.
- شركة الأنظمة المالية والمصرفية المحدودة.
- شركة سوداتل.
- الشركة الوطنية للبترول.
- بنك النيل للتجارة والتنمية.
- بنك الشمال الإسلامي.

المساهمات الرأسمالية خارج السودان

- بنك فيصل الاسلامي المصري .

رأس المال :

1000مليون جنيه سوداني	رأس المال المصرح به:
700مليون جنيه سوداني	رأس المال المدفوع:

الأسهم:

700مليون	عدد الأسهم الكلي
12276	عدد المساهمين

تركيبة رأس المال :

% 63.83	أفراد
% 36.17	شركات

تركيبة المساهمين

% 21.67	مساهمون سودانيون
% 78.33	مساهمون من دولٍ عربية

شكل رقم (٤/١/٣)

الهيكل التنظيمي لبنك فيصل الاسلامي السوداني

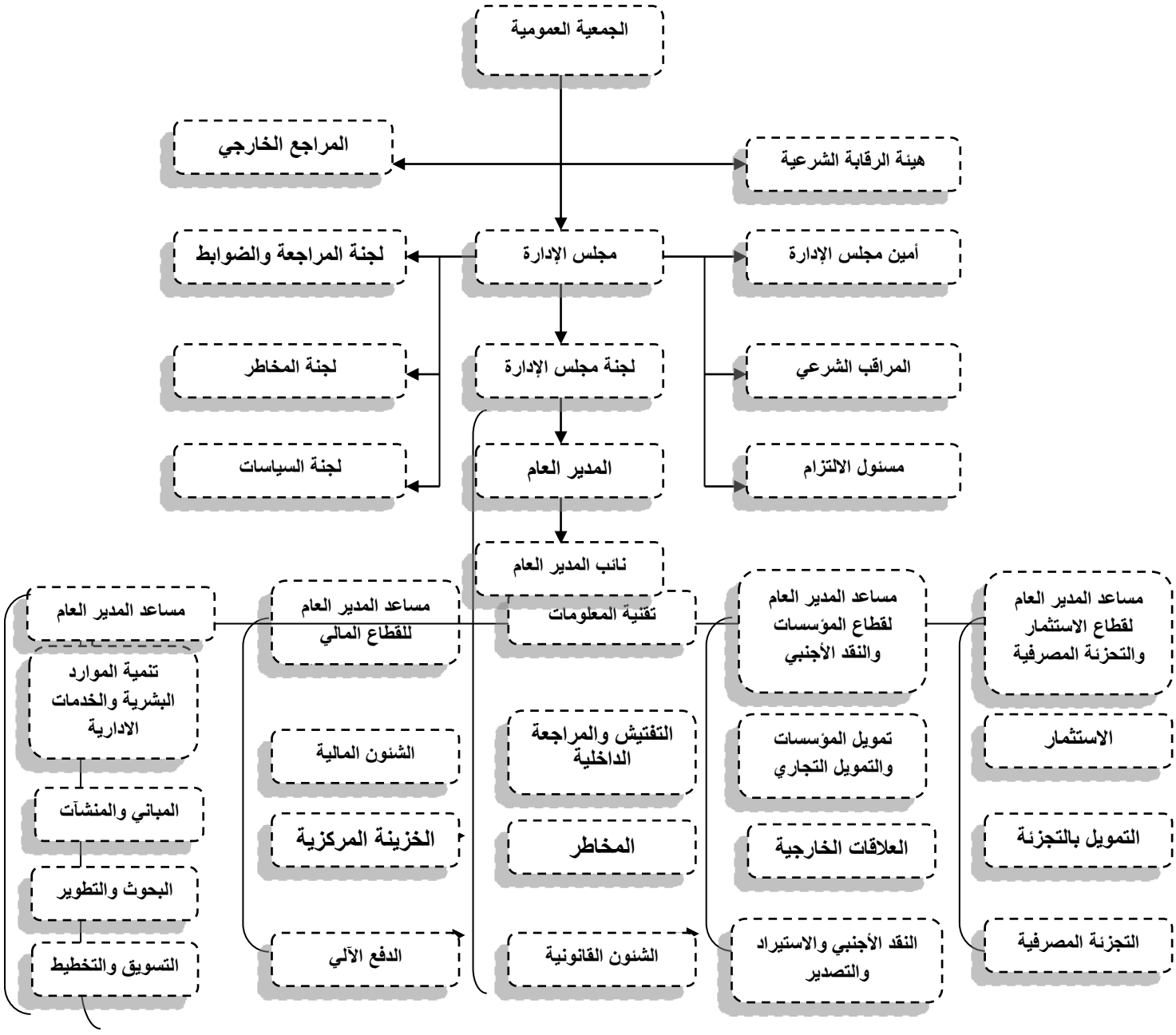

المصدر: منشورات بنك فيصل الاسلامي السوداني ٢٠٢١م

ثالثاً: بنك أم درمان الوطني :

تاريخ التأسيس ١٩٩٣م ، عدد العاملين ٨٠٨ ، عدد الفروع ١٦ ، صندوق البريد ١١٥٢٢ الخرطوم ، هاتف ٧٧٠٤٠٠ فاكس ٧٧٧٢٦٢ رمز الاسوفت omdbsdkh عنوان المقر الرئيسي الخرطوم ، تقاطع شارع القصر مع شارع الزبير باشا . الموقع على الانترنت www.onb.com.sd.website البريد الإلكتروني informTION@OMB.COM.SD ONB@Sudanmail.net. [1] .

استطاع بنك أم درمان الوطني وخلال فترة وجيزة الارتقاء بأدائه المصرفي وبوتيرة متصاعدة حتى أصبح في صدارة المصارف السودانية كما أصبح رائداً في مجال وتبني إدخال التقنية المصرفية وممارسة العمل المصرفي وفقاً لهدي الشريعة الإسلامية الغراء، هذا وقد نال البنك وسام الإنجاز من السيد/ رئيس الجمهورية وتقديراً لدوره في بناء الاقتصاد السوداني، كما أنه نال لقب البنك الأول في السودان (Bank of the Year) لخمسة أعوام (٢٠٠٢-٢٠١٠) وفق تصنيف مجلة the Banker التابعة لمؤسسة Financial Times Business Group دخل البنك في الأعوام (٢٠٠٦م، ٢٠٠٨م، ٢٠٠٩م) ضمن أفضل مائة مصرف عربي حسب تصنيف مجلة اتحاد المصارف العربية واحتل المرتبة رقم (٦٨) ضمن أكبر خمسمائة مؤسسة مالية إسلامية حسب تصنيف مجلة اتحاد المصارف العربية، والمرتبة رقم ستون ضمن أكبر مصرف إفريقي للعام ٢٠٠٩م، كما جاء البنك في المرتبة رقم (٧٩) ضمن أكبر ٣٦٠ مؤسسة مالية إسلامية خلال العام ٢٠١٢م.

---

[1] اتحاد المصارف في السودان ، بنك السودان المركزي ، الكتاب الثالث ، الخرطوم ، مطابع السودان للعملة المحدودة، يناير ٢٠١٧م،ص ١٧- ٣٦.

الأهداف العامة للبنك:

يهدف البنك إلى تحقيق الآتي:

- تجميع وقبول المدخرات للعاملين بالخارج.
- تمويل عمليات التجارة الخارجية.
- حشد وقبول مدخرات الجمهور في جميع أنحاء السودان.
- الدعم الاجتماعي والتكافلي لخدمة العاملين بالدولة.
- يساهم البنك في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والتعدين وقطاع التعاون والخريجين والمهنيين.
- إنشاء الشركات الخاصة بالبنك والمساهمة في إنشاء شركات مع الغير لخدمة أهداف البنك.
- تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة وذلك بإنشاء الفروع في كل ولايات السودان.

الفروع والتواكيل العاملة:

الخرطوم، أم درمان، بورتسودان، القيادة، القضارف، الأبيض، سنار، السجانة، الدمازين، نيالا، السوق المحلي الخرطوم، سوق لبيبا، أم درمان، المقرن، الصناعات، الخرطوم بحري، عطبرة.

أهم ملامح استراتيجية البنك:

١. الالتزام بضبط مناشط البنك المختلفة بأحكام الشريعة الإسلامية.
٢. استخدام أحدث نظم التقنية المصرفية المتاحة في سبيل تطوير مستوى جودة الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك إرضاءً للعملاء.
٣. تطوير المهارات والخبرات لرأس المال البشري عبر التدريب والتأهيل المستمر.
٤. التوظيف الأمثل للموارد لزيادة الإيرادات وتعظيم الأرباح والمحافظة على معدل تكلفة منخفضة.

٥. تثبيت وتوسيع علاقات البنك الخارجية(١).

تطلعات المصرف المستقبلية:

١. يتطلع المصرف إلى مواصلة الاهتمام والتركيز على تطوير التقانة المصرفية وذلك بإكمال مراحل إدخال النظام المصرفي الإلكتروني الجديد وبالفعل تم ذلك في العام ٢٠١٤م.
٢. يسعى البنك إلى التحسين المستمر لترقية جودة الخدمات المصرفية ودرجات رضا العملاء.
٣. يعمل البنك للمحافظة على موقعه الريادي من حيث استحواذه على النصيب الأكبر من الموجودات، الودائع، التمويل في الجهاز المصرفي السوداني[١].

قصة نجاح البنك:

خلال سبعة عشر عاماً استطاع بنك أم درمان الوطني تحقيق توسعاً رأسياً وأفقياً بحيث غطت خدمته كل أنحاء السودان. وقد بدأ البنك نشاطه بفرعين هما فرع الخرطوم وفرع أم درمان، ثم توسع أفقياً لتبلغ عدد الفروع بالبنك (١٨) فرعاً وهي: الخرطوم، أم درمان، بورتسودان، القيادة، القضارف، الأبيض، سنار، السجانة، هجليج، الدمازين، نيالا، السوق المحلي الخرطوم، سوق ليبيا، أم درمان، المقرن، الصناعات، الخرطوم بحري، عطبرة ونوافذ بنت خويلد في كل من (الخرطوم، السجانة، المقرن، أم درمان، سوق ليبيا)، بالإضافة إلى هذه الفروع التي غطت معظم أنحاء البلاد هنالك تواكيل عاملة في كل من هيئة الموانئ البحرية بورتسودان والسوق الجنوبي نيالا.

وعلى المستوى الرأسي استطاع البنك بالوفاء بالنسبة لبنك السودان حيث يعتبر المصرف الأول من بين المصارف السودانية والتي استطاعت توفيق أوضاعها بتقوية رأس المال والمركز المالي الذي جعل بنك أم درمان الوطني يتمته بعدد من نقاط القوة ومنها ما يلي:

١. يعتبر المنهج الإسلامي المتبع من قبل البنك وبأحكام الشريعة الإسلامية من أقوى نقاط قوة البنك.
٢. امتلاك البنك لشبكة مراسلين واسعة ومنتشرة حول أنحاء العالم.
٣. تحقيق البنك لمعدلات عالية في جانب الإيرادات والأرباح.

زيادة رأس المال المدفوع:

---

(١) عبد الرحمن يسري أحمد ،دراسات اقتصادية إسلامية في النقود والفوائد والبنوك، الدار الجامعية للنشر ، صر، 1998 ص 2

[١] اتحاد المصارف في السودان ، بنك السودان المركزي ، الكتاب الثالث ، الخرطوم ، مطابع السودان للعملة المحدودة، يناير ٢٠١٧م،ص ١٧- ٣٦.

نجح البنك في رفع رأس ماله من ١٨.٩ مليون جنيه في عام ٢٠٠١م إلى ٨٠٠ مليون جنيه بنهاية عام ٢٠١٢م بنسبة بلغت ٤١٣٢%، هذه الطفرة في رأس المال وضعت البنك في صدارة البنوك السودانية من حيث رأس المال.

الجوائز التي حصل عليها البنك:

تم تصنيف بنك أم درمان الوطني خلال العام ٢٠٠٩م وفقاً لمؤسسات إقليمية وعالمية حيث اشتمل على:

١. منح بنك أم درمان الوطني جائزة البنك الأول في السودانThe Banker Award من مؤسسة Financial Times Business Group البريطانية لخمسة (٢٠٠٢ –٢٠١٠م) وذلك كون البنك يتمتع بأكبر موجودات، إضافة إلى معدل العائد على حقوق الملكية وصافي الأرباح، وقدرة البنك على امتصاص الأزمات وتجله الصعاب التي قد تعترض مسيرته.
٢. حافظ بنك أم درمان الوطني على صدارته للبنوك السودانية ضمن قائمة أكبر ١٥٠ مصرفاً عربياً حيث احتل (١٠٠) وفقاً لتصنيف مجلة الاقتصاد والأعمال حسب الكفاءة المالية وحقوق المساهمين عن السنة المنتهية في ٢٠٠٨م.
٣. احتل البنك المرتبة رقم (٥٠) في قائمة أكبر ١٠٠ مؤسسة مالية إسلامية باعتباره المؤسسة المالية الإسلامية الأولى في السودان حسب تصنيف المجلس العام للبنك الإسلامية عن السنة المنتهية ٢٠٠٨م في الموجز ورأس المال وإجمالي الدخل.
٤. جاء البنك في المرتبة رقم (٦٠) ضمن أكبر مصرف في القارة الإفريقية.

المساهمة الرأسمالية:

١. خزان كهرباء كجبار المحدودة.
٢. الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة.
٣. الشركة الوطنية للبترول.
٤. شركة الخدمات المصرفية.
٥. بنك الخرطوم.
٦. مشروع سكر النيل الأبيض.
٧. ينك الاستثمار المالي.
٨. الوكالة الوطنية لتأمين الصادرات.
٩. شركة الأنظمة المالية والمصرفية

شكل رقم (٤/١/٤)

الهيكل التنظيمي لبنك أم درمان اوطني

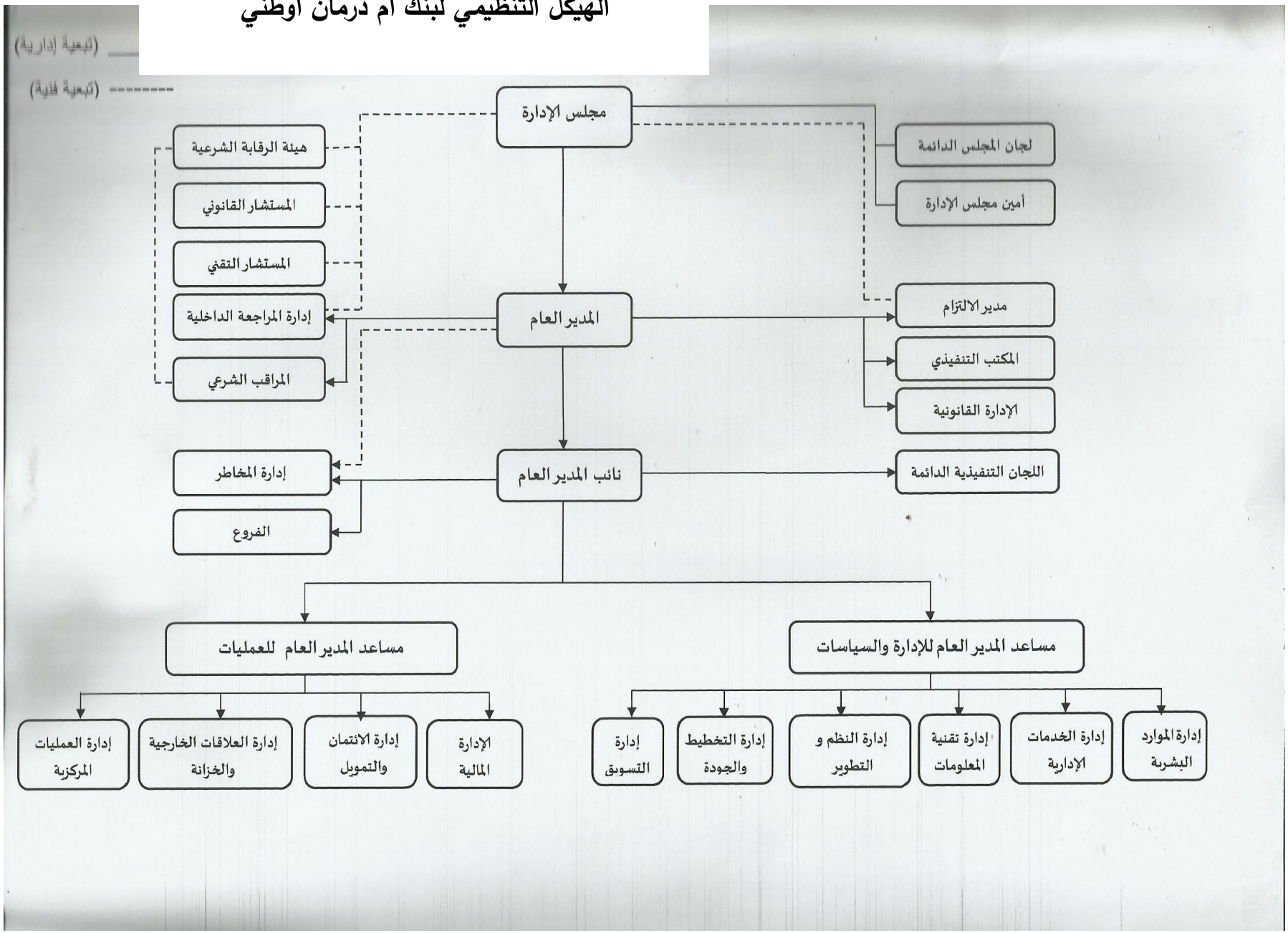

رابعاً : بنك الخرطوم

نظرة عامة:

- أول بنك في السودان تأسس عام ١٩١٣
- بنك الحكومي نتج عن اندماج عدد من البنوك (بنك باركليز ، بنك الوحدة ، بنك مصر)
- في عام ١٩٧٥ تم تسميته لبنك الخرطوم
- لقد بدأت إعادة الهيكلة في التسعينات
- في عام ١٩٩٣ اندمج مع كل من بنك الوحدة (بنك عثمان) والبنك الوطني للتصدير والاستيراد
- 2002:أصبح شركة خاصة محدودة تحت اسم بنك الخرطوم
- في عام ٢٠٠٥ ، اشترى بنك دبي الإسلامي ٦٠٪ من أسهم البنك
- في عام ٢٠٠٨ تم دمج بنك الإمارات والسودان في بنك الخرطوم ليكون أكبر بنك في السودان وأسهم بنك دبي الإسلامي ٢٨.٤٪ وحكومة السودان ١٠٪.
- في عام ٢٠١٠ ، قامت حكومة السودان ببيع أسهمها وأصبح البنك مملوكًا بنسبة ١٠٠٪ للقطاع الخاص
- في عام ٢٠١١ ، تمت إزالة اسم البنك من قائمةOFAC
- لدى مجموعة بنك الخرطوم ١٥٠ فرع إضافي ومكاتب نقدية
- تمتلك مجموعة بنك الخرطوم٧ شركات تابعة

تاريخنا:

تأسس بنك الخرطوم في عام ١٩١٣ من قبل النظام الإنجليزي-مصري. وفي عام ١٩٢٥، تم تغيير اسمه إلى بنك باركليز أوفرسيز، قبل أن تعاد تسميته إلى بنك باركليز في عام ١٩٥٤. وجدير بالذكر أن المعايير والممارسات الدولية التي غرسها بنك باركليز، لا تزال إلى اليوم ماثلة في ثقافة البنوك السودانية ومناهج عملها.

في عام ١٩٧٠، تم تأميم بنك الخرطوم من قبل الحكومة السودانية، وخلال الفترة 2002-1982قاد البنك جهود تدعيم القطاع المصرفي من خلال إندماج العديد من البنوك

المحلية والإقليمية في بنك الخرطوم. وبحلول عام ٢٠٠١، تمت خصخصة البنك وإضفاء الطابع المؤسسي على هيكليته. والمساهم الرئيسي اليوم هو **بنك دبي الإسلامي**، البنك الإسلامي الرائد إقليمياً والذي يتخذ من الإمارات العربية المتحدة مقراً له، والذي قدم لبنك الخرطوم فريقاً إدارياً رفيع المستوى من ذوي الخبرة والمعرفة الواسعة في الخدمات المصرفية الدولية. وأما بقية المساهمين في البنك فهم أيضاً من رواد الخدمات المصرفية الإسلامية الإقليمية ورجال الأعمال، ويشمل ذلك **البنك الإسلامي للتنمية في جدة، وبنك أبوظبي الإسلامي، ومصرف الشارقة الإسلامي، واتصالات بدولة الإمارات العربية المتحدة.**

يعد بنك الخرطوم أكبر مجموعة مصرفية في السودان من حيث رأس المال بعد اندماجه مع بنك الإمارات والسودان في عام ٢٠٠٨، ويمتلك ميزانية عمومية بقيمة مليار دولار أمريكي، تضم مجموعة بنك الخرطوم ما يقارب ال٣٠٠٠ موظف ، ١٥٠ فرعًا ومكاتب نقدية وأكثر من ٣٢٥ جهاز صراف آلي / مكينات الإيداع النقدي ، وهي أكبر شبكة فروع وأجهزة صراف آلي في السودان.

ويوفر البنك أيضاً مركز اتصال يعمل على مدار ٢٤ ساعة، مع خدمة الخدمات المصرفية لكبار الشخصيات، ومجموعة كاملة من الخدمات الإلكترونية التي تشمل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وخدمة التنبيه بالرسائل القصيرة ، والخدمات المصرفية عبر الأجهزة المتنقلة. ويزاول بنك الخرطوم نشاطه بموجب المعايير والمبادئ المصرفية الإسلامية التي تضمن الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة.

إن تاريخنا العريق الممتد إلى أكثر من ١٠٠ عام يضمن لنا القدرة على تحديد وفهم احتياجات السوق والعملاء. ومع ذلك، فإن تركيزنا ينصب بشكل دائم ورئيسي على التطلع نحو الأمام، ونحو الريادة وتوقع الاحتياجات المستقبلية، مع التفكير بشكل دائم في إحتياجات السوق والعملاء لتبنيها وتسهيل متطلباتهم؟ هذا هو ما يميزنا عن منافسينا، وهذه هي الثقافة التي نعمل على بنائها"، السيد فادي الفقيه، الرئيس التنفيذي السابق لبنك الخرطوم".

الرؤية والرسالة

التحول في العمل

فريق الإدارة والموظفين كانوا يعملون معاً بحماس وبلا كلل أو ملل من أجل تحقيق التحول المنشود للبنك عبر استراتيجية مركزة ومتكاملة تجمع أفضل الخبرات التي اكتسبها البنك خلال تاريخه العريق، مع خطة ورؤية ورسالة وثقافة جديدة في عالم الأعمال المصرفية عنوانيها القيمة المضافة للعميل.

الرؤية

أن يكون مصرفاً إسلامياً رائداً، ونموذجاً للتميز، والشريك المفضل للعملاء محلياً ودولياً.

الرسالة

- نسعى جاهدين لتحقيق التميز في كل ما نقوم به
- نسعى لأن نكون شريكاً في تقديم مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المالية عالمية المستوى
- نسعى لمواصلة بناء مؤسسة مالية قوية من شأنها أن توفر عوائد تنافسية مع التركيز على الإدارة الحكيمة للمخاطر
- نسعى لأن نكون الوجهة المفضلة للباحثين عن فرص العمل من خلال تمكين موظفينا من تحقيق النجاح بجدارة ليكون هذا النجاح انعكاساً لحرفيتهم العالية ومهاراتهم القيادية وجهودهم الجماعية وروح المبادرة لديهم.
- نهدف لأن نكون شركة رائدة بين أقراننا من خلال تطبيق أفضل الممارسات العالمية بما يتماشى مع خصوصية السوق المحلية

"ثقافتنا مبنية على الاعتزاز بما نقوم به، والذي يمثل أيضاً قيمنا الأساسية في العمل – الاحتراف، والاحترام، والنزاهة، والتفاني، والتميز. وهناك معايير للأداء لكافة العاملين على كل المستويات داخل بنك الخرطوم لضمان بذل كل الجهود الممكنة لتقديم هذه القيم عبر كافة مجالات عملنا".

شركائنا :

دولة الإمارات العربية المتحدة

- بنك أبوظبي الإسلامي
- بنك المشرق
- المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية
- بنك دبي الإسلامي
- بنك الإمارات دبي الوطني

قطر

- بنك قطر الإسلامي ‘ الدوحة.

المملكة العربية السعودية

- البنك الأهلي التجاري
- مصرف الراجحي
- البنك العربي الوطني
- بنك البلاد
- بنك الرياض

البحرين

- بنك اليوباف العربي الدولي
- بنك المؤسسة العربية المصرفية
- بنك إثمار
- الشركة العربية للاستثمار.

سلطنة عمان

- بنك مسقط

المملكة المتحدة وأوروبا

- بنك التجارة والاستثمار، جنيف، سويسرا
- البنك التجاري العربي البريطاني، لندن، المملكة المتحدة
- بنك كوميرز، فرانكفورت، ألمانيا
- بنك بيروت، فرانكفورت ، ألمانيا
- بنك بيبلوس، بروكسل، بلجيكا
- البنك التجاري الدولي الأول، مالطا
- بنك UBAE ، روما، ايطاليا
- بنك بيروت ، لندن، المملكة المتحدة
- بنك يونيكريديت، النمسا
- بنك نتاكسس الشعبي، باريس، فرنسا
- مصرف بيا فرنسا، باريس، فرنسا
- بنكKBC NV ، بروكسل، بلجيكا

الصين

- البنك الأهلي المصري، فرع شنغهاي ، شنغهاي

لبنان

- بنك بيبلوس
- بنك بيروت

مصر

- البنك الأهلي المصري

- البنك التجاري الدولي
- البنك العربي الأفريقي الدولي

الاردن

- بنك الإسكان للتجارة والتمويل
- بنك الاتحاد

تركيا

- بنك هالك، أنقرة
- بنك لاتيليم الآسيوي إسطنبول
- بنك البركة للمشاركات إسطنبول
- بنك المشاركة التركي الكويتي، إسطنبول
- بنك أكتيف، إسطنبول
- البنك العربي التركي، إسطنبول

الشركات التابعة :

سنابل للأوراق المالية:

أسست في عام ١٩٩٤ (الشركة القومية للمعاملات المالية سابقاً) وتعد شركة رائدة في مجال الوساطة والأوراق المالية في السودان، بأصول بلغت ٤٩ مليون جنيه سوداني.

شركة الفهد لنقل وحفظ الاصول الثمينة المحدودة:

شركة الفهد المتحدة المحدودة تأسست في عام ٢٠١٢، وهي مملوكة بالتساوي من قبل بنك الخرطوم وشركة الهدف. وتعتبر شركة الفهد واحدة من الشركات الرائدة يمكن أن تكون الشركة الوحيدة في مجال النقل الآمن في السودان، حيث تمتد خدماتها في جميع أنحاء البلاد.

واحة الخرطوم:

وهو أكبر مشروع للحياة العصرية متعدد الاستخدامات ويقع في قلب مدينة الخرطوم . ويمتد على مساحة بناء إجمالية تبلغ (١٣٠.٢٠٠) متر مربع ويتكون من أكبر مركز تجاري في السودان (٢٢ ألف متر مربع) ويضم متاجر ومطاعم، ومركز ترفيه الأطفال. كما يحتوي على مكاتب للشركات مع خدمات دعم الأعمال التجارية يقع في قلب منطقة الأعمال، على مقربة من البنوك والوزارات وغيرها من الخدمات الأساسية ويوفر مواقف للسيارات تتسع لما يزيد عن (٦٠٠) سيارة.

شركة سودا كاش للصرافة والتحاويل الخارجية:

تعد سودا كاش شركة الصرافة الأولى في السودان، وهي شركة تابعة ومملوكة بالكامل لبنك الخرطوم، مجموعة الخدمات المالية الرائدة في البلاد التي تحتفل بالذكرى المائة لتأسيسها. وترفد سودا كاش التي أنشئت في عام ١٩٩٥ (الشركة القومية للصرافة سابقاً) الأفراد والشركات بخدمات الحوالات النقدية والتداول عبر السودان وإلى أي مكان في العالم بطريقة موثوقة وفعالة وجديرة بالثقة.

الشركة القومية للتجارة والخدمات المحدودة:

توفر خدمات التجارة، والاستيراد والتصدير وتسويق البضائع والمنتجات والسلع والمحاصيل المتنوعة عبر ٢٠ بلداً في جميع أنحاء العالم، من بينها الأردن، ولبنان، والمملكة العربية السعودية، ومصر، والإمارات العربية المتحدة وباكستان والهند والصين.

شركة ارادة للتمويل الأصغر:

نحن ندعم التخفيف من حدة الفقر وتخفيف معاناة الفقراء والمهمشين، من خلال تمكينهم من بدء مشاريع صغيرة خاصة بهم.

شركة كنار للاتصالات المحدودة:

يعلن بنك الخرطوم انه قد قام بإتمام شراء حصة مجموعة كنار للاتصالات (ش.م.ع) مجموعة اتصالات .("في شركة كنار للاتصالات المحدودة (كنار)، والبالغة92.3٪ وذلك بعد أن تحصل البنك على جميع الموافقات التنظيمية من قبل الجهات المختصة.

المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية

يتناول هذا المبحث نموذج الدراسة المقترح، وتشير منهجية الدراسة هنا إلى الوصف الدقيق للطرق والإجراءات التي أتخذها الدارس لتنفيذ هذه الدراسة، ويشتمل على نموذج الدراسة، طبيعة الدراسة، مجتمع الدراسة، وعينة الدراسة التي طبقت عليها، بالإضافة إلي مصادر جمع البيانات، والتأكد من صدق وثبات أداة الدراسة، واستعراض الإجراءات الأولية قبل تحليل البيانات (تنظيف البيانات)، ومعدل استجابة أفراد العينة، بالإضافة إلى تحليل البيانات الاساسية في عينة الدراسة، وايضاً أساليب التحليل الإحصائي التي استخدمت في تحليل البيانات.

٣.٣ **نموذج الدراسة:**هذه الدراسة توضح عدد من المتغيرات ، المتغير المستقل (معيار العرض والإفصاح العام) والمتغير الوسيط (الحوكمة المصرفية) والمتغير التابع (جودة معلومات التقارير والقوائم) وكذلك ربط هذه المتغيرات لتشكل اختباراً على هذه الدراسة.

متغيرات الدراسة :

اولا : معيار العرض والافصاح العام: تم قياسها بـ ٢٣ عبارة كما هو موضح في **الجدول ( ) معيار العرض والافصاح العام**

معيار العرض والافصاح العام	
الرقم	**العبارات**
١	يتم الافصاح عن المعلومات الاساسية للمصرف
٢	يتم الافصاح عن عملة القياس المحاسبي
٣	يتم الافصاح عن السياسات المحاسبية المهم ة
٤	يتم الافصاح عن السياسات التي اعتمدتها ادارة المصرف لتحدي د مخص ص الديون المشكوك في تحصيلها واعتبار الديون المعدومة
٥	يتم الافصاح عن السياسات والقواعد والطرق التي اعتمدتها إدارة المصرف لتوحيد القوائم المالية للشركات التابعة إن وجدت
٦	يتم الافصاح عن السياسات المحاسبية المهمة في ايضاح وأحد بدلاً من توزيعها مع الايضاحات الأخرى حول القوائم المالية
٧	يتم الافصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية ومبرراته إن وجدت
٨	يتم الافصاح عن تاريخ قائمة المركز المالي للمصر ف
٩	تحتوي قائمة المركز المالي على جميع موجودات المصرف ومطلوباته وحقوق أصحاب الاستثمارات المطلقة وما في حكمها وجميع حقوق أصحاب الملكية في المصرف
١٠	يتم تجميع بند الموجودات والمطلوبات في مجموعات وفقاً لطبيعتها وترتيب عرضها في قائمة المركز المالي وفقاً لدرجة السيولة النسبية لكل مجموعة
١١	يتم اظهار مجموع مستقل لكل من الموجودات، المطلوبات، حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق أصحاب الملكي ة
١٢	يتم الافصاح عن الفترة التي تشملها قائمة الدخل الخاصة بالمصرف
١٣	يتم الافصاح في قائمة الدخل عن إيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر الاستثمار حسب نوعها

١٤	يتم الافصاح في قائمة الدخل عن الزكاة والضريبة
١٥	يتم الافصاح عن الفترة المالية التي تشملها قائمة التدفقات النقدية
١٦	يتم الافصاح في قائمة التدفقات النقدية عن التدفقات النقدية الناتجة عن العمليات والناتجة عن الاستثمار والناتجة عن التمويل
١٧	يتم الافصاح في قائمة التدفقات النقدية عن صافي الزيادة أو النقص في النقد خلال الفترة المالية
١٨	يتم الافصاح في قائمة التدفقات عن مبلغ النقد في بداية ونهاية الفترة المالية
١٩	يتم الافصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية عن رأس المال المدفوع والاحتياطي النظامي والاحتياطيات الاختيارية الأخرى كل على حدة
٢٠	يتم الافصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية عن استثمارات أصحاب حقوق الملكية خلال الفترة المالية
٢١	يتم الافصاح في قائمة التغيرات في حقوق اصحاب الملكية عن صافي الدخل أو الخسارة خلال الفترة المالية
٢٢	يتم الافصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية عن التوزيعات على أصحاب حقوق الملكية خلال الفترة المالية
٢٣	يتم الافصاح عن الفترة المالية التي تشملها قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة

ثانيا : جودة معلومات التقارير والقوائم المالية

تم قياسه ب 10 عبارات و تضمن بعدين كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول( ) قياس العبارات

معيار جودة معلومات التقارير والقوائم الماليه	
بعد الملاءمة	
الرقم	**العبارات**
١	يقدم المصرف معلومات محاسبية في الوقت المناسب
٢	يقدم المصرف معلومات محاسبية مفهومة
٣	يقدم المصرف معلومات محاسبية واضحة
٤	يقدم المصرف معلومات محاسبية ملائمة لاتخاذ القرارات الرشيدة
٥	يقدم المصرف معلومات محاسبية تقلل من درجة عدم التأكد
بعد الموثوقية	
الرقم	**العبارات**
١	يقدم المصرف معلومات محاسبية تمتاز بالموضوعية
٢	يقدم المصرف معلومات محاسبية تمتاز بالحياد وعدم التحيز
٣	يقدم المصرف معلومات محاسبية يمكن التحقق منها
٤	يقدم المصرف معلومات محاسبية تعبر عن الاحداث المالية بصدق
٥	يقدم المصرف معلومات محاسبية تمتاز بالدقة

ثالثا : الحوكمة المصرفية

تم قياسه بأربعة أبعاد و٢٠ عبارة مع اضافة تعديلات لغوية كما هو موضح في الجدول أدناه: **الجدول ( )**

معيار الحوكمة المصرفية	
بعد حقوق المساهمين	
الرقم	**العبارات**
١	يوضح النظام الأساسي للمصرف ودليل حوكمته ضرورة حماية مساهمي الأقلية .
٢	يتم اخطار المساهمين بموعد اجتماع الجمعية العمومية قبل الاجتماع بوقت كافي ومشاركتهم في وضع جدول الأعمال .
٣	يتم السماح للمساهمين بالمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين .
٤	هنالك معاملة عادلة لجميع المساهمين .
٥	هنالك معاملة متساوية عند تغير ملكية المصرف .
بعد مجلس الإدارة	
الرقم	**العبارات**
١	يتمتع أعضاء مجلس إدارة المصرف بقدر مناسب من المهارات والخبرات المالية .
٢	يتم عمل متابعة فعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة.
٣	هنالك لجان تابعة لمجلس الإدارة مسؤوله عن الإشراف على المجالات الأساسية الخاصة بالمراجعة والحوكمة والتعيينات والأجور
٤	يتم عمل تطوير وتدريب مهني مستمر لأعضاء مجلس إدارة المصرف .
٥	يتم عمل تقويم دوري لكفاءة أعضاء مجلس الإدارة
بعد الإفصاح والشفافية	
الرقم	**العبارات**
١	المراجعة السنوية للمصرف يجريها مراجع مستقل وكفء ومؤهل وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية .
٢	يزيد من شفافية الافصاح عن معلومات القوائم المالية الخاصة بالمصرف
٣	يزيد من سلامة المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية بالمصرف
٤	يساعد اصحاب المصلحة في الحصول على معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات
٥	يساعد مستخدمي معلومات القوائم المالية في ترشيد القرارات
بعد الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح	
الرقم	**العبارات**
١	يتم احترام حقوق اصحاب المصالح التي يقرها القانون
٢	لأصحاب المصالح الحق في الحصول على تعويض مقابل انتهاك حقوقهم
٣	يتم السماح لأصحاب المصالح بالحصول على المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها وفي الوقت المناسب
٤	لأصحاب المصالح الحق في الاتصال المباشر بمجلس الإدارة
٥	لأصحاب المصالح الحق في الافصاح عن اهتمامهم بشأن الممارسات غير القانونية أو غير الاخلاقية

تنظيف البيانات: (Cleaning data)

بقدر ما يتعلق الأمر بالتحقق من صحة البيانات المستخدمة في التحليل، قبل تقييم الخصائص السيكو مترية للبيانات المختلفة، لذلك من الضروري وصف وفهم الإحصاءات الوصفية البيانات. حيث أن الهدف الأساسي من استخدام الإحصاء الوصفي للبيانات هو التأكد من دقة عملية إدخال البيانات؛ حيث يقيس الانحراف المعياري استجابات المبحوثين ويكشف مدي تشتت البيانات من عدمها. أو تنظيف البيانات الذي يتعامل مع اكتشاف وإزالة الأخطاء والتناقضات التي تتم اثناء ادخال البيانات من أجل تحسين جودة البيانات. والتعامل مع البيانات المفقودة حيث أن فقدان البيانات يعتبر أمر شائع ومتوقع في عملية جمع وإدخال البيانات بسبب قلة التركيز أو سوء فهم المجيبين للأسئلة، أو عدم وجود إجابة لتلك الأسئلة. حيث أن عدم التعامل مع هذه البيانات المفقودة يمكن أن يسبب عدة مشاكل. أي أن فقدان العديد من البيانات اي تركها دون اجابة من قبل المبحوث تولد العديد من المشكلات اي انها تمثل في بعض الاحيان تحيز المستجيب تجاه السؤال المحدد او نسيان المستجيب لذلك السؤال والقاعدة العامة في التعامل مع البيانات المفقودة هي ألا تزيد عن ١٠% من حجم الاسئلة فاذا ذادت عن ذلك يجب التخلص من الاستبيان نهائيا باعتباره غير صالح للتحليل وعليه يتم استخدام طريقة المتوسط للتعامل معها إذا قلت عن الحد المقبول يتم حذفها. ولتأكد من البيانات المفقودة لا تؤثر على نتائج التحليل.

الاجابات المتماثلة:

ان اعطاء المستجيب اجابة واحدة لكل فقرات الاستبيان قد يعني ذلك عدم اهتمام المستجيب لتلك الاسئلة وخاصة إذا كانت هنالك اسئلة عكسية في الاستبيان إذا يستحيل اعطاءها نفس الاجابة لذلك يجب أن يكون هنالك تشتت في اجابة المستجيبين أي ألا يكون هنالك تجانس تمام لتلك الاجابات ويتم التعرف على هذا من خلال احتساب

الانحراف المعياري للإجابات فاذا كان هنالك انحراف معياري عالي يعني أن هنالك تشتت في الاجابات والعكس صحيح وعليه يتم حذف أي استبيانه يقل انحرافها المعياري عن٠.٥.

مقياس الدراسة:

تم قياس درجة الاستجابات المحتملة على الفقرات إلى تدرج خماسي حسب مقياس ليكرت الخماسي (Likart Scale)، في توزيع اوزان اجابات أفراد العينة والذي يتوزع من اعلى وزن له والذي اعطيت له (٥) درجات والذي يمثل في حقل الاجابة (أوافق بشدة) الى أدنى وزن له والذي اعطى له (١) درجة واحدة وتمثل في حقل الاجابة (أوافق بشدة) وبينهما ثلاثة اوزان. وقد كان الغرض من ذلك هو اتاحة المجال أمام أفراد العينة لاختيار الاجابة الدقيقة حسب تقدير أفراد العينة. كما هو موضح في جدول رقم **(٤/٢/١١)**

جدول رقم **(٤/٢/١١)** مقياس درجة الموافقة

درجة الموافقة	الـــوزن النسبي	النسبة المئوية	الدلالة الإحصائية
أوافق بشدة	٥	من ٨٠% فأكثر	درجة موافقة مرتفعة جداً
أوافق	٤	مـن ٧٠% إلـي أقـل مـن ٨٠%	درجة موافقة مرتفعة
محايد	٣	مـن ٥٠% إلـى أقـل مـن ٧٠%	درجة موافقة متوسطة
لا أوافق	٢	٢٠% إلي أقل من ٥٠%	درجة موافقة منخفضة
لا أوافق بشدة	١	أقل من ٢٠%	درجة موافقة منخفضة جداً

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٩م

وعليه فإن الوسط الفرضي للدراسة (٣) وعليه إذا زاد متوسط العبارة عن الوسط الفرضي دل ذلك على موافقة أفراد العينة على العبارة.

معدل استجابة العينة:

تم توزيع عدد (٢١٠) استبيانه على عينة من المصارف التجارية بالسودلن وتمكن الدارس من الحصول علي (217) (٩٨.٦%) منها (٢٠٠) صالحة للتحليل الذي يمتثل (٩٥.٤%)من إجمالي الاستبيانات الموزعة، والاستبيانات الغير صالحة للتحليل (7) استبيانات وهي تمثل نسبة (3%) من جملة الاستبيانات الموزعة، بينما الاستبيانات التي لم ترد (3) استبيان بنسبة (1.3%)من العدد الكلي للاستبيانات وعليه تم اعداد ملخص لكل عمليات تنظيف البيانات وكذلك معدل الاستجابة كما في الجدول (٤/٢/١٢)

جدول رقم (٤/٢/١٢) تنظيف البيانات ونسبة الاستجابة

البيانات	العدد	النسبة
عدد الاستبانات الموزعة للمستجيبين	٢١٠	%١٠٠
عدد الاستبانات التي تم إرجاعها	٢٠٧	%٩٨.٦
عدد الاستبانات غير صالحة نسبة لبياناتها المفقودة	٧	%٣.٠
عدد الاستبانات غير صالحة نسبة لإجاباتها المتشابهة	٠	%٠.٠٠
عدد الاستبانات التي لم تسترد	٣	%١.٣٠
عدد الاستبانات الصالحة للتحليل	٢٠٠	%٩٥.٤
نسبة الاستجابة	%٩٥.٤	

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠٢٠١م

المبحث الثالث: تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات

يهدف هذا الفصل إلى تحليل الاعتمادية للعثور على الاتساق الداخلي للبيانات، وحساب المتوسطات والانحراف المعياري والارتباط للمتغيرات، وللكشف عن طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات التي تم تطويرها في المراحل السابقة من البحث ومن استخدام تحليل المسار في عملية اختبار الفروض.

تحليل البيانات الديمغرافية:

احتوت البيانات الشخصية لعينة الدراسة على ستة عناصر وهي :العمر، سنوات الخبرة، التخصص العلمي، المؤهل العلمي، المؤهل المهني ، المسمى الوظيفي.

جدول رقم (٤/٣/١٣) التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر:

العامل الديمغرافي	البيان	العدد	النسبة
العمر	٣٠ سنة فأقل	15	7.5%
	٣١ إلى ٤٠ سنة	64	32.0%
	٤١ إلى ٥٠ سنة	94	47.0%
	٥١ إلى ٦٠ سنة	22	11.0%
	٦١ سنة فأكثر	5	2.5%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠٢١م

شكل رقم (٤/٣/٥) التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر:

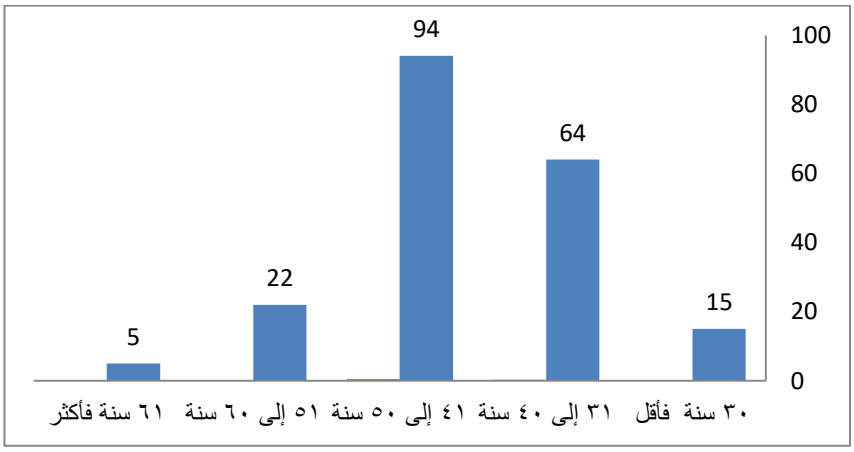

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠٢١م

من الجدول والشكل أعلاه يتبين ان توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر ، نجد أن (٩٤) مبحوث أعمارهم ما بين (٤١ إلى ٥٠ سنة) بنسبة ٤٧.٠% وهم النسبة الأكبر ، بينما نجد (٦٤) مبحوث أعمارهم ما بين (٣١ من ٤٠ سنة) وبنسبة (٣٢.٠%) ،ويليهم (٢٢) مبحوث أعمارهم ما بين (٥١– ٦٠ سنة) وبنسبة ١١.٠% ، ويليهم (١٥) مبحوث وبنسبة (٧.٥%) أعمارهم ما بين (٣٠ فأقل)، ويليهم (٥) مبحوث بنسبة (٢.٥%) أعمارهم ما بين (٦١ سنة فأكثر) يعتبر هم النسبة الأقل من الفئة العمرية .

جدول (٤/٣/١٤) التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	٥ سنوات فأقل	25	12.5%
	٦ إلى ١٠ سنوات	65	32.5%
	١١ إلى ١٥ سنة	46	23.0%
	١٦ إلى ٢٠ سنة	44	22.0%
	٢١ سنة فأكثر	20	10.0%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠٢١م

شكل رقم (٤/٣/٦) التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

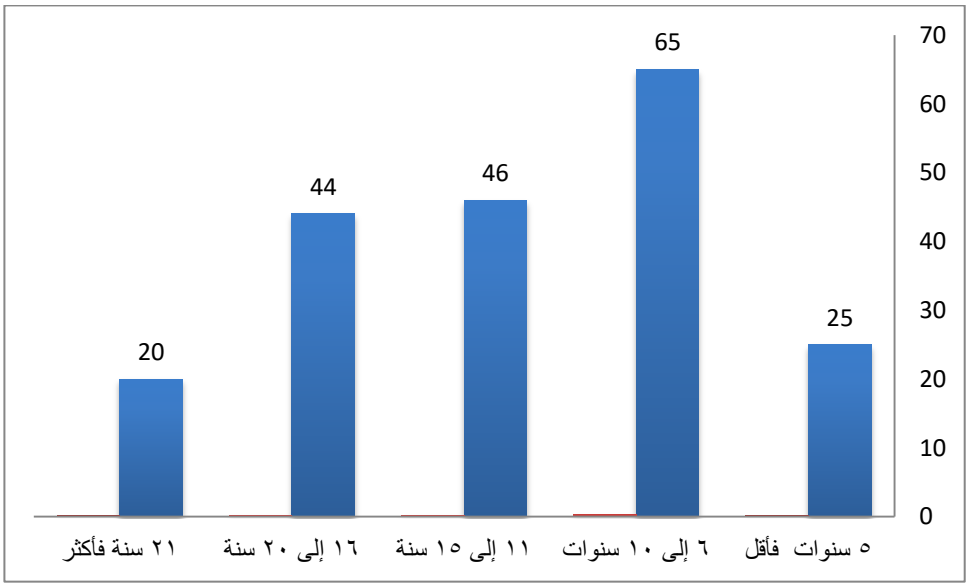

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠٢١م

من الجدول والشكل أعلاه يتبين ان توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات خبرة كالآتي: (٢٥) مبحوث سنوات خبرتهم (٥ سنوات فأقل) وبنسبة (١٢.٥%)، (٦٥) مبحوث وبنسبة (٣٢.٥%) خبرتهم (من ٦ إلى ١٠سنوات)، و (٤٦) مبحوث بنسبة (٢٣.٠%) خبرتهم (من ١١ إلى ١٥ سنة)، و (٤٤) مبحوث بنسبة (٢٢.٠%) خبرتهم (من ١٦ إلى ٢٠ سنة)، وعدد (٢٠) مبحوث بنسبة (١٠.٠%) خبرتهم اكثر من ٢٠ سنة.

جدول (٤/٣/١٥) التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	محاسبة	33	16.5%
	إدارة أعمال	45	22.5%
	اقتصاد	29	14.5%
	دراسات مصرفية ومالية	46	23.0%
	نظم معلومات محاسبية	35	17.5%
	أخري	12	6.0%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠٢١م

شكل رقم (٤/٣/٧) التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

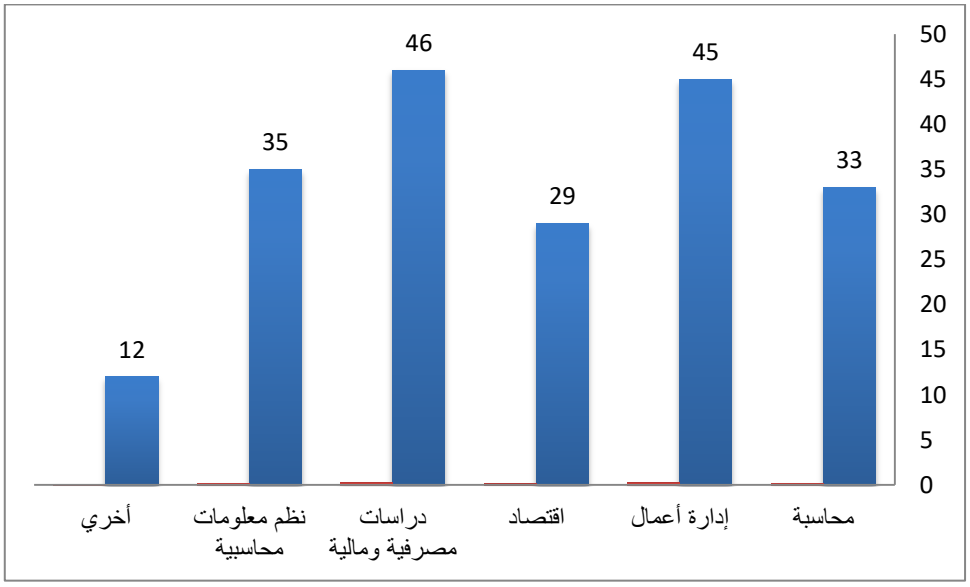

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠٢١م

من الجدول والشكل أعلاه يلاحظ الباحث ان أفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي، عدد (٣٣) مبحوث تخصصهم محاسبة وبنسبة (١٦.٥%)، ويوجد (٤٥) مبحوث تخصصهم اقتصاد وبنسبة (١٤.٥%) وعدد (٤٦) مبحوث تخصصهم دراسات مصرفية ومالية بنسبة (٢٣.٠%)، وعدد (٣٥) مبحوث تخصصهم نظم معلومات محاسبية بنسبة (١٧.٥%)، وتوجد تخصصات أخري عدد (١٢) مبحوث من تخصصات أخرى بنسبة بلغت (٦.٠%) .

جدول (٤/٣/١٦) التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	بكلاريوس	68	34.0%
	دبلوم عالي	59	29.5%
	ماجستير	52	26.0%
	دكتوراه	10	5.0%
	اخرى	11	5.5%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠٢١م

شكل رقم (٤/٣/٨) التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

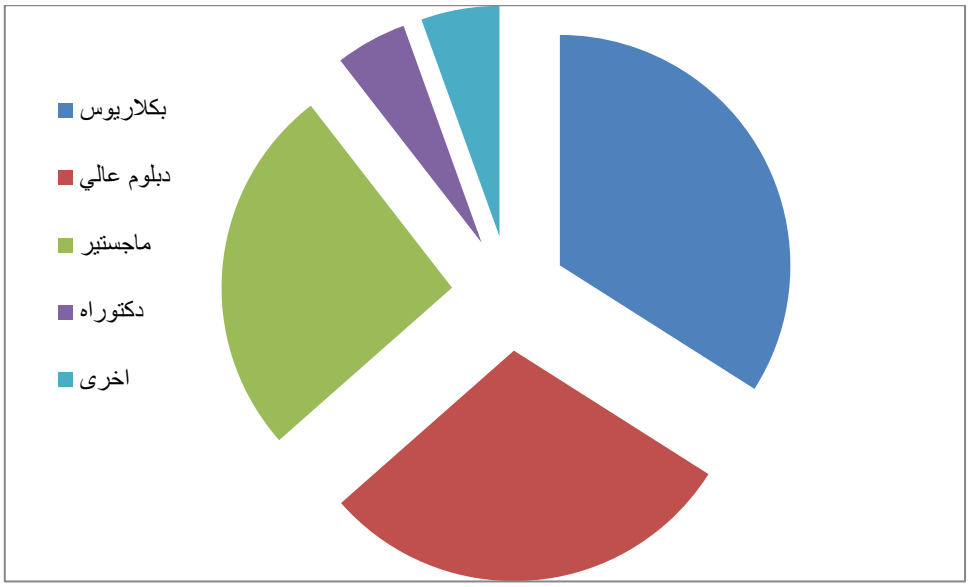

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠٢١م

من خلال الجدول والشكل أعلاه ان توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي، نجد أن بكالوريوس (٦٨) مبحوث وبنسبة (٣٤.٠%)، ودبلوم عالي (٥٩) مبحوث وبنسبة بلغت (٢٩.٥%) و (٥٢) مبحوث ماجستير وبنسبة (٢٦.٠%)، و دكتوراه (١٠) مبحوث و بنسبة بلغت (٥.٠%)، ويوجد (١١) مبحوث من حملة مؤهلات اخرى وبنسبة (٥.٥%) من العينة المبحوثة.

جدول (٤/٣/١٧) التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

المؤهـــــل المهني	زمالة المحاسبين القانونين السودانية	137	68.5%
	زمالة المحاسبين القانونين العربية	18	9.0%
	زمالة المحاسبين القانونين البريطانية	16	8.0%
	زمالة المحاسبين القانونين الامريكية	11	5.5%
	اخري	18	9.0%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠٢١م

شكل رقم (٤/٣/٩) التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

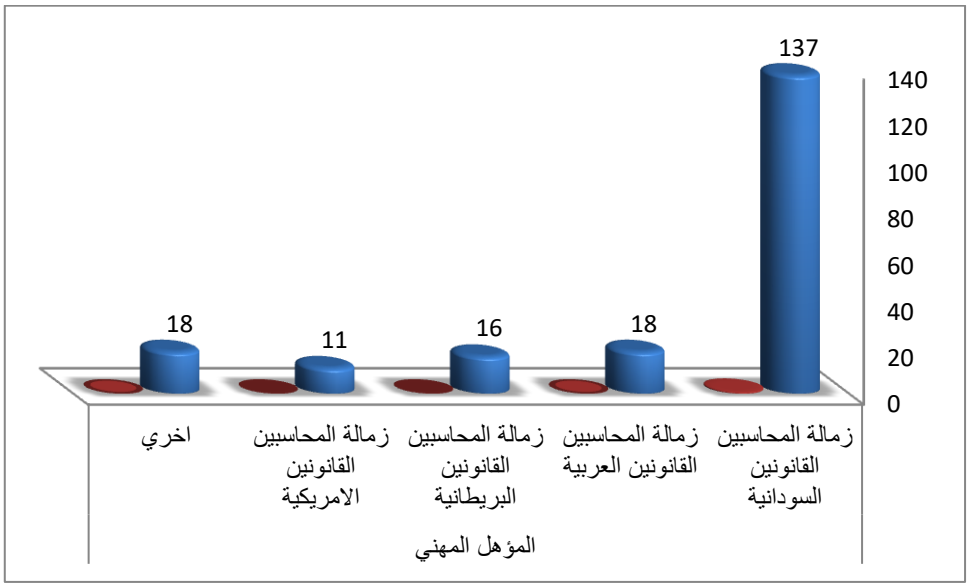

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠٢١م

من خلال الجدول والشكل أعلاه يلاحظ الباحث ان توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل المهني، يوجد (١٣٧) مبحوث حاصل على زمالة المحاسبين القانونين السودانية وبنسبة (٦٨.٥%)، ويوجد (١٨) مبحوث حاصل على زمالة المحاسبين القانونين العربية وبنسبة (٩.٠%)، و يوجد (١٦) مبحوث حاصل على زمالة المحاسبين القانونين البرياطنية وبنسبة (٨.٠%)، ويوجد (١١) مبحوث حاصلين على زمالة المحاسبين القانونين الأمريكية وبنسبة (٥.٥%)، ويوجد (١٨) مبحوث حاصلين على زمالات أخرى وبنسبة (٩.٠%) من العينة المبحوثة.

جدول (٤/٣/١٨) التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمي الوظيفي

المسمى الوظيفي	محاسب	91	45.5%
	رئيس قسم	10	5.0%
	مدير مالي	2	1.0%
	مراجع داخلي	39	19.5%
	مراجع خارجي	28	14.0%
	مصرفي	30	15.0%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠٢١م

شكل رقم (٤/٣/١٠) التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمي الوظيفي

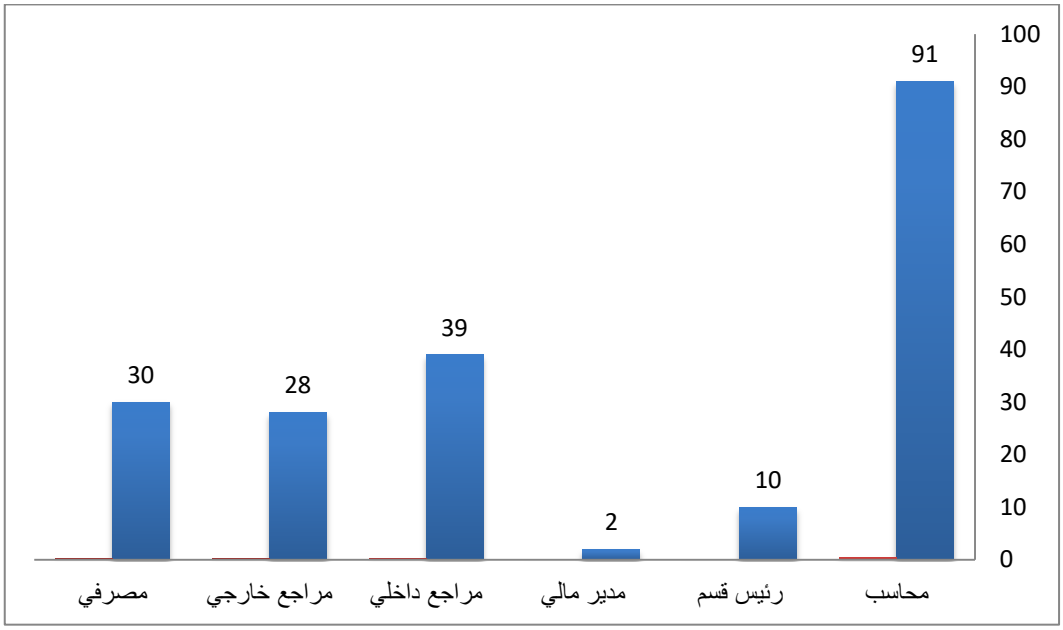

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠٢١م

من الجدول والشكل أعلاه يلاحظ الباحث ان توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المسمي الوظيفي، (٩١) مبحوث بوظيفة محاسب وبنسبة (٤٥.٥%)، و (١٠) مبحوث رئيس قسم بنسبة (٥.٠%)، و (٢) مبحوث مدير مالي بنسبة (١.٠%)، و(٣٩) مبحوث مراجع داخلي بنسبة (١٩.٥%) و(٢٨) مبحوث مراجع خارجي بنسبة (١٤.٠%) و (٣٠) مبحوث مصرفي بنسبة (١٥.٠%) من العينة.

جودة القياس:

تعبر جودة القياس عن صحة ودقة نتائج التحليل وكذلك الوسائل المستخدمة لتقييم جودة نظام القياس المستخدمة في الدراسة (سيكاران ٢٠٠٣) حيث استخدم الدارس التحليل العاملي التوكيدي لمتغيرات الدراسة بغرض التأكد من الصحة والصلاحية ، وأدناه تفصيل كل علي حده.

التحليل العاملي الاستكشافي: Exploratory Factor Analysis

للتحليل العاملي الاستكشافي أهمية في قياس الاختلافات بين العبارات التي تقيس كل متغير من متغيرات الدراسة حيث يتم توزيع عبارات الاستبانة على متغيرات معيارية يتم فرضها وتوزع عليها العبارات التي تقيس كل متغير على حسب انحرافها عن الوسط الحسابي وتكون العلاقة بين المتغيرات داخل العامل الواحد أقوي من العلاقة مع المتغيرات في العوامل الأخرى. أي أن التحليل العاملي الاستكشافي للمكونات الأساسية يهدف الي التحويل الرياضي لعدد كبير من المتغيرات وعدد قليل من العوامل المستقلة ويتم ذلك التحويل على مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات وكل مكون أو عمود يتكون من متغيرات شديدة الترابط مع مكونها الأساسي، قليلة الترابط مع المكونات الأخرى.

وتحقق طريقة التباين الأقصى Varimax لتدوير المحاور عمودياً ذلك الهدف على نحو كبير ويمكن الحكم على أن متغير ما ينتمي الي مكون معين من خلال تحميله Loading على ذلك العامل وكلما زادت القيمة المطلقة للتحميل زادت المعنوية الإحصائية .

وبمراعاة الشروط التي حددها (Hair et al 2010) :

١. وجود عدد كافي من الارتباطات ذات دلالة إحصائية في مصفوفة الدوران.
٢. ان يكون معامل الثبات (Alpha) لكل عبارة أو متغير ٠.٦٠ أو اكثر.
٣. أن يكون معامل ارتباط كل عبارة أو متغير بالعامل أكبر من ٠.٣٥ .
٤. أن يكون معامل تحميل العبارة أو المتغير علي العامل الواحد ٠.٣٥ أو أكثر.
٥. ألا تكون العبارة قد تم تحميلها على أكثر من عامل واحد في نفس الوقت.
٦. ألا يقل قيم الجذور الكامنة (Eigen values) عن واحد صحيح

التحليل العاملي الاستكشافي للمتغير المستقل (معيار العرض والافصاح العام):

تم تكوين مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الأصلية في الدراسة للمتغير المستقل مع بعضها البعض والمكون من (٢٣) عبارة وتم استخدام نقطة حذف بمقدار (٠.٣٥) أي بمراعاة عدم وجود قيم متقطعة تزيد قيمة (٠.٣٥) وحيث أن قيم الاشتراكات الأولية لاتقل عن (٠.٣٥) والتشبعات لا تقل عن (٠.٣٥) وقيمة KMO لاتقل عن (٠.٦٠) للمتغيرات وقيمة الجزر الكامنة لاتقل عن الواحد الصحيح ، كماهو موضح في الجدول (٤-٤) حيث تم التوصل الي مكون أساسي من المتغير المستقل (معيار العرض والافصاح العام) من جميع العبارات

ويفسر المكونات بنسبة (٦٤.٩٦١%) من التباين لكل عبارة وهي نسبة اكبر من (٦٠.٠%) والتي تعتبر جيدة احصائياً ، كما تم تدوير العوامل بأحد طرق التدوير المتعامد وهي varimax لتحميل المتغيرات علي العوامل الأكثر ارتباطاً بها بحيث تكون العوامل مستقلة عن بعضها تماما ولقد اظهر التحليل مصفوفة العوامل المدارة Rotated Component matrix في الجدول رقم (٤-٤) .

جدول رقم (٤/٣/١٩) التحليل العاملي الاستكشافي للمتغير المستقل (حجم العينة :200)

المتغيرات	العبارات	العوامل				
		١	٢	٣	٤	٥
معيار العرض والافصاح العام	يتم الافصاح عن المعلومات الاساسية للمصرف			0.762		
	يتم الافصاح عن عملة القياس المحاسبي		0.509		0.519	
	يتم الافصاح عن السياسات المحاسبية المهم ة	0.380	0.401			0.432
	يتم الافصاح عن السياسات التي اعتمدتها ادارة المصرف لتحدي د مخص ص الديون المشكوك في تحصيلها واعتبار الديون المعدومة				0.768	
	يتم الافصاح عن السياسات والقواعد والطرق التي اعتمدتها إدارة المصرف لتوحيد القوائم المالية للشركات التابعة إن وجدت			0.827		
	يتم الافصاح عن السياسات المحاسبية المهمة في ايضاح وأحد بدلاً من توزيعها مع الايضاحات الأخرى حول القوائم المالية		0.685	0.404		
	يتم الافصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية ومبرراته إن وجدت					0.795
	يتم الافصاح عن تاريخ قائمة المركز المالي للمصر ف	0.736				
	تحتوي قائمة المركز المالي على جميع موجودات	0.584	0.402			

	المصرف ومطلوباته وحقوق أصحاب الاستثمارات المطلقة وما في حكمها وجميع حقوق أصحاب الملكية في المصرف					
	يتم تجميع بند الموجودات والمطلوبات في مجموعات وفقاً لطبيعتها وترتيب عرضها في قائمة المركز المالي وفقاً لدرجة السيولة النسبية لكل مجموعة				0.543	0.388
	يتم اظهار مجموع مستقل لكل من الموجودات، المطلوبات، حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق أصحاب الملكي ة			0.677		
	يتم الافصاح عن الفترة التي تشملها قائمة الدخل الخاصة بالمصرف			0.409		0.553
	يتم الافصاح في قائمة الدخل عن إيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر الاستثمار حسب نوعها	0.496	0.407		0.380	
	يتم الافصاح في قائمة الدخل عن الزكاة والضريبة	0.694			0.365	
	يتم الافصاح عن الفترة المالية التي تشملها قائمة التدفقات النقدية	0.573	0.414			
	يتم الافصاح في قائمة التدفقات النقدية عن التدفقات النقدية الناتجة عن العمليات والناتجة عن الاستثمار والناتجة عن التمويل	0.585	0.451			
	يتم الافصاح في قائمة التدفقات النقدية عن صافي الزيادة أو النقص في النقد خلال الفترة المالية	0.429	0.350		0.506	0.373
	يتم الافصاح في قائمة		0.650		0.350	

	التدفقات عن مبلغ النقد في بداية ونهاية الفترة المالية					
	يتم الافصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية عن رأس المال المدفوع والاحتياطي النظامي والاحتياطيات الاختيارية الأخرى كل على حدة	0.694		0.306		
	يتم الافصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية عن استثمارات أصحاب حقوق الملكية خلال الفترة المالية					
	يتم الافصاح في قائمة التغيرات في حقوق اصحاب الملكية عن صافي الدخل أو الخسارة خلال الفترة المالية	0.566				٠.٤٣٤
	يتم الافصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية عن التوزيعات على أصحاب حقوق الملكية خلال الفترة المالية		0.644		0.356	
Variance Explained		34.580	9.481	7.768	7.352	5.781
Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		0.767				
Bartlett's Test of Sphericity		1659.108				
Total Variance Explained		64.961				

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2021)

التحليل العاملي الاستكشافي للمتغير التابع (جودة معلومات التقارير والقوائم المالية):

تم تكوين مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الأصلية في الدراسة للمتغير الوسيط مع بعضها البعض والمكون من بعدين لجودة معلومات التقارير المالية وعدد عباراته (١٠) عبارات وتم استخدام نقطة حذف بمقدار (٠.٣٥) أي بمراعاة عدم وجود قيم متقطعة تزيد قيمة (٠.٣٥) وحيث أن قيم الاشتراكات الأولية لاتقل عن (٠.٣٥) والتشبعات لا تقل عن (٠.٣٥) وقيمة KMO لاتقل عن (٠.٦٠) للمتغيرات وقيمة الجزر الكامنة لاتقل عن الواحد الصحيح ، كماهو موضح في الجدول (٤-٥) حيث تم التوصل الي مكون أساسي من المتغير المستقل (معيار العرض والافصاح العام)

من جميع العبارات ويفسر المكونات بنسبة (55.474%) من التباين لكل عبارة وهي نسبة اقل من (٦٠.٠%) والتي تعتبر مقبولة احصائياً ، كما تم تدوير العوامل بأحد طرق التدوير المتعامد وهي varimax لتحميل المتغيرات علي العوامل الأكثر ارتباطاً بها بحيث تكون العوامل مستقلة عن بعضها تماما ولقد اظهر التحليل مصفوفة العوامل المدارة Rotated Component matrix في الجدول رقم (٤-٥) .

جدول رقم (٤/٣/٢٠) التحليل العاملي الاستكشافي للمتغير التابع (حجم العينة :٢٠٠)

المتغيرات	العبارات	العوامل	
		١	٢
الملاءمة	يقدم المصرف معلومات محاسبية في الوقت المناسب	0.432	0.650
	يقدم المصرف معلومات محاسبية مفهومة		0.874
	يقدم المصرف معلومات محاسبية واضحة	0.685	
	يقدم المصرف معلومات محاسبية ملائمة لاتخاذ القرارات الرشيدة	0.769	
	يقدم المصرف معلومات محاسبية تقلل من درجة عدم التأكد	0.783	
الموثوقية	يقدم المصرف معلومات محاسبية تمتاز بالموضوعية	0.612	
	يقدم المصرف معلومات محاسبية تمتاز بالحياد وعدم التحيز	0.642	
	يقدم المصرف معلومات محاسبية يمكن التحقق منها	0.661	
	يقدم المصرف معلومات محاسبية تعبر عن الاحداث المالية بصدق	٠.٦٢٨	
	يقدم المصرف معلومات محاسبية تمتاز بالدقة	٠.٧٠١	
Variance Explained		41.557	13.917
Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		0.805	
Bartlett's Test of Sphericity		438.556	
Total Variance Explained		55.474	

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (٢٠٢١)

التحليل العاملي الاستكشافي للمتغير الوسيط (الحوكمة المصرفية):

تم تكوين مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الأصلية في الدراسة للمتغير التابع مع بعضها البعض والمكون من اربعة ابعاد للحوكمة المصرفية وعدد عباراته (٢٠) عبارة وتم استخدام نقطة حذف بمقدار (٠.٣٥) أي بمراعاة عدم وجود قيم متقطعة تزيد قيمة (٠.٣٥) وحيث أن قيم الاشتراكات الأولية لاتقل عن (٠.٣٥) والتشبعات لا تقل عن (٠.٣٥) وقيمة KMO لاتقل عن (٠.٦٠) للمتغيرات وقيمة الجزر الكامنة لاتقل عن الواحد الصحيح ، كماهو موضح في الجدول (٤-٥) حيث تم التوصل الي مكون أساسي من المتغير المستقل (معيار العرض والافصاح العام) من جميع العبارات ويفسر المكونات بنسبة (54.746%) من التباين لكل عبارة وهي نسبة اقل من (٦٠.٠%) والتي تعتبر مقبولة احصائياً ، كما تم تدوير العوامل بأحد طرق التدوير المتعامد وهي varimax لتحميل المتغيرات علي العوامل الأكثر ارتباطاً بها

بحيث تكون العوامل مستقلة عن بعضها تماما ولقد اظهر التحليل مصفوفة العوامل المدارة Rotated Component matrix في الجدول رقم (٤-٦) .

جدول رقم (٤/٣/٢١) التحليل العاملي الاستكشافي للمتغير الوسيط (حجم العينة :٢٠٠)

المتغيرات	العبارات	العوامل	
		١	٢
حقوق المساهمين	يوضح النظام الأساسي للمصرف ودليل حوكمته ضرورة حماية مساهمي الأقلية .	0.698	
	يتم اخطار المساهمين بموعد اجتماع الجمعية العمومية قبل الاجتماع بوقت كافي ومشاركتهم في وضع جدول الأعمال .	0.671	
	يتم السماح للمساهمين بالمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين .	0.465	0.731
	هنالك معاملة عادلة لجميع المساهمين .		0.834
	هنالك معاملة متساوية عند تغير ملكية المصرف .		0.674
مجلس الادارة	يتمتع أعضاء مجلس إدارة المصرف بقدر مناسب من المهارات والخبرات المالية .	0.372	
	يتم عمل متابعة فعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة.	0.491	
	هنالك لجان تابعة لمجلس الإدارة مسؤوله عن الإشراف على المجالات الأساسية الخاصة بالمراجعة والحوكمة والتعيينات والأجور	0.804	
	يتم عمل تطوير وتدريب مهني مستمر لأعضاء مجلس إدارة المصرف .		
	يتم عمل تقويم دوري لكفاءة أعضاء مجلس الإدارة		0.696
الإفصاح والشفافية	المراجعة السنوية للمصرف يجريها مراجع مستقل وكفء ومؤهل وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية .	0.553	
	يزيد من شفافية الافصاح عن معلومات القوائم المالية الخاصة بالمصرف	0.372	0.491

	يزيد من سلامة المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية بالمصرف	0.801	
	يساعد اصحاب المصلحة في الحصول على معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات	0.731	
	يساعد مستخدمي معلومات القوائم المالية في ترشيد القرارات		
الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح	يتم احترام حقوق اصحاب المصالح التي يقرها القانون	0.696	
	لأصحاب المصالح الحق في الحصول على تعويض مقابل انتهاك حقوقهم		0.729
	يتم السماح لأصحاب المصالح بالحصول على المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها وفي الوقت المناسب	0.698	
	لأصحاب المصالح الحق في الاتصال المباشر بمجلس الإدارة		0.628
	لأصحاب المصالح الحق في الافصاح عن اهتمامهم بشأن الممارسات غير القانونية أو غير الاخلاقية	0.671	
Variance Explained		30.208	24.538
Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		0.744	
Bartlett's Test of Sphericity		937.836	
Total Variance Explained		54.746	

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (٢٠٢١)

التحليل العاملي التوكيدي لنموذج الدراسة:

تم استخدام حزمة برنامج التحليل الاحصائي(AMOS) في إجراء عملية التحليل العاملي التوكيدي النموذج يستخدم هذا النوع لأجل اختبار الفرضيات المتعلقة بوجود أو عدم وجود علاقة بين المتغيرات والعوامل الكامنة كما يستخدم التحليل العاملي التوكيدي كذلك في تقييم قدرة نموذج العوامل على التعبير عن مجموعة البيانات الفعلية وكذلك في المقارنة بين عدة نماذج للعوامل بهذا المجال.

التحليل العاملي التوكيدي للمتغير المستقل (معيار العرض والافصاح العام):

تم استخدام برنامج التحليل الاحصائي (AMOS v23) في اجراء عملية التحليل العاملي التوكيدي لأجل اختبار الفرضيات المتعلقة بوجود أو عدم وجود علاقة

بين المتغيرات والعوامل الكامنة كما يستخدم التحليل العاملي التوكيدي في تقييم قدرة نموذج العوامل علي التعبير عن مجموعة البيانات الفعلية وكذلك المقارنة بين عدة نماذج للعوامل ، وتم بناء النموذج الأول للدراسة والذي تقيسه (٢٣) عبارة للمتغير المستقل معيار العرض والافصاح العام وحسب نتائج التحليل العاملي الاستكشافي والتحليل العاملي التوكيدي ، وتم اختبار هذا النموذج بتطبيق التحليل التوكيدي علي بيانات الدراسة وتم قياس بناء النموذج لتوضيح ابعاد العلاقة بين محاور النموذج وكانت مقاييس جودة المطابقة التي تم أدخالها في النموذج الأولى قد أعطت مقاييس جودة صلاحية جيدة كما في الجدول (٤-٧) .

جدول رقم (٤/٣/٢٢) مؤشرات جودة المطابقة للمتغير المستقل (معيار العرض والافصاح العام)

Structural Model هيكل النموذج	Acceptable Level مستوى القبول	Goodness- of-fit Measures
1059.653	غير مهمة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠.٠٥	Chi-square = مربع كأي
١٣٥		df=degree of freedom
٠.٠٠٠	$1<X^2/df<5$	$/df_{x2}$
١.٠٠	٩٠≤ أكبر من ٩٠	Goodness- of-fit index(GFI) مؤشر جودة المطابقة المعياري
٠.٠٠٠	٠.٠٨ >>br>أقل من ٠.٠٨	Root-mean-squire error of approximation(RMSEA) جذر متوسط مربعات الانحرافات
١.٠٠	٩٠≤ أكبر من ٩٠	Normal fit index (NFI) مؤشر المطابقة المعيارية
١.٠٠	٩٠≤ أكبر من ٩٠	Comparative fit index (CFI) مؤشر المطابقة المقارن
١.٠٠	٩٠≤ أكبر من ٩٠	Adjusted goodness of fit index (AGFI) جودة المطابقة المعيارية
١.٠٠	٩٠≤ أكبر من ٩٠	Tucker-Lewis index(TLI) مؤشر توكر لويس
٠.٠٠٠	٠.٠٥ >	P close

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (٢٠٢١)

التحليل العاملي التوكيدي للمتغير التابع (جودة معلومات التقارير والقوائم المالية):

تم استخدام برنامج التحليل الاحصائي (AMOS v23) في اجراء عملية التحليل العاملي التوكيدي لأجل اختبار الفرضيات المتعلقة بوجود أو عدم وجود علاقة بين المتغيرات والعوامل الكامنة كما يستخدم التحليل العاملي التوكيدي في تقييم قدرة نموذج العوامل علي التعبير عن مجموعة البيانات الفعلية وكذلك المقارنة بين عدة نماذج للعوامل ، وتم بناء النموذج الأول للدراسة والذي يتكون من اربعة محاور للمتغير التابع جودة معلومات التقارير والقوائم المالية والذي تقيسه (١٠) عبارة وحسب نتائج التحليل العاملي الاستكشافي والتحليل العاملي التوكيدي ، وتم اختبار هذا النموذج بتطبيق التحليل التوكيدي علي بيانات الدراسة وتم قياس بناء النموذج لتوضيح ابعاد العلاقة بين محاور النموذج وكانت مقاييس جودة المطابقة التي تم أدخالها في النموذج الأولى قد أعطت مقاييس جودة صلاحية جيدة كما في الجدول (٤-٨) ، والذي أوضح أن مكونات المتغير التابع :

١- الملاءمة(٥) عبارات.

٢- الموثوقية (٥) عبارات.

جدول رقم (٤/٣/٢٣) مؤشرات جودة المطابقة للمتغير التابع (جودة معلومات التقارير والقوائم المالية)

Goodness- of-fit Measures	Acceptable Level مستوى القبول	Structural Model هيكل النموذج
Chi-square = مربع كأي	غير مهمة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠.٠٥	353.347
df=degree of freedom		٣٦
$/df_{x2}$	$1<X^2/df<5$	٠.٠٠٠
Goodness- of-fit index(GFI) مؤشر جودة المطابقة المعياري	٩٠≤ أكبر من ٩٠	١.٠٠
Root-mean-squire error of approximation(RMSEA) جذر متوسط مربعات الانحرافات	٠.٠٨ >>br>أقل من ٠.٠٨	٠.٠٠١
Normal fit index (NFI) مؤشر المطابقة المعيارية	٩٠≤ أكبر من ٩٠	١.٠٠
Comparative fit index (CFI) مؤشر المطابقة المقارن	٩٠≤ أكبر من ٩٠	١.٠٠
Adjusted goodness of fit index (AGFI) جودة المطابقة المعيارية	٩٠≤ أكبر من ٩٠	١.٠٠
Tucker-Lewis index(TLI) مؤشر توكر لويس	٩٠≤ أكبر من ٩٠	١.٠٠
P close	٠.٠٥ >	٠.٠٠٠

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (٢٠١٩)

التحليل العاملي التوكيدي للمتغير الوسيط (الحوكمة المصرفية):

تم استخدام برنامج التحليل الاحصائي (AMOS v23) في اجراء عملية التحليل العاملي التوكيدي لأجل اختبار الفرضيات المتعلقة بوجود أو عدم وجود علاقة بين المتغيرات والعوامل الكامنة كما يستخدم التحليل العاملي التوكيدي في تقييم قدرة نموذج العوامل علي التعبير عن مجموعة البيانات الفعلية وكذلك المقارنة بين عدة نماذج للعوامل ، وتم بناء النموذج الأول للدراسة والذي يتكون من اربعة ابعاد للمتغير الوسيط الحوكمة المصرفية والذي تقيسه (٢٠) عبارة وحسب نتائج التحليل العاملي الاستكشافي والتحليل العاملي التوكيدي ، تم التوصل من التحليل إلي أن المتغير الوسيط الحوكمة المصرفية يتكون من

أربعة ابعاد تقيسه ٢٠عبارة ، وتم اختبار هذا النموذج بتطبيق التحليل التوكيدي علي بيانات الدراسة وتم قياس بناء النموذج لتوضيح ابعاد العلاقة بين محاور النموذج وكانت مقاييس جودة المطابقة التي تم أدخالها في النموذج الأولى قد أعطت مقاييس جودة صلاحية جيدة كما في الجدول (٤-٧) ، والذي أوضح أن مكونات المتغير الوسيط :

١- حقوق المساهمين(٥) عبارات.
٢- مجلس الادارة (٥) عبارات.
٣- الإفصاح والشفافية (٥) عبارات.
٤- الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح (٥) عبارات.

جدول رقم (٤/٣/٢٤) مؤشرات جودة المطابقة للمتغير الوسيط (الحوكمة المصرفية)

Goodness- of-fit Measures	Acceptable Level مستوى القبول	Structural Model هيكل النموذج
Chi-square = مربع كأي	غير مهمة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠.٠٥	590.737
df=degree of freedom		٤٤
$/df_{x2}$	$1<X^2/df<5$	٠.٠٠٠
Goodness- of-fit index(GFI) مؤشر جودة المطابقة المعياري	٩٠≤ أكبر من ٩٠	١.٠٠
Root-mean-squire error of approximation(RMSEA) جذر متوسط مربعات الانحرافات	٠.٠٨ > أقل من ٠. ٠٨	٠.٠٢٨
Normal fit index (NFI) مؤشر المطابقة المعيارية	٩٠≤ أكبر من ٩٠	١.٠٠
Comparative fit index (CFI) مؤشر المطابقة المقارن	٩٠≤ أكبر من ٩٠	١.٠٠
Adjusted goodness of fit index (AGFI) جودة المطابقة المعيارية	٩٠≤ أكبر من ٩٠	١.٠٠
Tucker-Lewis index(TLI) مؤشر توكر لويس	٩٠≤ أكبر من ٩٠	١.٠٠
P close	٠.٠٥ >	٠.٠٠٠

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (٢٠٢١)

الاعتمادة والكفاء العملية لمقاييس الدراسة :

يستخدم تحليل الاتساق للعثور علي الاتساق الداخلي للبيانات من (٠ إلى ١) تم احتساب قيمة (ألف كرونباخ) للعثور علي اتساق البيانات الداخلي ، اذا كانت قيم معامل ألفا كرونباخ أقرب الي ١ ، يعتبر الاتساق الداخلي للمتغيرات كبير ، ولاتخاذ قرار بشأن قيمة ألفا كرونباخ المطلوبة يتوقف ذلك علي الغرض من البحث ففي المراحل الأولى من البحوث الأساسية تشير (Nunnally ، ١٩٦٧) إلي المصداقية من (٠.٥٠ – ٠.٦٠) تكفي وأن زيادة المصداقية لأكثر من ٠.٨٠ وربما تكون إسراف ، أما (Hair et al , 2010) أقترح أن قيمة ألفا كرونباخ يجب أن تكون أكثر من ٠.٧٠ الجدول () يوضح معامل الاعتمادية لمتغيرات الدراسة .

جدول رقم (٤/٣/٢٥) معامل الاعتمادية ألفا كرونباخ لعبارات الاستبيان (حجم العينة ٢٠٠)

نوع المتغير	ابعاد المتغير	عدد العبارات	Cronbach's Alpha
مستقل	معيار العرض والافصاح العام	٢٣	0.839
وسيط	حقوق المساهمين	٥	0.654
	مجلس الادارة	٥	0.864
	الإفصاح والشفافية	٥	0.866
	الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح	٥	0.756
تابع	الملاءمة	٥	0.839
	الموثوقية	٥	0.725

المصدر : اعداد الدارس من خلال الدراسة الميدانية٢٠٢١

نموذج الدراسة :

بعد اجراء التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي لمتغيرات الدراسة يتم الاعتماد على النتائج التي يفسر عنها التحليل ، حيث أوضحت النتائج أن المتغير المستقل معيار العرض والافصاح العام يتكون من (٢٣) عبارة ، أما المتغير التابع جودة معلومات التقارير والقوائم المالية هو عبارة عن بعدين هما الملاءمة والموثوقية . أما المتغير الوسيط الحوكمة المصرفية يتكون من أربعة ابعاد هي حقوق المساهمين ، مجلس الادارة ، الإفصاح والشفافية ، الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح ، فان استناد النموذج علي نظرية يطاب الواقع أما في حالة عدم الاعتماد علي نظرية فانه عادة مايتم تعديل النموذج حتي يطابق الواقع وكذلك الاعتماد علي مقياس ألفا كرونباخ للاتساق الداخلي للبيانات إذا قلت نتيجة التحليل المحسوبة عن القيمة المعتمدة ، يتم استبعاد البعد تماما.

المتوسطات والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة :

يلاحظ من الجدول **(٤/٣/٢٦)** أدناه الذي يبين أن المتوسطات لجميع متغيرات الدراسة أعلى من الوسط الفرضي ، والانحراف المعياري اقرب الي الواحد وهذا يدل علي التجانس بين إجابات افراد العينة عن جميع عبارات المتغيرات .

جدول رقم (٤/٣/٢٦) المتوسطات والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة

نوع المتغير	ابعاد المتغير	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الأهمية النسبية
مستقل	معيار العرض والافصاح العام	0.564	3.95	76.6%
وسيط	حقوق المساهمين	0.497	4.01	80.2%
	مجلس الادارة	0.589	3.95	76.6%
	الإفصاح والشفافية	0.589	4.07	81.4%
	الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح	0.635	3.96	76.8%
تابع	الملاءمة	0.527	4.05	81.0%
	الموثوقية	0.403	4.25	85.0%

المصدر : اعداد الدارس من خلال الدراسة الميدانية٢٠٢١

تحليل الارتباطات بين متغيرات الدراسة :

تم استخدام تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة بهدف التعرف على العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، والمعدل، فكلما كانت درجة الارتباط قريبة من الواحد الصحيح فإن ذلك يعني أن الارتباط قوية بين المتغيرين وكلما قلت درجة الارتباط عن الواحد الصحيح كلما ضعفت العلاقة بين المتغيرين وقد تكون العلاقة طردية أو عكسية ، وبشكل عام تعتبر العلاقة ضعيفة إذا كانت قيمة معامل الارتباط اقل من (٠.٣٠) ويمكن اعتبارها متوسطة اذا تراوحت قيمة معامل الارتباط بين (٠. ٣٠ – ٠. ٧٠) اما اذا كانت قيمة الارتباط أكثر من (٠.٧٠) تعتبر العلاقة قوية بين المتغيرين.

جدول رقم (٤/٣/٢٧) تحليل الارتباطات بين متغيرات الدراسة

Estimate	متغيرات الدراسة		
1.000	معيار العرض والافصاح العام	<--->	حقوق المساهين
0.172	معيار العرض والافصاح العام	<--->	مجلس الادارة
0.195	معيار العرض والافصاح العام	<--->	الإفصاح والشفافية
0.834	معيار العرض والافصاح العام	<--->	الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح
0.404	حقوق المساهين	<--->	الملاءمة
1.000	مجلس الادارة	<--->	الملاءمة
0.339	الإفصاح والشفافية	<--->	الملاءمة
0.643	الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح	<--->	الملاءمة
0.009	حقوق المساهين	<--->	الموثوقية
1.000	مجلس الادارة	<--->	الموثوقية
0.365	الإفصاح والشفافية	<--->	الموثوقية
0.876	الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح	<--->	الموثوقية
0.410	معيار العرض والافصاح العام	<--->	الملاءمة
1.000	معيار العرض والافصاح العام	<--->	الموثوقية

اختبار الفرضيات نمذجة المعادلة البنائية: [Structural Equation Modeling

(SEM أعتمد الباحث في عملية التحليل الإحصائي للبيانات على أسلوب نمذجة المعادلة البنائية وهو نمط مفترض للعلاقات الخطية المباشرة وغير المباشرة بين مجموعة من المتغيرات الكامنة والمشاهدة، وبمعنى أوسع مثل نماذج المعادلة البنائية ترجمات لسلسلة من علاقات السبب والنتيجة المفترضة بين مجموعة من المتغيرات. وبالتحديد استخدام أسلوب تحليل المسار، لما يتمتع به هذا الأسلوب متعددة مزايا، تتناسب مع طبيعة الدراسة في هذا البحث، وفيما يلي عرض مختصر لهذا الأسلوب ومبررات استخدامه تحليل المسار Path Analysis وهو أحد أساليب نمذجة المعادلة البنائية، والتي تعني بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة، ومتغير أو أكثر من المتغيرات التابعة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة بهدف تحديد اهم المؤشرات او العوامل التي يكون لها تأثير على المتغير أوالمتغيرات التابعة، حيث أن نمذجة المعادلة البنائية تجمع بين اسلوب تحليل الانحدار المتعدد والتحليل العاملي .Barbara G

. Fidell, 1996) (Tabachnick and Linda Sويستخدم تحليل المسار فيما يماثلا لأغراض التي يستخدم فيها تحليل الانحدار المتعدد، حيث أن تحليل المسار يعتبر امتدادا لتحليل الإنحدار المتعدد، ولكن تحليل المسار، أكثر فعالية حيث أنه يضع في الحسبان نمذجة التفاعلات بين المتغيرات ، The Modeling of Interactions وعدم الخطية Nonlinearities وأخطاء القياس، والارتباط الخطي المزدوج

Multicollinearityبين المتغيرات المستقلة (٢٠٠٢، (Jeonghoon) كما يختلف تحليل المسار عن تحليل الانحدار المتعدد فيمايلي:

١. أنه نموذج لاختبار علاقات معينة، بين مجموعة متغيرات، وليس للكشف عن العلاقات السببية، بين هذه المتغيرات.

٢. يفترض العلاقات الخطية البسيطة بين كل زوج من المتغيرات.

٣. إن المتغير التابع يمكن أن يتحول إلى متغير مستقل بالنسبة لمتغير تابع أخر.

٤. يمكن أن يكون في النموذج متغيرات وسيطة بالإضافة إلى المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة.

٥. تسهيل علاقات التاثير بين المتغيرات بغض النظر عن كونها متغيرات تابعة او متغيرات مستقلة، والتي تمثل بسهم ثنائي الاتجاه في الشكل البياني للنموذج .

٦. يعد نموذج تحليل المسار وسيلة، لتلخيص ظاهرة معينة ووضعها في شكل نموذج مترابط، التفسير العلاقات بين متغيرات هذه الظاهرة، مما يتطلب من الباحث، تفسير السببية، واتصال المتغيرات ببعضها البعض والتي تسمى بالمسارات.

٧. معاملات المسارات في النموذج تكون معيارية.

اختبار الفرضية الأولي :

مؤشرات جودة النموذج في ضوء افتراض التطابق بين مصفوفة التغاير للمتغيرات الداخلة في التحليل والمصفوفة المفترضة من قبل النموذج تنتج العديد من المؤشرات الدالة على جودة هذه المطابقة، والتي يتم

قبول النموذج المفترض للبيانات أو رفضه في ضوئها والتي تعرف بمؤشرات جودة المطابقة لاختبار الفرضية.

وللحكم على مدى معنوية التأثير، حيث تم مقارنة مستوى المعنوية المحتسب مع قيمة مستوى الدلالة المعتمد، وتعد التأثيرات ذات دلالة إحصائية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحتسب أصغر من مستوى الدلالة المعتد (٠.٠٥) والعكس صحيح ، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (٤/٣/٢٨) مؤشرات جودة النموذج جودة معيار العرض والافصاح العام والحوكمة المصرفية

							Label
معيار العرض والافصاح العام	<---	حقوق المساهين	0.463	0.064	7.193	***	دعمت
معيار العرض والافصاح العام	<---	مجلس الادارة	−0.094	0.111	−0.849	0.396	جزئي
معيار العرض والافصاح العام	<---	الإفصاح والشفافية	0.027	0.09	0.305	***	دعمت
معيار العرض والافصاح العام	<---	الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح	0.058	0.085	0.675	***	دعمت

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية :

مؤشرات جودة النموذج في ضوء افتراض التطابق بين مصفوفة التغاير للمتغيرات الداخلة في التحليل والمصفوفة المفترضة من قبل النموذج تنتج العديد من المؤشرات الدالة على جودة هذه المطابقة، والتي يتم قبول النموذج المفترض للبيانات أو رفضه في ضوئها والتي تعرف بمؤشرات جودة المطابقة لاختبار الفرضية.

وللحكم على مدى معنوية التأثير، حيث تم مقارنة مستوى المعنوية المحتسب مع قيمة مستوى الدلالة المعتمد، وتعد التأثيرات ذات دلالة إحصائية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحتسب أصغر من مستوى الدلالة المعتد (٠.٠٥) والعكس صحيح ، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول (٤-١٥) مؤشرات جودة النموذج جودة الحوكمة المصرفية وجودة معلومات التقارير والقوائم المالية

جدول المسار من جودة الحوكمة المصرفية وجودة معلومات التقارير والقوائم المالية (Estimate)

			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
الملاءمة	<---	حقوق المساهين	0.097	0.089	1.091	***	دعمت
الملاءمة	<---	مجلس الادارة	0.031	0.076	0.4	***	دعمت
الملاءمة	<---	الإفصاح	0.229	0.082	2.806	0.005	جزئي

						والشفافية	
الملاءمة	<---	الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح	0.278	0.068	4.067	***	دعمت
الموثوقية	<---	حقوق المساهين	0.204	0.077	2.657	0.008	جزئي
الموثوقية	<---	مجلس الادارة	0.197	0.066	2.978	0.003	جزئي
الموثوقية	<---	الإفصاح والشفافية	0.333	0.071	4.709	***	دعمت
الموثوقية	<---	الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح	-0.02	0.059	-0.34	***	دعمت

اختبار الفرضية الثالثة

مؤشرات جودة النموذج في ضوء افتراض التطابق بين مصفوفة التغاير للمتغيرات الداخلة في التحليل والمصفوفة المفترضة من قبل النموذج تنتج العديد من المؤشرات الدالة على جودة هذه المطابقة، والتي يتم قبول النموذج المفترض للبيانات أو رفضه في ضوئها والتي تعرف بمؤشرات جودة المطابقة لاختبار الفرضية.

وللحكم على مدى معنوية التأثير، حيث تم مقارنة مستوى المعنوية المحتسب مع قيمة مستوى الدلالة المعتمد، وتعد التأثيرات ذات دلالة إحصائية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحتسب أصغر من مستوى الدلالة المعتد (٠.٠٥) والعكس صحيح ، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (٤/٣/٢٩) مؤشرات جودة النموذج جودة معيار العرض والافصاح العام وجودة معلومات التقارير والقوائم المالية

	العلاقة		التقديرات Estimate	الخطأ المعياري S.E	القيمة. الحرجة C.R	الدلالة P	Label
معيار العرض والافصاح العام	<---	الملاءمة	0.765	0.061	12.56	***	دعمت
معيار العرض والافصاح العام	<---	الموثوقية	0.488	0.055	8.95	***	دعمت

الـخـاتـمـة

وتشتمل على الآتي :

أولاً: النتائج .

ثانياً: التوصيات.

أولاً: النتائج :

من خلال العرض النظري للدراسة وتحليل بيانات الدراسة الميدانية توصلت الدارسة إلى النتائج التالية:

١. تقوم المصارف التجارية بالافصاح عن المعلومات الاساسية للمصرف
٢. تقوم المصارف التجارية بالافصاح عملة القياس المحاسبي
٣. يتم اظهار مجموع مستقل لكل من الموجودات، المطلوبات، حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق أصحاب الملكية
٤. تقوم المصارف التجارية بالافصاح عن الفترة التي تشملها قائمة الدخل الخاصة بالمصرف
٥. تقوم المصارف التجارية بالافصاح في قائمة الدخل عن إيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر الاستثمار حسب نوعها
٦. تقوم المصارف التجارية بالافصاح عن الفترة المالية التي تشملها قائمة التدفقات النقدية
٧. تقوم المصارف التجارية بالافصاح في قائمة التدفقات النقدية عن التدفقات النقدية الناتجة عن العمليات والناتجة عن الاستثمار والناتجة عن التمويل
٨. تقوم المصارف التجارية بالافصاح في قائمة التدفقات النقدية عن صافي الزيادة أو النقص في النقد خلال الفترة المالية
٩. تقوم المصارف التجارية بالافصاح في قائمة التدفقات عن مبلغ النقد في بداية ونهاية الفترة المالية
١٠. تقوم المصارف التجارية بالافصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية عن رأس المال المدفوع والاحتياطي النظامي والاحتياطيات الاختيارية الأخرى كل على حدة
١١. تقوم المصارف التجارية بالافصاح في قائمة التغيرات في حقوق اصحاب الملكية عن صافي الدخل أو الخسارة خلال الفترة المالية
١٢. تقوم المصارف التجارية بالافصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية عن التوزيعات على أصحاب حقوق الملكية خلال الفترة المالية
١٣. تقوم المصارف التجارية بالافصاح عن الفترة المالية التي تشملها قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة
١٤. يقدم المصرف معلومات محاسبية في الوقت المناسب
١٥. يقدم المصرف معلومات محاسبية مفهومة
١٦. يقدم المصرف معلومات محاسبية ملائمة لاتخاذ القرارات الرشيدة

ثانياً: التوصيات:

بناءا على نتائج الدراسة يوصي الباحث بالآتي:

١. ضرورة الافصاح عن السياسات التي اعتمدتها ادارة المصرف لتحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها واعتبار الديون المعدومة
٢. ضرورة الافصاح عن السياسات والقواعد والطرق التي اعتمدتها إدارة المصرف لتوحيد القوائم المالية للشركات التابعة إن وجدت
٣. ضرورة الافصاح عن السياسات المحاسبية المهمة في ايضاح وأحد بدلاً من توزيعها مع الايضاحات الأخرى حول القوائم المالية
٤. يجب ان يتم الفصل في قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة وفقاً لمصادر تمويلها
٥. يجب ان يتم الافصاح في قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة عن عدد الوحدات الاستثمارية في كل المحافظ الاستثمارية وقيمة الوحدة في بداية الفترة المالية
٦. يجب ان يوضح النظام الأساسي للمصرف ودليل حوكمته ضرورة حماية مساهمي الأقلية.
٧. يجب ان يتم اخطار المساهمين بموعد اجتماع الجمعية العمومية قبل الاجتماع بوقت كافي ومشاركتهم في وضع جدول الأعمال.
٨. يجب ان يتم السماح للمساهمين بالمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين.
٩. يجب ان يكون هنالك معاملة عادلة لجميع المساهمين.
١٠. يجب ان يكون هنالك معاملة متساوية عند تغير ملكية المصرف.
١١. يجب ان يتمتع أعضاء مجلس إدارة المصرف بقدر مناسب من المهارات والخبرات المالية.
١٢. يجب ان يتم عمل متابعة فعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة.
١٣. يجب ان يكون هنالك لجان تابعة لمجلس الإدارة مسؤوله عن الإشراف على المجالات الأساسية الخاصة بالمراجعة والحوكمة والتعيينات والأجور
١٤. يجب ان يتم عمل تطوير وتدريب مهني مستمر لأعضاء مجلس إدارة المصرف.
١٥. يجب ان يتم عمل تقويم دوري لكفاءة أعضاء مجلس الإدارة .
١٦. ضرورة اجراء المراجعة السنوية للمصرف بواسطة مراجع مستقل وكفء ومؤهل وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
١٧. مقترحات بدراسات مستقبلية :

ا. اثر الالتزام بمتطلبات معيار العرض والافصاح العام على تحقيق الميزة التنافسية

ب. الإفصاح المحاسبي وأثره على تحديد وعاء ضريبة أرباح الاعمال.

ج. الإفصاح المحاسبي كالية للرفع من كفاءة سوق الأوراق المالية.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

السنة النبوية الشريفة.

الكتب.

١. أسامة عبد الخالق الأنصاري: "سبل حماية المودعين عند حدوث الأزمات المصرفية، نظام مقترح التأمين على الودائع "، مجلة العلوم الإدارية، كلية التجارة بني سويف، جامعة القاهرة، السنة الشاشة العدد الخامس، يناير ١٩٩٣م.

٢. إسماعيل محمود إسماعيل، دور الإفصاح في توفير التوافق المحاسبي الدولي – رفع درجة الإنسجام في الممارسة المحاسبية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة – جامعة عين شمس، العدد الثاني، ٢٠٠٨م.

٣. أيمن لبيب، المحاسبة عن عقود الصرف الآجلة لاغراض التغطية ضد مخاطر التقلبات في سعر الصرف الأجنبي، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة – جامعة عين شمس، العدد الثاني، ٢٠٠٨م.

٤. تركي محمود إبراهيم، «علاقة الربط بين نظرية الاتصالات».

٥. جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم ابن منظور الانصاري الافريقي المصري، لسان العرب، (بيروت: دار الكتب العلمية، المجلد (٢)، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م).

٦. جودي محمد رمزي، اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير– جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، يومي ٦–٧ مايو ٢٠١٢م.

٧. جورج مودى سثاورت، "تكلفة الفساد"، مجلة الإصلاح الاقتصادي اليوم، العدد الثاني، ١٩٩٩م، مركز المشروعات الدولية الخامسة، CIPE.

٨. حسني عبد الجليلي، دور المراجع في زيادة فعالية الإفصاح والشفافية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الاعمال، جامعة حلوان، العدد الأول، ٢٠٠٠م.
٩. خالد محمد عبد المنعم لبيب: "نحو إطار متكامل لضوابط كفاءة أداء مهنة المراجعة الداخلية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في قطاع الأعمال " مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، ٢٠٠٣م.
١٠. خليل محمد أحمد، أثر الافصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية في الأردن على قرارات المستثمر في بورصة عمان، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة عمان العربية – عمادة الدراسات العليا، ٢٠٠٢م.
١١. د.خليل محمد القصاص، الحوكمة المؤسسية واستراتيجيات التدقيق الداخلي، ٢٠١٤م.
١٢. الزمخشري، أساس البلاغة، (بيروت: دار بيروت، ١٩٦٥م).
١٣. سعود جايد العامري، المحاسبة الدولية منهج علمي للمشاكل المحاسبية وحلولها، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م).
١٤. الشيخ الامام محمد بن عبدالقادر المرازي، مختار الصحاح، (بيروت: دار الكتب العربي، ١٩٨٢م).
١٥. طاهر عبدالعال حماد، نموذج مقترح لقياس مستوى الشفافية في ضوء خصائص المنشآت في البيئة المصرية – دراسة ميدانية، القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الأول، يونيو ٢٠٠٦م).
١٦. عادل رزق، الإفصاح في المؤسسات العربية، ندوة الشافية والافصاح في التقارير المالية للمؤسسات الحكومية والخاصة ورشة عمل أساليب القياس طبقا للمعايير المحاسبية الدولية والتمويل، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الفترة من ٨–١٢ يوليو ٢٠٠٧م.
١٧. عبد الله علي أحمد القرشي، آليات الحوكمة في البنوك، ودورها في تحسين الأداء المصرفي.

١٨. عبيد محمد بن سعد المطيري، مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة – تحديات وقضايا معاصرة"، الرياض، دار المريخ للنشر، ٢٠٠٤م.
١٩. عصام خلف الله أحمد سيد، أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية في صناديق التأمين الخاصة – دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث العلمية، كلية التجارة وادارة الأعمال – جامعة حلوان، العدد الأول/ج٢، ٢٠١١م.
٢٠. علام كشك، دراسة تحليلية وعملية لأهمية دور البيانات المحاسبية في زيادة كفاءة سوق الأوراق المالية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة – جامعة عين شمس، ملحق العدد الثاني، ١٩٩٠م.
٢١. علي عبد الله الزعبي، وحسن محمود الشطناوي، تأثير تغيرات معايير إعداد التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المالية دراسة ميدانية، مجلة العلوم الإدارية والإقتصادية، المجلة العلمية لجامعة القصيم، المجلد (٥) العدد الثاني، ٢٠١٢م.
٢٢. فايزة محمود محمد، إطار مقترح لتحسين جودة التقارير الخارجية عن أعمال المنشأة في ظل استخدام نظام الأداء المتوازن، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة، جامعة الاسكندرية – كلية التجارة، ٢٠٠٥م.
٢٣. القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، نعيم حسني دهمش، الجامعة الأردنية (الأردن)، ط١.
٢٤. كاثرين كوشتا هليلينج، ود. جون سوليفان: "غرس حوكمة الشركات في الاقتصاديات الشامية والصاعدة والانتقالية "، من كتاب: حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين" واشنطن DC ترجمة: سمير كريم، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، غرفة التجارة الأمريكية، القاهرة، الطبعة الثالثة،٢٠٠٣م.
٢٥. مؤيد علي الفضل، العلاقة بين الافصاح المحاسبي وكل من حجم الشركة وأسعار أسهمها في السوق المالية ونوع نشاطها، مجلة الإداري، مسقط: معهد الإدارة العامة، العدد (٤٨)، ٢٠٠١م.

٢٦. ماجد شوقي سوريال: "حوكمة الشركات سهلة المنال بالنسبة للأسواق المتقدمة.. صعبة المنال بالنسبة للأسواق الناشئة"، مجلة الإصلاح الاقتصادي اليوم، العدد السابع، سبتمبر ٢٠٠٢م، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE.

٢٧. مجمع اللغة العربية، مكتب الأمين العام، القاهرة، ٢٠/٥/٢٠٠٣م.

٢٨. محمد ذا النون عصفور، ود. هيثم العبادي، تقييم مدى الإلتزام بمعايير الإفصاح الدولية وانعكاساته على أسعار الأسهم في السوق – دراسة لعينة من الشركات الأردنية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة – جامعة القاهرة، العدد السبعون ج١، ٢٠٠٨م، ص ٦٨٥. عادل رزق، الإفصاح في المؤسسات العربية، ندوة الشفافية والإفصاح في التقارير المالية للمؤسسات الحكومية والخاصقورشة عمل أساليب القياس طبقا للمعايير المحاسبية الدولية والتمويل، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الفترة من ١٢ – ٨ يوليو ٢٠٠٧م.

٢٩. محمد طارق يوسف: "حوكمة الشركات"، جمعية الضرائب المصرية، النشرة الدورية، العدد ٦٣، أغسطس ٢٠٠٦م.

٣٠. محمد مبروك أبوزيد، المحاسبة الدولية، (الرياض: دار المريخ للنشر، ٢٠١١م).

٣١. محمد مجيد سليم، ومحمد رفيق عثامنه، الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي على قرارات الإقراض المصرفي، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد العاشر، العدد الثاني، ٢٠٠٧م.

٣٢. محمد محمود عبد ربه محمد، إطار مقترح لزيادة فعالية الإفصاح المحاسبي بهدف تخفيض مخاطر الاستثمار في سوق الأوراق المالية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الثاني – الجزء الثاني، ٢٠٠٨م.

٣٣. محمد مطر وآخرون، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات الإطار الفكري وتطبيقاته العلمية، (عمان: دار حنين للنشر والتوزيع، ١٩٩٦م).

٣٤. محمد نبيل إبراهيم: "القصة الكاملة لأزمة بنك بار نجر ودروس التجربة "، المصارف العربية، اتحاد المصارف العربية، العدد ١٧٣، المجلد الخامس عشر، مايو ١٩٩٠م، اتحاد المصارف العربية بيروت.
٣٥. محمد يوسف سالم: "استخدام نظرية تكلفة الوكالة في تحليل الطلب على جودة المراجعة"، بمجلة آفاق جديدة، كلية التجارة، جامعة المنوفية، العدد الرابع، ١٩٩٤ م.
٣٦. محمود إبراهيم عبد السلام تركي، تحليل التقارير المالية، عمادة شؤون المكتبات، (المملكة العربية السعودية)، ط١.
٣٧. محمود عبد الفتاح إبراهيم رزق، المحاسبة عن الرفاهية الاجتماعية في المنشآت الاقتصادية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة – جامعة المنصورة، المجلد (٢٥) العدد الأول، ٢٠٠١م.
٣٨. مدخل الوكالة "أو المالي" يركز على آليات الحوكمة الداخلية حيث سلوك المدراء قابل للانحراف عن تعظيم الثروة للمساهمين الأمر الذي يعيق كفاءة مجلس الإدارة الممثلين للمساهمين (كفاءة الأداء) هذا المدخل يسلم بدور آليات الحوكمة الخارجية حيث الأسواق الخارجية لرأس المال والمدراء ولرقابة الشركات تساعد على انضباط السوق وتقوية الترتيبات الداخلية.
٣٩. مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، " ندوة مناقشة تقرير التنمية الشاملة في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بالتعاون مع مركز بحوث الدول النامية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ومؤسسة الأهرام، القاهرة، أبريل ٢٠٠٢م.
٤٠. مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.
٤١. نجوى محمد بحر الدين، الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية في التقارير المالية المنشورة لشركات الإتصالات بالسودان – دراسة تحليلية تطبيقية على مجموعة سوداتل للاتصالات المحدودة، المجلة العلمية لكلية التجارة والدراسات

الاقتصادية والاجتماعية، كلية التجارة – جامعة النيلين، المجلد الأول، العدد الأول،٢٠١٢م.

٤٢. نرمين أبو العطا: "حوكمة الشركات.. سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية"، بجولة الإصلاح الاقتصادي اليوم، العدد الثامن، ٢٠٠٣م، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE | القاهرة.

٤٣. الهادي آدم محمد إبراهيم، نظرية المحاسبة، (الخرطوم: دين، ٢٠٠٣م).

٤٤. هبة عبدالعاطي محمد رزق، تحديد مستوى الإفصاح عن معلومات القطاعية في التقارير في المنظمات العامة الصرية – دراسة تحليلية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث العلمية، كلية التجارة وإدارة الاعمال – جامعة حلوان، العدد الأول، ج٢، ٢٠١١م.

٤٥. هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

٤٦. هيثم ممدوح عبادي، مفهوم القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية وانسجامها مع قانون الضريبة في الأردن، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة – جامعة القاهرة، العدد الواحد والسبعون، ٢٠٠٨م.

٤٧. يحيى محمد أبو طالب، المعايير المحاسبية ونظرية المحاسبة في الفكر والتطبيق المحاسبي، (القاهرة: دن،٢٠١٢م).

الرسائل العلمية :

١. أبوبكر عبد الباقي محمد الطيب ، اطار علمي لتحديد اثر التوسع في الافصاح المحاسبي على ترشيد عملية التحاسب الضريبي بالسودان ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، ٢٠٠٨ م) .

٢. احمد محمد الجيوسي ، مستوى ونطاق الافصاح المالي في التقارير السنوية للبنوك الاردنية ، (الاردن : الجامعة الاردنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٣ م).

٣. أحمد محمد عباس ابراهيم ، المراجعة الخارجية ودورها في جودة التقارير المالية والتنبؤ بالفشل المالي في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد،

(الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، ٢٠١٨ م) .
٤. اخلاص سعد محمد سعد ، الافصاح عن المعلومات البيئية واثره في السودان، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٨ م) .
٥. الإمام احمد يوسف ، دور معيار العرض والافصاح العام في رفع كفاءة وفاعلية الافصاح المحاسبي بالمصارف الاسلامية ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، ٢٠١٥م) .
٦. جيهان السيد عبدالرحمن الشعراوي ، القياس والافصاح المحاسبي عن المخاطر في المصارف الاسلامية في ضوء المعايير المحاسبة للمؤسسات المالية والاسلامية ، (مصر : جامعة عين شمس ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٩ م) .
٧. حسن بلال البشير الضواها ، تقويم متطلبات الافصاح عن القوائم المالية من وجهة نظر مراجعي الحسابات ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٩ م).
٨. حسين عبد الجليل ال غزوي ، حوكمة الشركات واثرها على مستوى الافصاح عن المعلومات المحاسبية ، (الدنمارك : الاكاديمية العربية في الدنمارك ، كلية الادارة والاقتصاد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠١٠م) .
٩. زينب محمد الحسن عبدالرحيم ، معيار الافصاح الدولي واثره في تحديد الوعاء الضريبي لضريبة ارباح الاعمال ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنو لوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٦ م) .
١٠. سماح الشيخ عبدالله العوض ، اثر الافصاح على اسعار الاسهم وحجم تداولها ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠١٠ م) .

١١. الشريف الحسين عوض الامين ، الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية ودورها في ادارة المخاطر وتحسين الاداء المالي ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، ٢٠١٩ م) .
١٢. صالح حامد محمد علي ادم ، اثر نمازج القياس المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، ٢٠٠٩م) .
١٣. صالح محمد السيد ، الافصاح بين النظرية والتطبيق ، دراسة تحليلية علي الشركات الصناعية الاردنية ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، ٢٠٠٤ م) .
١٤. طلال ابراهيم عرابي سجيني ، قياس درجة ومدى الافصاح المحاسبي في الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية ، (قطر : جامعة قطر ، المجلة العلمية لكلية الادارة والاقتصاد ، العدد الثامن ، ١٩٩٧ م).
١٥. عادل علي الشاوي ، معيار الافصاح واثره على قياس وعاء ضريبة الشركات في الجماهيرية الليبية ، (ام درمان : جامعة امدرمان الاسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٨ م) .
١٦. عبدالرحمن الحميد ، دراسة ميدانية لتحديد مدى التزام البنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية بمتطلبات معيار العرض والافصاح العام الصادر من مؤسسة النقد العربي السعودي عند اعداد القوائم المالية ، (الاسكندرية : جامعة الاسكندرية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، المجلد ٣٣ ، العدد الثاني ، ١٩٩٦ م).
١٧. عبير عبدالله محمد قريب ، اثر التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية في جودة الافصاح المحاسبي ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، ٢٠١٥ م)
١٨. عثمان زايد عاشور ، مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الافصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي

الدولي رقم (١) ، (فلسطين : الجامعة الاسلامية بغزه ، رسالة ماجستير غير منشورة ٢٠٠٨ م).
١٩. عثمان عبده حسن ، الافصاح العام واهميته لمستخدمي القوائم المالية ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٢ م) .
٢٠. عزالدين علي محمد الفقير ، تقويم درجة الافصاح في النظم المحاسبية للمصارف السودانية ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠١٠ م) .
٢١. عفاف نور الدين عثمان رابح ، القياس والافصاح المحاسبي ودورهما في النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والاجتماعية ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، ٢٠١٦ م) .
٢٢. عمر السر الحسن محمد ، اثر تطبيق حوكمة الشركات على الافصاح المحاسبي ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٩ م) .
٢٣. غسان احمد الامين احمد ، دور مراقب الحسابات في زيادة فعالية الافصاح المحاسبي ومنفعة التقارير والقوائم المالية المنشورة وملحقاتها ، (أم درمان : جامعة امدرمان الاسلامية،رسالة ماجستير غير منشورة،٢٠٠٨م).
٢٤. فؤاد بن احمد المبارك ، قياس مدى التزام الشركات المساهمة السعودية بمتطلبات معيار العرض والافصاح العام ، (مصر : جامعة جنوب الوادي ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، المجلد الثامن عشر ، العدد الاول يونيو، ٢٠٠٤ م).
٢٥. فاطمة علي مصطفى عمر ، دور جودة تقارير المراجعة الخارجية في الافصاح المحاسبي وحوكمة الشركات ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، ٢٠١٧ م) .
٢٦. مؤيد راضي خنفر ، اثر تعليمات البنك المركزي على التزام البنوك الاردنية بمتطلبات الافصاح الواردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠)، (عمان :

جمعية المحاسبين القانونيين ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي المهني السادس الفتره من ٢٢-٩/٢٣ ، ٢٠٠٤ م) .
٢٧. ماجدة عبدالمجيد احمد باكر ، اثر الافصاح عن المعلومات المحاسبية المستقبلية على قرارات الاستثمار في الاوراق المالية ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٩ م).
٢٨. محمد الفاتح عمر عوض ، مدي اتساق القوائم المالية المنشورة مع متطلبات معايير الافصاح بالتطبيق على معيار العرض والافصاح العام في المملكة العربية السعودية ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٨ م) .
٢٩. محمد بابكر حسن بابكر ، معايير التقارير المالية الدولية ودورها في تحقيق الافصاح والشفافية ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، ٢٠١٩ م) .
٣٠. محمد حسن احمد احمد ، دور المعايير المحاسبية في علاج مشكلات القياس والافصاح في شركات التامين ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، ٢٠١٣ م .) .
٣١. محمد حسين حسن عبدالرحمن ، العناصر الفنية للمراجعة الداخلية واثرها على جودة التقارير المالية المنشورة ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، ٢٠١٨ م) .
٣٢. محمد عبدالله محمد السعودي ، اثر الافصاح المحاسبي على قرارات المستثمرين في سوق الاسهم ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٧ م) .
٣٣. محمد فداء الدين عبدالمعطي بهجت ، الافصاح في القوائم المالية وموقف المراجع الخارجي منه ، (السعودية : جامعة الملك عبدالعزيز ، مركز النشر العلمي ، ١٩٨٦ م .)

٣٤. محمد محمد علي هاشم ، مدى التزام وحدات الجهاز المصرفي السعودي بالافصاح عن سياساتها المحاسبية ، (مصر : جامعة المنوفية ، مجلة افاق جديدة ، العدد ٣،٤ ، ١٩٩٦ م).
٣٥. محمد يس عثمان زياد ، اثر الافصاح في القوائم المالية المنشورة على مخاطر الائتمان المصرفي ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٥ م) .
٣٦. مختار ادريس ابوبكر ادم ، معايير اعداد التقارير المالية الدولية وجودة المعلومات المحاسبية ودورها في الحد من ممارسات ادارة الارباح ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، ٢٠١٦ م) .
٣٧. معتز برهان جميل عكر ، اثر مستوى الافصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الازمة المالية في القطاع المصرفي الاردني ، (الاردن : جامعة الشرق الاوسط ، كلية الاعمال ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠١٠ م) .
٣٨. نجم الدين ابراهيم حسن ، الافصاح المحاسبي في القوائم المالية ومعلومات قائمة التدفقات النقدية واثرهما في الحد من التعثر المصرفي ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ٢٠١٤م).
٣٩. نصر الدين حامد احمد النور ، معايير التقارير المالية الدولية ودورها في جودة المعلومات المحاسبية في السودان ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، ٢٠١٧ م).
٤٠. الوليد عثمان فرج ، دور الافصاح المحاسبي في القوائم المالية المنشورة في الحد من ظاهرة غسيل الاموال والممارسات غير القانونية في الدول النامية ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، ٢٠٠٩م) .
٤١. ياسين عبدالرحيم ادم موسى ، دور القياس والافصاح عن التكاليف البيئية في جودة المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية السودانية ،

(الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، ٢٠١٨ م) .

٤٢. يحي مقدم احمد مارن ، متطلبات الافصاح المحاسبي ومدى تطبيقها في القوائم المالية المنشورة للمصارف الاسلامية ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، ٢٠١٣ م) .

المراجع الأجنبية :

48. AAA., "Report of Committee...".

49. AICPA Code of Professional Ethics", c.f. McCullers and Schroeder, Accounting Theory.

50. Amierican Accounting Association, (AAA), "A Statement of Basic...".

51. Baker, et. al."Disclosure of Material Information...".

52. Bedford, "Extensions in Accounting Disclousure",.

53. Belkaoui, "Is there a Consensus of Disclosure...",.

54. Benston, "The Value of the SEC's...",.

55. Buzby, "Selected Items of Information",.

56. Buzby. S. L. "The Nature of Adequate Disctoure" the journal of accountancy 15 (5). 1974.

57. Cadbury Committee, "Financial Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance ", (London: Professional Publishing Ltd., 1992).

58. *Cdrf, "Corporate Reporting".*

59. Chandra "A Study of the Consensus on Disclosure...".

60. Chandra, A Study of the Consensus".

61. Choi, "Financial Disclosure...".

62. Committee on Auditing Procedure of AICPA, "Statement on Auditing...".

63. Cristiano , B.; Mark, L.; Elena G.; Angelo R., and Robert W. " Beyond Compliance", Strategic Finance, August, 2005.

64. Dhaliwal " improving the quality".

65. Eldon S. Handreksons Accounting Theory (Home Woad. Illinois: Richard D. IrwinInca 1982).
66. Fama, E. "Agency Problems and The Theory of the Firm". Journal of Political, Econmy,Vol 1.88, April,1980.
67. Financial Accounting Standard Board (FASB), SF AC No.1
68. Firth "A Study of the Consensus...".
69. Firth "The Disclosure of Information...".
70. Firth “The Impact of Size...".
71. Gaa “user primacy”.
72. Harried “measuring of meaning”.
73. Hendriksen “Disclosure Insights”.
74. International Federation of Accountants (IFAC), "Enterprise Governance: Getting the Balance Right". New York, USA.Feb.2004.
75. Mcnally, Eng Hasseldine "Corporate Einancial...".
76. Monks, R. and Minow. N., "Corporate Governance". 2nd ed., Blackwell Publishing, 2002.
77. Mulford, C. and Comiskey, E: "The Financial Numbers Game", John Wiley & Sons, Inc., Canada, 2002.
78. Organization for Economic Co-operation and Development (OCED), "Principles of Corporate Governance" Jan, 2004.
79. Parker “corporate annual reports”.
80. Public Oversight Board (POB), "Issues Conforming the Accounting Profession, Standard”, CT: POB, (1993).
81. Singhvi "Characteristics and Implication...".

الـمـلاحـق

ملحق رقم (١) الاستبانة.

ملحق رقم (٢) محكمو الاستبانة.

ملحق رقم (١)

الاستبانة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

السيد/ ..... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: استبانة

يقوم الباحث بإعداد بحث علمي كأحد متطلبات الحصول على درجة دكتوراة الفلسفة في المحاسبة والتمويل بعنوان "تطبيق معيار العرض والإفصاح العام وأثره على جودة معلومات التقارير والقوائم المالية – الدور الوسيط للحوكمة المصرفية " دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية بالسودان. نرجو التكرم بإبداء آرائكم على عبارات الاستبانة ونفيدكم بأن البيانات المقدمة سوف تستخدم فقط بغرض البحث العلمي وستعامل بسرية تامة.

ولكم جزيل الشكر والتقدير.

الباحث

عمر علي السماني عثمان

ت: ٠١١٣٥٢٠٢٠٢

أولاً: البيانات الشخصية: الرجاء وضع علامة (√) أمام الاجابة المناسبة:

١/ العمر:

٣٠سنة فأقل ☐ ٣١-٤٠ سنة ☐

٤١-٥٠سنة ☐ ٥١-٦٠ سنة ☐ ٦١ سنة فأكثر ☐

٢/ سنوات الخبرة:

٥ سنوات فأقل ☐ ٦-١٠ سنوات ☐

١١-١٥سنة ☐ ١٦-٢٠ سنة ☐ ٢١ سنة فأكثر ☐

٣/ التخصص العلمي:

محاسبة ☐ إدارة أعمال ☐ اقتصاد ☐

دراسات مصرفية ومالية ☐ نظم معلومات محاسبية ☐ أخرى ☐

٤/ المؤهل العلمي:

بكلاريوس ☐ دبلوم عالي ☐ ماجستير ☐

دكتوراة ☐ أخرى ☐

٥/ المؤهل المهني:

زمالة المحاسبين القانونين السودانية ☐ زمالة المحاسبين القانونين العربية ☐

زمالة المحاسبين القانونين البريطانية ☐ زمالة المحاسبين القانونين الامريكية ☐

زمالة أخرى اذكرها ..... لا توجد زمالة

٦/ المسمى الوظيفي:

محاسب ☐ رئيس قسم ☐ مدير مالي ☐

مراجع داخلي ☐ مراجع خارجي ☐ مصرفي ☐

أخرى اذكرها .....

ثانياً: قياس متغيرات الدراسة:

الرجاء وضع علامة (√) امام مستوى الموافقة المناسب

المحور الأول: معيار العرض والافصاح العام للمؤسسات المالية الاسلامية

م	العبارة	اوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوفق	لا أوفق بشدة
١	يتم الافصاح عن المعلومات الاساسية للمصرف					
٢	يتم الافصاح عن عملة القياس المحاسبي					
٣	يتم الافصاح عن السياسات المحاسبية المهمة					
٤	يتم الافصاح عن السياسات التي اعتمدتها ادارة المصرف لتحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها واعتبار الديون المعدومة					
٥	يتم الافصاح عن السياسات والقواعد والطرق التي اعتمدتها إدارة المصرف لتوحيد القوائم المالية للشركات التابعة إن وجدت					
٦	يتم الافصاح عن السياسات المحاسبية المهمة في ايضاح وأحد بدلاً من توزيعها مع الايضاحات الأخرى حول القوائم المالية					
٥	يتم الافصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية ومبرراته إن وجدت					
٦	يتم الافصاح عن تاريخ قائمة المركز المالي للمصرف					
٧	تحتوي قائمة المركز المالي على جميع موجودات المصرف ومطلوباته وحقوق أصحاب الاستثمارات المطلقة وما في حكمها وجميع حقوق أصحاب الملكية في المصرف					
٨	يتم تجميع بند الموجودات والمطلوبات في مجموعات وفقاً لطبيعتها وترتيب عرضها في قائمة المركز المالي وفقاً لدرجة السيولة النسبية لكل مجموعة					
٩	يتم اظهار مجموع مستقل لكل من الموجودات، المطلوبات، حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق أصحاب الملكية					
١٠	يتم الافصاح عن الفترة التي تشملها قائمة الدخل الخاصة بالمصرف					
١١	يتم الافصاح في قائمة الدخل عن إيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر الاستثمار حسب نوعها					
١٢	يتم الافصاح في قائمة الدخل عن الزكاة والضريبة					

١٣	يتم الافصاح عن الفترة المالية التي تشملها قائمة التدفقات النقدية					
١٤	يتم الافصاح في قائمة التدفقات النقدية عن التدفقات النقدية الناتجة عن العمليات والناتجة عن الاستثمار والناتجة عن التمويل					
١٥	يتم الافصاح في قائمة التدفقات النقدية عن صافي الزيادة أو النقص في النقد خلال الفترة المالية					
١٦	يتم الافصاح في قائمة التدفقات عن مبلغ النقد في بداية ونهاية الفترة المالية					
١٧	يتم الافصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية عن رأس المال المدفوع والاحتياطي النظامي والاحتياطيات الاختيارية الأخرى كل على حدة					
١٨	يتم الافصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية عن استثمارات أصحاب حقوق الملكية خلال الفترة المالية					
١٩	يتم الافصاح في قائمة التغيرات في حقوق اصحاب الملكية عن صافي الدخل أو الخسارة خلال الفترة المالية					
٢٠	يتم الافصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية عن التوزيعات على أصحاب حقوق الملكية خلال الفترة المالية					
٢١	يتم الافصاح عن الفترة المالية التي تشملها قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة					
٢٢	يتم الفصل في قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة وفقاً لمصادر تمويلها					
٢٣	يتم الافصاح في قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة عن عدد الوحدات الاستثمارية في كل المحافظ الاستثمارية وقيمة الوحدة في بداية الفترة المالية					

المحور الثاني: جودة معلومات التقارير والقوائم المالية

البعد الأول: الملاءمة						
م	**العبارة**	**اوافق بشدة**	**أوافق**	**محايد**	**لا أوفق**	**لا أوفق بشدة**
١	يقدم المصرف معلومات محاسبية في الوقت المناسب					
٢	يقدم المصرف معلومات محاسبية مفهومة					
٣	يقدم المصرف معلومات محاسبية واضحة					
٤	يقدم المصرف معلومات محاسبية ملائمة لاتخاذ القرارات الرشيدة					
٥	يقدم المصرف معلومات محاسبية تقلل من درجة عدم التأكد					
البعد الثاني: الموثوقية						
م	**العبارة**	**اوافق بشدة**	**أوافق**	**محايد**	**لا أوفق**	**لا أوفق بشدة**
١	يقدم المصرف معلومات محاسبية تمتاز بالموضوعية					
٢	يقدم المصرف معلومات محاسبية تمتاز بالحياد وعدم التحيز					
٣	يقدم المصرف معلومات محاسبية يمكن التحقق منها					
٤	يقدم المصرف معلومات محاسبية تعبر عن الاحداث المالية بصدق					
٥	يقدم المصرف معلومات محاسبية تمتاز بالدقة					

المحور الثالث: الحوكمة المصرفية

البعد الأول: حقوق المساهمين						
م	**العبارة**	**اوافق بشدة**	**أوافق**	**محايد**	**لا أوفق**	**لا أوفق بشدة**
١	يوضح النظام الأساسي للمصرف ودليل حوكمته ضرورة حماية مساهمي الأقلية.					
٢	يتم اخطار المساهمين بموعد اجتماع الجمعية العمومية قبل الاجتماع بوقت كافي ومشاركتهم في وضع جدول الأعمال.					
٣	يتم السماح للمساهمين بالمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين.					
٤	هنالك معاملة عادلة لجميع المساهمين.					
٥	هنالك معاملة متساوية عند تغير ملكية المصرف.					
البعد الثاني: مجلس الإدارة						
م	**العبارة**	**اوافق بشدة**	**أوافق**	**محايد**	**لا أوفق**	**لا أوفق بشدة**
١	يتمتع أعضاء مجلس إدارة المصرف بقدر مناسب من المهارات والخبرات المالية.					
٢	يتم عمل متابعة فعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة.					
٣	هنالك لجان تابعة لمجلس الإدارة مسؤوله عن الإشراف على المجالات الأساسية الخاصة بالمراجعة والحوكمة والتعيينات والأجور					
٤	يتم عمل تطوير وتدريب مهني مستمر لأعضاء مجلس إدارة المصرف.					
٥	يتم عمل تقويم دوري لكفاءة أعضاء مجلس الإدارة					
البعد الثالث: الإفصاح والشفافية						
م	**العبارة**	**اوافق بشدة**	**أوافق**	**محايد**	**لا أوفق**	**لا أوفق بشدة**
١	المراجعة السنوية للمصرف يجريها مراجع مستقل وكفء ومؤهل وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.					

٢	يزيد من شفافية الافصاح عن معلومات القوائم المالية الخاصة بالمصرف					
٣	يزيد من سلامة المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية بالمصرف					
٤	يساعد اصحاب المصلحة في الحصول على معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها في إتخاذ القرارات					
٥	يساعد مستخدمي معلومات القوائم المالية في ترشيد القرارات					
البعد الرابع: الاعتراف بحقوق اصحاب المصالح						
م	**العبارة**	**اوافق بشدة**	**أوافق**	**محايد**	**لا أوفق**	**لا أوفق بشدة**
١	يتم احترام حقوق اصحاب المصالح التي يقرها القانون					
٢	لأصحاب المصالح الحق في الحصول على تعويض مقابل انتهاك حقوقهم					
٣	يتم السماح لأصحاب المصالح بالحصول على المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها وفي الوقت المناسب					
٤	لأصحاب المصالح الحق في الاتصال المباشر بمجلس الإدارة					
٥	لأصحاب المصالح الحق في الافصاح عن اهتمامهم بشأن الممارسات غير القانونية أو غير الاخلاقية					

ملحق رقم (٢)

محكمو الاستبانة

الرقم	الاسم	الدرجة العلمية	الجامعة
١	المكاشفي الشيخ الزبير	بروفيسور	جامعة المدينة المنورة
٢	الهادي آدم محمد إبراهيم	بروفيسور	جامعة النيلين
٣	إبراهيم فضل المولى البشير الشكري	بروفيسور	**جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا**
٤	محمد أدهم على	بروفيسور	**أكاديمية السودان للعلوم**
٥	بابكر إبراهيم الصديق	بروفيسور	**جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا**
٦	مصطفى نجم البشاري	أستاذ مشارك	**جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا**
٧	زهير أحمد علي	أستاذ مساعد	**جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا**
٨	حمدان إبراهيم ضوء البيت	أستاذ مساعد	**جامعة النيلين**
٩	محمد خليل حامد	أستاذ مساعد	**جامعة قادرن سيتي**
١٠	هدى محمد سليمان	أستاذ مساعد	**جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا**
١١	عصمت محمد طيب الاسماء	أستاذ مساعد	**بنك النيل ادارة المخاطر –أم درمان الاسلامية**
١٢	مرتضى على الموسى	محاضر	**جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا**